

رسالة الأخ ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين
الى عمال صامد ... عمال فلسطين

صامد : عشرون عاماً من العمل الاقتصادي الفلسطيني

أسر الشهداء : الحماية الإجتماعية للنضال الفلسطيني

الهلال الاحمر : الرعاية الصحية للشعب الفلسطيني

جامعة القدس المفتوحة : فلسفتها ، سماتها ، برامجها

الملف : قرارات عربية ودولية تضامنا مع الانتفاضة الفلسطينية



فصلية اقتصادية اجتماعية عمالية
تصدر عن مؤسسة "صامد"
جمعية معامل ابناء شهداء فلسطين



المراسلات :
مؤسسة "صامد" : ٨٣ شارع يوغرطة - متيال فيل - تونس
صامد الاقتصادي : ص.ب ١٨٥ - ٩١٠ عمان - الاردن
صامد الاقتصادي : ص.ب ١٥/٥٠٢٤ بيروت - لبنان

المدير المسؤول : محمد احمد عيتاني بيروت - لبنان

التوزيع :
دار الكرمل للنشر والتوزيع - ص.ب ١٧٠٦٧ عمان - الاردن - هاتف ٦٨٩٦٨٥

المحتويات

السنة الثانية عشرة، العدد ٧٩، كانون الثاني ـ شباط ـ آذار ١٩٩٠





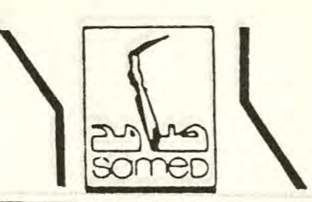
رسالة الأخ ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية

الى

عمّال صامد ... عمّال فلسطين

بمناسبة اليوبيل الفضّي لانطلاقة « فتح » انطلاقة الثورة الفلسطينيّة
الذكرى العشرون لتأسيس مؤسّسة "صامد"



اخوتي عمّال صامد..
اخوتي عمّال فلسطين.. عمّال الدولة الفلسطينية المستقلة
اخوتي العمال داخل وخارج الوطن

اليوم، تتوهج شعلة اليوبيل الفضي لثورتنا الفلسطينية المظفرة، التي تطوي ربع قرن من عمرها المديد المعبد بالنضال البطولي، والمتقد بالتضحيات العظيمة التي قدمها شعبنا وما يزال قرباناً لهذا الوهج المقدس.. ومن أجل التحرر والاستقلال الوطني.

وما كان لهذا الوهج أن يشعل فضاء تاريخنا الفلسطيني والعربي المعاصر، لولا تلك الكوكبة المتعاظمة من شهداء شعبنا وثورتنا.. الذين قدموا أرواحهم ودماءهم لتضيىء مشاعل الدرب الطويل، فرفعوا وهج شعلة اليوبيل الى مستوى القداسة.

فلذكراهم جميعاً بطلاً بطلاً وكوكبة كوكبة يتقدمهم رفيق الدرب الشهيد البطل ابو جهاد، ننحني اكراماً واجلالاً وتعظيماً، ونستحضر فعلهم الثوري ونحن نحتفل بهذه الذكرى العزيزة على قلب شعبنا الفلسطيني، مؤكدين لهم بأنهم ما زالوا وسيظلون حاضرين في دمنا وافئدتنا.. وفي فضاءات أحلامنا المشرّعة على الوطن الجميل.

ومع توهج شعلة اليوبيل الفضي للثورة الفلسطينية، ها هو وهج الانتفاضة المباركة لشعبنا الفلسطيني في أرضنا الفلسطينية المحتلة، يعلن عن دخول الانتفاضة الشعبية المجيدة عامها الثالث وهي أشد عنفاً وأكثر عنفواناً، مؤكدة في توجهها ومسارها على أنها جزء لا يتجزأ عن جسم ثورتنا الفلسطينية، وفعل لا ينفصل عن طريق هذه الثورة.. وانها حلم يلتحم بأهداف هذه الثورة.

بالايمان والعزيمة.. بالرصاصة والحجر، بالبندقية التي حملناها بيد وغصن الزيتون الذي حملناه باليد الأخرى. بالحجر والمقلاع.. وبالمبادرة الى صنع سلام الأقوياء القائم على الحق والعدل، صاغت ثورتنا توجهاتها، وأعلنت بوضوح عن هويتها: نضال متواصل، وبكل الأشكال والأساليب، من أجل تحقيق أهداف شعبنا في التحرر والاستقلال الوطني

تستمد قوتها وزخمها من قوة وزخم الانتفاضة المباركة، تظل في جوهرها تحمل عنواناً واضحاً: لا تراجع عن أهداف شعبنا الوطنية مهما عظمت التضحيات. لا تفريط بحقوق شعبنا المشروعة وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته على أرض وطنه المحرر.. فلسطين. لا تفريط بالقدس عاصمة لدولتنا الفلسطينية المستقلة.

انني، وفي هذه اللحظة التاريخية التي تلتقي فيها أعراس الثورة، احتفالاً باليوبيل الفضي للانطلاقة، ومرور عامين على الانتفاضة، والذكرى الاولى لاعلان الاستقلال الفلسطيني، واحتفالاتكم يا اخوتي واحبتي عمّال «صامد».. عمّال فلسطين.. باحياء الذكرى العشرين لتأسيس مؤسستكم، لأنظر بغبطة الى وحدتنا الوطنية الفلسطينية التي تتجلى في أبهى صورها، من خلال ذلك الطوق الشعبي العارم الذي يتحوط بمحبة وثقة وتفانٍ لا حدود له حول اطاره الوطني وعنوان وجوده داخل الأرض المحتلة وخارجها.. منظمة التحرير الفلسطينية. فعهداً لك يا شعبنا أن نظل معاً في مستوى الثقة.. وأن لا نحيد أبداً عن الطريق.

ومما يزيد هذا العرس جلالاً وبهاء، ويمنح وحدتنا الوطنية دلالاتها الأعمق، أن يصبح عرس انطلاقة «فتح»، عرساً فلسطينياً شاملاً وممتداً، يشارك فيه كل ابناء فلسطين.. بكل اتجاهاتهم السياسية وانتماءاتهم التنظيمية، ويمتد في كل أرجاء الوطن المغلول وفي كل أصقاع المنافي. فهو عيد لانطلاقة الثورة.. وهو عرس للشعب.. كل الشعب.

اخوتي عمّال «صامد»..
اخوتي عمّال فلسطين.. عمّال الانتفاضة الباسلة..

.. وتجيء الانتفاضة الشعبية المباركة لأهلنا وشعبنا في أرضنا الفلسطينية المحتلة لتفتح صفحات جديدة في كتاب نضالنا الوطني الفلسطيني، وتشكل امتداداً للفعل النضالي الذي تراكم عبر ربع قرن من عمر ثورتنا الفلسطينية، وابداعاً جديداً من ابداعات شعبنا في أشكال نضاله الوطني والتحرري.

ومثلما كانت رصاصتنا الأولى عام ١٩٦٥ استجابة لشرط تاريخي موضوعي، كانت



انتفاضة شعبنا في أرضنا الفلسطينية المحتلة شكلاً جديداً ومبتكراً لشعبنا، يمارس من خلاله نضاله البطولي، واستجابة لشرط تاريخي آخر حاولت فيه القوى المؤثرة، عربياً ودولياً، تغييبه وابعاده عن دائرة الضوء، وطيّ قضيته في ملفات النسيان.

غير أن شعباً يمتلك كل تلك الذاكرة الخصبة، ما كان له أن ينسى. فأطلق صوته وحجارته ليهز صرح الاحتلال ويوقظ ضمير العالم من سباته، معلناً خوضه لمعركته.. معركة التحرر والاستقلال الوطني. ولقد اتخذ شعبنا في أرضنا المحتلة قراره: أن يواصل انتفاضته، وأن يصعّد ثورته، بقواه الضاربة في كل مدينة ومخيم وقرية وفي كل شارع وحيّ، وأن يطور كل أشكال نضاله السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والجماهيري، حتى تحقيق أهدافه الوطنية في كنس الاحتلال واقامة مجتمعه الفلسطيني المحرر في ظل دولته الفلسطينية المستقلة.

ان شعبنا الذي يقاوم الاحتلال وجيشه المدجج بالسلاح المتطور الذي تغدقه عليه ترسانة الحرب الاميركية، ويقاوم سياسات سلطات الاحتلال المدعومة بالموقف السياسي المنحاز للادارة الاميركية، يظل يمتلك من الوعي ما يؤهله لخوض معركته الطويلة وانتفاضته الباسلة حتى الوصول الى تحقيق أهدافها.. أهداف الثورة الفلسطينية. ذلك الوعي الذي تجلى في ادارة القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة لعملية الصراع اليومي، وفي الدرجة العالية والمتقنة من التنظيم والعمل الدقيق، وتشكيل اللجان الشعبية والفرق الصدامية. كما عبر هذا الوعي عن نفسه، وفي أرقى صوره، من خلال التفاف جماهير الانتفاضة حول اطارها الوطني المتمثل في منظمة التحرير الفلسطينية، وحول ذراعها التنظيمي والضارب.. القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة.

واذ تدخل انتفاضة شعبنا الفلسطيني الآن عامها الثالث، فانها تؤكد حقيقة أن هذا الفعل النضالي الشعبي قد تمكن من ارساء دعائم مشروعه الكفاحي، وانه وجد ليبقى، ولتبقى الانتفاضة حتى تنتزع كل أهدافها وتحقق ارادة شعبها في التحرر والاستقلال.

فعلى امتداد رقعة عامين كاملين، بأيامهما ولياليهما ولحظاتهما المتواصلة. وعلى امتداد رقعة الأرض الفلسطينية المقدسة بخطى الانبياء ودماء الشهداء، ما زال شعبنا، شعب

الانتفاضة، برجاله ونسائه وشبابه واطفاله، يرسمون ملامح فجرهم الآتي على أرض وطنهم، ويرتقون بالمشهد النضالي الفلسطيني الى مستوى الدهشة في أعين العالم.

فتحية لكم يا ابطال الانتفاضة في كل مواقعكم..

تحية لكم في القيادة الموحدة والقوات الضاربة واللجان الشعبية.. تحية لكم في كل مدننا وقرانا ومخيماتنا البطلة.. وتحية لأبطالنا في معتقلات النازية الجديدة..

إلى أبناء شعبنا في أرضنا الفلسطينية المحتلة، ومن قلب شعلة يوبيلنا الفضي.. من قلب شعلة كفاحنا المسلح أقول: اننا نؤمن بالله.. نؤمن بسواعدكم المباركة.. ونؤمن بقوة الحجر المشتعل في ايديكم، وبطاقاتكم المبدعة والخلاقة وتنظيمكم المحكم والدقيق، بوعيكم الوطني، وبقدرتكم الهائلة على الصبر والاحتمال والعطاء والمثابرة.

ومن فيض هذا الايمان، أقول لكم: ان الله على نصركم لقدير. وسوف تمضي انتفاضتكم المباركة على طريقها.. حتى التحرير والنصر.

اخوتي عمّال «صامد»..

اخوتي عمال فلسطين.. عمّال دولتنا المستقلة.

ان تاريخ نضالنا الوطني الفلسطيني، يسجل باعتزاز وفخر، دور الطبقة العاملة الفلسطينية في كل معارك النضال التي خاضها شعبنا البطل على امتداد السنوات الماضية، منذ وعد بلفور المشؤوم.. وحتى الانتفاضة المجيدة..

واذ تقتحم انتفاضة شعبنا المجيدة بوابات عامها الثالث، شاملة في خضمها كل فئات شعبنا وطبقاته الوطنية، فانها تؤكد أنها ليست مجرد فعل مؤقت أو رد فعل، وانما هي عملية كفاحية يخوضها شعب باسره، وأنها اصبحت نمطاً للحياة اليومية في ظل الاحتلال.. والى أن يزول عن أرضنا الفلسطينية المحتلة.

وقد شكلتم يا عمالنا، بتجمعاتكم وتنظيمكم وقوة عملكم، رافعة أساسية لانتفاضتنا



في أرضنا المحتلة، وكنتم وما زلتم في موقع القلب من جسد شعبكم، مثلما عهدناكم دائماً، وفي كل مراحل نضالنا الوطني.

ان حضوركم الكاسح، وفعاليتكم المؤثرة في صميم فعل الانتفاضة، من خلال لجانكم العمالية الشعبية، ومشاركتكم في اتخاذ القرارات الوطنية، واستجابتكم لنداء قيادتكم الوطنية، ومشاركتكم في تأسيس المشروع الاقتصادي الوطني المستقل، بدءاً من الانخراط بفعالية عالية في عجلة الانتاج الوطني والعمل على تقويض دعائم النظام الاقتصادي الالحاقي والاستنزافي الصهيوني في أرضنا المحتلة، وحتى مشاركتكم الفاعلة في المجموعات الضاربة والقوات الصدامية، لهو دليل على اتساع حجم دوركم النضالي على الساحة الفلسطينية.

فتحية لكم يا صنّاع التاريخ.. صنّاع الانتفاضة..

تحية لكم خلف متاريس الحديد ومتاريس الرمل.. ومقالع الحجارة..

تحية لسواعدكم السمراء وجباهكم الأبية، التي تسهم في بناء غدنا الآتي المشرق على أرض وطننا فلسطين، وتصنع خيوط فجرنا المنبلج على ربى القدس.. عاصمة دولتنا الفلسطينية المستقلة.

اخوتي عمّال «صامد» في لبنان..
اخوتي عمّال «صامد» على الأرض العربية.. وفي افريقيا

مع احتفالات ثورتكم وابناء شعبكم الفلسطيني في كل أماكن وجوده باضاءة شعلة اليوبيل الفضي لثورتنا، ها أنتم يا احبتي تشعلون أنوار عشرين شمعة من عمر مؤسستكم.. مؤسسة «صامد».. المؤسسة الانتاجية للثورة الفلسطينية، مؤكدين أن هذه التجربة الغنية في العمل الانتاجي الفلسطيني سوف تواصل اقلاعها، مهما اعتورت مسيرتها من أعاصير هوجاء، ومهما واجهتها من خطوب ومحن، تارة بأيدي الأعداء.. وتارة بأيدي «الأخوة»!.

فمثلما حاولت قوات الغزو الصهيونية أن تقضي على التجربة الانتاجية الرائدة

والمتميـزة للثورة الفلسطينية التي مثلتها «صامد»، من خلال قصف مصانعها ومعاملها خلال الحرب التي شنتها على شعبنا وثورتنا في لبنان صيف عام ١٩٨٢، وفي سياق هدفها المعلن بتـدمـير البنى التحتيـة للثـورة الفلسـطينيـة، ومثلما حاولت القوى الطائفية المستشرسة والمتحالفة مع من ناصبوا العداء لثورتنا، القضاء على ما تبقى من مصانع ومعامل لـ«صامد» في مخيمات الصمود في لبنان من خلال حروبها المتواصلة وحصاراتها الطويلة للمخيمـات الفلسـطينيـة. فقد واصل المنشقون عن أحلام شعبنا، وبدعم من مدفعية ودبابات حلفائهم، هدم وتدمير مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة.. فقاموا بالجـريمـة نفسهـا التي قام بها الغزاة، حينما تعاملوا مع مصانعكم ومعاملكم بعقلية الغازي. ومع شعبنا واطفالنا بعقلية الخيانة والتآمر.

ولذلك.. فقـد تتـابـع بعـد ذلك سقـوطهم كامـلاً في وجدان جماهير شعبنا.. شعب الانتفـاضـة.. حينمـا سقـطت مخيماتكم.. ومصانعكم.. ومعاملكم.. في أيديهم يبيعونها ويسلمون ثمنها لاسيادهم ليحفظوا عليهم البقاء والرضى.

أحبتي يا عمّال «صامد»..
أحبتي عمّال فلسطين الصامدين..

من الصمـود، بكـل ما يزخر به من معانٍ وأهداف، اشتققتم اسم مؤسستكم ونحتُّم عنوانها. ولقد اثبتم أنكم أهل لهذا الاسم وأنكم جديرون بهذا اللقب في كل المعارك التي خاضتها ثورتكم على امتداد تاريخها. فقد كنتم جزءاً عزيزاً من جنودها الأوفياء في كل معارك المواجهة والتحدي.. وفي كل معارك البناء واعادة البناء. وما صمودكم الى جوار معاملكم ومصانعكم على أرض مخيماتكم في لبنان، وتأكيد ولائكم لمؤسستكم الانتاجية.. مؤسسة «صامد».. الا دليلاً على وضوح هويتكم، وشمولية رؤيتكم، وعمق انتمائكم الأصيل والأكيد لشعبكم الفلسطيني وثورتكم الفلسطينية.

وإنني، ومن موقعي، أنظر باعتزاز الى تجربتكم الانتاجية في اطار الثورة الفلسطينية، وأرى فيها، وبعد اعلاننا التاريخي قيام دولتنا الفلسطينية المستقلة، نواة حلمنا في بناء



القطاع العام الفلسطيني فوق أرضنا الفلسطينية المحررة.

ان حقنا في تقرير المصير، على المستوى السياسي، لا يقوم ولا ينفصل عن حقنا في تقرير المصير على المستوى الاقتصادي. وها انتم يا عمّال «صامد»، ومعكم كل عمالنا في أرضنا الفلسـطينيـة المحتلة، تسهمـون بدوركم التـاريخي، ومن مواقعكم، في تأكيـد البعـد الاقتصادي والاجتماعي لثورتنا، وفي تشكيل معاني الحق الفلسطيني في تقرير المصير، ومن ضمنه حقه في تقرير مصيره الاقتصادي، فوق ترابه الوطني.

ومن هذا المنطلق، أقول لكم يا أحبتي عمّال «صامد».. ويا كُلّ عمّال فلسطين: مثلما علمتنـا تجـربـة ربـع قرن من عمـر ثورتنـا الكثير على المستوى السياسي والعسكري والدبلومـاسي والجماهيري، فان تجربتكم الاقتصادية.. تجربة «صامد» الاقتصادية، قد علمتنا وعلّمت شعبنا الكثير طوال العشرين عاماً الماضية من عمرها، وأعطت لشعبنا الذي أعطاها.. الشيء الكثير.

ان هذه التجربة لم تعد ملكاً لأبنائها الذين نعتز ونفتخر بعطائهم. لم تعد ملكاً لأبناء «صـامـد» وعمّال «صامد» فحسب. فهي جزء من عطاءات ثورتنا وانجازات شعبنا. انها تجربتنا الاقتصادية.. التجربة الاقتصادية للثورة الفلسطينية، التي ساهمت في تأسيس وتطوير هويتنا الاقتصادية الوطنية.

وانطلاقاً من هذه الثقة، فانني أهيب ببناة هذه التجربة مواصلة مسيرتهم، بروحية العطاء وفيضها التي عهدناها بهم، وأن يظلوا يساهمون، جنباً الى جنب، مع مؤسساتنا الاقتصـاديـة الفـاعلة الأخرى في منظمة التحرير الفلسطينية، وخاصة دائرة الشؤون الاقتصـاديـة والتخطيط، ومع القوى والفعاليات الفلسطينية العاملة في ظل الانتفاضة الشعبية في الوطن المحتل، من أجل تطوير صياغة برامجنا ومشاريعنا الاقتصادية الشاملة لدولتنا الفلسطينية. وان ذلك لن يتم الا بالتطوير المستمر لأساليبكم في العمل، والابداع المتـواصل في وسائل وأساليب الانتاج، ومواصلة الحوار الاقتصادي القائم على التقييم النـظري المتواصل للتجارب العملية التي تخوضونها في كل أماكن تواجدكم.. في الوطن

المحتل وفي الشتات.

انني، واذ أحيي امتداداتكم في «صامد» على مستوى تمديد وتطوير الفروع واقامة المعارض الدائمة في العديد من دول العالم، والمشاركة في التظاهرات والمعارض الاقتصادية العربية والعالمية التي ترفعون فيها ومن خلالها اسم دولة فلسطين. وأحيي جهودكم في سبيل مد الجسور مع كل الاصدقاء في العالم وخلق جسور جديدة من خلال توقيعكم باسم منظمة التحرير الفلسطينية ودائرتها الاقتصادية لاتفاقيات التعاون الفني والتقني مع العديد من دول العالم. فانني أهيب بكم، وبعد اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة، مواصلة جهودكم وتطويرها بما يليق بمكانة دولتنا في قلب العالم.

أحبتي عمّال «صامد»..

أحبتي عمّال فلسطين..

ونحن نطرق الآن بوابة العام السادس والعشرين لثورتنا، وبوابة العام الحادي والعشرين لمؤسستنا الانتاجية الفلسطينية.. مؤسسة «صامد»، والتي تلتقي مع دخول انتفاضتنا الشعبية العارمة عامها الثالث، اسمحوا لي أن أحيي باسمكم كواكبنا المضيئة التي استشهدت على طريق المجد، من أجل أن تصل ثورتنا الى هذه اللحظة.. الى هذا الاحتفال.

أحيي ذكرى أرواح شهداء الانتفاضة الباسلة في أرضنا الفلسطينية المحتلة..

أحيي ذكرى أرواح كل الشهداء الذين رووا بدمائهم ثرى فلسطين.. وثرى الأرض العربية دفاعاً عن عروبة فلسطين..

وأحيي ذكرى الشهداء من عمّال «صامد» الذين سقطوا دفاعاً عن مخيمات الصمود.. وعن مصانعهم ومعاملهم في لبنان، وذكرى كل العمال الذين رسموا بدمهم لوحة المجد لفلسطين.

أحيي ذكرى شهيد الانتفاضة وأمير الشهداء، أخي ورفيق دربي «ابو جهاد»، شريك



الرصاصة الأولى والحجر الأول، وصانعاً من صنّاع الانتفاضة المجيدة..

وعهداً لكم، عهداً للمقاتلين وابطال الانتفاضة..

سنواصل المسيرة، ولن نرسي بأشرعتنا إلا على بر فلسطين المحررة.. بر دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

وانها لثورة حتى النصر

اخوكم

ياسر عرفات

١٩٨٩/١٢/٣١

محور هذا العـــــدد

إذا كان الوجه البارز للثورة الفلسطينية يتمثل في كونها حركة تحرير وطني تخوض صراعها اليومي من أجل تحقيق أهداف شعبها في التحرر والاستقلال، مستخدمة في ذلك كل الأساليب النضالية المشروعة، عسكرياً وسياسياً وجماهيرياً، وكل الوسائل الكفاحية.. من الرصاصة وحتى الحجر، الى أن يتم انجاز مشروعها الوطني بازالة الاحتلال عن الأراضي الفلسطينية المحتلة واقامة الدولة المستقلة على أرض فلسطين..

.. اذا كان هذا الوجـه هو الأكثر بروزاً، فانه لا يحجب الوجه الآخر لهذه الثورة، المتمثـل في بعـدهـا الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، والذي يتجلى في انشاء المؤسسات الاقتصاديـة والاجتماعية العاملة على توفير الخدمات الاجتماعية، وتوفير فرص العمل لأبنـاء الشعب الفلسطيني، وتلبية احتياجاتهم اليومية المعيشية اقتصادياً واجتماعياً وصحيـاً وتعليميـاً وثقـافيـاً، والتي تسعى في الوقت نفسه الى تشكيل أنوية مؤسسية اجتماعية واقتصادية وثقافية للدولة المستقلة.

وقد كنا نطمح، من خلال محور هذا العدد من «صامد الاقتصادي» حول «المؤسسات الاجتمـاعيـة والاقتصادية للثورة الفلسطينية» الذي يصدر مترافقاً مع ذكرى اليوبيل الفضي لانطلاقة الثورة، الى رسم خريطة واقعية لواقع مؤسساتنا تجيب عن كل الأسئلة المتعلقة بها: أهدافها، مسار تطورها، انجازاتها واخفاقاتها، أوضاعها الراهنة ومشاريعها.. الخ، لكي نصل من ذلك الى تأسيس أرضية معرفية تسمح بامكانية دراسة أساليب تطوير وزيادة تفعيل هذه المؤسسات.

ومـع أن الخريطة التي نقدمها من خلال محور هذا العدد تفي بعض الشيء بمهمة تأسيس الارضية المعرفية المنشودة، رغم الافراط في اصباغ الألوان الزاهية أحياناً، فانها تظل تفتقر الى الشمول والتكامل الناجمين عن غياب التعرض الى تجربة عدد من مؤسساتنا البارزة في اطار الثورة الفلسطينية.

واذا كنـا نعترف بالنقص الكامن في عدم تمكننا من تقديم التغطية الشاملة لجميع



مؤسسات الثورة الفلسطينية، فان هذا النقص يعود بالدرجة الاولى الى تأخر استجابة بعض هذه المؤسسات في تقديم المادة المطلوبة منها حول تجربتها رغم اننا كنا قد ارسلنا لها خطابات بهذا الخصوص منذ أكثر من اربعة أشهر، وبالدرجة الثانية الى ظروف الشتات المريرة التي تنطبق على كل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية لشعبنا خارج الوطن المحتل.

نشير الى ذلك ونحن نؤكد اعتزازنا بالعطاء الذي قدمته مؤسسات ثورتنا، كل مؤسسات ثورتنا، طوال تجارب ربع قرن من عمر الثورة الفلسطينية، سواء تلك التي حضرت على صفحات هذا العدد من «صامد الاقتصادي» أو تلك التي - لسبب او لآخر - غابت عنها.

نتقدم بهذه الكلمات لا لكي نعفي أنفسنا من أي تقصير، ولكن لكي نؤكد أن صدور هذا العـدد، .مـا احتوى عليه من عرض وتقييم للعديد من تجاربنا المؤسسية، الاقتصادية والاجتماعية، لا يعني اغلاق صفحات اعدادنا القادمة أمام التجارب المؤسسية الاخرى..

فصفحاتنا ما زالت مفتوحة..

والافق ما يزال رحباً لكل تجربة.. ولكل عطاء.

«صامد الاقتصادي»

المستقبل وتلك الواجبات هي بمثابة تأكيد للالتزام الاجتماعي الوطني الذي يتجاوز شروط الكفاية الانتاجية، فالالتزام تجاه ابناء الشهداء والمعتقلين، والجيل الفلسطيني الجديد بوجه عام، يتطلب من صامد تحديد الأساليب والاعباء المطلوبة للقيام بالواجب المفروض، ولهذا التزمت مؤسسة صامد بوضع سياسة تأهيل وتطوير شاملة، تغني تجربتها الاجتماعية ـ الاقتصادية من تأهيل وتدريب ممنهج، يرتبطان بالانتاج ونشاط تعليمي سياسي يعمق وعي الفرد ويجذره، وتطبيقاً لهذا المفهوم أقامت صامد عدة دورات تثقيفية، وتدريب مهني، كما انشأت مركز تدريب على صناعة الجلود والحقائب والاحذية المدنية والرياضية، وعززت مركز تأهيل الخياطة، وانشأت شعبة للتخطيط وتطوير القوى العاملة، وادارت على مدى سنوات، حملات لمحو الأمية على الصعيد الفلسطيني في المخيمات الفلسطينية بلبنان. بالاضافة الى التدريب النظامي عبر الدورات والبعثات التدريبية التي كانت ترسلها للخارج.

ومفهوم صامد كمؤسسة انتاجية تأهيلية لم يكن مقتصراً على التزام المؤسسة بتوفير فرص وأطر التدريب، وانما يمتد الى تثبيت وتكريس حق العامل بالتأهيل والتطوير بمجرد انتسابه للمؤسسة.

المفهوم الثاني: يتمثل في المشاركة العمالية، وأدوات تحقيق هذا المفهوم هو العامل نفسه، على اعتباره شريكاً في العمل والمسؤولية من خلال اللجان النقابية الثورية التي اقر نظامها الداخلي في أوائل عام ١٩٧٩، تشكيل لجنة نقابية ثورية في كل مصنع أو مشغل من مشاغل صامد، وهي الممثلة للعمال داخل الوحدة الانتاجية وخارجها، وقد عملت هذه اللجان على تعميق وعي العمال ورفع مستوى الوعي السياسي والنقابي والثقافي والعمالي، كما اهتمت بحل مشاكل العمال الاجتماعية والفنية والمهنية داخل المؤسسة وخارجها، ولهذه اللجان الحق في مناقشة القرارات الادارية والاعتراض عليها ضمن الاطر الادارية والتنظيمية في المؤسسة.

وكان لكل لجنة حق اصدار التوصيات في الانشطة المتعددة، بما في ذلك النشاط الانتاجي فيما يتعلق بالتعليمات الادارية وأوامر الانتاج والمبادلات والمساهمة في اعباء الخطط الاستثنائية والطارئة للانتاج. وينتخب العمال ممثليهم في مختلف المجالس الادارية والتنفيذية للمؤسسة. وقد استكملت اللجان النقابية الثورية اطرها التنظيمية على أعلى مستوى بانتخابها لاعضاء المكتب العمالي في صامد.

المفهوم الثالث: يقوم على أولوية احتياجات الثورة الفلسطينية، ومن هذا المفهوم ينطلق مبدأ تحقيق الاكتفاء الذاتي لاحتياجات أساسية للثورة الفلسطينية، وجماهير المخيمات الفلسطينية، وهذا المفهوم يحدد جزءاً من توجيهات السياسة الانتاجية والسياسية والتسويقية، وتبعاً لذلك فقد تم إنشاء الكثير من المشاغل بهدف تلبية احتياجات المقاتل الفلسطيني، مثل ملابسه العسكرية وبطانياته واحذيته العسكرية، وسترته الصوفية، وجعبته وبعض مواده الغذائية.

المفهوم الرابع: وهو تكريس خلق فرص العمل، حيث يعتبر حجر الزاوية في كل نهضة شاملة يشهدها المجتمع الانساني. ومن البديهي ان خلق العمل في صامد لا يكون بمجموعة من التوجيهات والقرارات الادارية، بقدر ما تكون سمة اساسية في التركيب البنيوي للمؤسسة، ويتمثل أساساً في طبيعة علاقات الانتاج التي تسعى صامد لارساء دعائمها، وهي علاقات تنطلق من مبدأ أن خلق العمل لا يمكن

زرعه وتنميته في جو من الاستغلال والاقتصاد على الاحساس بالملكية العامة، والانتماء الى الاهداف العامة فحسب، اذ انها ولا شك عملية اجتماعية حضارية معقدة وطويلة، تتجاوز النظرة الى العمل عن مجرد كونه مصدراً للرزق، لتصل إلى واقع يكون العمل الانساني فيه مصدر القيم ويحظى العمل الانساني فيه بالاحترام، بل وبالتقديس.

المفهوم الخامس: وهو مفهوم التخطيط والتنظيم المستمرين، ولم يكن من السهل ترسيخ هذا المفهوم قبل استكمال الاطر الادارية والفنية للمؤسسة، وبعد تكوين مجلس الادارة والادارة العامة وادارات القطاعات الاقتصادية والمجالس التنفيذية المتخصصة، وادارات الفروع الإنتاجية، أصبح من الممكن وضع واقرار الخطط الانتاجية والتمويلية الشاملة والجزئية، واعتماد اسلوب للرقابة والمتابعة وللتنظيم الاداري المستمر عبر أقسام وشعب متخصصة، ويعني الالتزام بمفهوم التخطيط والرقابة المستمدين من تجارب المجتمعات العربية في ادارة وتنظيم القطاع العام، والتي اخذت بعد سنوات طويلة ومكلفة من التجربة والخطأ بهذا المفهوم.

المفهوم السادس: ويتمثل برأس المال البشري لكونه المصدر الاساسي لثروة المجتمع الفلسطيني في خصوصيته البالغة الأهمية، والمتمثلة في اقتلاع معظمه من ترابه الوطني الامر الذي أدى الى فقدان معظم الموارد الاقتصادية الضرورية للبناء والتقدم. واذا كانت المشكلة العامة للدول المتخلفة تتمثل في سوء استخدام مواردها، فإن المشكلة بالنسبة لصامد تتمثل في كون المورد الوحيد المتاح أمامها هو رأس المال البشري، وهو الاساس في أي عملية انتاجية، وميزة المورد البشري لدى الشعب الفلسطيني كونه متعدد الكفاءات والامكانيات، بحيث يمكننا أن نقول بأن تشكيلة المورد البشري للشعب الفلسطيني هي تشكيلة متكافئة ومتنوعة ولكل منها دوره في عملية التنمية، ولا شك أن دلالة هذا المورد تزداد في ظاهرة النزف المستمر الذي يتعرض إليه عبر استيعابه من قبل اقتصاديات اخرى، بحيث يتحول الى مهاجر، ولا يعود على خيمة الفلسطيني بفائدة اجتماعية، الا بالتحويلات المالية التي لا تسد شيئاً من الفراغ الذي يخلفه الافتقار الى دوره الايجابي في العملية التنموية.

لا شك أن المحافظة على تماسك الشعب الفلسطيني والحفاظ على تجمعاته الكبيرة، هي في حد ذاتها هدف اقتصادي سياسي، يؤدي في النهاية الى المحافظة على الشخصية الفلسطينية المستقلة. ومن هنا، فإن المفاهيم الاساسية التي تحكم مسار الاهداف الاستراتيجية في صامد تصب في النهاية بالمجرى العام للمحافظة على تماسك الشعب الفلسطيني وصموده. واذا كانت اقامة مؤسساتنا الاقتصادية تمثل بعثاً للاقتصاد الوطني الفلسطيني، فإنها تحقق بقيامها واستقطابها لقدرات الشعب الفلسطيني هدفاً سياسياً واقتصادياً مزدوجاً، يتمثل في وقف النزيف البشري في مجتمعنا واعادة زرع ما نزف منه، ولن يأتي ذلك الا بخلق القاعدة الاقتصادية المتينة الكفيلة بارساء الصناعة الفلسطينية، لكون الصناعة هي العنصر الاساسي في كل عملية تنموية. وان مثل هذه السياسة ستكفل استيعاب نسبة لا بأس بها من اليد العاملة الفلسطينية، خاصة ذات المهارات المتوسطة، التي تفتح المجال مع نموها واتساعها لاستيعاب الكفاءات العلمية والمهنية ذات المستوى العالي.

لقد تطورت صامد عبر سنوات مسيرتها من وسيلة اضافية للصمود الى نواة للقطاع العام الفلسطيني، وأخذت ترفع من مستوى المكننة في التصنيع، واستطاعت أن تستقطب المزيد من الكوادر الفنية والادارية. وقد شهدت صامد عام ١٩٧٨ نمطاً من التقدم والازدهار، تجلى في بناء المزيد من الوحدات الانتاجية، كما استحدثت مشاغل جديدة تغطي حاجيات الثورة والجماهير، واصدرت مجلة «صامد» التي كانت نواة لمجلة «صامد الاقتصادي» التي ما زالت تصدرها المؤسسة حتى الآن. وتهتم بدراسة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية للشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال الصهيوني.

كما اجرت المؤسسة في تلك الفترة الزمنية توسيعاً في مشاغل الاثاث والمفروشات بجهود ذاتية قام بها عمال واداريو المؤسسة، وتوسعات اخرى في مشاغلها الواقعة في الشمال اللبناني. كما طرأ تحسين كبير على نوعية منتوجات المؤسسة، بدليل ما أخذت تلاقيه من إقبال كبير عليها في مختلف المعارض الدائمة والمؤقتة لصامد في البلدان الشقيقة والصديقة.

بناء الانسان العامل:

منذ نشأتها، أدركت مؤسسة صامد، أهمية بناء العامل الكفؤ، وقد استحدثت لهذه الغاية، شعبة التخطيط وتطوير القوى العاملة، التي وضعت خطة وبرامج لتأهيل وتدريب وتثقيف القوى العاملة بالمؤسسة وفقاً للأساليب الحديثة. لذا فقد تنوع النشاط التأهيلي، واتخذ عدة أشكال منها:

١ - تدريب العمال والعاملات خلال العمل، وبمقر عملهم.

٢ - ارسال عدد من العمال والعاملات للمشاركة في دورات مهنية في الدول الصديقة كبولندا، ايطاليا، المانيا الديمقراطية، تشيكوسلوفاكيا والجزائر.

٣ - اعداد الدراسات المسبقة لتحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

٤ - التخطيط العلمي المبرمج لنظام محو الأمية وتعليم الكبار في المؤسسة بالتعاون مع الجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار.

٥ - الاتفاق مع المؤسسات المحلية لتدريب عمال الصيانة.

٦ - ربط سياسة شراء وحدات صناعية جديدة، او الحصول عليها كمساعدة من قبل الدول الاشتراكية، بسياسة تدريب للعاملين في هذه الدول، ونذكر من هذه الدورات على سبيل المثال لا الحصر:

أ - دورة تصنيع الخزف في جمهورية المانيا الديمقراطية.

ب - دورة صناعة البلاستيك في جمهورية المانيا الديمقراطية.

جـ - دورة صناعة الاحذية العسكرية في جمهورية المجر الشعبية.

د - دورة حياكة الصوف في جمهورية المانيا الديمقراطية.

هـ - دورة صناعة الملابس الداخلية في جمهورية المانيا الديمقراطية.

و - دورة صناعة الملابس الجاهزة في جمهورية بولندا.

ز - دورة صناعة الملابس الجاهزة والاحذية المدنية والاثاث في ايطاليا (التعاونيات الايطالية).

ح - دورة منظمة الاغذية العالمية في الامم المتحدة.

ط - دورات لدى منظمات الامم المتحدة، ايطاليا، النمسا، سويسرا وانجلترا.

ي - دورات التطوير الاداري في مؤسسة (تيم).

٧ - التنسيق مع المراكز والمؤسسات الفلسطينية والعربية كالمعهد الفلسطيني للتنمية الادارية، حيث شارك في دورات هذا المعهد أكثر من ٢٠٠ كادر من المؤسسة.

٨ - ربط دورات التدريب من المستويات المختلفة، واعتماد اسلوب مراحل الانتاج في التدريب بين مختلف الاعمار، بما يتناسب مع مراحل التأهيل والتدريب المختلفة.

وفي هذا السياق لا بد أن نشير الى أن العديد من كوادر مؤسسة صامد، قد شاركت في دورات تدريبية، في المركز الدولي للتنمية الفنية والتدريب المهني في تورينو - ايطاليا، كما شارك ايضاً بعض من كوادرها في دورة مهنية اخرى تتعلق بصناعة النسيج.

وانطلاقاً من اهداف صامد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يعتبر العامل اثمن عناصر العملية الانتاجية، وهو المحور الاساسي الذي تقوم عليه رعاية صامد، ولا يشكل العامل فيها طاقة تستغل من أجل الربح، بل عامل من أجل التطور والتقدم، حتى يصبح العامل هو القوة الفاعلة الاولى في المجتمع الفلسطيني، وبنفس الوقت رديفاً قوياً في العملية الثورية.

لذا فقد حرصت مؤسسة صامد على توفير عدة خدمات ساعدته في الحفاظ على كيانيته وانتمائه الاجتماعي، وأهم هذه الخدمات هي:

١ - الضمان الصحي للعامل ولعائلته، وذلك من خلال توفير العلاج له دون مقابل مادي، سواء في مستشفيات الثورة الكائنة آنذاك في لبنان أو في المستشفيات الاخرى.

٢ - الضمان الاجتماعي في الشيخوخة والمرض والوفاة.

٣ - المشاركة في العمل والمسؤولية، بحيث يشارك العمال في المجلس التنفيذي للمؤسسة، والمجلس الانتاجي بنسبة ٧٠٪ ويتحملون كافة المسؤولية في العملية الانتاجية.

٤ - العمل على تطوير معرفته المهنية والثقافية، وتعميق وعيه وانتمائه السياسي من خلال الدورات المهنية الداخلية والخارجية، وتشكيل لجنة العمل السياسي التي يساهم فيها عمال صامد، والتي شارك في برامجها عدد من اعضاء اللجنة المركزية واعضاء المجلس الثوري لحركة «فتح» بمحاضراتهم، ومناقشاتهم مع العمال.

٥ - ايجاد صندوق العامل في المشاغل، حيث يقوم العمال بتوفير اشتراك شهري في هذا الصندوق، يستغلونه عند حاجة اي عامل منهم وباشراف اللجنة النقابية الثورية الموجودة في المصنع أو المشغل، كما انهم يستغلون هذا الصندوق في مشاريع انتاجية وتجارية بسيطة تعود عائداتها وارباحها إليهم.

٦ - تقديم السلف والمساعدات الدائمة للعمال من الادارة العامة للمؤسسة لمواجهة الظروف

الاجتماعية الخاصة وأقساط المدارس والجامعات وغيرها.

٧ ـ الاجـازة السنوية، حيث يحق للعامل اجازة سنوية مدة ١٥ يوماً مدفوعة الاجر، علاوة على الاعياد الوطنية والدينية والرسمية.

الهيكل التنظيمي والبنيوي:

لقد تطورت مؤسسة صامد عبر سنوات مسيرتها من وسيلة اضافية للصمود الى نواة للقطاع العام الفلسطيني، وعملت على رفع مستوى المكننة في التصنيع، واستطاعت أن تستقطب المزيد من الكوادر الفنية والادارية، واخذت ترسل العشرات من فنييها في بعثات دراسية وتدريبية، لرفع مستوى التشغيل فيها على أسس علمية، وأصبحت تمثل النشاط الاقتصادي للثورة الفلسطينية، وتحظى باهتمام الرأي العام الفلسطيني والعربي.

كما جذبت اهتمام الاصدقاء الاجانب الذين اخذوا يهتمون بزيارة المؤسسة ومصانعها، ومع توسع نشاطاتها خارج لبنان، كان لزاماً عليها أن تدخل تجربة سياسية اقتصادية اجتماعية جديدة، تتمثل في تطوير علاقاتها الدولية وأسلوب عملها الاقتصادي والسياسي.

ومـع بدايـة الثمانينات أصبح لمؤسسة صامد ملامحها وأنظمتها وأهدافها الواضحة، وكان لها هيكلها المميز، وذلك لانتهاجها للأساليب التالية:

اولاً: القيادة الجماعية الديمقراطية عبر الاطر الديمقراطية التالية:

أ ـ المجلس التنفيذي: ويتكون من رؤوساء الاقسام في الادارة، ومدراء الفروع الانتاجية وممثلي المكتب العمالي، ويعقد اجتماعات دورية لوضع قرارات وبرامج العمل وتوزيع المسؤوليات وتقييم النتائج.

ب ـ مجلس الانتاج: وهو مجلس تنفيذي موسع، يضم بالاضافة الى مدراء الاقسام في الادارة، جميع مدراء المصانع والوحدات الانتاجية، وجميع اعضاء المكتب العمالي، وتبحث اجتماعات مجلس الانتاج جميع الأمور المتعلقة بالخطط الانتاجية وبرامج التنفيذ ومتطلباتها وتقييم التنفيذ.

جـ ـ اللجان النقابية المنتخبة: وتتكون من العمال في كل وحدة انتاجية تشارك في وضع الخطة الانتاجية ومتابعة تنفيذها. وتقيم نتائجها في كل مشغل، وتحقق مبدأ المشاركة في الادارة على مستوى الوحدة الانتاجية.

د ـ المكتب العمـالي: وهـو منتخب مباشرة من اللجان النقابية وممثل بكامل اعضائه في مجلس الانتـاج. ويتم انتخاب ٤ اعضاء منه لتمثيل العمال في المجلس التنفيذي، أي ان ٢٥٪ من المجلس التنفيذي يتم انتخابهم من المكتب العمالي.

ثانياً: مركزية التخطيط والرقابة ولامركزيـة التنفيذ، واطلاق حرية الابتكار والابداع والمبادرة، مما يجسد المشاركة الحقيقية في الملكية لوسائل الانتاج.

ثالثاً: اتباع اسلوب التسلسل التنظيمي المعتمد في الهيكل الاداري. وتقيد المراقب الادنى بقدرات

المراقب الأعلى في المسؤولية.

رابعاً: توزيع الصلاحيات والمسؤوليات وتحديد المهام والواجبات بعيداً عن البيروقراطية والروتين.

وقد جاء هذا المفهوم الهيكلي بعد سنوات من التجربة والخطأ والتعليم من العمل وبالعمل، وتسعى مؤسسة صامد باستمرار للوصول الى الاحسن، وتعمل على التطوير لمواكبة العصر، وتبعاً لذلك فقد قامت بتأسيس قسم للتنظيم الاداري في الادارة العامة، وكلفت مؤسسة الخبراء العرب (تيم) في منتصف عام ١٩٨١، بدراسة الهيكل الاداري والمالي لمؤسسة صامد، واعداد نظام اداري ومالي جديد بكافة نشاطات المؤسسة، وبالفعل فرغت مؤسسة (تيم) من اعداد النظام الاداري والمالي في اوائل عام ١٩٨٢، بيد أن العـدوان الصهيـوني على لبنـان في منتصف ١٩٨٢، وما تعرضت له الثورة الفلسطينية هناك بكافة مؤسساتها بما فيها مؤسسة صامد، قد اعاق تطبيق الهيكل الجديد مؤقتاً.

وتقوم الآن الادارة العامة لمؤسسة صامد باعداد هيكل اداري وتنظيمي جديد، يتناسب مع وضعها الجديد، ولاسيما بعد أن ادخلت المؤسسة جهاز الكمبيوتر في ادارتها العامة وفروعها المتعددة.

الدائرة الصناعية:

الحديث عن نشوء وتطوير الدائرة الصناعية في مؤسسة صامد، هو الحديث عن المشاغل والورش التي تحمل في طياتها قصة صامد، تلك هي حكاية البدايات. وما رافقها وتخللها من صعوبات وعراقيل ومشكلات اعترضت مسيرتها.

كانت البداية الاولى للانتاج الصناعي في صامد عام ١٩٧٠، حيث اقيم اول مشغل لانتاج الملابس في مخيم صبرا بلبنان، بأربع آلات خياطة فقط وبإدارة الاخ علي السمهوري. تلك كانت البداية الاولى للطموح في تشغيل ابناء الشهداء وتدريبهم وتأهيلهم، كما كانت البداية الاولى ايضاً لبعث الاقتصاد الوطني الفلسطيني لأول مرة منذ عام ١٩٤٨، وبدء التجربة الفلسطينية الاولى لخلق نواة القطاع العام الحيوي والفاعل والمؤثر في مسيرة الثورة، وقد كان لهذه البدايات طلائع ورواد حددوا لانفسهم اهدافاً طموحه تعدو الى تحقيقها بأقل الامكانيات.

وفي العام نفسه تم انشاء مشاغل صغيرة في المخيمات، اذ تم انشاء معمل لانتاج الكنزات وآخر لانتاج الملابس العسكرية في مخيم الرشيدية اشتمل وقتذاك على آلات حياكة، كما تم انشاء مشغل لانتاج الملابس العسكرية في مخيم البرج الشمالي. وآخر في مخيم بعلبك بالبقاع، كما تم في مخيم نهر البـــارد انشاء مشغل للصوف لانتاج كنزة المقاتل، وانشىء المشغل الاول للتطريز في مخيم عين الحلوة.

وعلى اثر الصدامات التي حصلت مع الجيش اللبناني عام ١٩٧٣، والتي تركت آثارها على عمال تل الزعتر وبرج البراجنة وصبرا وشاتيلا، حيث تعرضوا لمضايقات ارباب العمل، كان لزاماً على مؤسسة صامد أن تتوسع في انشاء المعامل والمشاغل من أجل ايجاد فرص عمل لهؤلاء العمال، وتخفيف الاعباء الاقتصادية والاجتماعية عنهم، فكانت بدايات انتاج الاثاث ومشاغل تل الزعتر وشاتيلا، وتم تطوير وتوسيع مشاغل التطريز والاعمال اليدوية.

وخلال عامي ١٩٧٨/٧٧ تم التوسع الافقي والرأسي في مصانع الملابس من خلال اضافة معامل الحلاوة والطحينة، ومصنع جديد متطور للنسيج، وإضافة آلات جديدة لمصنع البلاستيك، وانشاء احدث مصانع حياكة للصوف والكنزات، وانتشرت هذه المعامل والمصانع في جميع المخيمات الفلسطينية في لبنان تحت شعار «مشغل واحد على الأقل في كل مخيم».

وامتد نشاط مؤسسة صامد الى مخيم اليرموك في سوريا، حيث اقامت مشغلاً للملابس الجاهزة والتطريز.

وعشية العدوان الصهيوني على منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان عام ١٩٨٢، كان عدد المصانع والمؤسسات التابعة لصامد في لبنان، وعدد العاملين فيها كما يلي:

البيان	عدد المصانع	عدد العمال المتفرغين	عمال غير متفرغين
مصانع الملابس الجاهزة	١١	٧٤٤	١٤٨١
حياكة الصوف	١	٨٤	
صناعة الاثاث	٢	١٥٤	
صناعة المواد الفنية والاعلامية	١	٦٢	
صناعة الحلاوة والطحينة	١	٤٨	
صناعة الكلينكس	١	١٢	
صناعة الطوب والبلاط	١	٤٢	
التطريز (المركز/التجمع)	١	٣٤	
صناعة البلاستيك	١	٤٧	
صناعة الاحذية	١	١٢٤	
صناعة النسيج	٣	٧٩	
صناعة البطانيات	١	٣٤	
صناعة السجاد اليدوي	١	١٤	
التطريز	١٧	٧٢	
الادارة العامة والاداريين		١٣٨	
المؤسسات الشقيقة		٣٤٠	
المجموع	٤٣	٢٠٠٨	١٤٨١

٤٣ مصنعاً يعمل فيها ٢٠٠٨ عاملاً وادارياً متفرغاً، اضافة الى ١٤٨١ عاملاً يعملون على القطعة، فيكون المجموع ٣٤٨٩ عاملاً.

لقد كانت هذه المؤسسات الانتاجية التابعة لمؤسسة صامد هدفاً من أهداف الاجتياح الصهيوني لبيروت عام ١٩٨٢، لكونها تمثل احد الركائز الاساسية للبنى التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكانت خسائرها تقدر بحوالي١٧مليون دولار امريكي وقتذاك. هذا الى جانب الخسائر في الكادر الاساسي والفني الذي سقط بين شهيد وجريح، نخص بالذكر منهم الشهيد المهندس فايز بيرقدار الذي اعطى المؤسسة كل موهبته في الخلق و الابداع التي كان يمتاز بها ويمتلكها.

ومما يذكر أن مؤسسة صامد، ما زالت ملتزمة بدفع رواتب العاملين في المشاغل والمعامل التابعة لها حتى الآن، تقديراً لخدماتهم ودعماً لصمودهم، رغم انقطاعهم عن العمل، نتيجة لتخريب مصانعهم ومعاملهم سواء على ايدي قوات الاحتلال الصهيوني اثناء اجتياح لبنان عام ١٩٨٢، أو على ايدي المنشقين عن الثورة وحلفائهم اثناء حرب المخيمات في لبنان.

مشاريع صامد الزراعية:

تحتل العلاقات الفلسطينية مع الدول والشعوب العربية والافريقية مكانة هامة، ومن هذا المنطلق، قامت صامد بعدة مشاريع زراعية، وزراعية حيوانية، في عدد من الدول العربية والافريقية انطلاقاً من الاهداف التالية:

١ ـ تمتين العلاقة بين الشعب الفلسطيني والشعوب العربية والافريقية التي تناصر الحق الفلسطيني وتسانده في نضاله العادل والمشروع.

٢ ـ تقديم الخبرات الفلسطينية في مجال الزراعة والتصنيع الزراعي الى الشعوب الافريقية الصديقة.

٣ ـ تأهيل ابناء شهداء الثورة الفلسطينية والعمال الفلسطينيين والافارقة في مجال الزراعة والتصنيع الزراعي.

٤ ـ تطوير المزارع لتحويلها الى مزارع نموذجية في القارة الافريقية من خلال المكننة واستخدام الآلات والآليات الزراعية الحديثة والتخطيط الزراعي السليم وتطبيق احدث الطرق العلمية في الزراعة والادارة.

٥ ـ تطوير المزارع لخدمة اغراض التدريب والابحاث العلمية بالتعاون مع حكومات الدول التي تقام المشاريع على أرضها.

٦ ـ توفير قسم من متطلبات السوق المحلية من الانتاج الزراعي والحيواني والصناعي.

ولا شك أن هذه الاهداف قد تم تطبيقها في جميع المشاريع المقامة، مع العلم أن التوجه العام لاقامتها كان يهدف بالدرجة الاولى الى المساهمة في دعم الدول الافريقية في بناء اقتصادها دون النظر

الى اعتبارات الجدوى الاقتصادية او الى مدى ربحية هذه المشاريع او خسارتها لمؤسسة صامد، وهي تنفيذ لقرار سياسي اتخذ على أعلى مستوى في منظمة التحرير الفلسطينية.

لقد اقيمت مشاريع (صامد) اولا على اراضي الدول التي اخذت موقفاً متقدماً من القضية الفلسطينية والتي ابدت اهتماماً واستعداداً للتعاون في مختلف المجالات مع م.ت.ف.

وهذه المشاريع هي:

١ ـ مشروع صامد النموذجي لتربية الابقار في سوريا.

٢ ـ مشروع لزراعة المحاصيل الحقلية والخضار في العراق.

٣ ـ مشروع صامد الزراعي والصناعي في غينيا بيساو.

٤ ـ مشروع صامد الزراعي والحيواني في غينيا كوناكري.

٥ ـ مشروع صامد الزراعي الحيواني في اوغندا (توقف العمل في المشروع بعد الانتهاء من بنائه بشكل كامل بسبب الاحداث التي وقعت في اوغندا وقد تعرضت منشآت المشروع وآلاته الى التدمير والنهب، مما تسبب في تكليف مؤسسة صامد خسائر مادية جسيمة).

٦ ـ مشروع صامد الزراعي الحيواني في الصومال.

وفيما يلي لمحة موجزة عن هذه المشروعات:

اولاً: مشروع صامد النموذجي لتربية الابقار في سوريا:

لتنفيذ هذا المشروع، تم الاتفاق مع حكومة وشعب المانيا الديمقراطية من أجل تأمين احتياجات المشروع من الآلات اللازمة لعملية التربية والتصنيع ولزراعة الاعلاف، وتم توقيع بروتوكول خاص بهذا الشأن تضمن في بنوده:

١ ـ التعاون مع ج.أ.د. في وضع برنامج لتدريب الكادرات الفنية العاملة في المشروع في مجال الانتاج الزراعي وتربية الابقار والصحة الحيوانية والمكننة الزراعية.

٢ ـ تأمين الآلات اللازمة لكافة قطاعات الانتاج الزراعية والحيوانية والالبان في المشروع، وتسديد ثمنها ضمن فترات محددة.

٣ ـ التعاون في اعداد الدراسات اللازمة لاستكمال المشروع والاشراف على عملية التنفيذ بشكل سليم ودقيق.

وفي مطلع عام ١٩٨١، تم شراء الارض المقررة لانشاء المشروع عليها في منطقة شبه صحراوية جنوبي مدينة دمشق، وتم وضع برنامج العمل في المشروع وفق الخطوات التالية:

١ ـ وضع الدراسات الكاملة ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع.

٢ ـ استصلاح الاراضي اللازمة لزراعة الاعلاف الخضراء والتي ستقام عليها الانشاءات.

٣ ـ بناء الانشاءات اللازمة وهي:

أ ـ الادارة العامة للمشروع.

ب ـ الهنجارات الخاصة بتربية الابقار، تسمين العجول، البقر الحلوب، العجول الصغيرة.

جـ ـ مستودعات تخزين العلف الاخضر.

د ـ المباني الخاصة بالحلب الآلي.

هـ ـ مستودعات الآلات.

٤ ـ تمديد شبكات الري اللازمة.

٥ ـ تأمين الآلات اللازمة لكافة قطاعات الانتاج في المشروع.

٦ ـ زراعة الارض.

٧ ـ تأمين العجول والابقار اللازمة.

تبلغ مساحة الارض ١١٨٠ دونماً تم تقسيمها الى قسمين:

القسم الاول: ٥٥ دونماً وتشمل الانشاءات والادارة والحظائر.

القسم الثاني: ٦٣٠ دونم يتم استصلاحها وزراعتها بالاعلاف.

وقد تم تشغيل وحدة الري بالرش، كما تم استكمال الاعمال الهندسية والميكانيكية والكهربائية والحظائر وذلك لاستقبال ٢٥٠ رأس من ابقار الفريزيان، ولكن نتيجة للاحداث التي حصلت بعد ذلك، تم التحفظ على المشروع.

ثانياً: المشروع الزراعي في العراق:

تم استئجار قطعة ارض مساحتها ١٢٥٠ دونماً، وذلك لزراعتها بالمحاصيل الحقلية والخضار. وقد تم استكمال الكادر الفني وبدأت الآن زراعة الشعير وعباد الشمس والبطاطا والجزر، وهناك الآن دراسة لانشاء بيوت بلاستيكية على مساحة ٢٠٠ دونم لزراعتها بالخضار المتنوعة.

ثالثاً: مشروع صامد الزراعي والصناعي في غينيا بيساو:

موقع المشروع ومساحته: تقع ارض المشروع على بعد ٢٠ كم من العاصمة بيساو، وقد ساهم الاخوة العاملون في المشروع بشق الطريق الممتد ما بين العاصمة وارض المشروع والقرى المحيطة. وتبلغ مساحة أرض المشروع حوالي ٥٠ هكتاراً.

تم استصلاح ما مساحته مائتي هكتار من مساحة الارض المقدمة ووضعها الحالي على النحو التالي:

١ ـ زراعة ٢٠ هـ. موز.

٢ ـ زراعة ٢٥ هـ. اناناس.

٣ ـ زراعة ٤٠ هـ. مانجا.

٤ ـ زراعة ٢٠٠٠. شجرة حمضيات.

٥ ـ زراعة ٨٠ هـ. من اشجار الكاجو.

٦ ـ زراعة ١٥ هـ. خضار.

وبالنسبة للقسم الصناعي، فلقد تم بناء منجرة ومحددة لصناعة الاثاث المكتبي والمنزلي الخشبي

والمعدني بكافة انواعه، ومما ساعد في الانتاج توفر الخشب في غينيا بيساو وهو يعتبر من أفضل انواع الاخشاب في العالم. وقد لاقى النتاج اقبالاً كبيراً من كافة دوائر الدولة والسفارات المعتمدة والمواطنين الغينيين، كما تم تجهيز البيوت السكنية والمكاتب الادارية في المشروع من الانتاج نفسه.

رابعاً: مشروع صامد الزراعي الحيواني في غينيا كوناكري:

يقع مشروع صامد الزراعي على بعد٦٦كم عن العاصمة كوناكري باتجاه الجنوب، ومساحته حوالي ٤٥٠هـ.

وتقع على ارض المزرعة مجموعة من المباني والانشاءات التي تخص تربية الدواجن وعددها ستة هنجارات قديمة لتربية الدجاج البياض وسعتها ١٥٠٠٠ دجاجة بياضة، وثلاثة هنجارات جديدة تم انجازها في شهر يوليو تموز ١٩٨٩ بدأت التربية فيها على احدث النظم الحديثة للتربية في العالم وسعتها ٢٢٠٠٠ دجاجة بياضة.

كما تم استصلاح ما يربو على ٢٢٠ هكتار من مساحة الارض وزراعتها على النحو التالي:

١ ـ زراعة ٧٥ هـ. بالم الزيت.

٢ ـ زراعة ٤٠ هـ. اناناس.

٣ ـ زراعة ٢٥ هـ. مانجا.

٤ ـ زراعة ٣٠ هـ. من الخضار.

وهناك خطة لزيادة هنجارات تربية الدجاج البياض ليصل العدد الاجمالي الى ٦٥٠٠٠ دجاجة بياضة تنتج سنوياً ١٧,٥٥٠,٠٠٠ بيضة مائدة، وجدير بالذكر انه تم انشاء معمل اعلاف حديث طاقته ٣ طن علف في الساعة، مع سايلوات لتخزين المواد الخام سعتها ٢٠٠ طن.

خامساً: مشروع صامد الزراعي الحيواني في اوغندا:

توقف العمل في هذا المشروع بعد الانتهاء من بناء المنشآت وشراء الآلات والآليات التي تعرضت للتدمير والنهب.

سادساً: مشروع صامد الزراعي في الصومال:

موقع المشروع ومساحته: يقع المشروع الزراعي على بعد ٨٥ كم عن العاصمة مقديشو وعلى بعد ١٨ كم عن مدينة مركا، والتي كانت الميناء الخاص بتصدير الموز الصومالي الى الخارج، مساحة المشروع ٢٨٠ هكتار من ضمنها برك الري في موسم الجفاف، مساحتها ٥٣ هكتار.

والزراعات الموجودة الآن في هذا المشروع هي كالآتي:

١ ـ ٦٠ هـ. من السمسم.

٢ ـ ١٥ هـ. من الموز.

٣ ـ ٢٠ هـ. من الخضار.

وهناك خطة موضوعة للبدء بها ابتداء من اوائل سنة ١٩٩٠ لتحويل المزرعة كلها لزراعة الموز فقط، وذلك لتصديره للخارج.

صامد والعلاقات الفلسطينية ـ الدولية:

ينشط التحرك الدبلوماسي الفلسطيني الى اقامة علاقات مع مختلف الدول والاحزاب السياسية والاتحادات الدولية وحركات التحرر الوطني لغرض كسب المزيد من الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وإلى جانب الاهداف الوطنية، فإن من أهم منطلقات الثورة الفلسطينية تعزيز التلاحم والتعاون والصداقة مع كافة الشعوب والدول المناضلة في سبيل حريتها واستقلالها، والوقوف الى جانب حركات التحرر والقوى المحبة للسلام في كفاحها ضد كل اشكال الاستعمار والتمييز العنصري.

وقد حققت م.ت.ف. نجاحات كبيرة في هذا المجال واصبحت تتمتع بمكانة سياسية عالية في العديد من الدول. نتيجة للجهود التي بذلتها والنشاطات السياسية والاعلامية التي قامت بها. وفي هذا الصدد لم تقتصر نشاطات م.ت.ف. على المجالات المذكورة، بل تعدتها لتشمل الجوانب الاقتصادية من خلال التعاون الاقتصادي مع الدول، حيث أن العلاقات الاقتصادية الدولية تمثل بعداً هاماً من أبعاد اي كيان سياسي، وهي في الحالة الفلسطينية الخاصة، تمثل مصدراً لا غنى عنه لتطوير مجالات العمل الاقتصادي ولتعزيز العلاقات الفلسطينية على الصعيد الدولي وترسيخ مكانة وشرعية منظمة التحرير الفلسطينية الدولية.

وقد كان لمؤسسة «صامد»، ليس لكونها المؤسسة الاقتصادية الانتاجية للثورة الفلسطينية فحسب، بل ولانها تمثل الاداة الاقتصادية لمنظمة التحرير الفلسطينية، شرف العمل والسعي الى تحقيق هذا الهدف، هدف تطوير علاقات الثورة الفلسطينية من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي المشترك، الذي كان وما زال من أهم الاهداف التي حددتها الثورة الفلسطينية لصامد الى جانب الاهداف الاقتصادية والاجتماعية الوطنية. وهذا ما أكد عليه الاخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية في كلمته امام مؤتمر صامد الثالث، الذي انعقد في العاصمة الاردنية ـ عمان عام ١٩٨٥ حيث قال: «... هي «صامد» بكل ما تعنيه من آفاق اقتصادية فلسطينية وعربية وحتى دولية، وأؤكد على كلمة «دولية» لان من الاشياء التي نعتز بها في الثورة الفلسطينية أن «صامد» تتولى وبقرار من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مسألة تطوير العلاقات الاقتصادية بين م.ت.ف. والدول الصديقة في كثير من بلدان العالم الثالث»، واضاف: «ولكنني اقول بكل ارتياح، وبكل تقدير لصامد وللعاملين فيها، انهم كانوا خير الرسل لثورتهم في هذه البلدان الصديقة والحليفة والشقيقة».

ولو عدنا قليلاً الى الوراء، وبالتحديد منذ العام ١٩٧٤، وبعد أن حازت م.ت.ف على اعتراف عربي ودولي كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، لوجدنا أن مؤسسة صامد، التي كانت تخوض تجربتها الفريدة من نوعها في تاريخ نضال الشعوب وحركات التحرير الوطني، وتبلور نفسها كنواة للقطاع العام الفلسطيني، قد واكبت مسيرة علاقات الثورة الفلسطينية الدولية وساهمت بقسط وفير في تعزيز وتطوير

تلك العلاقات. فقد كانت صامد محطة رئيسية من محطات زيارات الوفود الاجنبية الى بيروت وفي ضيافة م.ت.ف. ومن خلال تلك الزيـارات لمعامل ومصانع ومشاغل مؤسسة صامد والاطلاع على نشاطاتها الاقتصادية والاجتماعية، لمست وشاهدت تلك الوفود التي كانت تأتي من دول عديدة ومختلف القارات، صورة اخـرى عن نضـال الشعب الفلسـطيني معاكسة تماماً لما كانت تبثه وسائل الاعلام الغربية والصهيـونية في محاولة منها لتشويه كفاح الشعب الفلسطيني ووجهه الحضاري عن طريق وصف م.ت.ف وفصائل الثورة الفلسطينية ونضالها المسلح ضد الاحتلال الاسرائيلي بالارهاب.

وقـد ساهمت تلك الزيـارات والمشـاهـدات في تعـزيـز قنـاعات العديد من الاوساط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاعلامية الاجنبية، بعدالة القضية الفلسطينية وكفاح الشعب الفلسطيني في سبيل تحقيق حقوقه الوطنية المشروعة. ونتيجة لنقل تلك المشاهدات والانطباعات عن عدالة القضية الفلسطينية الى الاوساط الشعبية في مختلف البلدان، ازداد التأييد العالمي للنضال الفلسطيني وتعززت العلاقات الفلسطينية مع منظمات واحزاب كثير من دول العالم.

وقد لعبت الزيارات العديدة التي قام بها مدير عام مؤسسة صامد الاخ ابو علاء الى مختلف الدول الاجنبية، وخاصة الدول الاشتراكية والافريقية، وما تبعها من زيارات وفود صامد الفنية والادارية، دوراً فعـالاً بالتعـريف بأوجه النضال والنشاطات الفلسطينية الاقتصادية والاجتماعية وبتعزيز العلاقات الاقتصادية بين م.ت.ف. وتلك الدول.

لقد شكلت المعارض الدائمة والمعارض المؤقتة التي أقامتها مؤسسة صامد في العديد من الدول العربية والافريقية وبعد ذلك في بعض البلدان الاوروبية والاسيوية، نافذة هامة للغاية للتعريف بالنضال الاجتماعي والاقتصادي للثورة الفلسطينية ونقلت صورة حضارية وابداعية عن الشعب الفلسطيني للشعوب الاخرى.

وقد اضافت مؤسسة صامد الى مجموعة نشاطاتها، النشاط التجاري، الذي وان يهدف الى تحقيق بعض العـوائد للمساهمة في تطوير المؤسسة والوفاء بالالتزامات المترتبـة عليها اسوة بمؤسسات الثورة الاخرى تجاه ابناء الشعب الفلسطيني ومتطلبات النضال الفلسطيني، فهو ان دل على شيء فإنما يدل على تطور العـلاقات السياسية والاقتصادية بين م.ت.ف والدول التي قامت صامد بفتح مكاتب تجـاريـة فيها، وكذلك يدل على مكانة وسمعة صامد كمؤسسة اقتصادية فلسطينية لدى العديد من الاوساط الاقتصادية في تلك الدول. وقد بلغت مكاتب صامد التجارية (٢٠) مكتباً منتشرة في القارات الاربع، اسيا، افريقيا، امريكا اللاتينية واوروبا.

وعبـر مسيرتها، قامت مؤسسة صامد بتوقيع اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والفني بين م.ت.ف وعدد من الدول العربية والافريقية والاشتراكية.

وبذلك تكون قد حدثت نقلة نوعية في مسار علاقات م.ت.ف الدولية. فقد جرى العرف الدولي وطبقاً للقوانين الدولية على أن تكون اطراف اتفاقيات التعاون الاقتصادي دولاً كاملة السيادة والشرعية. من هنا فقيام صامد وبتكليف من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتوقيع تلك الاتفاقيات، قد

سجل سابقة تاريخية في العلاقات الدولية، حيث أنها تمثل أعلى أشكال الاعتراف واوثق درجات التعاون بين الدول المستقلة وذات السيادة.

وقد سبق لوزير التجارة الخارجية في جمهورية المانيا الديمقراطية أن علق على توقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني بين حكومة بلاده وم.ت.ف حيث قال: «لم يسبق لحكومته أو لاية حكومة اخرى أن ابرمت اتفاقية على هذا المستوى مع حركة تحرر وطني. الا أننا ندرك مغزى ابرام هذه الاتفاقية الآن، نحن نعلم مع من نوقع هذه الاتفاقية ولماذا نوقعها. نحن نوقع مع م.ت.ف، ونريد أن ننقل اعترافنا بها من القضية السياسية الى الارض».

وخـلال السنـوات السـابقـة الاخيرة، قامت صامد بتوقيع اتفاقيات تعاون اقتصادي وفني مع جمهورية المجر الشعبية، وجمهورية بولونيا الشعبية بالاضافة الى جمهورية المانيا الديمقراطية. هذا بالاضافة الى اتفاقيات مماثلة وقعتها صامد باسم م.ت ف مع سبعة عشر دولة افريقية وهي حسب اقدميتها كالتالي: اوغنده، الكونغو، غينيا ـ كوناكري، غينيا ـ بيساو، الصومال، السودان، مدغشقر، السيشل، تنزانيا، مالي، بنين، التوجو، بوركينا فاسو، الغابون، سيراليون، غانا، انغولا.

وعلى اساس تلك الاتفاقيات اقامت صامد جملة من المشاريع الاقتصادية الزراعية ـ والصناعية والتجارية والانشائية في عدد من تلك الدول الافريقية، منها المشروع الزراعي في غينيا كوناكري وكذلك المشروع الزراعي الصناعي في غينيا ـ بيساو، وفي اوغنده، الصومال، والسودان. وتهيىء صامد لاقامة مشاريع مشابهة في الدول الافريقية الاخرى التي وقعت معها اتفاقيات مماثلة. هذا الى جانب المشاريع التي اقامتها في عدد من الدول العربية الشقيقة.

بناء على ما تقدم نستطيع أن نقول بأن العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الدولية، التي واكبت ازدهار العلاقات السياسية والدبلوماسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكانت رافداً من روافدها الهامة، تساهم مع العلاقات الاخرى في الانتقال بها حيث يجب أن تكون من المكانة الهامة والمميزة في العلاقات بين الدول والشعوب.

ولا بد من الاشارة هنا الى أن العديد من الدول التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني ووقفت الى جانب نضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني قد اقدمت على ذلك بناء على موقفها السياسي من الصراع الدائر في العالم، وانطلاقاً من مبادىء تلك الحكومات السياسية وطبيعة انظمتها السياسية ـ الاقتصادية والاجتماعية، ولاعتبارات مختلفة اخرى، منها العقائدية والروابط التاريخية والمصالح الاقتصادية...الخ.

إلا أن العلاقات الاقتصادية التي اقامتها م.ت.ف من خلال «صامد» مع العديد من الدول، وخاصة الافريقية، وعن طريق اقامة المشاريع الانمائية وايفاد الخبراء ذوي الاختصاصات المختلفة قد عززذلك الاعتراف والدعم في الاوساط الشعبية والرأي العام وعزز من قناعة الحكومات والدول بعدالة القضية الفلسطينية ورسم صورة اخرى للوجه الحضاري الابداعي للثورة والشعب الفلسطيني بعكس ما كانت

تصوره الدعاية الصهيونية خاصة في الدول الافريقية عن طريق السفارات الاسرائيلية وملحقياتها المختلفة. وخبرائها الاقتصاديين والعسكريين قبل ان تقوم معظم تلك الدول بقطع علاقاتها مع اسرائيل في اعقاب الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٧٣.

ولا نجانب الحقيقة إذا قلنا بأن علاقات م.ت.ف الاقتصادية مع الدول الصديقة وعلى الخصوص الدول الافريقية، والنشاطات الاقتصادية المختلفة التي تقوم بها مؤسسة صامد باعتبارها الاداة الاقتصادية لمنظمة التحرير الفلسطينية، تمثل سابقة، ومثالاً يحتذى به لرسم السياسات والعلاقات العربية الافريقية.

وعلى قاعدة هذا الفهم تولي م.ت.ف اهتماماً كبيراً لتطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الدول الشقيقة والصديقة، عن طريق توقيع المزيد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني، واقامة المشاريع الانمائية، على اساس النضال المشترك والمنفعة المتبادلة.

وتواصل مؤسسة صامد رسالتها في هذا الخصوص، وتقوم الى جانب دائرة الشؤون الاقتصادية في م.ت.ف والذي يتولى ادارتهما العامة الاخ ابو علاء عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» ببذل جهد اكبر في تطوير علاقات م.ت.ف السياسية والاقتصادية مع مختلف دول العالم والمنظمات الدولية، واستثمار تلك العلاقات في كسب التأييد والدعم لانتفاضة الشعب العربي الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

قطاع الانتاج السينمائي:

دخلت صامد مجال الانتاج السينمائي عام ١٩٧٦ عندما تشكل قطاع السينما وانجز اول افلامه بعنوان «المفتاح». وقد حصل العديد من الجوائز في مهرجان السينما العالمية.

كما انتجت المؤسسة فيلماً، هو «يوم الارض»، وقد حصل هذا الفلم على الجائزة الاولى من أهم مهرجانات السينما الوثائقية في العالم وهو مهرجان لايبزيغ للافلام الوثائقية والتلفزيونية، الى جانب جوائز اخرى في العديد من المهرجانات السينمائية التي شارك فيها، وقد اعتبر هذا الفيلم من أهم وثائق انتفاضة يوم الارض.

وكان آخر ما انجزه قطاع السينما في صامد قبل الخروج من بيروت فيلماً تسجيلياً بعنوان «غصن الزيتون» كان الهدف منه ابراز الوجه الاجتماعي للثورة من خلال تناوله للجانب الاجتماعي والانتاجي لمؤسسة صامد.

أما في المجال السينمائي التقني، فقد حملت مؤسسة صامد على عاتقها مهمة انشاء ستوديو متطور ومجهز بأحدث آلات الطباعة السينمائية واجهزة الصوت، وقد باشر عمله عام ١٩٨٠، الا أن ظروف الحرب في لبنان وما تبعها من أحداث ادت إلى تجميد الجزء الاكبر من نشاطاته. وذلك لتعرضه للاصابة اكثر من مرة، اضافة الى الظروف الامنية التي اعقبت صيف ١٩٨٢ حتى الآن.

ورغم ذلك لم يتوقف عمل قطاع الانتاج السينمائي، حيث شاركت صامد في انتاج فيلم حول

المستعمرات الاستيطانية في الاراضي المحتلة، وأخيراً حول قضية دعم الصمود الوطني في فلسطين ووسائل التصدي للمؤامرات الصهيونية واقتلاع شعبنا من ارضه.

وفي هذا المجال لا بد ان نشير الى ان قطاع السينما في صامد يعمل متعاوناً مع مؤسسة السينما الفلسطينية التابعة للاعلام الفلسطيني الموحد، لتطوير الانتاج السينمائي من اجل التعريف بالقضية الفلسطينية، كواحد من أهم الوسائل الاعلامية والثقافية.

المجلة والبحوث والنشر:

انطلاقاً من القناعة الراسخة لدى مؤسسة صامد بدور الفكر الاقتصادي والاجتماعي في تعزيز التجربة العملية للمؤسسة وتطويرها ورفدها بالرؤية العلمية الواضحة. فقد تساوق العمل الفكري في صامد مع العمل الانتاجي، وتحاذى معه جنباً الى جنب.

ففي مجال البحث العلمي وضعت مؤسسة صامد خططاً طموحة لانجاز العديد من الابحاث والدراسات المتعلقة بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لشعبنا الفلسطيني في الارض المحتلة وفي مناطق الشتات، مع ايلاء جذور هذه الاوضاع في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لفلسطين أهمية خاصة.

وقد انشأت مؤسسة صامد داراً للنشر في بيروت وضعت في مقدمة مهماتها دراسة ونشر الابحاث المتعلقة بالاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني والتنقيب عن الوثائق التاريخية لشعبنا الفلسطيني واعادة نشرها. ورغم صعوبة الاوضاع في بيروت بعد عام ١٩٨٢، الا أن صامد قد تمكنت من اصدار سلسلة من الكتب في سلسلة الصراع العربي الاسرائيلي.

كما تعاونت في صيف عام ١٩٨٢ مع المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل في الجزائر، وانجزت القسم الاكبر من الدراسة الهامة حول نشوءوتطور الطبقة العاملة الفلسطينية ونشرت على حلقات في «مجلة صامد الاقتصادي».

وبالتعاون مع دار الكرمل في عمان اصدرت صامد في مطلع عام ١٩٨٥ سلسلة دراسات صامد الاقتصادي وصدر منها حتى الآن قرابة الخمسين كتيب تناولت مواضيع مهمة سياسية واقتصادية واجتماعية تشكل مرجعاً للقارىء العربي حول أهم جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي.

وفي هذا السياق لا يغرب عن البال الدور الذي تقوم به مجلة «صامد الاقتصادي» في مجال نشر الابحاث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية حول اوضاع الشعب الفلسطيني في داخل الارض المحتلة وخارجها، بحيث اصبحت مرجعاً اساسياً لكل الدارسين والباحثين في قضايا الشعب الفلسطيني.

وقد حرصت صامد الاقتصادي على مواصلة الصدور رغم التوقف القسري الذي لحق بها نتيجة الخروج من بيروت بعد حرب ١٩٨٢. فقد عادت تصدر بانتظام ونصب اعينها خدمة الباحثين والمعنيين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، حيث انتهجت في اعدادها سياسة المحاور

المتخصصة، واصدرت مجموعة من الاعداد المرجعية تناولت مواضيع مختلفة في جوانب متعددة من قضايا شعبنا الفلسطيني. وما زالت «صامد الاقتصادي» تطمح في مواصلة تحقيق برنامجها، من خلال اصدار المحاور الخاصة التي تتصدى لأهم المشكلات الجوهرية التي يعاني منها شعبنا في الأرض المحتلة وخارجها، مع حرصها الشديد على ايلاء موضوع الانتفاضة الشعبية المجيدة كل الاهتمام، ودراسته بكل جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

دائرة العمل التجاري:
(التسويق والمعارض)

تلبية احتياجات الثورة:

لقد ارتبطت مجمل نشاطات صامد بانتمائها الاساسي، لذا فقد جاءت اهداف المؤسسة معبرة عن هذا الانتماء، فعلى صعيد التسويق، كان للثورة واحتياجاتها الاهتمام الاساسي ومن هنا كان استهلاكها حتى النصف الاول من عام ١٩٧٧، يشكل نحو ٧٠٪ من طاقة الانتاج، وتراوح ذلك بين الملابس العسكرية، الحرامات، الجعب العسكرية والمواد الغذائية، علاوة على احتياجات الاقاليم من مواد اعلامية وتراثية ساهمت بالتعريف بنضالات شعبنا الفلسطيني وثورته.

المعارض الدائمة المحلية:

ساهمت منتجات صامد في تلبية احتياجات التجمعات الفلسطينية، وباسعار متناسبة مع الامكانيات المادية، واقامت لهذا الغرض عدة معارض محلية دائمة في لبنان منها:

المعرض الدائم - بيروت.

معرض المنتوجات الجلدية - بيروت.

معرض البرج الشمالي - برج الشمالي.

معرض الاثاث والمفروشات - برج البراجنة.

معرض ألبسة واحذية وتراث - منتوجات صامد - بيروت.

معرض دائم لصامد - مخيم البداوي.

معرض دائم لصامد - مخيم عين الحلوة.

معرض في منطقة الناعمة.

معرض في منطقة صيدا.

معرض في منطقة الشمال.

المعارض الخارجية الدائمة والمؤقتة:

تلعب منتوجات صامد عبر المعارض الخارجية، دوراً اعلامياً ايضاً من حيث تعريفها بالنضال الفلسطيني وتراث شعبنا العظيم. وقد بدأت صامد منذ عام ١٩٧٣ بالمشاركة في عدد من المعارض

الدولية التي تقام سواء في الاقطار العربية الشقيقة أو الدول الصديقة. وتزايدت الدعوات الموجهة الى م.ت.ف للمشاركة في المعارض على أثر تزايد الاعتراف بها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وتمكنت صامد من مواكبة علاقات م.ت.ف مع مختلف دول العالم، واقامت علاقات تعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والتدريب المهني، وشاركت في العديد من المعارض ممثلة لمنظمة التحرير الفلسطينية ومن ثم لدولة فلسطين، كما أقامت عدداً من المعارض الدائمة أهمها:

معرض طرابلس - ليبيا (توقف هذا المعرض عن العمل).

معرض اوغنده - (اقفل عام ١٩٧٩).

معرض جيبوتي.

معرض صنعاء.

معرض عدن.

معرض الكنغو برازافيل

معرض بغداد - (بعد أن حدد مرسوم جمهوري عراقي باعفاء صامد من كافة الرسوم).

ومن ابرز المعارض الدولية التي شاركت وتشارك فيها مؤسسة صامد:

معرض لايبزغ، معرض الجزائر الدولي، معرض دمشق الدولي معرض تانزانيا الدولي، معرض بوخارست الدولي، معرض بلوفديف الدولي (بلغاريا) معرض بولندا الدولي. معرض بغداد الدولي، معرض روما الدولي، معرض صحيفة اللومانتييه الدولي، معرض ازمير الدولي، معرض الكونغو برازافيل الدولي. معرض الرباط الدولي. معرض قبرص الدولي. معرض بلغراد الدولي، معرض فالنسيا الدولي.

ولا شك ان هذا الانتشار الواسع لعلاقات صامد الدولية يحمل في طياته دلالات وأبعاد سياسية وثقافية واقتصادية. ساهمت في ابرام اتفاقيات اقتصادية مختلفة، سواء مع المؤسسات الخاصة او الرسمية، وقد تجسدت من خلالها مفاهيم جديدة لارساء أسس العلاقات بين الثورة الفلسطينية وشعوب وحكومات الدول الصديقة. ولأهمية هذه الاتفاقيات، نورد فيما يلي بعضاً من نتائجها بالنسبة لمؤسسة صامد او للثورة الفلسطينية بشكل عام منها:

١ - تأمين بعض المواد الخام اللازمة لانتاج مشاغلها من مصادرها في الدول الاشتراكية، وبأسعار مناسبة مع تسهيلات في الدفع.

٢ - الحصول على الآلات والماكينات اللازمة لتطوير مشاغلها القائمة، وإقامة مشاغل جديدة كمصنع الاحذية العسكرية من المجر، ومصنع البلاستيك والخزف من المانيا الديمقراطية، والآلات الزراعية اللازمة لمزارعها في افريقيا من المانيا الديمقراطية والاتحاد السوفياتي، علاوة على الخدمات الفنية والتقنية والتدريبية التي تقدمها تلك الدول.

ولا بد من الاشارة الى علاقات التعاون بين صامد والتعاونيات في ايطاليا وفرنسا، ساعدت في تأمين بعض احتياجاتها من الآلات وقطع غيار مشاغل النسيج ومن المواد الخام اللازمة لصناعة النسيج.

المتخصصة، واصدرت مجموعة من الاعداد المرجعية تناولت مواضيع مختلفة في جوانب متعددة من قضايا شعبنا الفلسطيني. وما زالت «صامد الاقتصادي» تطمح في مواصلة تحقيق برنامجها، من خلال اصدار المحاور الخاصة التي تتصدى لأهم المشكلات الجوهرية التي يعاني منها شعبنا في الأرض المحتلة وخارجها، مع حرصها الشديد على ايلاء موضوع الانتفاضة الشعبية المجيدة كل الاهتمام، ودراسته بكل جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

دائرة العمل التجاري:
(التسويق والمعارض)

تلبية احتياجات الثورة:

لقد ارتبطت مجمل نشاطات صامد بانتمائها الاساسي، لذا فقد جاءت اهداف المؤسسة معبرة عن هذا الانتماء، فعلى صعيد التسويق، كان للثورة واحتياجاتها الاهتمام الاساسي ومن هنا كان استهلاكها حتى النصف الاول من عام ١٩٧٧، يشكل نحو ٧٠٪ من طاقة الانتاج، وتراوح ذلك بين الملابس العسكرية، الحرامات، الجعب العسكرية والمواد الغذائية، علاوة على احتياجات الاقاليم من مواد اعلامية وتراثية ساهمت بالتعريف بنضالات شعبنا الفلسطيني وثورته.

المعارض الدائمة المحلية:

ساهمت منتجات صامد في تلبية احتياجات التجمعات الفلسطينية، وباسعار متناسبة مع الامكانيات المادية، واقامت لهذا الغرض عدة معارض محلية دائمة في لبنان منها:

المعرض الدائم ـ بيروت.

معرض المنتوجات الجلدية ـ بيروت.

معرض البرج الشمالي ـ برج الشمالي.

معرض الاثاث والمفروشات ـ برج البراجنة.

معرض ألبسة واحذية وتراث ـ منتوجات صامد ـ بيروت.

معرض دائم لصامد ـ مخيم البداوي.

معرض دائم لصامد ـ مخيم عين الحلوة.

معرض في منطقة الناعمة.

معرض في منطقة صيدا.

معرض في منطقة الشمال.

المعارض الخارجية الدائمة والمؤقتة:

تلعب منتوجات صامد عبر المعارض الخارجية، دوراً اعلامياً ايضاً من حيث تعريفها بالنضال الفلسطيني وتراث شعبنا العظيم. وقد بدأت صامد منذ عام ١٩٧٣ بالمشاركة في عدد من المعارض

الدولية التي تقام سواء في الاقطار العربية الشقيقة أو الدول الصديقة. وتزايدت الدعوات الموجهة الى م.ت.ف للمشاركة في المعارض على أثر تزايد الاعتراف بها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وتمكنت صامد من مواكبة علاقات م.ت.ف مع مختلف دول العالم، واقامت علاقات تعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والتدريب المهني، وشاركت في العديد من المعارض ممثلة لمنظمة التحرير الفلسطينية ومن ثم لدولة فلسطين، كما أقامت عدداً من المعارض الدائمة أهمها:

معرض طرابلس ـ ليبيا (توقف هذا المعرض عن العمل).

معرض اوغنده ـ (اقفل عام ١٩٧٩).

معرض جيبوتي.

معرض صنعاء.

معرض عدن.

معرض الكنغو برازافيل

معرض بغداد ـ (بعد أن حدد مرسوم جمهوري عراقي باعفاء صامد من كافة الرسوم).

ومن ابرز المعارض الدولية التي شاركت وتشارك فيها مؤسسة صامد:

معرض لايبزغ، معرض الجزائر الدولي، معرض دمشق الدولي معرض تانزانيا الدولي، معرض بوخارست الدولي، معرض بلوفديف الدولي (بلغاريا) معرض بولندا الدولي. معرض بغداد الدولي، معرض روما الدولي، معرض صحيفة اللومانتييه الدولي، معرض ازمير الدولي، معرض الكونغو برازافيل الدولي. معرض الرباط الدولي. معرض قبرص الدولي. معرض بلغراد الدولي، معرض فالنسيا الدولي.

ولا شك ان هذا الانتشار الواسع لعلاقات صامد الدولية يحمل في طياته دلالات وأبعاد سياسية وثقافية واقتصادية. ساهمت في ابرام اتفاقيات اقتصادية مختلفة، سواء مع المؤسسات الخاصة او الرسمية، وقد تجسدت من خلالها مفاهيم جديدة لارساء أسس العلاقات بين الثورة الفلسطينية وشعوب وحكومات الدول الصديقة. ولأهمية هذه الاتفاقيات، نورد فيما يلي بعضاً من نتائجها بالنسبة لمؤسسة صامد او للثورة الفلسطينية بشكل عام منها:

١ ـ تأمين بعض المواد الخام اللازمة لانتاج مشاغلها من مصادرها في الدول الاشتراكية، وبأسعار مناسبة مع تسهيلات في الدفع.

٢ ـ الحصول على الآلات والماكينات اللازمة لتطوير مشاغلها القائمة، وإقامة مشاغل جديدة كمصنع الاحذية العسكرية من المجر، ومصنع البلاستيك والخزف من المانيا الديمقراطية، والآلات الزراعية اللازمة لمزارعها في افريقيا من المانيا الديمقراطية والاتحاد السوفياتي، علاوة على الخدمات الفنية والتقنية والتدريبية التي تقدمها تلك الدول.

ولا بد من الاشارة الى علاقات التعاون بين صامد والتعاونيات في ايطاليا وفرنسا، ساعدت في تأمين بعض احتياجاتها من الآلات وقطع غيار مشاغل النسيج ومن المواد الخام اللازمة لصناعة النسيج.

وفي هذا المجال لا يسعنا إلا أن نشير إلى ان الشغل الشاغل لصامد هذه الايام يتمثل بالعمل على تصريف وتسويق منتجات الاراضي الفلسطينية المحتلة، لهذا كانت صامد وراء توقيع الاتفاقيات التجارية مع دول السوق الاوروبية المشتركة لتسويق حمضيات وخضروات الاراضي الفلسطينية المحتلة. كما انها تعمل على تسويق منتوجاتها الاخرى باسواقها التجارية المنتشرة في افريقيا وفلندا وغيرها. كما بذلت المؤسسة طوال العام الماضي جهداً فائقاً من أجل تسويق فائض انتاج زيت الزيتون لاهلنا في الوطن المحتل.

والآن، تدخل مؤسسة صامد عامها الحادي والعشرين، مخلفة وراءها تجربة غنية حية حافلة، وهي في الوقت نفسه تتطلع الى مستقبل طموح، يستفيد من خبرة السنوات العشرين الماضية.

واذا كان تقدم المؤسسات لا يقاس بسنين عمرها، فإن صامد استطاعت في فترة وجيزة أن تبني وتبلور تجربة غنية في كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والعمالية.

ورغم ذلك نقول أن صامد ما زالت تجربة، لأن تطوير النجاح واغناءه وتعميق جذوره يبقى المنطلق لتحقيق الاهداف المرسومة كافة. ولان صامد ليست مجرد مصانع وآلات، انما هي الانسان، فإن الطموح يبقى حقاً مشروعاً محافظاً على ديمومته في كل ما يرتبط بالانسان الفلسطيني تحقيقاً لذاته وموقعه وكيانه الانساني والحضاري.

ان دراسة تجربة صامد تعني دراسة تطور حركة الشعب الفلسطيني وتطور مهماته النضالية، فهي تجربة لها خصوصيتها، اذ أنها ليست مؤسسة اقتصادية بحتة حتى تحكمها قوانين الجدوى الاقتصادية وعائدات الانتاج. وهي ايضاً ليست مؤسسة اجتماعية فحسب حتى يقاس نجاحها بمدى تحقيق اهدافها الاجتماعية، كما أنها ليست مؤسسة تشغيلية فحسب لتحاكم بحجم العمالة فيها. فحدودها لا تقاس بواقعها.

ان التأريخ لتجربة صامد يعد توثيقاً لمرحلة من العمل الاقتصادي الفلسطيني، حيث أنها تجربة اقتصادية فريدة لشعب خارج وطنه، وهي تجربة قد يقف عندها تاريخ الشعوب يوماً، وقد تكون مرجعاً لكل الثورات التحررية في العالم. ورغم ذلك ستبقى صامد مهما بلغت من التقدم في طور التجربة. إلى ان تتجسد عملياً في مواقعها الحقيقية على أرض الوطن، وهذا ما قصده الاخ الرئيس ياسر عرفات، في رسالته التي خاطب بها عمال صامد في الفاتح من كانون الثاني - يناير ١٩٨٣ والتي جاء فيها:

«لن يكتمل عملكم ويأخذ مداه، ولن تأخذ مؤسستكم دورها الحقيقي والفاعل، ما لم يمتد نشاطها وبقوة الى ابناء شعبنا الصابر داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة.. لتساهم في دعم صمودهم وتنقل إليهم تجربتكم البناءة والخلاقة».

مؤسسة أسر الشهداء
الحماية الاجتماعية للنضال الفلسطيني

د. يوسف عبد الحق

مقدمة

يؤكد تاريخ الأمم والشعوب منذ أقدم الأزمان، الأهمية البالغة للرعاية الاجتماعية للقواعد البشرية التي تقوم على اكتافها امجاد تلك الأمم والشعوب. وقد أدرك فلاسفة اليونان القدماء من سقراط الى ارسطو وافلاطون، أهمية هذا الموضوع في استقرار الأمة وتطور مجدها وحضارتها، فنادوا جميعاً بأهمية توفير العيش الكريم لرجال الحكم وفرسانه وحرموا عليهم الاشتغال بالتجارة والنشاط الاقتصادي على اعتبارهم القاعدة البشرية لبناء الأمة من وجهة نظرهم.

كما يشير ابن خلدون في نظريته عن دورة الدولة الى أن من اهم اسباب انحدار الدولة من القمة هو انغماس رجال الحكم فيها في التجارة والاعمال المعيشية، الأمر الذي يعني بالمفهوم المخالف، ضرورة توفير المعيشة الكريمة لرجال الدولة وفرسانها لابعادهم عن قلق التفكير في توفير الرزق وسبل المعيشة لهم ولأسرهم. وقد لا نعدو الحقيقة اذا قلنا ان من أهم اسباب سيادة نظام النبلاء الذين شكلوا فرسان الأمة وحماتها وبناة مجدها في اوروبا خلال القرون الوسطى، هو الاستناد الى المفهوم السابق.

وإذا كانت الرعاية الاجتماعية في القديم قد اقتصرت على طبقات وفئات اجتماعية محددة باعتبارها قاعدة بناء الأمة وحضارتها، فان هذه الرعاية في العصر الحديث اتسعت لتشمل كل طبقات وفئات الشعب في مختلف النظم السياسية، على اعتبار ان قاعدة الأمة بالمفهوم الحديث اصبحت تشمل كل الطبقات والفئات. وعليه نجد النظم السياسية الحديثة، على تنوع مشاربها، تحاول كل بطريقتها وضمن مفهومها، توفير اوسع ما يمكن من الرعاية الاجتماعية لكافة فئات الشعب وبمختلف انواع الخدمات، حتى باتت تشمل التأمين ضد البطالة وتوفير برنامج الرفاه الاجتماعي للمعوزين.

على ان الرعاية الاجتماعية تزداد اهمية على اهميتها السابقة حين يتعلق الامر تحديدا بمقاتلي الامة وفرسانها الذين يجودون بارواحهم دفاعاً عن كرامة الامة وحقوقها وترابها الوطني. لقد اثبتت التجارب

التاريخية ان شجاعة الشعوب وصمودها وقدرتها على الاستمرار في النضال مرهوناً تماماً بنقطتين اساسيتين هما: درجة ايمان الشعب بعدالة قضيته، ومستوى الرعاية الاجتماعية المتوفرة لمقاتلي الشعب واسرهم. ان التكريم الادبي والعناية المعنوية سواء من خلال النياشين او النصب التذكارية او حتى الجزاء الاخروي في الديانات السماوية، على اهميتها وضرورتها، لا يمكن ان تشكل بديلا عن الرعاية الاجتماعية بمفهومها المادي للمقاتلين وأسرهم كأساس لا غنى عنه لتجذير روح الشجاعة والتضحية والصمود في نفوس المقاتلين والمناضلين.

ولقد ادركت منظمة التحرير الفلسطينية وفصائل الثورة الفلسطينية الأهمية البالغة التي يتسم بها موضوع الرعاية الاجتماعية للمقاتلين والشهداء والأسرى في معمعان الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني. وهكذا نجدها قد سارعت مع انطلاقة الثورة الفلسطينية المسلحة عام ١٩٦٥ الى تأسيس هذه المؤسسة محور الدراسة، واطلقت عليها «مؤسسة الشؤون الاجتماعية ورعاية اسر الشهداء والاسرى» وقد شاع اسمها اختصاراً «مؤسسة اسر الشهداء».

وبناء على ذلك قامت القيادة العامة لقوات العاصفة على الفور باعداد النظام العام للمؤسسة الذي أقرته اللجنة المركزية لفتح. وقد الغى هذا النظام جميع الانظمة والتعليمات المعمول بها سابقا والتي تتعارض مع احكامه، ونص على انه لا يجوز تعديله او الغاؤه الا بقرار من القيادة العامة لقوات العاصفة بموجب توصية من مجلس الشؤون الاجتماعية[١].

بدأت المؤسسة نشاطها برعاية اسر الشهداء والأسرى لحركة فتح، الا انها ما لبثت سريعاً، وتحديداً منذ عام ١٩٦٧، ان شملت في رعايتها اسر شهداء الثورة الفلسطينية من مختلف الفصائل المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية. وتابعت توسيع دائرة نشاطها مع تصاعد وتائر النضال الفلسطيني والعربي ضد العدو الصهيوني واشتداد اواره، حتى اصبحت عام ١٩٧٩ تشمل برعايتها كافة الشهداء الفلسطينيين المناضلين منهم والمدنيين، وكذلك اسر الاسرى الفلسطينيين من مختلف الفصائل، بل ان رعايتها امتدت لتضم الى حجرها هذا السيل العرم من اسر المناضلين اللبنانيين الذين استشهدوا دفاعا عن عروبة لبنان ضد المؤامرات والاعتداءات الصهيونية الامبريالية، داخلية كانت او خارجية.

انسجاماً مع هذه التطورات الهامة والكبيرة في طبيعة عمل المؤسسة ونطاقه، اتخذ المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشرة قرارا باعتماد «جمعية رعاية اسر مجاهدي وشهداء فلسطين» المسجلة في دمشق كجهة مشرفة ماليا على نشاط المؤسسة وعلى مدارس ابناء الشهداء ومشروع المدينة التعليمية في دمشق. وضمن هذا الاطار، ونتيجة للتعقيدات المتشابكة والصعبة المتعلقة بظروف العمل الفلسطيني في سوريا ولبنان، وتبعاً للحجم الكبير للنشاط الاجتماعي والمالي للمؤسسة «مؤسسة الشؤون الاجتماعية ورعاية اسر الشهداء والاسرى»، اصبحت هذه المؤسسة ذراع الجمعية الأساسي في تحقيق اهدافها وتنفيذ سياستها[٢].

على ضوء كل ذلك، ونظراً لظروف خروج القيادة الفلسطينية من الساحتين اللبنانية والسورية،

اتخذ الاخ ابو عمار رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٨٥ قراراً بنقل المقر الرئيسي للمؤسسة الى عمان من دمشق التي كانت المركز الرئيسي للمؤسسة منذ عام ١٩٦٥[٢]

اهداف المؤسسة:

تهدف المؤسسة الى تحقيق الغايات التالية[١]:

١ - تجسيد كفالة الثورة والتزامها بتوفير الحياة الكريمة لكافة مناضليها واسرهم في الظروف التي يفقدون فيها القدرة على العمل بسبب الاصابة او الاسر او الاعتقال او الفقدان او الاستشهاد او المرض او الشيخوخة او لأية علة أخرى ناتجة عن عمله في اطار الثورة الفلسطينية.

٢ - تقديم الرعاية الاجتماعية للأفراد والأسر الفلسطينية وغير الفلسطينية التي تفقد احد افرادها المعيلين او يفقد قدرته على العمل بسبب تعاونه مع الثورة او بسبب العمليات العسكرية للثورة الفلسطينية وذلك بموجب احكام هذا النظام.

٣ - تقديم الرعاية الاجتماعية للأسر الفلسطينية التي اقفلت في وجه افرادها كافة سبل العيش الكريم وذلك في حدود امكانات المؤسسة وفقاً للشروط المبينة في النظام.

٤ - تطوير العمل الاجتماعي بين افراد الشعب الفلسطيني في كافة اماكن تواجده وذلك بالوسائل التي يحددها هذا النظام.

يتضح مما سبق ان المؤسسة خصت مناضلي الثورة الفلسطينية بنص يؤكد على كفالة الثورة والتزامها بتوفير الحياة الكريمة لهم، في حين اعتمدت الرعاية الاجتماعية للمتضررين نتيجة الصراع مع العدو وللعائلات المستورة لسبب او لآخر. وهو تمييز يدل على فهم عميق وثوري للعملية النضالية، ذلك ان توفير الحياة الكريمة هي اعلى مستوى من الرعاية الاجتماعية، وهذا حق للمناضلين الذين يقضون اعمارهم في سبيل انتصار قضيتهم.

ويلاحظ مما سبق ايضاً، ان للمؤسسة هدفاً مهماً آخر يتمثل في تنشيط العمل الاجتماعي بين الفلسطينيين، وهو هدف على اهميته، ما يزال عمل المؤسسة فيه ضعيفاً ان لم يكن معدوماً، الأمر الذي يستلزم اما تنشيط وتكثيف الجهود لتحقيق هذا الهدف او الغاء هذا الهدف ونقل مسؤوليته الى دائرة الشؤون الاجتماعية في م.ت.ف. وقد يكون ذلك هو الخيار الانسب.

الهيكل الاداري للمؤسسة:

يتكون الهيكل الاداري للمؤسسة على النحو التالي[١]:

١ - مفوض الشؤون الاجتماعية: وهو عضو القيادة العامة لقوات العاصفة، المفوض بقرار من اللجنة المركزية لحركة فتح للاشراف على الشؤون الاجتماعية لتنفيذ سياسة الحركة في هذا المجال.

٢ - مجلس الشؤون الاجتماعية: يتكون هذا المجلس من المسؤول العام عن المؤسسة رئيساً وعضوية مسؤولي مكاتب المؤسسة الفرعية ومسؤول القسم المالي المركزي في المؤسسة ومندوب دائم من المجلس

المالي للحركة وعضوين من الكفاءات العاملة في المؤسسة، ويتم تعيين المجلس بقرار من المفوض. ويباشر المجلس كافة مسؤوليات المؤسسة وينفذ قرارات القيادة العامة لقوات العاصفة وفق هذا النظام ويعد التقارير السنوية المالية والادارية والميزانيات السنوية علاوة على الانظمة اللازمة لتسيير اعمال المؤسسة.

٣ ـ رئيس مجلس الشؤون الاجتماعية: يتم تعيينه بقرار من المفوض، وهو المسؤول العام عن مؤسسة الشؤون الاجتماعية بكافة فروعها ومكاتبها ويترأس في نفس الوقت مجلس الشؤون الاجتماعية ويعتبر مع المفوض مسؤولاً عن تنفيذ نظام المؤسسة، ويراقب في نفس الوقت تنفيذ قرارات مجلس الشؤون، وهو آمر الصرف في جميع نفقات المؤسسة.

٤ ـ المكتب المركزي للمؤسسة: ويحدد مقره من مفوض الشؤون الاجتماعية، ومقره حالياً في عمان، ويديره رئيس مجلس الشؤون، وتتبع له خمسة اقسام هي القسم الاداري، القسم المالي، قسم الرعاية الاجتماعية، القسم التعليمي، قسم الدراسات والاحصاء والمشاريع. ويلاحظ ان النشاط في القسم الاخير الخاص بالدراسات والاحصاء والمشاريع متواضع ومحدود بشكل يتطلب توجيه المزيد من العناية له على اعتبار انه يستطيع في المدى الطويل ومن خلال اقامة المشاريع لبعض حالات الرعاية الاجتماعية، ان يخفض الى حد كبير من حجم النفقات المالية للمؤسسة.

٥ ـ المكاتب الفرعية: يتبع المؤسسة ثمانية مكاتب فرعية هي مكتب دمشق، مكتب عمان للاردن والاراضي الفلسطينية المحتلة، مكتب بيروت، مكتب الكويت، مكتب بغداد، مكتب القاهرة، مكتب صنعاء ومكتب ابوظبي.

خدمات المؤسسة:

يحدد النظام العام للمؤسسة خمسة مجالات لخدماتها: الضمان الاجتماعي، التعليم، الرعاية الاجتماعية، الضمان الصحي، والخدمة الاجتماعية التي سبق الاشارة الى ضعف الاداء فيها، وعليه فسيقتصر الحديث على المجالات الاربعة الاولى:

١ ـ نظام الضمان الاجتماعي:

يستفيد من منافع الضمان الاجتماعي الحالات التالية (مادة ٢٨):

١ ـ مقاتلو كافة فصائل الثورة الفلسطينية والمدنيين العاملين في القطاعات والاجهزة العسكرية بغض النظر عن جنسياتهم.

٢ ـ افراد التنظيمات المسلحين (المليشيا).

٣ ـ كافة العاملين المتفرغين في اجهزة ودوائر منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمات التابعة لها.

٤ ـ المعارون من حكومات او هيئات عربية او صديقة للعمل في صفوف الثورة.

٥ ـ العمال والمتعاقدين للعمل في صفوف الثورة الفلسطينية.

٦ ـ عناصر التنظيمات والاحزاب والجماعات الفلسطينية وغير الفلسطينية التي تشارك الثورة نضالاتها العسكرية.

٧ ـ المتفرغون للعمل في مؤسسات وجمعيات واتحادات الثورة الفلسطينية.

وتلتزم المؤسسة بتقديم مخصصات شهرية لأسر الشهداء والمفقودين والأسرى والمعتقلين والمتوفين وفاة طبيعية، وكذلك لكل اسير او جريح او متضرر او متقاعد بلغ سن الشيخوخة.

علاوة على ذلك، تقدم المؤسسة مساعدات مقطوعة للحالات الطارئة ولغايات الجنازة والدفن والتعزية لحالات الشهداء وللولادة للمشمولين بالضمان وأيضاً مساعدة الزواج لمرة واحدة.

٢ ـ التعليم:

تتكفل المؤسسة بتعليم ابناء المشمولين في نظام الضمان الاجتماعي حتى نهاية المرحلة الجامعية. كما تقدم المساعدة الممكنة لتعليم ابناء الحالات المشمولة بالرعاية الاجتماعية. ولتحقيق ذلك تستخدم المؤسسة الوسائل التالية (المادتين ٢٥، ٢٩/ فقرة ٩):

١ ـ انشاء مدارس خاصة لابناء المضمونين تحت اشرافها وادارتها.

٢ ـ انشاء المعاهد والمراكز المهنية.

٣ ـ انشاء دور حضانة ورياض اطفال.

٤ ـ التنسيق مع المدارس الرسمية وشبه الرسمية.

٥ ـ توفير المقاعد والمنح الجامعية في جامعات ومعاهد الدول العربية والصديقة.

٦ ـ صرف المنح الجامعية.

٧ ـ التعاقد مع المدارس الخاصة.

٣ ـ الرعاية الاجتماعية:

ينص نظام المؤسسة (مادة ٩٨) على قيام المؤسسة بتوفير الرعاية الاجتماعية للحالات التالية:

١ ـ اسر الشهداء والمفقودين المدنيين.

٢ ـ الاسرى المدنيين واسرهم.

٣ ـ المعتقلين المدنيين واسرهم.

٤ ـ المتضررين المدنيين.

٥ ـ المبعدين المدنيين.

٦ ـ المجاهدين القدامى الذين شاركوا في النضال الفلسطيني او في المجموعات الفدائية التي شكلتها بعض الحكومات العربية قبل الانطلاقة العسكرية للثورة عام ١٩٦٥.

٧ ـ الحالات الاجتماعية وتخصص المؤسسة لأسر الشهداء والاسرى المدنيين والمجاهدين القدامى نصف المخصصات الاساسية للجندي المضمون مضافا اليها العلاوات الاجتماعية، وفي حالة المفقود المدني، فانه لا يبت بأمره حتى يتبين مصيره، فاذا تبين ان المفقود استشهد او اسر نتيجة للصراع بين الثورة واعدائها، فانه يستحق واسرته المخصصات المشار اليها سابقا في الحالات المدنية وذلك منذ تاريخ الفقدان. اما المتضررين المدنيين الذين اصيبوا بعجز دائم كلي او جزئي نتيجة اصابتهم جراء الصراع

بين الثورة واعدائها، فتصرف لهم المؤسسة اعانة مقطوعة اذا كان العجز اقل من ٥٠٪ اما اذا زاد العجز عن ذلك فتصرف له اعانة شهرية مقدارها نسبة العجز من مخصصات الشهيد المدني.

وتصرف المؤسسة للمبعدين المدنيين اعانة مقطوعة بحد اقصاه مخصصات ٦ شهور للأسير المدني، في حين تتولى الجهات التي ينتسب لها المبعد المنظم متابعة شؤونه بمعرفتها وعلى نفقتها. كذلك، فان المؤسسة تحدد في ميزانياتها مخصصات كافية للتعويض عن الاضرار التي تلحق بشعبنا في الاراضي المحتلة جراء مقاومته للاحتلال، وتحدد المادة ١٣٢ هذه الاضرار على النحو التالي:

١ ـ نسف البيوت والمباني من قبل العدو الصهيوني.

٢ ـ مصادرة العدو الصهيوني لممتلكات اهلنا لأسباب نضالية.

٣ ـ الفصل من العمل لأسباب نضالية.

علاوة على كل ذلك، تعمل المؤسسة بموجب نص المادتين ١٢٨، ١٢٩، على مساعدة الحالات الاجتماعية المستورة من شعبنا في مختلف مناطق تواجده من خلال علاج مشاكلها الاجتماعية وتمكينها من كسب الرزق المشروع مع صرف اعانات مقطوعة تقدر بثلث الى ثلثين مخصص الجندي المضمون، او احيانا اعانات شهرية للأسر التي ينعدم وجود معيل لها.

٤ ـ التأمين الصحي:

تتكفل المؤسسة بموجب التأمين الصحي بتقديم الرعاية الصحية للحالات المستفيدة بموجب احكام الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية وافراد اسرهم، واذا انقطعت المخصصات عن هذه الحالات لاسباب ينص عليها نظام المؤسسة بما فيها حالات الاعانة المقطوعة، تصبح هذه الحالات خارج نطاق التأمين الصحي، كذلك فان التأمين الصحي لا يشمل الامراض والعاهات التي اصيب بها المشمول بالضمان والرعاية الاجتماعية قبل التحاقه بصفوف الثورة.

ويشمل التأمين الصحي بموجب المادة ١٤١ من النظام العام للمؤسسة ما يلي:

١ ـ خدمات الاطباء العامين والاخصائيين وطب الاسنان.

٢ ـ التحاليل المخبرية.

٣ ـ العمليات الجراحية.

٤ ـ نفقات المستشفيات.

٥ ـ المواد الطبية.

٦ ـ الاطراف الصناعية والنظارات الطبية والتجهيزات الطبية الاخرى اذا كانت نتيجة الاصابة اثناء العمل مع الثورة.

٧ ـ نفقات العلاج في الخارج في الحالات التي تستدعي ذلك بناء على توصية اللجنة الطبية المعتمدة وقرار المسؤول عن الضمان الصحي في الاقليم التي تقيم فيها الحالة.

حجم نشاط المؤسسة:

باشرت المؤسسة نشاطها كما سبق وذكر عام ١٩٦٥ في رعاية عائلات أولئك الذين يسقطون في المعارك ضد العدو الاسرائيلي. ومع نمو الثورة وتصاعد وتائر المقاومة ضد العدو الصهيوني وامتداده ليشمل الجماهير العربية بل والاصدقاء من مختلف انحاء العالم، اتسع نطاق نشاط المؤسسة ليشمل كل من يعمل في صفوف الثورة او يصاب باضرار جسمية جراء العمليات القتالية للثورة ضد اعدائها.

وقد انتشرت في كل مخيم فلسطيني لجان محلية تابعة لهذه المؤسسة لدراسة كل حالة على حده ورفعها الى ادارة المؤسسة. ويستطيع كل فلسطيني محتاج ان يطلب المساعدة من هذه اللجان حتى وان لم يكن عضواً عاملاً في منظمة التحرير الفلسطينية.

كما اقامت المؤسسة مراكز داخل مخيمات اللاجئين، حيث تتعلم النساء الارامل والفتيات اليتيمات الخياطة والتطريز والطباعة، اضافة الى دور الحضانة ورياض الاطفال.

وتمكنت المؤسسة في المجال التعليمي من انشاء مركزين باسم «بيت اسعاد الطفولة» في لبنان يضمان اكثر من ١٠٠٠ طفل من اسر الشهداء واخر في الاردن وثالث في تونس. وفي ايلول ١٩٨٢ تم افتتاح المدينة التعليمية في دمشق التي تتسع لعشرة آلاف طفل من عمر ٧ ـ ١٨ سنة من ابناء الشهداء[٢].

وتعمل هذه المدينة كمدرسة داخلية كاملة التجهيز من حيث مستلزمات الحياة والنشاط الاجتماعي والمنهاج الاكاديمي. وتعتبر مشروعاً اساسياً وحيوياً في ظل فلسفة منظمة التحرير الفلسطينية التي لا تسمح بتبني الاطفال الفلسطينيين خارج المجتمع الفلسطيني، على اعتبار ان هؤلاء يشكلون الامل لاستمرار الشعب الفلسطيني.

وقد ادى هذا النمو المتسارع في نشاط المؤسسة من حيث نطاقها الاقليمي وتنوع خدماتها الى تزايد الاعداد المستفيدة من نشاطها، حيث بلغ عدد المستفيدين من نشاطها عام ١٩٨٠ حوالي ٤٠ الف شخص بقيمة مالية اجمالية تزيد على ثلاثين مليون دولار سنوياً[٣].

واستمرت المؤسسة بعد ذلك تواصل توسعها ونموها بشكل اكثر تسارعاً خاصة خلال مرحلة الانتفاضة، حيث بلغ عدد المستفيدين حالياً من نشاطها حوالي ١٥٦ الف شخص بقيمة مالية اجمالية تبلغ حوالي (١١٥) مليون دولار سنوياً. ويمكن تفصيل الحالات المستفيدة على النحو التالي[٢]:

١ ـ لبنان: تستفيد في لبنان (٤٦) الف حالة من خدمات المؤسسة بقيمة مالية اجمالية تبلغ حوالي (٩,٥) مليون دولار امريكي سنوياً.

٢ ـ دمشق: بلغ عدد الحالات المستفيدة في سوريا من خدمات المؤسسة (١٦) الف حالة بقيمة اجمالية تبلغ حوالي (٥) مليون دولار امريكي سنوياً.

٣ ـ الاردن: تستفيد من خدمات المؤسسة في الاردن (١١) الف حالة بقيمة مالية اجمالية تبلغ حوالي (٩,٥) مليون دولار امريكي سنوياً.

٤ ـ دول اخرى: بلغ عدد الحالات المستفيدة في الدول الاخرى ٢٠٠٠ حالة بقيمة مالية اجمالية تبلغ حوالي ٥ مليون دولار امريكي سنوياً.

٥ ـ الوطن المحتل: لا يملك الانسان، أي انسان، الا أن يقف مشدوهاً أمام قدرة شعبنا في الداخل على تحمل معاناة الاحتلال الاسرائيلي وبطشه، وان يحني هامته احتراماً وتقديراً لشموخ هذا الشعب وصلابته في ما يبذله من جسام التضحيات المادية والبشرية على محراب الاستقلال والحرية والعودة. واذا تجاوزنا التضحيات المادية الهائلة والمعاناة المعيشية القاسية التي يتكبدها شعبنا يوميا جراء وحشية القمع الاسرائيلي وهمجية قطعان المستوطنين، على اعتبار ان ذلك يعتبر خارج اطار هذه الدراسة، فانه يمكن تفصيل رعاية المؤسسة للمتضررين جسدياً من ابناء شعبنا في الوطن المحتل نتيجة لسياسة التنكيل والتقتيل الاسرائيلية على النحو التالي:

١ ـ الشهداء: بلغ عدد شهداء الوطن المحتل المعتمدين في المؤسسة قبل الانتفاضة ثلاثة آلاف شهيد. ومنذ بداية الانتفاضة وحتى الآن قدم شعبنا في الداخل ألف شهيد سجل منهم في المؤسسة ٧٥٠ شهيد، حيث بلغت مخصصاتهم حوالي ٥,٦ مليون دولار امريكي سنوياً، اضافة الى المخصصات التي اعتمدتها بعض المؤسسات العربية الأخرى.

٢ ـ الأسرى: بلغ متوسط عدد الاسرى في السجون الاسرائيلية المعتمدين في المؤسسة بشكل دائم قبل الانتفاضة حوالي ٧ آلاف اسير في الشهر، ارتفع الى حوالي ١٤ الف اسير خلال الانتفاضة وذلك من اصل ٦٥ الف مواطن دخلوا السجون الاسرائيلية خلال الانتفاضة. وقد بلغت مخصصات الاسرى في السجون الاسرائيلية حاليا حوالي ١٦,٨ مليون دولار امريكي سنويا.

٣ ـ الجرحى والمتضررين: بلغ عدد الجرحى والمتضررين بعجز دائم قبل الانتفاضة والمعتمدين في المؤسسة حوالي ٢٥٠٠ حالة. أما جرحى الانتفاضة فقد بلغ عددهم ٨٠ألف جريح منهم ١٥٠٠ حالة اعتمدت في المؤسسة بالاصابة بعجز دائم، بحيث اصبح اجمالي عدد المصابين بعجز دائم والمعتمدين في المؤسسة ٤آلاف حالة بلغت مخصصاتها ٤,٨ مليون دولار امريكي سنويا. اما جرحى الانتفاضة الذين تم شفاؤهم، فقد راجع المؤسسة منهم ٢٨ الف جريح حيث صرفت لهم مساعدات بحوالي ٨ مليون دولار امريكي، أي بواقع ٤ ملايين دولار امريكي سنويا.

٤ ـ الموظفون: تتولى المؤسسة دفع رواتب كافة المفصولين لأسباب نضالية وعددهم (١٥٠٠) حالة، وكذلك المستقيلين تلبية لنداء القيادة الموحدة للانتفاضة وعددهم (٤٠٠٠) حالة، والموظفين الذين انقطعت رواتبهم اثر فك الارتباط القانوني والاداري مع المملكة الاردنية الهاشمية وعددهم (٢٢) الف حالة، اضافة الى دعم موظفي البلديات والاوقاف والقضاء الشرعي ومدارس القدس الاهلية وعددهم (٣٠٠٠) حالة والمهندسين الزراعيين العاطلين عن العمل وعددهم حوالي (٥٠٠) مهندس. وبذلك يصبح اجمالي عدد موظفي الارض المحتلة الذين يتلقون الدعم من المؤسسة حوالي ٣١ الف موظف بواقع

١٥٠٠ دولار امريكي في السنة للموظف في المتوسط، اي باجمالي يبلغ ٤٦,٥ مليون دولار امريكي سنويا.

وهكذا يتضح، وباختصار شديد، ان عدد المستفيدين من خدمات المؤسسة في الوطن المحتل بلغ حوالي ٨١ الف حالة بقيمة مالية اجمالية تبلغ حوالي ٧٨ مليون دولار امريكي، أي ما يعادل نحو ثلاثة ارباع اجمالي خدمات المؤسسة.

٦ ـ يضاف الى ذلك تكلفة الخدمات التعليمية والصحية التي توفرها المؤسسة للمستفيدين من خدماتها وتبلغ حوالي ٧,٢ مليون دولار امريكي سنوياً.

الخلاصــة:

على ضوء كل ما سبق يمكن استخلاص ما يلي:

١ ـ يتضح من خلال التغييرات التي حدثت في التبعية الادارية والمالية للمؤسسة وفي جوهر نشاطها ونطاق خدماتها وتنوع اهتماماتها، انها باتت بحاجة ماسة الى مراجعة نظامها العام وهيكلها الاداري بما يمكنها من تحمل اعباء مسؤولياتها المتنامية والمتزايدة باستمرار.

٢ ـ ويلاحظ في نطاق ما ورد في البند السابق، ان المؤسسة شملت في نشاطها رواتب الموظفين الذين انقطعت رواتبهم اثر فك الارتباط القانوني والاداري مع المملكة الاردنية الهاشمية، وهذه مهمة تختلف اختلافاً جذرياً عن مهمات المؤسسة ووظيفتها، الأمر الذي يستلزم انشاء دائرة متخصصة بهم.

٣ ـ تشير الارقام الواردة في هذه الدراسة بخصوص المخصصات المالية للمستفيدين من خدمات المؤسسة الى تباين شاسع بين متوسط مخصصات المستفيد في الدول والاقاليم المختلفة. فقد بلغ المتوسط الشهري لمخصصات المستفيد في لبنان حوالي ٢٠ دولار امريكي، سوريا ٢٥ دولار امريكي، الاردن ٧٠ دولار امريكي، الوطن المحتل ٨٠ دولار امريكي، وفي الدول الاخرى ٢٠٠ دولار امريكي. وقد نجم هذا التباين عن عاملين: الاول موضوعي ويعود الى اختلاف مستويات المعيشة بين دولة واخرى، الأمر الذي يحتم ضرورة وجود تباين موضوعي ومقبول في متوسط مخصصات المستفيد من دولة الى اخرى، ولكن ليس بهذا الاتساع المشار اليه. والعامل الثاني ذاتي غير مقبول ويرجع الى ان اساس احتساب المخصص هو العملة المحلية للبلد الذي يقيم فيه المستفيد او اسرته. ولما كانت بعض العملات العربية (الليرة اللبنانية، الليرة السورية، الدينار الاردني) قد تعرضت الى انخفاضات حادة ومتباينة في قيمتها بالدولار الامريكي، فقد ادى ذلك الى تدهور حاد ومتباين في قيمة المخصصات بالدولار الامريكي في الدول والاقاليم المختلفة. ومن هنا نجد ان مخصصات المستفيد في لبنان وسوريا مثلا تعادل حوالي ١٠٪ من مخصصات المستفيد في الدول الاخرى (الكويت، ابوظبي) وحوالي ٢٥٪ من مخصصات المستفيد في الوطن المحتل والاردن.

ان هذا الوضع يستلزم اعادة النظر في طريقة احتساب المخصصات، بحيث اما ان تتم على اساس الدولار الامريكي مباشرة او ان يتم ربطها بالدولار بحيث تدفع بالعملات المحلية مع السماح

لها بالارتفاع تبعا لزيادة سعر الدولار بالعملة المحلية.

٤ ـ باستثناء الحالات المستفيدة في الدول الاخرى، والتي لا تتجاوز الألفي حالة، يلاحظ انخفاض المخصصات بشكل واضح، بحيث يمكن القول انها في المتوسط تكاد لا تعادل ٥٠٪ من الحد الأدنى لتكاليف المعيشة لاسرة متوسطة الحجم، بل هي تنحدر في بعض الدول (لبنان وسوريا) الى اقل من ربع الحد الادنى لتكاليف معيشة الاسرة. ان هذا يعني انه لا بد من اعادة النظر جذرياً في سلم المخصصات المعتمدة للحالات المستفيدة بشكل يكفل الحياة الكريمة للمناضلين واسرهم وذلك من خلال زيادة المخصصات الى الضعف على الاقل.

٥ ـ بيد انه لا بد هنا من التنويه بأن تنفيذ ما ورد في البند السابق، يتطلب توفير موارد مالية اضافية للمؤسسة بما لا يقل عن مائة مليون دولار امريكي سنوياً. ورغم ان هذا المبلغ يعتبر بكل المقاييس، مبلغاً بسيطاً وتافهاً بالمقارنة مع القدرة المالية العربية العامة منها والخاصة، فان من المؤسف والمخجل معاً ان نعلن ومن خلال تجاربنا مع الدعم العربي، بأن توفير مائة مليون دولار امريكي سنوياً لشهداء فلسطين ومناضليها من الفوائض المالية العربية التي تصل الى مئات المليارات من الدولارات، يعتبر امراً صعب المنال، واسهل منه بكثير اقناع رأس المال العربي الخاص منه والعام بالتبرع بمليار دولار لجمعية مربي الخيول العربية الاصيلة في بريطانيا. وليس أدل على ذلك من ان قرار مؤتمر القمة العربي في الجزائر/ قمة الانتفاضة، بدعم الانتفاضة بمبلغ ١٤٠ مليون دولار امريكي سنوياً ما زال يزحف من الجزائر باتجاه مراكز اتخاذ القرار العربي رغم دخول الانتفاضة عامها الثالث بكل العزم الثوري والاقتدار الوطني. ان هذا الوضع اللامبالي يدفعنا الى المطالبة ببذل المزيد من الجهود المضنية باستخدام كافة الوسائل والاساليب بهدف وضع الدول العربية عند مسؤولياتها الوطنية والقومية في دعم الانتفاضة ومؤسساتها وتحديداً مؤسسة اسر الشهداء باعتبار ان الانتفاضة الفلسطينية الباسلة تشكل خط الدفاع الاول عن المصالح الوطنية والقومية للأمة العربية ودولها المختلفة.

٦ ـ وقد يكون من الاقتراحات الاكثر ملاءمة لموضوع هذه الدراسة تأسيس صندوق خاص باسم (صندوق اسر الشهداء والاسرى)، بحيث تتم مطالبة رأس المال العربي الخاص منه والعام بتسديد التزاماته المالية تجاه اسرى وشهداء فلسطين الى هذا الصندوق مباشرة. ان تنفيذ هذا الاقتراح يخدم هدفين اساسيين: الأول هو ان هذا الاقتراح قد يشكل ضغطاً ادبياً ومعنوياً على رأس المال العربي للوفاء بالتزاماته على اعتبار ان ذلك يعتبر اقل المطلوب تجاه المناضلين الفلسطينيين وفاء والتزاماً بتوفير الحياة الكريمة لهم.

أما الهدف الثاني فيتمثل في ان وضع اموال شهداء فلسطين ومناضليها في صندوق خاص يتيح لادارة المؤسسة التخطيط لتوفير احتياجاتها المالية اللازمة لرعاية اسر الشهداء والاسرى للاجيال الطويلة القادمة حفاظا على كرامتهم وعزتهم على المدى البعيد.

٧ ـ من الضروري دفع المزيد من الاهتمام بقسم الدراسات والاحصاء والمشاريع، وذلك لتتمكن المؤسسة من اعداد المخططات المستقبلية لنشاطها على اساس من المعلومات والبيانات الكافية.

وأخيراً، فانه بالرغم من اي قصور طارىء قد يظهر هنا وهناك في نشاط المؤسسة مقارنة مع الطموحات والتطلعات المشروعة لمناضلينا وشعبنا، تؤكد تجربة المؤسسة بيقين لا يتزعزع، ان الفلسفة الاساسية التي تحكم عمل هذه المؤسسة هي ان تأمين الحياة الكريمة بجوانبها المعيشية والصحية والتعليمية والاجتماعية للافراد الذين يعملون او يصابون في خضم النضال الوطني الفلسطيني المنطلق من الاطار العام لمنظمة التحرير الفلسطينية بصرف النظر عن معتقداتهم وجنسياتهم ودياناتهم واصولهم العرقية، تعتبر الحصانة الاجتماعية المتينة للنضال الوطني وبالتالي الضمانة الاكيدة لاستمرار هذا النضال وتصاعده حتى الاستقلال والعودة.

ولعل هذا المفهوم يعتبر احد الاسس الهامة والقوية التي مكنت الثورة الفلسطينية من اجتياز وتخطي كافة المؤامرات الصهيونية الامبريالية الداخلية منها والخارجية، والخروج منها على الدوام، بعزيمة امضى وارادة اقوى على مواصلة المسيرة حتى تحقيق اهداف شعبنا في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة على تراب وطنه.

المصادر:

(١) النظام العام لمؤسسة الشؤون الاجتماعية ورعاية اسر الشهداء والاسرى.

(٢) البيانات والمعلومات المالية والادارية الخاصة بالمؤسسة.

(٣) تشريل روبنبرغ، **المؤسسات المدنية لمنظمة التحرير الفلسطينية**، سلسلة دراسات «صامد الاقتصادي» رقم (٥) - دار الكرمل ـ صامد، عمان ١٩٨٥.

جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني

الرعاية الصحية للشعب الفلسطيني

أحمد عمر شاهين

تطور الجمعية:

منذ عام النكبة ١٩٤٨، ولعشرين سنة تالية، كانت مسؤولية الاعباء الصحية لشعبنا الفلسطيني في أماكن تجمعاته المختلفة في المخيمات، تتولاها وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين ورعايتهم (الاونروا)، وكلنا يعرف طبيعة هذه الرعاية التي مهما بلغت فلم تكن تسد الا جانباً يسيراً من حاجات شعبنا الصحية والطبية.

وكم عانى شعبنا من هذا الوضع، ولا شك أن الكثيرين من شعبنا يذكرون اكثر من حكاية عن تلك المعاناة وذلك العذاب في الحصول على أبسط حقوقهم في الصحة والعلاج خلال تلك الفترة. وكان لا بد من وضع حد لهذه المعاناة، خاصة بعد انطلاق شرارة الثورة الفلسطينية في الاول من يناير ١٩٦٥، وأن يُشرع بالتفكير في اقامة مؤسسة تقدم لابناء شعبنا الفلسطيني الخدمات الصحية والاجتماعية الضرورية في أماكن تجمعاته حيث كانت.

وبالفعل، فقد لفت الامر نظر أحد الاطباء الشبان من خلال ادارته واشرافه على عيادة صغيرة في أحد معسكرات اللاجئين في الاردن، حيث استطاع ان يتعرف ويطلع على مشاكل شعبنا الاجتماعية والصحية والتي تسبب كثيراً من المعاناة لهذا الشعب أفراداً وجماعات.

وبدأت الفكرة تنمو في ذهنه يوماً اثر يوم، ثم بدأ يناقشها مع رفاقه الذين اقتنعوا بالموضوع وتحمسوا له، وبدأوا بإرادة قوية واخلاص شديد بالعمل على ابراز هذه الفكرة الى حيز الوجود.

كان هذا الطبيب الشاب هو الدكتور فتحي عرفات، وكان أول مقر لجمعية الهلال الاحمر الفلسطيني في عمان، حيث ضم عيادة وصيدلية ومركزاً للخدمات الاجتماعية والعلاقات العامة والاعلام والادارة وغرفة تضم أربعة أسرة تستخدم للنقاهة. ثم افتتحت أول عيادة شعبية تابعة للجمعية في مخيم ماركا قرب عمان، وكان ذلك في ديسمبر من عام ١٩٦٨. ولقد ساهم ابناء وبنات المخيم في عملية البناء

بعد تدريبهم.

وتطور العمل بشكل سريع بفضل روح العاملين العالية واحساسهم بالمسؤولية تجاه شعبهم وقضيتهم ووطنهم، فلم يمضِ اكثر من عام حتى كانت التجربة الناجحة تنتشر في معظم المناطق التي يتجمع فيها شعبنا حتى بلغ عدد العيادات التي تم تأسيسها في الأردن خمس عشرة عيادة وخمسة مستشفيات ودارين للنقاهة.

وفي ديسمبر ١٩٦٩ أصدر المجلس الوطني الفلسطيني تكليفاً لجمعية الهلال الاحمر الفلسطيني بتحمل المسؤولية الصحية والاجتماعية للشعب الفلسطيني. وقد أدرك ابناء هذا الشعب أهمية هذه الجمعية وقيمة الدور الذي يمكن أن تقوم به، فأقبلوا على الانضمام اليها بأعداد كبيرة، سواء كعاملين او متطوعين، ولم يبخلوا عن دعمها سواء بالمال أو بالجهد. وهكذا، استطاعت الجمعية أن تقوم بتوسيع مجال خدماتها الطبية لتشمل معظم أماكن تواجد الشعب الفلسطيني في الدول العربية.

فقد تم افتتاح خمس عيادات في سوريا بالاضافة الى دارين للنقاهة، كما اقيمت عدة عيادات في مصر وعيادة في السودان، وعدة عيادات في لبنان، وهو البلد الذي توجهت اليه الجمعية بشكل مكثف، اذ أن اتفاقية القاهرة نصّت في أحد بنودها على أن تتولى منظمة التحرير الفلسطينية الخدمات الطبية والاجتماعية في المخيمات، فاصدر الاخ ابو عمار تعليماته لجمعية الهلال الاحمر بالتحرك فوراً لتغطية هذا الجانب لشعبنا في مخيمات لبنان. ويقول د. فتحي عرفات في كتابه «الصحة والحرب»: «وبسرعة تم مسح المخيمات وبسرعة كانت العيادة في كل مخيم مستخدمين تجاربنا وخبراتنا التي اكتسبناها من افتتاح عياداتنا في الاردن وسوريا ومصر ومن تجربة اندفاع شعبنا ليؤسس خدماته في كل مكان. وافتتحنا أول دار للنقاهة في مخيم الرشيدية، والدار الثانية بالقرب من مطار بيروت، وكان للمتطوعين من ابناء شعبنا الفلسطيني واللبناني الفضل في أن تكون دور النقاهة هذه شبه مستشفيات وعلى درجة كبيرة من النظام والترتيب والنظافة. لقد تم في ذلك العام ١٩٦٩ بناء ١١ عيادة في لبنان».

وهكذا، كانت تقوم في كل دولة يتجمع فيها الفلسطينيون، مجموعة مؤمنة بالعمل ومتحمسة له بتأسيس فرع للجمعية ضمن القوانين والنظم التي وضعت لهذا العمل، ثم تبدأ هذه المجموعة نشاطها لحشد الامكانات البشرية والعينية الممكنة ووضعها تحت تصرف الجمعية لتستخدمها في تنفيذ أهدافها الانسانية، كما تقوم بشرح المشاكل الصحية والاجتماعية التي يعاني منها شعبنا في المحيط الذي حولها، وتساهم بدورها في حل هذه المشاكل.

ويأتي عام ١٩٧٠ والجمعية تواصل جهدها الخارق لتنشىء ثلاث مستشفيات جديدة في الاردن، ومستشفى ميداني في سوريا، ودار نقاهة دمشق بالاضافة الى عيادتين في مخيمين فلسطينيين، كما تبني في لبنان ثلاث عيادات أخرى، وتتم وتجهز بناء مجمع العيادات في الزقازيق في مصر ومركز القدس الطبي في القاهرة، بالاضافة الى اكثر من فرع من فروع الجمعية في عدد من البلدان العربية.

ورغم أن أحداث ١٩٧٠ أسفرت عن غلق ٦ مستشفيات و ١٦ عيادة ودارين للنقاهة، ورغم الدمار والخسائر البشرية والمادية، استمرت مسيرة الجمعية بكل تحد وصمود لتؤسس في سوريا سبع عيادات

جديدة ومستشفى وداراً للنقاهة، وفي لبنان تم تأسيس مركز حيفا الطبي اضافة الى عيادتين في كل من شاتيلا والقاسمية، وفي مصر تم بناء عيادة مديرية التحرير وافتتاح عيادة النيل.

في الفترة من ١٩٧٢ ـ ١٩٧٨ انطلقت الجمعية في مسيرة البناء وتوسيع وتطوير خدماتها الطبية واستحداث مراكز جديدة. فطورت مستشفى يافا في دمشق، وافتتحت مجمعاً طبياً في اليرموك وبدأت بإنشاء مجمع حمص الطبي، كما بدأت في القاهرة ببناء مستشفى فلسطين بسعة ٣٥٠ سريراً وليضم جميع الاقسام العلاجية المعروفة، وأسست فرعاً لها في قطر، كما اقامت أربعة مستشفيات جديدة في لبنان، ورغم تعرض اكثر من مستشفى للقصف والتدمير الوحشي الصهيوني في هذا البلد الصامد، فقد كانت عملية اعادة بنائه وترميمه تتم جنبا الى جنب مع عملية التوسع والبناء الشاملة، وخلال السنوات ٧٩ ـ ١٩٨١ تركزت جهود الجمعية على القيام بعمليات توسيع وتطوير هائلة في مختلف المراكز والمستشفيات والعيادات التي كانت قائمة فيما يمكن أن نطلق عليه مرحلة البناء النوعي.

وخلال حرب ١٩٨٢ وحصار بيروت، في اطول حرب عربية ـ اسرائيلية، قامت الجمعية بافتتاح وتشغيل حوالي ثلاثين مستشفى ومركزاً طبياً جديداً والتصدي لهذه الحرب الوحشية، وهكذا دخلت الجمعية بكل ثقلها غمار المواجهة، وبلغت اعلى مستوى من مستويات الاستنفار، لتشكل بدورها الطبي والانساني الذي قامت به احدى بطولات الصمود الوطني الفلسطيني. فالمستشفيات والعيادات ومراكز الاسعاف والطوارىء قامت بدور غاية في البطولة والنبل. فرغم شراسة العدوان الصهيوني وهجومه براً وبحراً وجواً فقد واصل العاملون في الجمعية من اطباء وممرضين وكوادر فنية وعمال عملهم لينقذوا ويعالجوا مئات الحالات من الجرحى والمصابين رغم فداحة الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بالجمعية. ان حماسة العاملين واصرارهم على العمل لم يفتر تحت أي سبب من الاسباب، وقد رسمت الجمعية بانجازاتها المميزة في تلك الحرب احدى أروع صفحات تاريخ الطب الانساني.

لقد فقدت الجمعية خلال عملها منذ قيامها وحتى الآن حوالي مائة شهيد، بين طبيب وصيدلي وممرض وممرضة واداري وعامل.

وتستمر الجمعية بفضل حماس العاملين فيها في انطلاقها بحيوية متناهية، تبني ما تهدم، وتنشىء الجديد، وتعمّر ما دمرته الحرب، مواصلة مسيرتها التي أخذتها على عاتقها بنشر مظلة رعايتها الطبية والصحية والاجتماعية في كل مساحة يتواجد فيها الفلسطينيون.

فتم بناء وتجهيز عدد من مستشفيات ومراكز ومؤسسات الجمعية في كل من تونس والسودان واليمن والجزائر. كما تم بناء مستشفى فلسطين بالقاهرة من ثمانية طوابق وسعة ٣٥٠ سريراً. وجُهز باحدث المعدات الطبية، مشتملاً على كافة اقسام العلاج، بالاضافة الى عدد كبير من العيادات والمراكز ودور الحضانة ومركز للمعوقين في عين شمس.

كما جرى تطوير وتوسيع وتحديث عدد من العيادات والمراكز الطبية في سوريا، واستعادت الجمعية دورها وحضورها في لبنان من خلال اقامة عشرات المراكز والعيادات والمستشفيات.

ولو ألقينا نظرة بانورامية على انجازات الجمعية لوجدنا أنه يتبعها الآن:

٤٥ مستشفى، ٤٨ مركزاً وعيادة طبية، ١٣ مركزاً لرعاية الامومة، ١٨ داراً للنقاهة، موزعة على تجمعات الفلسطينيين في الدول العربية، بالاضافة الى ١٣ عيادة طبية في الدول الافريقية، أهمها تلك التي في تنزانيا والتي تقوم بالكشف على حوالي ٥٠٠ مريض يومياً.

كما لا يفوتنا أن نذكر الدور الذي تقوم به جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني في تأمين الحد الادنى من الخدمات الصحية والاجتماعية لأهلنا داخل الوطن المحتل، ولاعتبارات كثيرة لا يمكن ذكرها تفصيلا. فعدا عن الاتصالات الدولية بمختلف المنظمات والهيئات الصحية والانسانية لاطلاعها على ما تقوم به سلطات الاحتلال الصهيوني من أعمال منافية للقيم والاتفاقيات الدولية، مثل اقتحام المستشفيات وتدمير المعدات الطبية واعتقال الاطباء واستعمال الرصاص المطاطي والبلاستيكي والحي والغازات السامة ضد ابناء شعبنا، وتعطيل نقل المصابين الى المستشفيات والعيادات واعتقال الجرحى والمصابين المشتبه بهم، فإن الجمعية تقوم أيضاً بتقديم الدعم المادي والمعنوي والبشري لأهلنا في الداخل، كما اتخذت قراراً بالتأمين الصحي المجاني لأهلنا في الأرض المحتلة، وتحمل نفقات العلاج للحالات التي يصعب علاجها داخل مراكزها في الداخل، سواء في الدول العربية او الاجنبية الصديقة، بالاضافة الى تعليم وتدريب الاطباء والكوادر الصحية القادمة من الأرض المحتلة في مختلف دول العالم، كما أنها تعمل على تشجيع الاطباء الفلسطينيين على العودة الى الوطن والعمل بين أهلنا في الارض المحتلة.

الجانب الاجتماعي لجمعية الهلال الاحمر الفلسطيني:

منذ تأسيس جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني وعملها يسير في خطين متوازيين:

الاول: هو الشؤون الطبية والصحية.

والثاني: الشؤون الاجتماعية.

وقد كان ولا يزال من أهم مبادىء جهاز الشؤون الاجتماعية في الجمعية:

١ ـ الرعاية الاجتماعية للاسرة الفلسطينية: وذلك عن طريق تطبيق فكرة (الاخذ والعطاء)، أي ان تقوم الاسرة الفلسطينية ببعض الاعمال كالخياطة او التطريز مقابل الخدمات التي يقدمها جهاز الخدمة الاجتماعية.

٢ ـ تنمية موارد الاسرة الفلسطينية وتدعيم صمودها داخل الوطن المحتل وخارجه: ويتم هذا عن طريق تشغيل مئات الاسر، خاصة النساء، من خلال فتح مشاغل التطريز، مما يؤمن حياة كريمة للاسرة الفلسطينية.

٣ ـ تسويق انتاج هذه الاسر من المصنوعات اليدوية الشعبية.

٤ ـ دعم وتطوير التراث الشعبي الفلسطيني: فقد أخذ جهاز الشؤون الاجتماعية على عاتقه منذ البداية دعم التراث الفلسطيني والتصدي لمحاولات اغتصابه من قبل العدو الصهيوني ـ وان عملية تسويق

انتاج مشاغل التطريز هو في حد ذاته محافظة على جزء من التراث والعمل على نشره وتحديثه أيضاً، بالاضافة الى اقامة المعارض الدولية للتعريف بالتراث الفلسطيني والمشاركة في معارض التراث الدولية. وقد كانت أول مشاركة للجمعية في هذه المعارض ١٩٧٠ ثم تلت ذلك مشاركات اخرى واقامة معارض في كل من بريطانيا والنرويج وفنلندا وسويسرا وسكوتلندا اضافة الى المعارض الدائمة في كل من بيروت والقاهرة واثينا وتونس. ولا يخفى ما تلعبه هذه المعارض من دور سياسي كبير في شرح الوضع الاجتماعي للشعب الفلسطيني.

٥ ـ الرعاية الاجتماعية للجرحى والتأهيل المهني: بعد معالجة الجرحى والمصابين يتولى جهاز الشؤون الاجتماعية تقديم الرعاية الاجتماعية لهؤلاء الجرحى والمعاقين كباراً وصغاراً وذلك بتأهيلهم للعمل في ميادين الاعمال المنتجة.

فهناك مثلاً مشروع الفخار والخزف، ومشروع مصنوعات القش للمكفوفين، ومشروع الاشغال اليدوية، وقسم التعدين وصناعة الكراسي والطاولات المعدنية.

كما يقوم جهاز الشؤون الاجتماعية عبر معاهد التأهيل المهني الموزعة على المخيمات الفلسطينية بتأهيل الفتيات مهنياً حيث يتعلمن في هذه المعاهد أعمال التطريز والحياكة والضرب على الآلات الكاتبة بمختلف اللغات وأعمال السكرتارية وغيرها. وبعد تخرجهن يتم استيعابهن كعاملات فنيات في مختلف مراكز الجمعية.

٦ ـ رعاية شؤون الاسرى والمعتقلين: اهتم جهاز الشؤون الاجتماعية بالغ الاهتمام بشؤون الاسرى والمعتقلين داخل السجون الاسرائيلية وذلك عن طريق الاتصال بالمنظمات الانسانية في العالم للتدخل في محاولة للتخفيف من الظروف القاسية التي يعيشها ابناء شعبنا في السجون الاسرائيلية وتقديم المساعدات لهم كلما أمكن ذلك ومحاولة التدخل للأفراج عنهم.

٧ ـ اصدار الكتب والنشرات المختلفة عن الحالة الصحية في أرضنا المحتلة وفضح التصرفات اللانسانية للعدو الصهيوني: ومن هذه الكتب: «الصحة والحرب» للدكتور فتحي عرفات، «شعب وشهادات» ويبين بسالة اهلنا ونضالهم الشريف في الارض المحتلة في انتفاضتهم الباسلة، «الوضع الاجتماعي والصحي للشعب الفلسطيني» د. عبد العزيز اللبدي. «الصحة تحت الاحتلال» ـ جمعية الهلال الاحمر.

٨ ـ المشاركة على الصعيدين العربي والدولي مشاركه فعالة في المؤتمرات والاجتماعات والندوات: وقد تركز نشاط الجمعية على فضح الممارسات الاسرائيلية بحق شعبنا في الاراضي المحتلة خاصة في الاوضاع الصحية والاجتماعية، اضافة الى التعريف بجمعية الهلال الاحمر ونشاطاتها المختلفة، وقد حرصت الجمعية ممثلة برئيسها د. فتحي عرفات على الاتصال الدائم باللجنة الدولية للصليب الاحمر ومنظمة الصحة العالمية من أجل تحسين أوضاع أهلنا في الداخل، خاصة الاسرى الفلسطينيين في معتقلات العدو.

٩ ـ ارسال بعض المعونات الطبية لمنكوبي الزلازل او الفيضانات. كما حدث عند ارسال البعثة الطبية الى السودان ١٩٨٨ او البعثة الطبية الى منكوبي زلزال أرمينيا.

١٠ ـ جهاز العلاقات العامة: ويقوم باتصالات واسعة سواء في استقباله لزوار الجمعية القادمين من جميع انحاء العالم او قيامه بزيارات مختلفة تتعلق بنشاطات الجمعية المتنوعة.

ومن هذا يتضح أن جهاز الشؤون الاجتماعية في جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني على صلة بآلاف الاسر الفلسطينية، يقدم لها الامكانيات اللازمة ويساعدها في تطوير وتحديث فن التطريز بتقديم الرسومات المختلفة لهم وبتسويق انتاج هذه العائلات من اللوحات المطرزة الجميلة كالشالات والمفارش وغيرها، وبذا فهو يساهم في دعم اسرنا الفلسطينية، وأي انتاج لاسرة فلسطينية له مكان في الجمعية سواء كان ملبوسات او لوحات رسم او اشغال يدوية، كما انشأت الجمعية قسماً للحياكة أصبح ينتج كل ما تحتاجه مستشفيات ومراكز ومكاتب الجمعية من شراشف وملبوسات وستائر... وكلها أعمال تعود على أهلنا بالدعم وعلى الجمعية بالنفع.

كيف تُدار جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني:

ينتخب الاعضاء العاملون، سواء كانوا متفرغين او متطوعين، من بينهم مجلساً ادارياً في كل فرع من فروع الجمعية ليشكل مع باقي المجالس الادارية للجمعية وفروعها مؤتمر الجمعية الذي ينعقد كل سنتين، حيث تقدم التقارير المختلفة عن نشاطات الجمعية في الفترة التي مضت ويتم مناقشتها وتوضع الخطة لمراحلها المقبلة. ثم ينتخب المؤتمر المجلس الاداري العام والمكتب التنفيذي الذي يتولى الاشراف على تنفيذ الخطة وادارة الاجهزة المختلفة ويجتمع مرة كل شهر على الاقل لبحث سير العمل ووضع الخطط التفصيلية.

اما المستشفيات ومراكز الجمعية، فيديرها مجلس ادارة على رأسه المدير، يجتمع اسبوعيا لمناقشة سير العمل، ويجتمع دوريا مع كل العاملين وبحضور بعض اعضاء المكتب التنفيذي حيث تناقش اوضاع كل مستشفى او مركز وما يتعلق بالعمل فيه، كما يناقش اوضاع الجمعية بصفة عامة ويلتزم الجميع في هذه الاجتماعات بمبدأ النقد والنقد الذاتي، ولكل فرد الحرية في تقديم أي اقتراحات أو مشاريع يراها خاصة بالعمل. كما يجرى في هذه الجلسات تقييم الافراد والمسؤولين، وتناقش الخطوط العريضة للمركز وللجمعية، ويجرى التذكير بأن الهدف الاساسي للجمعية هو تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية لشعبنا أينما كان. كما يوجد في كل مركز ومستشفى صناديق للشكاوي والاقتراحات يؤخذ كل ما يوضع فيها بعين الاعتبار.

وقد ركزت الادارة على عوامل ثلاثة كان لها أثر كبير في تطوير عمل الجمعية، وهذه العوامل هي:

١ ـ الاهتمام بالكفاءات:

منذ بداية عمل الجمعية ١٩٦٨، اتصلت بالخبراء والاخصائيين، وشكلت منهم مجلساً للخدمات

الطبية، كما شكلت لجنة أخرى من الخبراء في الشؤون الاجتماعية. ثم امتد ميدان تجميع الكفاءات ليشمل باقي التخصصات وليغطي الساحة العربية والدولية.

وقد استعانت الجمعية بهذه الكفاءات لقيادة عمل الجمعية كمستشارين لها ومديرين لمراكزها، سواء كانوا متفرغين او متطوعين، ولهم الحقوق نفسها وعليهم الواجبات نفسها أيضا، وأوجدت الجمعية لهم المناخ المناسب للعمل مما شجعهم على تقديم خبراتهم وجهودهم، كما كانوا يدعون لحضور بعض اجتماعات المكتب التنفيذي، حيث يتم تبادل الاراء والافكار في المواضيع المختلفة. وكثيرا ما منحتهم الجمعية الصلاحيات الكاملة لحل مشكلة من المشاكل او تنفيذ مشروع من المشاريع.

٢ ـ الاسلوب العلمي:

اعتمدت الجمعية الاسلوب العلمي عاملاً اساسياً لعملها ولتطوير هذا العمل، ولقد كانت الحصيلة العلمية والدراسات التي كتبت قبل انطلاقة العمل هي البداية لتحقيق هذا الاسلوب. لقد وُضعت البرامج المختلفة لتطوير الكوادر والعاملين في الجمعية استناداً الى الكفاءات التي تعمل في مراكز الجمعية المختلفة. وغدت الاجتماعات الاسبوعية للجان المختلفة ولمجالس الادارة حلقات دراسية لمناقشة المواضيع المختلفة وتحليل ودراسة المشاكل التي تواجه هذه الموضوعات او المشاريع وتجميع المعلومات والاحصاءات اللازمة لمعالجة هذه المشاكل ثم وضع خطة للعمل.. وذلك بالطبع كان يؤدي الى التقليل من سلبيات العمل وتطوير ايجابياته.

ومن عوامل الاخذ بالاسلوب العلمي أيضا:

أ ـ ابدت الجمعية اهتماماً خاصاً بالادارة ووضعت البرامج وأقامت الدورات وارسلت البعثات لتطوير العاملين في الادارة ليصبح الاداري الكفؤ مكملاً لعمل الفني الكفؤ.

ب ـ اولت الجمعية اهتماماً كبيراً بتثقيف العاملين وتوعيتهم ليعرف كل فرد واجبه ويؤمن بعمله وبحق شعبه عليه، مما ساعد كثيراً على تطوير العمل وحسن سيره ودقة الاداء بروح طيبة وحماس زائد.

جـ ـ استعانت الجمعية في مجال التطوير بالاشقاء العرب في وزارات الصحة العربية وانشأت معهم المركز العربي لبحوث الاصابات الذي تناولت بحوثه الاصابة وقاية وعلاجاً وتأهيلاً.

د ـ اهتمت الجمعية بالتعاون مع جمعيات الهلال والصليب الاحمر العربي واساتذة الجامعات وكليات الطب وعدد من الاصدقاء في انحاء العالم في عملية تطوير عمل الجمعية، وعمل الدراسات المختلفة عن المستشفيات من التجهيز الى الادارة الى التنسيق بين الاجهزة الى العمل الجماعي.. مما يساعد الجمعية على وضع البرامج العملية لكل حالة او كل وضع.

٣ ـ الاهتمام بالاجهزة المساعدة لاجهزة الخدمات:

أ ـ جهاز الاحصاء والتخطيط:

تم تكوين جهاز اصبح قادراً على وضع الخطة لكل جهاز وقسم وادارة، يهتم بجمع التفاصيل حول المشاكل التي تواجههم واكتشاف اسباب فشل او نجاح اي مشروع، كما اصبح قادراً على امداد المراكز والمستشفيات بالافكار المختلفة والاهتمام حتى بالامور الثانوية. ووضع الاسس التي تحدد كيفية تقييم

الفرد والمركز والجهاز والمؤسسة ككل وعمل الاحصاءات التفصيلية عن كل ما يخص العمل.

ب ـ جهاز الشؤون الادارية:

وهو يتكون من ادارات الموظفين والمساكن والتموين والشؤون القانونية والجمارك والبرق والهاتف والبريد. وقد بديء في ادخال النظم الحديثة على هذا الجهاز. كما لعب هذا الجهاز دوراً كبيراً في كل الازمات التي تعرض لها شعبنا، خاصة اثناء الحروب والاعتداءات.

جـ ـ الجهاز المالي:

لقد وضعت القوانين والنظم واللوائح التي تكفل دقة العمل في الجهاز المالي، فالمفوض المالي يتم انتخابه من قبل المكتب التنفيذي، أما المدير العام والمحاسب العام والمدقق العام ومدير المخصصات فهم يعينون من قبل المكتب التنفيذي.

يعتمد المكتب التنفيذي الموازنات الخاصة بالاجهزة المختلفة بعد دراستها ومناقشتها ولا يتم الصرف إلا بمقتضاها. كما يضم جهاز المشتروات ممثلاً عن الجهاز المالي وممثلاً عن الجهاز الاداري مع ممثل للجهاز المطالب. ويقوم بالتدقيق بعد ذلك محاسب خارجي معتمد من قبل الصندوق القومي الفلسطيني.

لقد كان لهذا الجهاز الدقيق وقوانينه الصارمة الفضل الكبير في تنظيم عمل الجمعية، حيث القوانين واللوائح وحدها هي صاحبة السلطة.

د ـ جهاز الاعلام والتثقيف:

كانت البداية لجنة للاعلام ونشرة دورية تطبع بالاستانسل في حدود ٢٠٠ نسخة، تطورت بعد ذلك لتصبح الآن مجلة الشعب الفلسطيني الصحية والاجتماعية «بلسم» التي تصدر شهرياً في ثلاثة آلاف نسخة، لها محرروها ومصوروها ومجلس ادارتها ومجلس من الاطباء والمتخصصين للاشراف على المواضيع الصحية والاجتماعية فيها، كما تضم ابواباً مختلفة عن الارض المحتلة وشؤون الاسرى والمعتقلين والطب النفسي والتراث الفلسطيني والادب الفلسطيني وزاوية للاطفال اضافة الى أخبار الجمعية ونشاطها. وقد أصبحت هذه المجلة احدى المجلات العربية الصحية الهامة.

والى جانب المجلة، هناك القسم الفني الذي يصدر الملصقات الهادفة التي يتحدث بعضها عن بطولة جرحانا وهم يصنعون بتأهيلهم المهني الحياة، ومنها ما يناشد العالم للدفاع عن اسرانا ومعتقلينا في سجون العدو، ومنها ما يدعو للتبرع بالدم، ومنها ما يرشد للوقاية من المرض.

كما قامت الجمعية عبر هذا الجهاز الهام باصدار عدة كتب عن مخالفات اسرائيل لاتفاقيات جنيف، وبدأت في اصدار سلسلة حول التراث الفلسطيني، كان أول كتاب فيها «الفلاح الفلسطيني: من الصرة الى الحفرة»...

كما اصدر هذا الجهاز الكتب التالية:

ـ كتاب عن رعاية الام والطفل وتحصين الاطفال ضد المرض.

ـ كتاب عن مذكرات طبيب في تل الزعتر، وكتاب «يا وحدنا» وهما عن تجربة الاطباء الذين حوصروا في تل

الزعتر.

- كتاب دليل الجمعية وآداب المهنة، وكتاب عن ابن سينا.
- كتاب عن غارة الفاكهاني بعدة لغات.
- كتاب «الاسعاف المتخصص» بالتعاون مع المركز العربي لبحوث الاصابات.
- كتاب «من بيروت الى القدس» للدكتورة سوي انج.
- كتاب «الصحة والحرب والصمود» للدكتور فتحي عرفات.
- كتب علميـة متعـددة خاصة بالتدريس في المعاهد التابعة للجمعية، بالاضافة الى استخدام كاميرا الفيديو والسينما لتسجيل نشاط الجمعية العلمي والانساني الى جانب تسجيل الاحداث الهامة ـ وقد كان أول فيلم ينتجه هذا الجهاز عن الجمعية عام ١٩٧١، ثم فيلم «اطفال فلسطين» ١٩٧٩، ثم فيلم «مـولوده من الموت» عن الطفلة التي ولدت أثناء غارة الفاكهاني، ثم فيلم يصور أحداث حرب بيروت بعنوان «why?»

كما تم انشاء قسم مشترك بين جهاز الاعلام وجهاز العلاقات العامة يختص بالندوات والحفلات، حيث تهتم الجمعية باقامة العديد من الندوات العلمية والحفلات الترفيهية دورياً.

هـ - جهاز العلاقات العامة:

كان لهذا الجهاز بأقسامه المختلفة المختصة بالشؤون الفلسطينية والعربية والدولية دوراً كبيراً في تطوير أعمال الجمعية، وقد قام عمله على الاسس التالية:

١ - تعميق العلاقات بين جميع العاملين في الجمعية على اساس من المحبة والود والاخاء.

٢ - تطوير العلاقة مع الافراد والمؤسسات من ذوي الاختصاصات التي تحتاجها الجمعية في عملها.

٣ - ايجاد الفرص والمناسبات التي تتيح لاكبر عدد من الافراد والجماعات والمؤسسات للوقوف على ما يعانيه شعبنا من مشاكل صحية واجتماعية وكيفية معالجته وتصديه لهذه المشاكل.

٤ - تنمية وتطوير التفاهم المتبادل بين الجمعية والرأي العام العالمي بهدف كسب دعم اكبر لنضال شعبنا العادل.

٥ - العمل على توفير المناخ الملائم ليعيش ويعمل جميع العاملين في الجمعية متفرغين او متطوعين عرباً او اجانب في جو اسري مملوء بالمحبة.

ونتيجة لذلك، أصبح للجمعية جيش من الاصدقاء في كل انحاء العالم يشكل دعامة أساسية وسنداً رئيسياً لخدماتها الانسانية.

و - جهاز التعليم والتدريب:

منذ بداية عملها، قدرت الجمعية الدور الاساسي للكوادر الفنية في عملها، وعرفت ما تعانيه الاجهزة المماثلة من نقص في عدد الكوادر مما يؤثر على درجة الاداء، لذا اهتمت الجمعية بالتعليم والتدريب

وعملت على:

١ - انشاء مدارس التمريض لتخريج دفعات من المرضات في اماكن مختلفة حيث توجد مقرات للجمعية.

٢ - انشاء معاهد للمرشدات الصحيات والاجتماعيات ليصبحن بعد ذلك حلقة الوصل بين العمل الصحي في العيادات وبين ابناء الشعب في المخيم.

٣ - انشاء مدرسة لمساعدي الصيادلة قام خريجوها بدور كبير في ترتيب مستودعات وصيدليات الجمعية.

٤ - انشـاء مدارس لضبـاط الاسعـاف يتضمن برنـامج التعليم فيها دورات لقيادة السيارات والتدريب على اللاسلكي بالاضافة لعلوم التمريض والاسعاف.

٥ - ارسال البعثات التخصصية واقامة الدورات التعليمية للتخصص في فروع التمريض.

٦ - اعطاء اهتمام خاص لايجاد فرص التخصص للاطباء في المجالات التي لا يقبل عليها الكثيرون، كالتخصص في مجـال التخـطيـط الصحي والادارة الصحيـة او تلك التي تحتـاج لتكـاليف باهظة كالتخصص في الاشعة والمختبر.

٧ - انشـاء معـاهـد للتأهيل المهني، حيث تتعلم الفتيات الحياكة والتطريز واعمال السكرتارية واللغات. كذلك معاهد التأهيل المهني للمعوقين، حيث يتعلم المعوقون والجرحى المهن التي تتناسب مع اصاباتهم، وتؤدي الى جانب التأهيل غرض العلاج الطبيعي.

٨ - وضعت الجمعية السياسة واللوائح التي تمنح جميع العاملين الفرص المتساوية للمشاركة في الوفود والالتحاق بالبعثات والمنح الخارجية. وحددت هذه القوانين واللوائح والنظم الحقوق والواجبات والمكافآت والترقيات والعقوبات... الخ.

لقد كانت المسؤوليات التي اضطلعت بها جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني كبيرة وبالغة الاهمية بالنسبة للشعب الفلسطيني وثورته، لأن النهوض بالاوضاع الصحية المتردية في المخيمات يتطلب جهوداً مضنية وامكانات بشرية ومادية كبيرة لم تكن متوافرة للجمعية في بداياتها الاولى، ولكن الادارة الواعية القادرة على تخطي العقبات والعراقيل واستلهام المبادىء الاساسية للثورة الفلسطينية والروح الثورية في العمل مكّن الجمعية من التصدي للمهمات الكبيرة المنوطة بها في المخيمات الفلسطينية لتبني وتنظم وتثقف وتعالج وترشد وتطور كماً ونوعاً دون أن تهمل في الوقت ذاته، واجبها تجاه المقاتلين في خنادق المواجهة مع العدو.

لقد تطور عمل الجمعية أفقيا ورأسياً في المجالات التالية:

١ - المجال الصحي: ويشمل ثلاثة قطاعات هامة توفر التكامل والانسجام في نوعية الخدمات، وهذه القطاعات هي:

أ - الطب الوقائي: اتجهت الجمعية عبر هذا الجهاز الى نوعية سكان المخيمات بواسطة الزيارات الدورية التي تقوم بها المرشدات الصحيات وعن طريق الندوات والاجتماعات العامة، كما سعت الجمعية

لدى الجهات المختصة في الثورة الفلسطينية وفي اللجان الشعبية الى تغطية المجاري وقنوات المياه المكشوفة في المخيمات والقيام بحملات لابادة الحشرات وتوزيع الادوية والسموم للاستعمالات المنزلية ضد الجراذين والزواحف. وقد افتتح جهاز الطب الوقائي عدة مراكز لرعاية الامومة والطفولة، كما يقوم بحملات تفتيشية على المدارس التابعة للمخيمات او القريبة منها لتفقد أحوال الطلبة والحد من انتشار الامراض الجلدية وغيرها.

ب ـ الاسعاف والدفاع المدني: اولت الجمعية اهتماماً متزايداً بهذا الميدان الحيوي من ميادين الخدمة الانسانية، فأقامت عدة دورات لضباط الاسعاف وعناصر الدفاع المدني، كما زودت الجهاز بسيارات كاملة التجهيز رهن الاشارة باستمرار. ولا تكتفي الجمعية بالدورات المحلية لتدريب العاملين، ولكنها توفد ـ كلما سنحت الظروف ـ عدداً من العناصر لتلقي الدورات في الخارج والاطلاع على خبرات الشعوب الاخرى وتجاربهم في هذا الميدان، وخاصة الشعوب التي خاضت حروباً طويلة او معارك للتحرير والاستقلال.

جـ ـ الطب العلاجي وقد تحدثنا عنه في بداية هذا المقال.

٢ ـ افتتحت الجمعية فروعاً لها في اليونان، وكونت جمعيات صداقة في أمريكا وكندا وأوروبا، حيث يجيء المتطوعون فيها من كل مكان.

٣ ـ متابعة ما يحدث في العالم من تطورات في المجالات الصحية والاجتماعية، وحضور المؤتمرات والندوات العالمية والعربية لفضح ممارسات الكيان الصهيوني ضد أهلنا في الارض الفلسطينية المحتلة.

ومع قيام انتفاضة شعبنا المباركة والممارسات القمعية التي يقوم بها المحتل الاسرائيلي تتضاعف مسؤولية الجمعية لتحقق التفافاً اكبر وتأييداً اشمل لحقنا الفلسطيني في تحرير أرضنا واستعادة حقوق شعبنا المشروعة وممارسة ابسط حقوقنا الصحية والاجتماعية، وقد شهدت الاعوام الاخيرة كما يقول فتحي عرفات «زخماً من المتطوعين، فقد شاركنا العمل متطوعون من بلدان مختلفة من اوروبا وأمريكا ومن بلدان اخرى صديقة. وقد ذهب العديد منهم الى أرضنا المحتلة والى مستشفياتنا في لبنان وسوريا ومصر، وبذلوا جهوداً مشكورة. نحن نسمي هؤلاء الجيش الانساني المدافع عن صحة الشعب الفلسطيني، حيث يأتي الينا الاطباء والممرضات والعاملون في المجال الصحي أفراداً أو عن طريق المؤسسات والجمعيات ليقولوا للعالم أجمع نحن مع هذا الشعب، نحن الامتداد العالمي الذي يحرص على صحتكم».

هذه هي جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني وهذا هو الدور الصحي والاجتماعي الكبير الذي تقوم به خدمة لشعبنا وقضيتنا.

ملحق (١)
مستشفيات جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني

إسم المستشفى	تاريخ الانشاء	العنوان	سعة المستشفى
مستشفى السلط	عام ١٩٦٩	السلط	٤٠ سرير
مستشفى الكرامة	عام ١٩٦٨	الكرامة عمان	٥٠ سرير
مستشفى الشهيد عبد الرحمن عودة	عام ١٩٦٩	اربد	٣٠ سرير
مستشفى الطفيلة	عام ١٩٦٩	الطفيلة	٢٠ سرير
مستشفى الاغوار	عام ١٩٦٩	الشونة الشمالية	٢٠ سرير
مستشفى جرش	عام ١٩٧٠	أحراش جرش	٢٠ سرير
مستشفى عمان	عام ١٩٧٠	عمان	٨٠ سرير
مستشفى الوحدات	عام ١٩٧٠	عمان/ الوحدات	٣٠ سرير
مستشفى حيفا	عام ١٩٧٠	برج البراجنة	١٢٠ سرير
مستشفى درعا	عام ١٩٧٠	درعا	٥٠ سرير
مستشفى يافا	عام ١٩٧٠	دمشق	١٠٠ سرير
مستشفى الشهيد الرائد جمال	عام ١٩٧٠	العرقوب	٤٠ سرير
مستشفى القدس	عام ١٩٧١	بيروت	٨٠ سرير
مستشفى الجليل	عام ١٩٧١	البرج الشمالي	٦٠سرير
مستشفى فلسطين	عام ١٩٧٢	القاهرة	٤٠ سرير
مستشفى غزة القديم	عام ١٩٧٣	صبرا	٥٠ سرير
مستشفى دمشق	عام ١٩٧٣	القاهرة	٣٠ سرير

مستشفى جمال عبد الناصر	عام ١٩٧٣	العرقوب خربة روحا	٣٠ سرير
مستشفى تل الزعتر	عام ١٩٧٥	تل الزعتر	٤٠ سرير
مستشفى عكا	عام ١٩٧٦	بيروت/ بئر حسن	٦٠ سرير
مستشفى كيفون	عام ١٩٧٦	الجبل/ كيفون	٥٠ سرير
مستشفى مدينة القدس	عام ١٩٧٦	صيدا	٣٠٠ سرير
مستشفى الجامعة العربية	عام ١٩٧٦	الفاكهاني	٤٥٠ سرير
مستشفى الناصرة للاطفال	عام ١٩٧٦	بيروت/ بئر حسن	٧٠ سرير
مستشفى البطل	عام ١٩٧٧	صور	٨٠ سرير
مستشفى الخليل	عام ١٩٧٧	الفاكهاني	٣٠ سرير
مستشفى الطوارىء/ صيدا	عام ١٩٧٧	صيدا	٨٠ سرير
مستشفى الشهيد كمال عدوان	عام ١٩٧٨	الدفاع بر إلياس	٦٠ سرير
مستشفى الكرامة	عام ١٩٧٧	الدامور	٤٠ سرير
مستشفى سوق الغرب	عام ١٩٧٧	سوق الغرب	٧٠ سرير
مستشفى رام الله للتوليد	عام ١٩٧٨	صيدا	٧٠ سرير
مستشفى غزة الجراحي	عام ١٩٧٨	صيدا	٤٠٠ سرير
مستشفى صور الجديد	عام ١٩٧٩	صور	١٥٠ سرير
مستشفى النبطية	عام ١٩٨٠	النبطية	٦٠ سرير

مستشفى بيان	عام ١٩٨٢	حمص	٨٠ سرير
مستشفى صقير	عام ١٩٨٢	البداوي	٥٠ سرير
مستشفى الشهيد ماجد أبو شرار	عام ١٩٨٢	بعلبك	٣٠ سرير
مستشفى فلسطين الجديد	عام ١٩٨٢	القاهرة	٣٥٠ سرير
مستشفى النساء والتوليد	عام ١٩٨٣	اليرموك	٦٠ سرير
مستشفى بيت المقدس	عام ١٩٨٤	صنعاء	٦٠ سرير
مستشفى الشهيد سعد صايل	عام ١٩٨٤	عين الحلوة	٥٠ سرير
مستشفى شاتيلا	عام ١٩٨٥	مخيم شاتيلا	٤٠ـ١٠٠ سرير
مستشفى مار إلياس	عام ١٩٨٦	بيروت مار الياس	٥٠ سرير
مستشفى فلسطين	عام ١٩٨٨	الخرطوم	٨٠ سرير
مستشفى الرشيدية	عام ١٩٨٨	الرشيدية	٤٠ سرير

ملحق (٢)
المراكز والعيادات التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني والتي لا زالت تعمل

إسم العيادة	تاريخ الانشاء	العنوان
عيادة درعا	عام ١٩٦٩	درعا
عيادة دمشق	عام ١٩٦٩	دمشق
عيادة اليرموك	عام ١٩٦٩	مخيم اليرموك
عيادة صبرا	عام ١٩٦٩	صبرا
عيادة برج البراجنة	عام ١٩٦٩	برج الراجنة
عيادة عين حلوة	عام ١٩٦٩	عين حلوة

عيادة الرشيدية	عام ١٩٦٩	الرشيدية
عيادة البارد	عام ١٩٦٩	البارد
عيادة البدادي	عام ١٩٦٩	البدادي
عيادة عين شمس	عام ١٩٦٩	عين شمس / القاهرة
عيادة القدس	عام ١٩٧٠	السودان
عيادة البرج الشمالي	عام ١٩٧٠	البرج الشمالي
عيادة النيرب	عام ١٩٧٠	حلب
عيادة حماة	عام ١٩٧٠	حماة
عيادة اللاذقية	عام ١٩٧١	اللاذقية
عيادة حمص	عام ١٩٧١	حمص
عيادة حندرات	عام ١٩٧١	حلب
عيادة شاتيلا	عام ١٩٧١	شاتيلا
عيادة سبنية	عام ١٩٧١	دمشق
عيادة الست زينب	عام ١٩٧١	دمشق
عيادة مخيم خان ذنوبي	عام ١٩٧١	دمشق
عيادة الاسكندرية	عام ١٩٧٠	الاسكندرية
عيادة مخيم بعلبك	عام ١٩٧٢	بعلبك
عيادة خان الشيخ	عام ١٩٧٢	دمشق
عيادة طنطا	عام ١٩٧٢	طنطا
عيادة جرمانا	عام ١٩٧٢	سوريا
عيادة دوما	عام ١٩٧٢	سوريا
مجمع الكرمل (أسنان)	عام ١٩٧٣	دمشق
عيادة البص	عام ١٩٧٤	صور
عيادة المنيل	عام ١٩٧٣	المنيل
عيادة أبناء الشهداء	عام ١٩٧٥	دمشق / عدرا
عيادة المية ومية	عام ١٩٧٢	صبرا / المية ومية
عيادة سان سيمون	عام ١٩٧٧	بيروت / سان سيمون

عيادة القاسمية	عام ١٩٧٣	القاسمية / صور
عيادة مجمع دير ياسين	عام ١٩٧٨	دمشق
مجمع أسنان عكا	عام ١٩٧٨	بير حسن / بيروت
مجمع عين شمس	عام ١٩٨٢	القاهرة
عيادة عدرا	عام ١٩٨٢	دمشق
عيادة عدن	عام ١٩٨٣	عدن
عيادة شندي	عام ١٩٨٣	شندي / السودان
عيادة سنيكات	عام ١٩٨٣	سنيكات / السودان
عيادة مديرية التحرير	عام ١٩٨٤	مديرية التحرير مصر
عيادة أم درمان	عام ١٩٨٤	السودان
عيادة مدني	عام ١٩٨٤	السودان
عيادة بور سودان	عام ١٩٨٥	السودان
عيادة المنتزه	عام ١٩٨٥	تونس
عيادة الأبيض	عام ١٩٨٧	السودان
عيادة الناعمة	عام ١٩٨٨	

ملحق (٣)

دور النقاهة التابعة لجمعية الهلال الاحمر الفلسطيني

إسم الدار	العنوان	تاريخ الانشاء
نقاهة عمان	عمان	عام ١٩٦٨م
نقاهة السلط	السلط	عام ١٩٦٨م
نقاهة دمشق	وسط دمشق	عام ١٩٦٨م
نقاهة درعا	درعا	عام ١٩٦٨م
نقاهة فندق نوبل	عمان	عام ١٩٦٨
نقاهة طريق المطار	بيروت	عام ١٩٦٩م

نقاهة الرشيدية	الرشيدية	عام ١٩٦٩
نقاهة القاهرة	القاهرة	عام ١٩٧٠م
نقاهة جبل الحسين	جبل الحسين	عام ١٩٧٠م
نقاهة حيفا	برج البراجنة	عام ١٩٧٠م
نقاهة طريق المزة	دمشق	عام ١٩٧٠م
نقاهة حماه ـ مصياف	سوريا	عام ١٩٧١م
نقاهة الكويت	الكويت	عام ١٩٧٢م
نقاهة اليرموك	دمشق	عام ١٩٧٢م
نقاهة ثعلبايا	ثعلبايا	عام ١٩٧٦م
نقاهة دمر	دمشق	عام ١٩٨٢م
نقاهة بيت الجريح	تونس	عام ١٩٨٤م
نقاهة بيت الجريح	قبرص	عام ١٩٨٥م

المصادر:

اعتمدت هذه الدراسة اساساً على:

(١) كتاب الدكتور فتحي عرفات «**الحرب والصحة والصمود**» من منشورات جهاز الاعلام والتثقيف المركزي في جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني ١٩٨٩.

(٢) عدد فبراير ١٩٨٩ من مجلة **بلسم** خاصة الموضوعات التالية:

أ ـ حديث مع د. عماد طروية نائب رئيس جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني.

ب ـ جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني تخطو على عتبات الدولة الفلسطينية.

جـ ـ العيد العشرون لتأسيس جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني.

(٣) حديث مع الدكتور فتحي عرفات، مجلة **بلسم** عدد فبراير ١٩٨٨.

(٤) جميع الاحصاءات من كتاب د. فتحي عرفات سابق الذكر.

أضواء على تجربة جمعية النجدة الاجتماعية في لبنان

بيرا ريدايللي

ما زال تاريخ العمل الاجتماعي في لبنان غير مكتوب، وابطاله في الغالب، غير معروفين خارج حدود لبنان، رغم تجربتهم الغنية والمليئة بالدروس المفيدة لعموم العاملين في ميدان العمل الاجتماعي في كل التجمعات الفلسطينية.

يكمن طموحنا بأن يشكّل هذا المقال مساهمة متواضعة في إلقاء الاضواء على جزء من هذه التجربة الفريدة، عسى أن يأتي فيما بعد من يكتبها بشمولية وتعمق.

فعمل من هذا النوع، هو من أهم أشكال تخليد ذكرى من قدم في ميدان العمل الاجتماعي حياته واجمل سنوات عمره: عشرات الاشخاص الذين اعتقلوا، عذّبوا او استشهدوا.

المخيم: مركز العمل الاجتماعي الفلسطيني في لبنان:

لا بد، قبل أن ندخل في موضوعنا، أي عرض تجربة جمعية النجدة الاجتماعية في لبنان، أن نضع هذه التجربة في اطارها، وأن نقدم لمحة سريعة عن خصائص المحيط الذي شهد تأسيس ونمو الجمعية.

يتحدد التجمع الفلسطيني في لبنان، في بنيته وبالظروف السياسية التي احاطت به، بصفات خاصة جداً مُميزة عن بقية تجمعات الشعب الفلسطيني خارج الوطن. فمنذ تكوينه في بداية الخمسينات، وجد هذا التجمع مركز ثقله الديموغرافي، والاجتماعي والسياسي داخل المخيمات، حيث تناوبت عوامل عدة في المراحل التاريخية المختلفة على تكريس هذا الوضع، أبرزها:

١ ـ الوضعية القانونية للفلسطينيين في لبنان، التي شكلت عقبة قوية أمام امكانية اندماج الفلسطيني (وان كان جزئياً) في المجتمع اللبناني.

فالفلسطينيون في لبنان (باستثناء عدد قليل منهم، مُنحتْ لهم الجنسية اللبنانية لتقوية هذا الطرف او ذاك في اطار الصراع الطائفي اللبناني) يعتبرهم القانون أجانب، لا يتمتعون بحقوق سياسية واجتماعية، وتحديداً بحق العمل وبالضمانات الاجتماعية والصحية الممنوحة مبدئياً للمواطن اللبناني. ان هذه الوضعية عرقلت الى حد كبير احتمالات التحرك الاجتماعي في صفوف الفلسطينيين، وساهمت

في تكريس الوجود الفلسطيني في المخيم.

٢ ـ السياسة القمعية التي مارستها السلطات اللبنانية ازاء الفلسطيني، والتي أسهمت بدورها حتى بداية السبعينات (انسجاماً مع أهداف البرجوازية اللبنانية وملاكين الاراضي الكبار) بتحويل المخيم الفلسطيني الى «غيتو» يطوقه المكتب الثاني ومراكز الشرطة اللبنانية، كمخزن لقوة عاملة رخيصة.

٣ ـ مع بداية السبعينات، وتطور مؤسسات م.ت.ف وفصائل المقاومة التي صار وجودها علنياً، بموجب اتفاقية القاهرة، عام ١٩٦٩، أصبح المخيم القاعدة الاجتماعية الطبيعية لبرنامج م.ت.ف ـ المرّكز حول هدفين (العودة والتحرير) ـ ومحور النشاط الفلسطيني.

وجاءت الحرب الاهلية اللبنانية، بما نتج عنها من تهجير لاعداد كبيرة جداً من الفلسطينيين، واعادة رسم خريطة وجود الفلسطينيين، وتدهور احوالهم المعيشية واغلاق أبواب العمل امامهم في المناطق الصناعية، جاء كل ذلك لتقوية الروابط ما بين سكان المخيمات وم.ت.ف، حيث أصبحت مؤسساتها معنية بتأمين العمل ومصادر العيش لهم، اضافة الى الحماية العسكرية والسياسية.

٤ ـ مع بداية الثمانينات، كان من الواضح أن قوة الوجود الوطني الفلسطيني في لبنان باتت ترتكز على هذه الوحدة العضوية ما بين فلسطينيي المخيم والمنظمة بمؤسساتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية. ولهذا استهدف الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ مؤسسات المنظمة، فيما سعت القوى الطائفية اللبنانية في السنوات اللاحقة الى تصفية القاعدة الاجتماعية للمنظمة، أي مخيمات لبنان، وتحديداً مخيمات بيروت، المدينة التي حولها تمحور ويتمحور الصراع السياسي اللبناني.

اضافة الى ذلك، فقد وجد الفلسطيني في المخيم بتركيبته السكانية (عاداته وعلاقاته الاجتماعية ومنظماته السياسية) تجسيداً لهويته الوطنية المميزة. فالبقاء فيه والعودة إليه، وخاصة في الظروف الصعبة، يعبران عن تمسكه بهذه الهوية.

بعض سمات العمل الاجتماعي الفلسطيني في لبنان:

ما سبق ذكره يشكل ارضية لتحديد أبرز سمات العمل الاجتماعي الفلسطيني في لبنان:

أ ـ الطابع الوطني ـ الجذري: الذي أصبح طاغياً مع بداية السبعينات عندما اكتسب العمل الوطني الفلسطيني في لبنان صفتي العلنية والشرعية.

في تلك الفترة بدأت مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية، في بناء أجهزتها وطرح نفسها باعتبارها تجسيداً لادارة الشعب الفلسطيني باستلام زمام المبادرة لوضع حلول لكل ما يعانيه من مشكلات؛ وبهذا بدأت تطرح مفاهيم متناقضة تماماً مع تلك المسيطرة في ميدان العمل الاجتماعي آنذاك، وتحديداً تلك الموجهة لعمل وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أنروا).

مع نشوء م.ت.ف وتطور مؤسساتها، أصبح الفلسطيني في لبنان فاعلاً في العمل الاجتماعي وليس

رقما ضمن كتلة غير مميّزة من اللاجئين تتلقى المساعدة من الوكالة الدولية وتسلم لها زمام أمورها.

كما استطاعت تجربة العمل الاجتماعي الفلسطيني أن تتجاوز في وقت مبكر، والى حد كبير، المفاهيم الخيرية والفوقية التي سيطرت لسنوات طويلة على العمل الاجتماعي الفلسطيني في بلدان أخرى، لصالح تكريس مفهوم اجتماعي/ ديمقراطي الى حد ما.

وتعود الاسباب لذلك الى قدرة الحركة الوطنية الفلسطينية المنظّمة (في إطار م.ت.ف)، بافكارها الديمقراطية والتعبوية، على بث هيمنتها على فئات واسعة من البرجوازية الفلسطينية في لبنان واستيعاب عناصر منها.

من هنا بقي الطابع الوطني الجذري سمة ثابتة للعمل الاجتماعي الفلسطيني في لبنان، خاصة في المراحل التي فرضت فيها على الحركة الوطنية الفلسطينية إتباع صيغ العمل السري بعد ١٩٨٢. في تلك الظروف وظّف عدد ليس محدوداً من كوادر الحركة الوطنية طاقاته وتجربته في ميدان العمل الاجتماعي.

ب ـ اللامركزية: خلافاً لما جرى في تجمعات فلسطينية أخرى، لم تتشكل في لبنان مؤسسات إجتماعية كبرى وممركزة (بإستثناء مؤسسة «صامد» ومدرسة اطفال الصمود) حتى خلال مرحلة ازدهار منظمة التحرير الفلسطينية، بل نشأت مراكز صغيرة تقوم عادة بعدة نشاطات موزّعة على المخيمات المختلفة.

وكانت هذه الصيغة خياراً حيوياً لا بد منه في ظل الظروف المتغيرة وغير المستقرة التي شهدها لبنان في العقدين الأخيرين.

وساهم خيار «اللامركزية» في العمل الاجتماعي في لبنان في بناء وتطور كوادر محلية في كل المخيمات، تملك مقدرة عالية على المبادرة والابداع. وقد تحملت مسؤوليات ضخمة في أصعب الظروف.

جـ ـ المرونة العالية في البرامج وتخطيط المشاريع: لقد تحلّت المؤسسات الاجتماعية الفلسطينية في لبنان بالمرونة والقدرة العالية على تكيّيف برامجها وفقاً للظروف المتغيرة. وبرزت هذه السمة بشكل خاص خلال الحرب الاهلية، وفي الثمانينات. وبفعل الاجتياح الاسرائيلي أولا وهجمات القوى المعادية لاحقاً، إضطرت المؤسسات الاجتماعية الى أن تعيد بناء مراكزها المدمرة مرات عديدة، وان تقوم باعادة توزيع كوادرها عشرات المرات، تماشياً مع الظروف السياسية والأمنية المستجدة.

ومع أن هذه السمات كانت من أبرز العوامل التي جعلت من الممكن تطوير تجربة العمل الاجتماعي الفلسطيني في لبنان بشكل خلاق عبر السنوات، وتحديداً بعد ١٩٨٢، فلا بد أن نشير هنا أيضا الى حدود هذه التجربة، التي لم تستطع أن ترتقي الى مستوى العمل التنموي المخطط والشامل طوال مراحل تاريخه. ويعود ذلك لعدة أسباب بعضها موضوعي وآخر خاص بمعيار ومفاهيم الحركة الوطنية الفلسطينية المنظمة في لبنان.

وتكمن الاسباب الموضوعية في طبيعة الساحة اللبنانية من جانب، وطبيعة التجمع الفلسطيني في المخيمات وتركيبته من الجانب الاخر. فحالة الحرب المتواصلة المفروضة على فلسطينيي لبنان بما تضمّنته من تدمير للمخيمات ومن هجرة مستمرة وكوارث إنسانية، حالت دون تمكين المؤسسات الاجتماعية من القيام بعمل مخطط ومبرمج في المدى المتوسط أو البعيد.

إضافة الى ذلك، فالتجمع الفلسطيني في المخيمات لا يشكل نسيجاً اجتماعياً متجانساً ومتصلاً فيما بينه، كما أنه لم يمتلك مقومات (قانونية، اقتصادية اجتماعية أو لوجيستية) تجعله وحدة اجتماعية مستقلة.

أما على صعيد آخر، فقد أثرت نظرة م.ت.ف وفصائلها الرئيسية واهتمامها المتغير والمتفاوت بالتجمع الفلسطيني في لبنان، على سير نمو العمل الاجتماعي الفلسطيني. ففي المراحل التي كان للساحة اللبنانية دور مركزي ضمن استراتيجية المنظمة، وضعت هذه الاخيرة امكانيات وطاقات كبيرة نسبياً لدعم واسناد عمل المؤسسات الاجتماعية في لبنان. ولكن سرعان ما تراجع هذا الدعم في مراحل تاريخية اخرى ليتحول الى عمل اغاثي بحت، دون أن يكون مقياس ذلك طبيعة وحجم الاحتياجات.

لقد لعب الكيان السياسي الفلسطيني (المنظمة وفصائلها) دوراً ايجابياً في تأسيس وتطوير العمل الاجتماعي الفلسطيني في لبنان، الا أن طبيعة تعامل فصائل المنظمة مع المؤسسات الاجتماعية الفلسطينية لم تخل من المواقف الاستخدامية والعصبوية الضيقة وهي مواقف تجلّت في الميل للتدخل في شؤون هذه المؤسسات والضغط عليها انطلاقا من اعتبارات كانت تحكمها محاولة الكسب التنظيمي الضيق والمباشر، اكثر من الحرص على تطوير العمل الاجتماعي الفلسطيني والارتقاء بمستواه.

للأسباب المذكورة جميعها علق بالعمل الاجتماعي الفلسطيني احياناً صفة العمل الاغاثي الطارىء، على هامش حركته الاساسية في العمل التنموي المخطط.

جمعية النجدة الاجتماعية: تأسيسها وأهدافها:

في الاطار الذي رسمناه تقع تجربة جمعية النجدة الاجتماعية في لبنان التي تأسست في ١/١/١٩٧٧، بفعل مجموعة من الاشخاص، الذين ينتمون الى التيار الديمقراطي الجذري في الحركة الوطنية الفلسطينية في لبنان.

لقد تبلورت فكرة تأسيس الجمعية في الأشهر التي تلت انتهاء الجولة الاولى من الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥ـ١٩٧٦)، وذلك للمساهمة في معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الضخمة التي خلفتها الحرب.

حصلت الجمعية على إجازة رسمية من وزارة الداخلية اللبنانية في تشرين اول ١٩٧٨، فأصبح يحكم نشاطها قانون الجمعيات اللبناني، وساهمت هذه الخطوة بتوفير شيء من الحماية القانونية للجمعية مكنتها من مواصلة نشاطها في السنوات اللاحقة رغم التغيرات السياسية التي شهدتها الساحة اللبنانية.

وحددت الجمعية أهدافها بالنقاط التالية:

١ ـ السعي الى خلق فرص عمل للنساء والمعاقين بشكل خاص.

٢ ـ مكافحة الأمية وكل اشكال الجهل والفقر والمرض، وذلك من خلال انشاء مشاريع اجتماعية وصحية خدمة للمصلحة العامة.

٣ ـ الرعاية المادية والمعنوية للأسر المحتاجة.

٤ ـ التعاون مع كافة المؤسسات العامة والخاصة لتنسيق الجهود في ميدان التنمية وفي ميدان الخدمات الاجتماعية والصحية*.

فلسفة الجمعية ونهج عمالها:

في تموز ١٩٧٧ اصدرت الجمعية وثيقة بعنوان «جمعية النجدة الفلسطينية: لماذا»** تحتوي على تحليل أولي لأبرز التغييرات التي حصلت في المجتمع الفلسطيني في لبنان، اضافة الى اتجاهات العمل المطلوب اتباعها.

وحول اسباب الحرب ونتائجها تقول هذه الوثيقة:

«كان من أبرز نتائج الحرب الأهلية اللبنانية ـ وربما من أهدافها أيضاً ـ اقتلاع وتفتيت (حزام الفقر) المحيط بمدينة بيروت. فخلال السنوات التي سبقت إندلاع الحرب، كان سكان الاحياء الشعبية الكادحة (المسلخ، الكرنتينا والنبعة) والمخيمات الفلسطينية قد بدأوا وعي ظروف إستغلالهم واضطهادهم، وكان ذلك امراً مقلقاً ومزعجاً للغاية بالنسبة للفئات الاجتماعية والطائفية المسيطرة على البلد».

وفي الفترة ما بين كانون اول وآب ١٩٧٦ تعرض سكان هذه المناطق لهجمات واسعة ومتتالية أسفرت عن تهجيرهم نحو الشطر الغربي من مدينة بيروت أو نحو جنوب لبنان، حيث كان القصف والحرب بانتظارهم هنالك ايضاً.

وتقدر وكالة الغوث عدد الذين أجبروا على ترك منازلهم خلال الاشهر التسعة الاولى من المعارك بنحو ٣٠,٠٠٠ شخص.

ولكن، ورغم مأساوية النتائج التي خلفتها الحرب (آلاف الايتام والارامل والجرحى والمعاقين، إضافة الى تفشي الأمراض والبطالة) فقد برزت خلال الحرب بالمقابل نماذج عظيمة من الشجاعة والمبادرة.

فخلال أشهر الحرب وبعدها، تمكّنت م.ت.ف من تلبية الاحتياجات الاكثر إلحاحاً لسكان المخيمات. فبفعل جهودها الجبارة تم تأسيس بنك الدم وعدد من المستشفيات والمصحات والعيادات ودور التوليد. هذا بالاضافة الى مراكز العلاج الطبيعي ومراكز الامومة والطفولة، ودار للايتام، وعدد من الحضانات والروضات والمشاغل المختلفة.

لقد بلورت الحرب، بنتائجها والتغييرات الاجتماعية التي سببتها، احتياجات جديدة يمكن تحديدها بالشكل التالي:

* (تعميم للجمعية صادر في كانون اول ١٩٧٨).

** كان هذا الاسم الاول والمؤقت للجمعية قبل تسجيلها الرسمي.

١ - حاجة المجتمع الفلسطيني الماسة لعشرات بل المئات من الكوادر الوسيطة، ممن يمتلكون خبرات ومهارات اساسية تؤهلهم للقيام بدور فعال مبادر في ميادين عدة: الصحة، المشاريع الاقتصادية، العمل الاجتماعي، التربوي، والتعليمي.

وبهذا الخصوص، فإن المبادرات التي أخذت في السابق (تحديداً بعد عام ١٩٧٣)... كانت مستوحاة بشكل رئيسي من أساليب عمل مؤسسات الدول المتطورة، حيث مسؤولية العمل تقع على عاتق اشخاص استطاعوا أن يتأهلوا أكاديمياً ومهنياً.

ولكن على ضوء نتائج الحرب، وانعكاساتها ومخلفاتها، أصبحت هذه النماذج غير قابلة للتطبيق. فاعداد كبيرة من الجرحى، والمعاقين والايتام والعاطلين عن العمل باتوا محتاجين الى المساعدة والرعاية. ولا امكانية بالتالي لتضييع الوقت بانتظار توفر «المختصين» والاختصاصات المطلوبة.

٢ - ضرورة أن تتوفر فرص التأهيل والعمل المناسبة للنساء لكي يتمكّن من القيام بدورهن ومسؤولياتهن الاجتماعية.

لقد وضعت الحرب مئات النساء اللواتي فقدن ازواجهن واخواتهن وآبائهن، أمام صعوبات ضخمة على جميع الصعد الاقتصادية والاجتماعية والنفسية.كما ابرزت تطوراً في اوضاع المرأة،حيث شاركت النساء في المعارك الى جانب الرجال المقاتلين، وقمن بأخذ مكان الرجل في العديد من الميادين، وتحديداً في الاعمال الادارية واللوجستية.

وقد واصلت المرأة دورها بعد انتهاء الحرب. فهي تعمل اليوم بفعالية في مجالات مختلفة، منها العمل الاجتماعي والتعليمي والصحي.

٣ - ضرورة أن تتوفر كذلك فرص لتشغيل القوى العاملة الفلسطينية واللبنانية غير الماهرة، وتحديداً بعد أن أدت الحرب الى تدمير جزء كبير من المنشآت الصناعية، في الوقت الذي كانت تسير فيه عملية اعادة التعمير بوتيرة بطيئة جداً. وهكذا باتت المشاريع المطلوبة تلك التي تعتمد اساساً على اليد العاملة المتوفرة بشكل واسع مع توظيف الحد الادنى من رأس المال ومن التجهيزات.

٤ - ضرورة أن يتم الاتصال والتفاعل ما بين كوادر الحركة الوطنية وتلك المؤسسات الدولية التي بدأت تتواجد في البلد لدراسة الوضع، والسبل الممكنة لتقديم العون والمساعدة. في هذا الاطار تتكون الجمعية..

«من الاشخاص الذين يريدون أن يساهموا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسكان اللاجئين في المخيمات، وتحديداً هؤلاء الذين تأثروا وعانوا من نتائج الحرب وأعمال العنف».

«ان هدف الجمعية الأول يكمن في السعي لتأهيل وتدريب مجموعات من السكان وتوفير المهارات المطلوبة لهم لكي يتمكنوا بدورهم من تدريب اعداد اخرى من السكان».

«ان نهج الجمعية بالتعاطي مع مهمة التنمية تتمحور حول تنظيم وحدات تنموية متحدة الوظائف، تتضمن، على سبيل المثال، مشغلاً صغيراً لتشغيل النساء في الحي الواحد، ترافقه دار حضانة وروضة

للاطفال اضافة الى مركز للامومة والطفولة ومركز لمحو الامية..»★

نشاط ومشاريع الجمعية وتطورها:
(١٩٧٧ - ١٩٨٢):

إنطلاقاً من الأهداف المشار اليها، بدأت الجمعية نشاطاتها بتأسيس اولى وحداتها التنموية في الدامور، وهي البلدة التي لجأ اليها سكان تل الزعتر بعد سقوط مخيمهم في يد القوى الانعزالية، في آب ١٩٧٦.

وتكّون مركز الجمعية في الدامور من المشاريع التالية:

١ - مشغل للتطريز، كان يشغّل ٣٨ امرأة وفتاة.

٢ - دورات منتظمة للخياطة ومحو الامية.

٣ - روضة للاطفال.

٤ - مركز للأمومة والطفولة باشراف طبيب متخصص بامراض الاطفال، وآخر متخصص بالامراض النسائية، اضافة الى ممرضة.

ومن الدامور، وخلال الاشهر الاولى بعد تأسيسها، امتدت نشاطات الجمعية الى منطقة بيروت، حيث قامت بفتح روضة للاطفال «مريم الشخشير» إضافة الى مركز لتعليم الخياطة في صبرا، ومركز للامومة والطفولة، وآخر لتأهيل الشباب في نحت الخشب في مخيم برج البراجنة. لكن الاجتياح الاسرائيلي لجنوب لبنان في آذار ١٩٧٨ حال دون توسيع الجمعية لمشاريعها جغرافيا، ودفعها الى تحمل مسؤولياتها الى جانب المؤسسات الوطنية الاخرى لرعاية آلاف المهجرين القادمين من مخيمات الجنوب نحو صيدا وبيروت، فدخلت في ميدان العمل الاجتماعي الاغاثي الطارىء بكل ما ترتب على ذلك من متطلبات، مادية وكادرية. ولتلبية المهمات المستجدة، تم تأسيس قسم جديد في الجمعية، «قسم الشؤون الاجتماعية» الذي تكلّف بمتابعة اعمال الاغاثة وبتوزيع المساعدات الطارئة.

وفي السنوات ما بين عام ١٩٧٨ وعام ١٩٨٢ وسّعت الجمعية مراكزها ونشاطاتها بحيث باتت تضم عشية الغزو الاسرائيلي للبنان (حزيران ١٩٨٢) عشرين مركزا تحتوي على مشاريع متعددة تربوية وتعليمية وتأهيلية، إضافة الى مشاغل التطريز والنشاطات المتعلقة «بالشؤون الاجتماعية».

وتمكنت الجمعية خلال السنوات الستة الاولى من حياتها من أن تبلور هيكلية إدارية فعّالة. كما راكمت الجمعية خلال الفترة نفسها شبكة من العلاقات الجديدة مع عدد من المؤسسات الدولية التي اتخذت تمول بالكامل مشاريعها ونشاطاتها.

★ (Palestinian Aid Society: Why? Newsletter, July 1977 pp. 1 - 2)

١٩٨٢ ـ ١٩٨٥:

استطاعت الجمعية من خلال كل هذه العوامل والظروف، ممارسة دور اجتماعي فعال اثناء الغزو الاسرائيلي، وكذلك في الاشهر التي تلت خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت عام ١٩٨٢. وبهذا اجتازت النجدة امتحاناً صعباً للغاية في مرحلة ضربت فيها معظم المؤسسات الفلسطينية وفرض خلالها على كل القوى الوطنية التراجع عن العمل العلني.

فخلال اشهر الاجتياح والحصار لمدينة بيروت، شاركت كوادر الجمعية الى جانب عناصر المؤسسات الوطنية الاخرى، في اللجان الموحدة لرعاية الجرحى والشهداء والمهجرين الذين كانوا قد انتقلوا الى وسط المدينة بحثا عن ملاجيء مؤقتة.

اما في الفترة التي تلت الانسحاب الاسرائيلي من بيروت، فقد عملت قيادة الجمعية على اعادة تنظيم نشاطاتها وإعادة ترميم المراكز التي كان القصف الاسرائيلي قد دمّرها كلياً أو جزئياً.

ويبين الجدول التالي خسائر الجمعية في الحرب*:ـ

ـ الخسائر في التجهيزات:

شركة البادية لخياطة اعمال التطريز	٧٨٥٠٠ ل.ل
روضة الرشيدية	٤٣٠٠٠ ل.ل
روضة برج الشمالي	٧٣٦٢٠ ل.ل
روضة الدامور	١٨٧٨٠ ل.ل
دار الطفل (حضانة)	٤٣٩٩٩ ل.ل

ـ المراكز التي دمرّت كلياً:

ـ مركز الدامور

ـ روضة الدامور

ـ مركز الرشيدية

ـ مشغل عين الحلوة

ـ مركز برج الشمالي

ولم توفر الحرب كوادر الجمعية، ففي نهاية عام ١٩٨٢ اعتقلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي في الجنوب كادرين من كوادر النجدة، أما في بيروت فقد خضعت الجمعية (ما بين ١٩٨٢ و ١٩٨٤) الى إجراءات قمعية وضغوطات عدة استهدفت فرض التراجع على الجمعية وإغلاق مشاريعها. ورغم ذلك، كانت الفترة ما بين عام ١٩٨٢ و ١٩٨٥ فترة ازدهار وتطور كبيرين لمشاريع الجمعية ونشاطاتها.

★ المصدر: نشرة لجمعية النجدة الاجتماعية صادرة في نهاية ١٩٨٢.

١٩٨٥ ـ ١٩٨٨:

في السنوات الاربعة الاخيرة، شهد التجمع الفلسطيني في لبنان تطورات خطيرة على الصعيدين السياسي والاقتصادي انعكست بقوة على ظروف حياة كل الفلسطينيين دون استثناء.

ورغم ان عام ١٩٨٥ بدأ بانتصار كبير للقوى الوطنية في لبنان، تمثل بانسحاب الجيش الاسرائيلي المحتل عن الجزء الاكبر من الجنوب اللبناني، الا ان الآمال بمستقبل أفضل ما لبثت أن تبددت مع تجدد إشتعال المعارك الطائفية.

وقد بدأت هذه المعارك في صيدا في آذار ١٩٨٥، وخلال اسابيع انتقلت الى بيروت حيث اتضح بان احد اهدافها الرئيسية هو تبديد الوجود الفلسطيني في البلد عبر افراغ المخيمات من سكانها وفرض التهجير عليهم.

وخلال الاعوام ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧ لم يسلم مخيم فلسطيني واحد في لبنان من القصف الوحشي وعمليات القتل الجماعي والحصار التمويني والاقتصادي والتدمير الجزئي او الكلي.

وترافقت هذه الاعمال بما ترتب عليها من انعكاسات اجتماعية مأساوية، بانهيار شبه شامل للاقتصاد اللبناني. ومن ابرز مؤشرات الازمة كان هبوط الليرة اللبنانية في الاسواق المالية وتراجع قيمتها مقارنة بالدولار بشكل خيالي (من ٤ ليرات لكل دولار عام ١٩٨٤ الى ٤٤٠ ـ ٥٠٠ ليرة للدولار عام ١٩٨٧).

ولكن، ورغم هذه الظروف التي فرضت عقبات عديدة امام عمل الجمعية على الأصعدة المالية والادارية (انقطاع المراكز عن بعضها) وفي امكانية مواصلة تشغيل بعض مراكزها (الروضات مثلا) بسبب الاوضاع الامنية المتردية، رغم هذا كله استطاعت الجمعية ان توسّع دائرة نشاطها لتشمل مخيمات الشمال (البداوي والبارد) ومخيم الجليل في البقاع.

انجازات الماضي وعقبات في سير العمل:

خلال السنوات الاحدى عشرة التي مضت على تأسيسها، واجهت الجمعية عقبات وصعوبات عديدة فرضت عليها مراراً تعديل خط سيرها لتستطيع أن تواصل نشاطاتها في الظروف المستجدة. ودون أن ندخل بالتفاصيل، سنعرض هنا أبرز انجازاتها والاشكالات التي واجهتها في السعي الى تحقيق أهدافها:

١ ـ على صعيد توسيع مشاريعها وتعزيز فعاليتها في ميدان العمل الاجتماعي الفلسطيني في لبنان:

رغم الظروف الصعبة، تمكّنت الجمعية من التوسع بشكل ملموس، وتحديداً خلال السنوات التي تلت الاجتياح الاسرائيلي، حيث تطور عدد مراكزها بعد الاجتياح من ١١ عام ١٩٨٢ الى ٢٤ عام ١٩٨٧ الى ٣٤ عام ١٩٨٨، وبلغ عدد المستفيدين من مشاريعها وخدماتها ٧٣٨٧ عام ١٩٨٨ (منهم ١٣٤ متفرغاً و ٦١٠ عاملة بالقطعة).

وبهذا، نستطيع القول بأن الجمعية تمكنت من تحقيق أحد ابرز أهدافها، أي خلق فرص عمل

للعشرات من سكان المخيمات ومداخيل اضافية (عبر العمل بالقطعة) لمئات العائلات.

كما تمكّنت الجمعية من أن تزاوج هدف التشغيل بالهدف التنموي، حيث وظّفت طاقات العمل الفلسطيني في مشاريع تخدم بشكل مباشر المجتمع الفلسطيني وتطوّره.

إضافة الى قيمته المادية المباشرة، فإن لهذا الازدهار مدلولات هامة اخرى، تميز عمل الجمعية عن تجارب اخرى في ميدان العمل الاجتماعي الفلسطيني في لبنان. فرغم إنتمائها الراسخ لاطار الحركة الوطنية الفلسطينية في لبنان. فقد تمكنت الجمعية من رسم برامجها وسير تطورها وأولويات اعمالها باستقلالية نسبية ووفقاً لمقاييس موضوعية كان يتم تحديدها على ضوء الاحتياجات من جانب، وعلى ضوء امكانيات الجمعية المالية والكادرية من الجانب الآخر.

٢ ـ في ميدان تنمية الطاقات البشرية الفلسطينية:

تمكنت الجمعية، بالاعتماد على التجربة والتدريب النظري معاً، من أن تبني صفاً كادرياً يمتلك المهارات والاختصاصات المطلوبة لادارة وتوسيع مشاريع الجمعية. وشكل هذا العدد من الكادر الثروة الكبرى التي راكمتها الجمعية عبر السنوات. فبثباتها، كونت كوادر الجمعية القاعدة المتينة التي جعلت من الممكن مواصلة العمل في كل الظروف.

هذا على الصعيد الداخلي. أما على صعيد فعالية برامجها التأهيلية، لم تتمكن الجمعية من تحقيق إنجازات مماثلة، وبنفس الوتيرة. فرغم الجهد المبذول باتجاه تنويع فرص التأهيل المهني لجمهور المستفيدين من مشاريعها (الغالب من النساء)، بقيت الاختصاصات المتوفرة (طباعة، خياطة، محاسبة، لغة، تسريح الشعر، وتطريز) مختصرة بشكل عام (باستثناء التدريب على اعمال النجارة) في حدود تلك المهارات التي تعود تقليدياً للمرأة.

اضافة الى ذلك، بقي برنامج الجمعية في مجال التأهيل غير مرتبط بامكانية وفرص التشغيل المتوفرة للفلسطينيين في لبنان، والتي باتت تقل اكثر فأكثر عبر السنوات بفعل الازمة الاقتصادية والظروف السياسية.

٣ ـ في ميدان العمل المنتج:

تشكل مشاغل التطريز التي تقوم بتدريب العاملات وتوزيع قطع التطريز لهن، العمود الفقري لقسم الانتاج في الجمعية. وتطور جودة منتجات الجمعية من مطرزات وأعمال حرفية وتراثية بشكل كبير عبر السنوات، مما مكن الجمعية عام ١٩٨٥ من أن تمول بالمبيعات الموازنة المخصصة لهذا القسم.

وقد أثبتت تجربة الجمعية في هذا الميدان حيويّة هذا النوع من الانتاج، الذي يمكّن من تشغيل أعداد كبيرة من النساء مع مراعاة لظروفهن الاجتماعية ومهماتهن البيتية، خاصة في ظل الظروف السياسية والأمنية المتغيرة باستمرار. كما اثبتت التجربة أن اختيار الجمعية لاسلوب «اللامركزية» في تنظيم قسم الانتاج كان موفقاً، حيث ان العمل الانتاجي استمر رغم إنقطاع المناطق عن بيروت في كثير من الاحيان، بحكم وجود المشاغل بطاقمها الاداري والمزود بالمواد الاولية الاحتياطية في المخيمات.

٤ ـ على صعيد العمل الاغاثي:

بحكم الظروف القاسية التي عاشها التجمع الفلسطيني في لبنان، أخذ العمل الاغاثي قسطاً وفيراً من إهتمامات وجهود الجمعية عبر السنوات. ولم يكن هذا اختياراً، إذ أن الجمعية منذ تأسيسها ركزت على أهمية التوجه التنموي في العمل الاجتماعي، ولكن مع تصعيد الأزمة الاقتصادية والسياسية، اضطرت الجمعية ان تدخل في هذا الميدان من الباب الواسع. وتحديداً خلال فترة الاجتياح وفي السنوات ما بين عام ١٩٨٥ و١٩٨٨، حيث بلغت المساعدات الطارئة نسبة ٩,٥٪ من موازنة الجمعية. فيما بلغت موازنة قسم الشؤون الاجتماعية (منح دراسية، تكافل أسري، قروض لفتح مشاريع انتاجية والخ) ١٧٪ تقريباً من اجمالي موازنة الجمعية.

ومع ازدياد ثقل قسم الشؤون في اطار نشاطات الجمعية، أصبح من الضروري تنظيم عمل هذا القسم وذلك لتجنب الوقوع في خطر المعالجة المؤقتة للمشكلات الاجتماعية.

وبهذا الخصوص، حاولت الجمعية أن تعالج أوضاع الحالات الفردية والعائلات المحتاجة بنظرة «تنموية» أيضاً، وذلك من خلال وضع مقاييس ثابتة لكيفية توزيع المساعدات وتنظيمها، اضافة الى قيام عاملات القسم بدراسة الحلول الكفيلة لتمكين العائلة المحتاجة من الحصول على دخل ثابت.

٥ ـ على صعيد علاقات الجمعية العربية والدولية وبرنامج التمويل:

للاسباب المشار اليها في مقدمة هذا المقال، لم تتمكن الجمعية من الاعتماد على المصادر المحلية لتمويل مشاريعها ونشاطاتها، خاصة خلال السنوات التي تلت عام ١٩٨٢، حيث أن تدهور الوضع الاقتصادي في لبنان وما ترتّب عليه من إنخفاض في المستوى المعيشي ومن رؤوس الاموال والفعاليات الاقتصادية، اغلق امام الجمعية كل إمكانيات التمويل المحلي. اضافة الى هذا، فالاستقطاب الطائفي (والمعادي للوجود الفلسطيني بالغالب) الذي شهده المجتمع اللبناني، دفع الجمعية أكثر فأكثر نحو البحث عن مصادر خارجية للتمويل.

لقد شهدت التبرعات التي كانت تتلقاها الجمعية تراجعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، وتعود اسباب الانخفاض في حجم التبرعات بعد عام ١٩٨٣ الى تراجع قيمة العملة المحلية مقارنة بالدولار من جانب، وخطورة الظروف الامنية السائدة في لبنان التي لم تشجع المؤسسات الدولية الى توظيف أموالها في المشاريع التنموية في لبنان من جانب آخر.

خاتمة:

رغم أن هذا المقال لم يشكل إلا عرضاً سريعاً لتجربة جمعية النجدة الاجتماعية، فإنه كتب بأمل أن يكون عاملاً مشجّعاً لفتح الحوار ما بين العاملين في ميدان العمل الاجتماعي الفلسطيني في الساحات المختلفة.

فالوضع الفلسطيني يحتاج لمثل هذا الحوار، يحتاجه لمقارنة التجارب المختلفة وتقييم الماضي، يحتاجه لاستخلاص الدروس وتجنب تكرار الاخطاء، ويحتاجه أخيراً لوضع أسس ثابتة للعمل الاجتماعي الفلسطيني.

جامعة القدس المفتوحة
فلسفتها، سماتها، برامجها

د. منذر صلاح

١ ـ مقدمة:

انطلاقا من احتياجات الشعب العربي الفلسطيني من التعليم الجامعي في ظل ظروفه السكانية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وواقع تمزقه بين احتلال وطنه وتشتت اكثريته، دعت منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة بالصندوق القومي الفلسطيني، منظمة اليونسكو، في عام ١٩٧٥، الى دراسة هذه الاحتياجات والمشكلات، والمساعدة في العثور على الحلول المناسبة في ضوء تلك الدراسة. وقد طالب الصندوق القومي الفلسطيني بأن تقوم اليونسكو بتقييم جدوى اقامة نظام تعلم مفتوح للفلسطينيين.

واستجابة لهذا الطلب، شكلت منظمة اليونسكو مجموعة عمل خاصة بهذه المهمة تتكون من ممثلين ومختصين من منظمة اليونسكو، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد اعدت مجموعة العمل هذه في ايلول ١٩٧٦ دراسة جدوى تحضيرية للجامعة الفلسطينية المفتوحة، طرحت القضايا الرئيسة ذات العلاقة، وأوصت بأن يتم اعداد دراسة جدوى لنظام تعلم مفتوح للفلسطينيين. وبناء على توصيات دراسة الجدوى التحضيرية، عقدت منظمة اليونسكو ومنظمة التحرير الفلسطينية والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية اتفاقا ثلاثيا في كانون اول ١٩٧٧. وحسب شروط هذا الاتفاق، تم تكليف منظمة اليونسكو بأن تكون الوكيل المنفذ لدراسة الجدوى، ووافقت منظمة اليونسكو على المساهمة المالية من ميزانية برنامجها العام للقيام بهذه الدراسة. كما وافق الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المساهمة المالية لمنظمة اليونسكو لهذا المشروع. واتفق الاطراف الثلاثة على تشكيل لجنة استشارية تتكون من ممثلين اثنين من كل طرف لتقديم المشورة للمختصين ولمتابعة تقدم العمل.

وفي عام ١٩٧٨ عينت منظمة اليونسكو بالتشاور مع الاطراف الاخرى جميعا مسؤولا لفريق

العمل، الذي جمع بدوره فريقا من المستشارين لاعداد الاقسام المختلفة من الدراسة. وبعد انجاز ٢١ تقريرا واكثر من ١٠٠٠ صفحة موثقة، استكملت جميع التقارير في حزيران ١٩٨٠. وعقب ذلك اتخذ المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو قرارا حث على تنفيذها.

وفي عام ١٩٨١ عرضت الدراسة على المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأقر مشروع الجامعة. وقد دعي لاجتماع متخصص في اوائل حزيران ١٩٨٢ للتداول في امور تنفيذ المشروع، الا ان الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان ذلك العام حال دون عقد الاجتماع.

واتخذت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٨٥ قراراً بالبدء في تنفيذ مشروع الجامعة الفلسطينية المفتوحة، والتي تم تغيير اسمها الى جامعة القدس المفتوحة منذ ذلك العام. وانطلقت الجامعة من مدينة عمان لوضع الأسس الكفيلة لضمان فعالية نشاطاتها التي توضحها الفقرات التالية من التقرير.

٢ ـ فلسفة جامعة القدس المفتوحة واهدافها:

تنطلق فلسفة الجامعة، باعتبارها مؤسسة وطنية للتعليم العالي والتدريب والبحث العلمي، من ايمانها برسالتها، ووعيها لدورها في بناء الانسان العربي، وتنمية المجتمع العربي في فلسطين خاصة، والاسهام في تحقيق تقدم المجتمع العربي عامة.

وتعمل الجامعة، في ضوء فلسفتها، على تحقيق الأهداف التالية:

١ ـ توفير فرص التعليم العالي والتدريب في مختلف مجالات المعرفة والعلم والتكنولوجيا، لاكبر عدد ممكن من افراد الشعب الفلسطيني والامة العربية، ممن فاتتهم فرص هذا التعليم والتدريب، وذلك بتيسير وصولها اليهم في اماكن اقامتهم.

٢ ـ تعميق الانتماء الوطني للشعب الفلسطيني في اطار الانتماء القومي للأمة العربية.

٣ ـ الكشف عن هوية فلسطين التاريخية، والحضارية، وتعزيزها، وابراز ابعاد قضية فلسطين السياسية والحضارية والاقتصادية، في مستوياتها الفلسطينية، والعربية، والدولية.

٤ ـ الاسهام في تنمية شخصية الطالب ومواطنته الصالحة، وتوجيهه ايجابياً لخدمة المجتمع.

٥ ـ توفير خدمات التعليم المستمر والارشاد الميداني في مختلف المجالات التطبيقية، من اجل خدمة المجتمع، والتغلب على مشكلاته القائمة.

٦ ـ ابراز مرتكزات الوحدة العربية الحضارية والسياسية والاقتصادية، والتحديات التي تواجه الامة العربية، والمعوقات المحلية والدولية التي تحول دون تحقيق وحدتها.

٧ ـ الاسهام في الكشف عن القيم العليا الانسانية والعلمية التي تمثلها الحضارة العربية الاسلامية، وتعزيزها.

٨ ـ الاسهام في احياء التراث العربي الاسلامي، بما يؤدي الى تحقيق تقدم المجتمع العربي بشكل عام، والفلسطيني بشكل خاص.

٩ ـ توثيق التعاون مع الجامعات الفلسطينية، والعربية، والاجنبية، ومع المؤسسات، والمنظمات الفلسطينية، والعربية، والدولية ذات العلاقة.

١٠ ـ دعم الانظمة التعليمية والتدريبية: المدرسية والجامعية، من خلال انتاج المواد التعليمية النموذجية: المطبوعة منها، والمرئية، والسمعية، والمحوسبة، ونشرها، والقيام بالبحوث والدراسات التقييمية، من اجل تطوير العملية التربوية بابعادها المختلفة.

١١ ـ تعزيز الاعتماد على الذات والتعاون، بربط التعليم بحاجات المجتمع، وتنمية مشروعات التشغيل الذاتي.

١٢ ـ تطوير انماط من التعليم الشعبي لتوائم الظروف الطارئة والاستثنائية، وتطبيقها.

١٣ ـ الانفتاح الدائم والمتواصل على التطورات الحديثة، في ميادين المعرفة والعلوم والتكنولوجيا الحديثة، وعلى تجارب الامم الاخرى في تنظيم مجتمعاتها، وفي تسخير العلم والتكنولوجيا والموارد البشرية والطبيعية، لمصلحة شعوبها.

١٤ ـ الاسهام في اجراء البحوث العلمية الاساسية والتطبيقية الموجهة لخدمة المجتمع الفلسطيني بشكل خاص والعربي بشكل عام.

٣ ـ سمات جامعة القدس المفتوحة:

لجامعة القدس المفتوحة ونمطها التعليمي الجديد سمات عديدة، نود ان نوضح اهمها فيما يلي:

١ ـ جامعة القدس المفتوحة ليست بديلا للجامعات المقيمة أكانت داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة ام خارجها، ولا هي في موقع المنافسة لها، وانما تأتي مكملة لها في اداء الرسالة المشتركة. ومن وجوه التكامل، ان جانبا هاما من فئات الطلبة الذين تتوجه اليهم جامعة القدس المفتوحة لا يقع في نطاق استيعاب الجامعات المقيمة، كما ان البرامج التعليمية لجامعة القدس المفتوحة قد صممت على اسس جديدة لاعداد الخريج، والتي تركز على التوجهات العملية. ومن ثم تحرص جامعة القدس المفتوحة على التعاون والتكامل مع الجامعات المقيمة في الوطن العربي في مختلف المجالات لتحقيق الاهداف المشتركة لها جميعاً في رفع سوية التعليم الجامعي وتوسيع قاعدته وتوجيه تخصصاته بما يتفق مع حاجات سوق العمل وخطط الانماء الشامل والافادة من التجارب والخبرات العالمية المتقدمة في مجال التعلم عن بعد واعداد مواده التعليمية.

٢ ـ ان المطلب النوعي، الى جانب الكمي، يكمن في طبيعة نظام التعلم عن بعد الذي تعتمده جامعة القدس المفتوحة، فهو يقوم على بناء آليات التعلم الذاتي واستقلالية المتعلم، وعلى استثمار الوسائط التقنية المتنوعة من مواد مطبوعة وبصرية (برامج تلفازية واشرطة فيديو)، وسمعية (برامج اذاعية واشرطة سمعية)، الى جانب استخدام الحاسوب لاغراض التعليم والتعلم، والحقائب الدراسية

والمخبرية، وغير ذلك من الوسائط التقنية التعليمية التي اثبتت قدرتها على احداث التأثير والتفاعل المطلوبين في انجاح العملية التربوية. ويتضح من ذلك ان هذا النمط التعليمي لا يمثل مجرد وسائل مادية لايصال التعليم العالي الى الطالب في مكان اقامته او عمله، وانما يمثل اتجاها تربويا جديدا يسهم في تأسيس آليات التعلم الذاتي المستمر وتنشيط فاعلية الدارس الايجابية في العملية التعليمية ـ التعلمية عوضا عن التلقي السلبي، مما يسهم في بنائه الذهني والوجداني والعملي، وفي خلق اتجاهات نوعية ايجابية في تكوين المواطن العربي نحو البحث والتعلم المستمرين.

٣ ـ واذا كان نظام التعليم عن بعد يعني بصفة عامة نقل التعليم الى الطالب عبر الوسائط التقنية المتنوعة، بدلا من انتقال الطالب الى مؤسسة التعليم نفسها، فان هذا يمكن المواطن من المزاوجة بين التعلم والعمل ـ ان شاء. اذ يستطيع ان يكيف برنامجه الدراسي وسرعة تقدمه فيه بما يتفق مع اوضاعه وظروفه على اختلافها. وفي هذا توفير واضح للطاقة البشرية وزيادة في سنوات الانتاج من عمر الفرد.

٤ ـ الى جانب الوسائط التقنية التعليمية المختلفة، توفر الجامعة محيطاً مناسباً للتفاعل مع الطلبة وفيما بين الطلبة انفسهم. وذلك من خلال المراكز الدراسية التي تقام قريبا من تجمعات الطلبة. وتكون مجهزة بالوسائل التربوية اللازمة كالمكتبة والحاسوب والفيديو والمشاغل حسبما تقتضي الحاجة. وتتيح هذه المراكز للطلبة فرص التواصل والتفاعل مع المرشدين التربويين والاساتذة العاملين في الميدان لتقديم النصح والمشورة واجراء المناقشات حول المادة التعليمية، كما تتيح هذه المراكز فرص التفاعل فيما بين الطلبة انفسهم، وكذلك يجري التفاعل المباشر من خلال الحلقات الدراسية والدورات الصيفية التي تعمل الجامعة على تنظيمها، الى جانب اساليب التقويم المستمرة والتغذية الراجعة ووسائل الاتصال المتبادلة بين الجامعة وطلبتها.

٥ ـ ان مواجهة الطلب المتنامي والمتضاعف على التعليم الجامعي والعالي ليس الهدف الوحيد الذي يوجه خطط جامعة القدس المفتوحة، فقد حرصت الجامعة في فلسفتها والأسس الجديدة التي بنت عليها برامجها التعليمية على تلبية احتياجات الوطن العربي وخطط الانماء الشامل على أسس علمية مدروسة سلفا، لكي لا يؤدي توسيع قاعدة التعليم العالي الى تفاقم اوضاع البطالة في اوساط حملة الدرجات الجامعية. اذ ان اوضاع البطالة هذه لا تعود حصرا، الى الفائض المطلق في اعداد حملة الدرجات الجامعية، وانما بصورة اساسية الى عدم الربط بين انواع التخصصات واحتياجات سوق العمل. ولذا قامت جامعة القدس المفتوحة بتصميم برامجها التعليمية على أسس رائدة جديدة تغاير التقسيمات التقليدية لمجالات التخصص، وذلك انسجاما مع سياسة الجامعة في الربط بين التعليم العالي من جهة، وبين جامعات الوطن العربي للانماء الاجتماعي والاقتصادي والتقني، والاهداف المتنوعة لطالبي العلم والمعرفة من جهة اخرى.

٦ ـ ويتصل بالسمة السابقة نوع الخريج الذي تسعى جامعة القدس المفتوحة الى اعداده، اذ تركز

برامج الجامعة على تزويد الطالب بالمعارف والمهارات والاتجاهات والادوات الكافية التي تمكنه من الاعتماد على النفس والتشغيل الذاتي وتأسيس وادارة مشروعات مجدية، سواء بمفرده ام بالتعاون مع غيره. مع تقوية اتجاهات العمل المؤسسي. واذ تنحو الجامعة هذا المنحى التجديدي في نوع الخريج الذي تعمل على اعداده، فانها تسعى من خلاله الى تحرير الدراسة الجامعية من الاغراض الضيقة، كالسعي وراء الوظيفة في سوق الوظائف المحدودة، والى دفعها في اتجاهات اكثر اتساعا وتنوعا في آفاقها والفرص العملية التي تؤدي اليها. ولا يخفى ان هذا يمثل تطورا هاما في اتجاهات التعليم العالي.

٧ ـ ان احد اهداف جامعة القدس المفتوحة توفير فرص التعلم والتدرب المستمرين في اثناء الخدمة والعمل، وذلك لمواكبة التطورات المتلاحقة في مجالات المعرفة، ولتطوير الكفايات ورفع مستوى الاداء والانتاج بين العاملين، وبذلك يمكن لجامعة القدس المفتوحة خدمة المؤسسات الرسمية والاهلية وبضمنها قطاع التعليم والصناعة. ويتصل بهذا الجانب هدف النهوض بدور تثقيفي عام. وفي هذا المضمار يمكن للمواطن دراسة مقررات معينة مختارة لا تؤدي بالضرورة الى حصوله على درجة جامعية، وانما الى شهادة دراسة بالمقررات المحددة التي اختارها لاثراء معرفته وخبراته في مجالات معينة يراها نافعه لذاته ولعمله.

٨ ـ اما دور الجامعة في توحيد المفاهيم العلمية والثقافية وفي الاسهام في تكوين شخصية عربية ثقافية تربوية موحدة او متجانسة، فهدف تيسره طبيعة نظام التعلم عن بعد القادر على تخطي الحواجز الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية بفضل الوسائط التقنية المتنوعة لايصال نمط موحد من التعليم العالي الى ابناء الوطن العربي كله من خلال مواد دراسية موحدة بمصطلح علمي موحد. اذ لا يخفى ان الجامعات المقيمة بحكم الحدود الجغرافية والاجتماعية التي تخضع لها، تتباين في جوانب مختلفة من سياساتها التربوية وفي مستوياتها، بل تتباين المستويات والتوجهات في داخل المؤسسة الواحدة وبين الدوائر والاقسام، وحتى بين اساتذة المادة الواحدة. وقضايا التعريب وتوحيد المصطلحات الفنية وترتيب الاولويات التعليمية امثلة قليلة واضحة على هذا الوضع. اما جامعة القدس المفتوحة التي تأخذ بنظام التعلم عن بعد، فتفرض طبيعة نظامها اعداد المواد التعليمية مسبقا قبل ايصالها الى الطالب، مما يعني ان يتعرض الطلبة الى المواد نفسها بشكلها ومضمونها ومصطلحها ومستواها في مناطق الوطن العربي جميعها. كما يعني ضبط النوعية على أسس معيارية محددة سلفا، بدلا من خضوعها للمستويات المختلفة، والفروق الفردية المترتبة على اختلاف قدرات الاساتذة وخلفياتهم ومواهبهم التعليمية والادائية والتعبيرية في نمط التعليم الصفي.

٤ ـ برامج جامعة القدس المفتوحة:

حددت الجامعة خمسة برامج دراسية تتجاوب مع الاحتياجات الفعلية للوطن العربي بشكل عام، وللشعب الفلسطيني بشكل خاص، اضافة الى مقررات تأسيسية يدرسها جميع الطلبة على اختلاف

تخصصاتهم لبناء قاعدة مشتركة من المعارف والمهارات الاساسية. وتتكون البرامج الدراسية الخمسة مما يلي:

١ ـ الارض والتنمية الريفية:

يهدف البرنامج بصورة عامة الى اعداد الفلاح الجامعي الذي يرتبط بأرضه ويقيم فيها ويعمل على انماء المجتمع الريفي. ويكون مؤهلا للقيام بمشروعات انتاجية صغيرة بنفسه او متعاونا مع أقرانه. ويهدف البرنامج كذلك الى تزويد الدارس بالمعرفة العلمية والمهارات العملية التي تسهم في تحسين وسائل استغلال الارض الزراعية والثروة الحيوانية وموارد المياه على أسس علمية، وتطوير تقنيات الصناعات الريفية عن طريق التدريب الهادف الى تطبيقها في تصنيع مختلف الثروات الزراعية الوطنية. ويسهم البرنامج كذلك في غرس روح التعاون المنظم وتطبيق أفضل الاساليب لانماء المجتمع الذي يعيش فيه الدارس.

٢ ـ البيت والتنمية الاسرية:

يسعى هذا البرنامج الى توفير متطلبات تنمية الاسرة ودعم قدرتها على الانتاج والعمل الجماعي، ويعمل على تنمية الدارسين والدراسات وصقل شخصياتهم من خلال تحقيق الاهداف التالية:

- دعم فاعليات الاسرة في عمليات تنمية قدرات افرادها الفكرية والفنية والعملية في مختلف المجالات المتصلة بشؤون الاسرة والبيت.
- تزويدهم بالمعارف والمهارات المتعلقة بالصحة العامة والتغذية.
- اكسابهم قدرا من المعرفة والمهارة المتعلقة بتنشئة الطفل وتربيته. وتنمية العلاقات الاسرية وترشيدها بما يحقق استقرار الاسرة، ودعم دورها في تربية الابناء ورعايتهم.
- تعليمهم أسس الاقتصاد المنزلي واكسابهم المهارات اللازمة لتنظيم شؤون الاسرة، وادارة البيت وصيانة محتوياته.
- تزويدهم بالأسس العلمية للفنون الجميلة، واكسابهم المهارات المتعلقة بتصميم الازياء والاشغال اليدوية والصناعات المنزلية وغيرها من الفنون المرتبطة بالمنزل العربي.
- اكسابهم المهارات والاتجاهات الايجابية نحو اساليب العمل الجماعي والتعاونيات المحلية المنتجة.

٣ ـ الادارة والريادة:

يهدف هذا البرنامج بصورة عامة الى تحقيق الاهداف التالية:

- اكساب الدارس معرفة وكفايات مناسبة في كل من المجالات التالية: الادارة، والمحاسبة، والتسويق، والانتاج، والمالية، والاقتصاد، والقانون، والحاسوب.
- تطوير قدرة الدارس على الاعتماد على النفس وتأهيله للتشغيل الذاتي.
- تطوير اتجاهات شخصية ايجابية لدى الدارس لمواكبة متطلبات التطوير الاداري وفقا لاحتياجات المجتمع العربي وطموحاته.

- تزويد الدارس بمهارات ريادية مبدعة للمساهمة في تطوير دور الاداري في رفع كفاءة المؤسسات الخاصة والعامة، وتنمية قدراته على اتخاذ القرارات السليمة في ظل الظروف المتغيرة.

٤ ـ التربية:

يسعى البرنامج الى توظيف التكنولوجيا المتطورة في التربية والتعليم والتدريب، اذ سيعتمد على التقنيات التربوية المعاصرة أساسا لتطويره وتنفيذه. ويتيح البرنامج فرصة الدراسة في المجالات التربوية لكل الراغبين بغض النظر عن اعمارهم واماكن تواجدهم ومواقع اعمالهم عن طريق تقديم ما يستجد في مجال التربية وعلومها على شكل مقررات دراسية لضمان استمرارية رفع ادائهم كمربين ومواكبة التطورات المعاصرة في ميدان التربية والتعليم. كذلك فإن هذا البرنامج يعمل على تحقيق الاهداف التالية:

- اعداد الطاقات البشرية القادرة على مواجهة الاحتياجات الاساسية لقطاع التربية والتعليم خاصة في مجالات اعداد المعلمين وتأهيلهم للتعلم في المرحلتين الاساسية والثانوية وتربية الطفولة المبكرة والتربية الخاصة والتعليم المستمر.
- الاسهام في تطوير منظومات ومناهج التربية والتعليم عن طريق دعم هذه المنظومات بالمواد التعليمية المتطورة شكلا ومضمونا، حتى تكون ادوات فاعلة في انماء شخصية الانسان العربي وتطوير قدراته العلمية والتعليمية.
- توسيع فرص التعليم وتنويع البرامج التربوية بهدف زيادة فرص الاختيار لدى الطلبة، وتوفير فرص متابعة التعلم واكتساب المهارات والكفايات الادائية النافعة في جميع المجالات التربوية لاكبر عدد ممكن من الدارسين.

واما التخصصات التي يوفرها البرنامج فهي:

- بكالوريوس في التربية الابتدائية/ مدرس في الصفوف الابتدائية.
- بكالوريوس في التربية (تخصصات أكاديمية مختلفة/ مدرس في المرحلتين الاساسية والثانوية).
- بكالوريوس في تربية الطفولة المبكرة (رياض اطفال).
- دبلوم التربية العامة (تخصصات اكاديمية مختلفة)/ مدرس في المرحلتين الاساسية والثانوية.
- دبلوم التربية الخاصة/ تربية معوقين ومتأخرين وموهوبين.

التكنولوجيا والعلوم التطبيقية:

تتلخص الاهداف العامة للبرنامج في ما يلي:

- اعداد خريجين تطبيقيين في الهندسة والعلوم التطبيقية حيث يتم التركيز في اعداد خريج جامعة القدس المفتوحة على الجانب التطبيقي دون اهمال الجانب النظري.
- اعداد خريجين قادرين على التشغيل الذاتي بسبب توافر الخبرات الميدانية لهم.
- اقامة دورات تدريبية قصيرة متخصصة في الحقول الهندسية والتكنولوجية والتطبيقية المختلفة والتي

لها علاقة بمقررات البرنامج وكذلك العاطلين عن العمل في المجالات الهندسية وتحسين مستوى ادائهم وزيادة فرص العمل امامهم.

- اعداد مهندسين واعين لدورهم في المجتمع واحتياجاته وموارده وامكاناته وضرورة استخدام هذه الموارد على نحو متوازن ضمن نظرة شاملة تتسع للأثر البيئي والاجتماعي لأي مشروع وليس للأثر الاقتصادي العلمي فقط.

ويوفر البرنامج التخصصات التالية:

أ ـ بكالوريوس علوم في انظمة المعلومات الحاسوبية: ويهدف هذا التخصص الى تعريف الطالب بمبادىء علم الحاسوب، وبمبادىء علوم الادارة والتجارة المختلفة لجعله قادرا على استخدام الحاسوب وامكاناته في ميادين الاعمال المختلفة.

ب ـ بكالوريوس علوم في تكنولوجيا الهندسة الميكانيكية: ويهدف هذا التخصص بمجالات تركيزه الاربعة: تصنيع، عام، طاقة، سيارات، الى اعداد مهندسين ميكانيكيين مؤهلين لتصميم وتنفيذ وتشغيل وصيانة الاجهزة والمنشآت الميكانيكية وطرق التحكم بهذه المنشآت والأجهزة. كما يهدف الى رفع كفاءة العاملين في القطاعات المختلفة ذات العلاقة بالمقررات في هذا التخصص عن طريق اقامة دورات تدريبية متخصصة في المجالات الاربعة سابقة الذكر.

جـ ـ بكالوريوس علوم في تكنولوجيا الهندسة الكهربائية: ويهدف هذا التخصص الى اعداد خريجين مؤهلين نظريا وعمليا، وذلك لبناء وتشغيل وصيانة الانظمة والاجهزة الكهربائية والالكترونية المختلفة على نحو يفي بالاحتياجات السائدة للمؤسسات العامة والخاصة بما يتلاءم واحتياجات الوطن العربي، وذلك في التخصصات الفرعية التالية: الالكترونيات، والحواسيب، والاتصالات، والقوى والالآت.

كما يهدف الى رفع كفاءة العاملين في القطاعات ذات العلاقة بالمقررات في هذا التخصص عن طريق اقامة دورات تدريبية متخصصة في التخصصات الفرعية المذكورة.

٥ ـ ايضاحات حول بعض التساؤلات:

تثار احيانا بعض التساؤلات حول التعلم عن بعد ذات الابعاد الاكاديمية والاقتصادية والاجتماعية، وعلاقة هذا النوع من التعلم بنظام التعلم بالانتساب ونظام التعلم بالمراسلة. وسنحاول فيما يلي تقديم الايضاحات حول هذه الأمور علها تزيل الغموض الذي يكتنف هذه المفاهيم والتي تتردد باستمرار.

١ ـ جامعة القدس المفتوحة وانظمة التعليم بالمراسلة والانتساب:

أدى أسلوب التعلم عن بعد الذي تستخدمة جامعة القدس المفتوحة الى اختلاط مفهوم هذه الجامعة في ذهن البعض بنظام التعلم بالمراسلة او الانتساب المطبق في بعض الجامعات المقيمة. غير ان هذه

النظرة تنطوي على خطأ كبير، ذلك ان اسلوب التعلم عن بعد منهاج تربوي بكل معنى الكلمة. ويختلف عن النظامين المذكورين اختلافاً جوهرياً في كل شيء. ويمكن ان نشير الى ثلاثة فروق اساسية:

أ ـ اعداد المادة التعليمية على النحو الذي يساعد الطالب على التعلم الذاتي:

هناك فرق شاسع بين الكتاب الدراسي الذي يستخدم عادة في الجامعات المقيمة، ونظام المراسلة او الانتساب وبين الكتاب الدراسي (المادة التعليمية) الذي يعد في اطار جامعة القدس المفتوحة. في هذه الحالة الاخيرة يتطلب اعداد كل فكرة وطريقة تقديمها للطالب اتباع طرق فريدة في عرض المادة التعليمية وفي مظهرها. ويرتبط بالتعلم الذاتي في جامعة القدس المفتوحة نظام التقييم الذاتي (وهو جزء من التقييم الكامل للطالب) حيث يتم تزويد الطالب بكل ما يلزم لتقييم مستوى تحصيله قبل الانتقال من جزء الى جزء في مقرر دراسي معين.

ب ـ استخدام الوسائط التقنية المختلفة في كل مقرر دراسي بصورة متكاملة:

يتضح ذلك بجلاء من الهيكل التنظيمي لجامعة القدس المفتوحة، اذ تعتمد على فروع لها في الاقطار العربية، بالاضافة الى مراكز مناطق تعليمية في كل فرع. ومراكز المناطق التعليمية هذه تشرف على العديد من المراكز الدراسية المنتشرة في القطر المعني. ويضم كل مركز دراسي عددا من المرشدين الاكاديميين في مجالات التخصص المختلفة. وعلى هؤلاء تقع مسؤولية توجيه الطالب في دراسته وتنظيم حلقات البحث والمناقشة بين الطلبة المقيمين في منطقة المركز الدراسي والملتحقين في مقرر دراسي معين، ومتابعة تصحيح التعيينات والتقييم الذاتي والتقييم العام، وذلك بالاضافة الى الاشراف على اداء الامتحانات الدورية والنهائية. ويجهز كل مركز دراسي بما يحتاجه من مكتبة وتجهيزات وتقنيات تربوية مختلفة يحتاجها الطلبة للاستفادة من الوسائط المساندة لكل مقرر دراسي.

وترى من ذلك ان جامعة القدس المفتوحة تختلف عن الجامعات التي تستخدم اسلوب نظام التعلم بالمراسلة او الانتساب من حيث اعداد المادة التعليمية، والتفاعل المستمر بين الطالب والمرشد الاكاديمي. والواقع ان جامعة القدس المفتوحة تمثل محاولة للاجابة على سؤال هام شغل بال القائمين على التعليم، وهو: الى اي حد يمكن استخدام التقنية الجديدة لتحقيق كل مزايا الجامعات المقيمة دون حاجة الى انتقال الطالب بعيدا عن مسكنه او مقر عمله مع تفادي العيوب المعروفة في نظام التعليم بالمراسلة او الانتساب؟

٢ ـ جامعة القدس المفتوحة والمستوى الاكاديمي والبطالة:

ان مبدأ ديمقراطية التعليم الجامعي الذي يعني اتاحة هذا النوع من التعليم لكل من هو قادر ذهنيا عليه وراغب فيه، قد اثار بعض المخاوف من حيث المستوى الاكاديمي الذي يمكن تحقيقه عن طريق هذا الاسلوب من التعلم. وعند هؤلاء ان الجامعة المفتوحة قد تضحي بالكيف في سبيل الكم، وتؤدي الى تكاثر الخريجين في تلك التخصصات التي تكتظ فعلا بخريجي الجامعات المقيمة مما يعمل على تفاقم مشكلة

البطالة بين المتعلمين. غير ان هذه المخاوف لا تستند على اساس، وذلك للاسباب الآتية:

أ ـ قدرة الجامعات المفتوحة على انتقاء التخصصات التي يتطلبها سوق العمل وتفادي التخصصات الفائضة عن الحاجة:

ذلك ان للجامعة المفتوحة مصلحة ذاتية في ان تتوجه الى التخصصات المطلوبة، وان تكيف المضمون الدراسي على النحو الذي يجعله اوثق ارتباطاً باحتياجات سوق العمل. وكلما نجحت في ذلك، كان ذلك ادعى الى زيادة الاقبال عليها. والواقع ان تجربة الجامعات المفتوحة في البلاد الاخرى تشير بوضوح الى اتجاهها نحو التخصصات التي تساعد صاحبها على اكتساب عيشه، او تحسين مستوى مهارته او ثقافته، ولم يعرف عن هذه الجامعات انها ساعدت على زيادة الاعداد في التخصصات الفائضة. ولعل ذلك ادى الى المرونة الكبيرة التي يتمتع بها اسلوب التعلم عن بعد والذي يسمح بانتقاء التخصصات وتكييفها على نحو يختلف جوهريا عن نظام المراسلة او الانتساب.

ب ـ ان التعلم في الجامعات المفتوحة لا يرتبط بالضرورة بالحصول على مؤهل جامعي:

هناك فئات كبيرة من الدارسين في الجامعات المفتوحة وهم حاصلون فعلا على مؤهلات من الجامعات المقيمة ولكنهم يستفيدون من الجامعات المفتوحة في تجديد معلوماتهم ورفع مستوى كفاءتهم في تخصصاتهم. وهناك فئات كبيرة من الدارسين يسعون الى الحصول على مهارات عملية محددة في اي فرع من فروع الخبرة التطبيقية او التكنولوجية دون هدف الحصول على مؤهل جامعي. وهذا ما يعرف بالتعلم المستمر. وهناك فئات اخرى كبيرة لا تسعى الى تجديد معلوماتها او رفع مستوى كفاءتها او الحصول على مهارات فنية، ولكنها ببساطة تسعى الى رفع مستوى ثقافتها ومعرفتها عن المجتمع والحضارة الانسانية. في كل هذه المجالات، وهي تشمل الآلاف ان لم يكن مئات الآلاف في أي بلد من البلاد، يكون نشاط الجامعات المفتوحة اضافة ايجابية صافية الى المستوى العلمي والفني والحضاري للمجتمع.

٣ ـ التقييم والمتابعة:

يرتبط بأسلوب التعلم الذاتي، الذي تتبعه جامعة القدس المفتوحة، نظام تقييم متكامل يتألف من مستويات ثلاثة، حيث يتم تقييم مستوى تحصيل الطالب معتمدين على التغذية الراجعة من الطلبة انفسهم ومن المرشدين الاكاديميين ووسائل الاتصال الاخرى المتبادلة بين الجامعة وطلبتها. ويمكن تلخيص وسائل التقييم والمتابعة للمستويات الثلاثة بما يلي:

أ ـ التقييم غير المباشر:

يتكون المقرر الدراسي الواحد من وحدات دراسية متعددة، وكل وحدة دراسية تتكون من عدة اجزاء. يضع معدو المادة العلمية تمارين واسئلة بعد كل جزء من هذه الاجزاء ويقوم الطالب بالاضافة عليها. ومن هذه الاجابات يستطيع الطالب ان يتحقق من مدى المامه بالمادة العلمية، وهل ينتقل الى اجزاء

اخرى تالية، ام يعيد دراسته لهذه الاجزاء ليزيد من تمكنه في هذه الاجزاء، ويعمق فهمه واستيعابه لها.

ب ـ التقييم شبه المباشر:

يقوم معدو المادة العلمية بوضع تعيينات في نهاية الوحدات الدراسية للاجابة عليها من قبل الدارسين، وارسالها الى المرشد الاكاديمي المعني في المركز الدراسي المسجل فيه والذي يتعامل معه الدارس. وتتغير هذه التعيينات من فصل الى آخر لضمان المستوى العالي لمفهوم التقييم لهذه التعيينات. وعلى ضوء تقييم المرشد الاكاديمي لاجابة الدارسين لها يتم ارشاد الطلبة المسجلين لمواطن قوتهم وضعفهم على حد سواء، واسداء النصائح الارشادية التربوية، اما للاستمرار في استكمال الوحدات الدراسية التالية، او الرجوع للسابقة ليتم التركيز عليها اكثر من السابق مع تزويدهم بالاستشارات والتوجهات التي تساعدهم في تخطي العقبات من جهة، والتي تزيد من سرعة استيعابهم وتعميق فهمهم من جهة اخرى.

وبالاضافة الى التعيينات المشار اليها يطلب من الدارسين تقديم ابحاث وتقارير نظرية وعملية.

جـ ـ التقييم المباشر:

لهذا المستوى من التقييم نسبة كبيرة من مجمل تقييم الدارسين. ويتألف هذا التقييم من امتحانين خلال الفصل الواحد بالاضافة الى امتحان نهائي يعقد في فترات محددة. ويعقد الامتحان الاول في الثلث الاول من الفصل تقريبا، وبعد ان يكون الدارسون قد انهوا بعضا من الوحدات الدراسية وقاموا بالاجابة على التمارين والاسئلة لكل جزء والتعيينات لكل واحدة، واطلعوا على ارشادات المرشد الاكاديمي وتوجهاته بهذا الخصوص.

وعلى ضوء نتائج الامتحان الاول يعرض للدارس توجهات خاصة بالدراسة والاستيعاب تتعلق بالوحدات الدراسية التي تمت دراستها. ومن الممكن ان يطلب من الدارس اعادة بعض الاجزاء او الوحدات او كليهما معا للتأكيد على استيعابهم وعمق فهمهم لها.

ويعقد الامتحان الثاني خلال الفصل في الثلث الاخير منه، وفي الوحدات التي تمت دراستها بعد الامتحان الاول. ودلالة هذا الامتحان هي نفس ما يمثله الامتحان الاول ويساعد احدهما الآخر.

اما الامتحان النهائي فيتم عقده في نهاية الفصل الدراسي ضمن برنامج محدد يعلنه المركز الدراسي في المنطقة وفق نظام متكامل للجامعة. ولهذا الامتحان اهمية ووزن يختلف عن الامتحانين السابقين اذ يتم تقييم الدارسين في المادة العلمية للمقرر المعني بكاملها.

بالاضافة الى هذه الامتحانات الثلاثة يطلب من الدارسين القيام بالاعمال المخبرية او التطبيقية تحت الاشراف المباشر للمرشد الاكاديمي.

٤ ـ التفاعل بين الطلبة والهيئة التدريسية:

يعتمد الهيكل التنظيمي لجامعة القدس المفتوحة، بصورة عامة، على فروع قطرية عديدة، وكل فرع

يعتمد على مراكز مناطق تعليمية يرتبط بها العديد من المراكز الدراسية. ويعمل في كل مركز دراسي العديد من المرشدين الاكاديميين في فروع المعرفة المختلفة، وكذلك يضم المركز قاعات المختبر والاشرطة السمعية والبصرية والحاسوب والمكتبة وقاعة متعددة الاغراض لعقد الاجتماعات الاكاديمية والندوات والحلقات الدراسية وحلقات البحث والمناقشة.

من هذا كله، فإن التفاعل بين الطلبة والهيئة التدريسية يأخذ درجة كبيرة من الاهمية في فلسفة الجامعة واسلوب عملها، وترصد اللازم لتحقيق ذلك في المراكز الدراسية من خلال ما يلي:

أ ـ التعيينات المكتوبة:

كما شرحنا سابقا، فإن لكل وحدة دراسية من المقرر الدراسي تعيينات على الطالب ان يجيب عليها ويلبي طلباتها ويعيدها الى المرشد الاكاديمي لتقييمها ومناقشتها مع الطالب نفسه، لتوجيهه الى المسار الاكاديمي الصحيح، وللتغلب على الصعوبات والمعوقات التي يواجهها الدارس خلال دراسته.

ب ـ الابحاث والتقارير:

يطلب من الطالب، وضمن متطلبات دراسته لمعظم المقررات، ان يقدم لمرشده الاكاديمي ابحاثا تهدف الى توعية الطالب باسلوب البحث العلمي، والبحث في مصادر المعرفة، وكيفية استعمالها، والاستفادة منها، وكذلك اعداد تقارير علمية عن موضوعات محددة ضمن المقرر المعني. وتتم مناقشة ذلك مع المرشد الاكاديمي وابراز الايجابيات والسلبيات لدى الطالب في هذا المجال.

جـ ـ الاعمال المخبرية او التطبيقية:

تقوم الجامعة بتزويد الطلبة بالحقائب المخبرية التي تشرح التجارب العملية التي يجب اجراؤها، مع دليل واف يصف طريقة اجراء التجربة من قبل الطالب مباشرة، وكتابة تقرير تطبيقي عما فعل وتقديمه للمرشد لابداء ملاحظاته عليه ومناقشتها مع المرشد. واما التجارب التي لا يستطيع الطالب اجراؤها من خلال الحقيبة المخبرية فيتم اجراؤها في المركز الدراسي تحت اشراف المرشد الاكاديمي، او في مؤسسات علمية متقدمة مجهزة بهذه التجارب، حيث يتم الاتفاق معها للقيام بهذه التجارب في فترات زمنية محددة يتم الاتفاق عليها وفق جدول زمني معين.

ويمكن للطالب في هذا المجال من الاستفادة من تجهيزات المركز الدراسي في الامور التالية:

★ مختبر الحاسوب وبرمجياته.
★ مختبر الحقائب التعليمية والمخبرية.
★ مختبر الاشرطة السمعية والبصرية.
★ المكتبة والشفافيات والشرائح.

د ـ الندوات والحلقات الدراسية:

ينظم المركز الدراسي ندوات ذات علاقة بالمقررات العلمية التي يقدمها لتتم المناقشة وتبادل الآراء

حولها مع المختصين والمعنيين في المجالات المختلفة، والاستفادة من الخبرات المتراكمة للاساتذة والمرشدين الاكاديميين. وبالاضافة الى هذه الندوات يتم تنظيم حلقات دراسية بين الطلبة والمرشدين والاساتذة والمختصين في المجال المحدد الذي تقوم الحلقة الدراسية ببحثه.

ويهدف هذا التنظيم الى التفاعل بين الطلبة وبين المختصين والمعنيين في المجالات المختلفة، وتعزيز الحوار الهادف وتعميق التحليل العلمي للامور.

هـ ـ الزيارات الميدانية:

تقوم فلسفة جامعة القدس المفتوحة على ابعاد عديدة، من اهمها ربط ما يدرسه الطالب بالواقع العملي والميداني. فمن اجل ربط المعلومات النظرية بالواقع التطبيقي في الحياة العملية، ولتعميق ما يدرسه الطالب من الناحية العملية، يقوم المركز الدراسي بتنظيم زيارات ميدانية للدارسين الملتحقين به الى القطاعات المختلفة في المنطقة التي يتواجد فيها المركز او خارجها، وتكون هذه الزيارات الميدانية جزءاً لا يتجزأ من اعمال الطالب الضرورية للمقرر، فمن خلال الزيارات تتعمق اواصر العلاقات بين زملائه واساتذته ومرشديه، بالاضافة الى الاحتكاك مع العاملين التطبيقيين في المجالات العملية المتعلقة بالمقررات الدراسية التي يدرسها، ويحاورهم ويناقشهم في مشكلاتهم والمعوقات للتعرف على الايجابيات والسلبيات في هذا المجال، لتكون منطلقا هاما لتوجهاته المستقبلية، وخاصة في المشروع التطبيقي المطلوب منه ان ينجح فيه قبل التخرج.

٥ ـ المختبرات والتطبيق العملي:

كثيرا ما يتساءل المرء عند الحديث عن التعلم المفتوح او التعلم عن بعد، وخاصة عند ربط هذا المفهوم بنظام التعليم بالانتساب او بالمراسلة، عن المختبرات وتوافرها لاجراء التطبيقات العملية المطلوبة للمقررات الدراسية المختلفة. ومن هذه التساؤلات:

- ★ كيف يمكن توفير المختبرات العلمية لطلبة نظام التعلم عن بعد؟
- ★ ما هو اسلوب العمل التطبيقي واجراء التجارب العلمية المقررة؟
- ★ هل هناك توجيه خاص للتطبيقات العملية، واجراء المختبرات من قبل مرشدين معينين لهذا الغرض؟
- ★ هل تتوفر الامكانات لكل طالب ليقوم بالتطبيقات العملية بنفسه؟
- ★ ما امكانية اجراء تطبيقات عملية جماعية للطلبة الملتحقين بمقرر معين والتفاعل فيما بينهم؟

وللاجابة على هذه التساؤلات وغيرها يكفي ان تطلع على الحقائق التالية التي تقوم جامعة القدس المفتوحة بتوفيرها من خلال المراكز الدراسية المنتشرة في اماكن تواجد الطلبة:

أ ـ يتم تزويد الطالب بحقيبة تعليمية ومخبرية للمقرر الذي يحتاج الى ذلك. وتزود هذه الحقيبة بجميع الادوات اللازمة لاجراء التجارب والتطبيقات العملية غير الخطرة على الطالب ليقوم باجرائها بنفسه في بيته او في المركز الدراسي، اذا رغب في ذلك، وتحت اشراف المرشدين الاكاديميين. وفي حالات عديدة يتم تزويد الطالب بشريط بصري لشرح ما يجب عمله.

ب ـ تقوم الجامعة باعداد الاشرطة السمعية والبصرية الخاصة بالمقررات التي تحتاج الى ذلك، وتوزيعها على الطلبة مع المادة العلمية المطبوعة ليتم التكامل مع المادة المطبوعة والشريط البصري او السمعي وتسهيل استيعاب المفاهيم العلمية الاساسية. وللطالب ان يستفيد من هذه الاشرطة في المركز الدراسي المزود بالاجهزة اللازمة لاستخدام مثل هذه الاشرطة.

جـ ـ يتوفر في المركز مختبر للحواسيب، مما يساعد الطالب على استعماله وبرمجياته لتعزيز قدراته العلمية، ويناقش الامور المختلفة في هذا المجال مع مرشده الاكاديمي وزملائه.

د ـ في حالات عديدة تقوم الجامعة بعقد اتفاقيات مع مؤسسات التعليم العالي الموجودة في مناطق مختلفة في القطر الواحد لاستخدام التسهيلات المخبرية والاجهزة المتنوعة، ولاجراء التجارب العملية التي تحتاج الى وقاية خاصة لا تستطيع الحقيبة التعليمية والمخبرية توفيرها للطالب.

هـ ـ يتم عقد دورات تدريبية عملية في المختبرات العلمية المتقدمة لمجموعات من الطلبة المشتركين بمقرر محدد، لتتم مناقشة الموضوع بصورة جماعية مع المرشد الاكاديمي، ولزيادة التفاعل فيما بين الطلبة انفسهم.

المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم

البناء و الوظيفة

محمد خالد الأزعر

تمهيد:

يحتاج تقويم مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية وأثرها في حياة الشعب العربي الفلسطيني الى النظرة الشاملة، التي تأخذ في الاعتبار حقائق الصورة الفلسطينية اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً وسياسياً، قبل قيام المنظمة وبعده.

لقد مثلت المنظمة البيت الفلسطيني الكبير الذي كان عليه أن يرعى مختلف شؤون أبنائه، ويسهر على حياتهم وقضاياهم، ضمن واقع بالغ السوء كثر فيه الأعداء والمتربصون. ولعل الأداء الذي نهضت به المنظمة هو ما حدا البعض الى اطلاق تعبير «الكيان الفلسطيني» عليها. وهو تعبير أدى وظيفته في العديد من مراحل النضال ضد الغزوة الصهيونية العنصرية. وفي حقيقة الأمر، فانه يجدر تلمس العذر لأصحاب النظرة الجزئية المحدودة تجاه أداء المنظمة، لأن طبيعة القضية الفلسطينية جعلت للخطابين العسكري والسياسي للمنظمة الصوت الأعلى. وفي هذا السياق، لم يلتفت الكثيرون نحو العوائد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وربما النفسية أيضاً، التي حققتها المنظمة، وذلك من خلال معاناة كبيرة، خفف من وقعها دأب القائمين على الأمر وصبرهم اللامحدود. وهو ما أدى الى تحقيق نجاحات كبيرة في اعادة تكوين الحقيقة الفلسطينية التي بعثرتها النكبة.

لم تكن م.ت.ف. اذن، مجرد حركة تحرر سياسي عادية، وانما كان عليها أن تعنى بانشاء المؤسسات الفلسطينية على مختلف الصعد. وقد كانت الصعوبات كبيرة والتحديات لا حصر لها، ومع ذلك، كانت الطموحات ايضاً كبيرة والآمال معقودة دوماً.

في هذا الموضع نلقي الضوء على واحدة من المؤسسات التي أفرزها تطور النضال الفلسطيني في إطار المنظمة. فنتحدث عن تأسيس المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم، وعن مهامه وعضويته وآلية العمل في اطاره وانجازاته وطموحاته، معتمدين في ذلك على قراءة الوثائق الأساسية للمجلس والوثائق الأخرى ذات الصلة بأعماله.

أولاً: تأسيس المجلس ومهامه:

جاء تأسيس المجلس في ربيع عام ١٩٧٧ حين اصدرت اللجنة التنفيذية قراراً بتشكيله تنفيذاً لقرار صدر عن الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني(مارس ١٩٧٧). وقد نص هذا القرار على «انشاء مجلس اعلى للتربية والثقافة والعلوم»، وحدد مهامه في «رسم السياسة العليا للتربية والثقافة والعلوم، ووضع الاطار العام للخطط التربوية والثقافية والعلمية، واقرار الخطط التفصيلية التي ترفعها اليه الأجهزة المختصة في المنظمة، والتنسيق بين الاجهزة العاملة في هذه المجالات، والاشراف على الخطط الموضوعة ومتابعتها وتعبئة الكفاءات الفلسطينية والعربية والافادة منها في مجالات التربية والثقافة والعلوم».

لقد كان لهذا القرار الصادر عن أعلى جهاز تشريعي في المنظمة توقيته المناسب وحكمته البالغة. فمن حيث التوقيت، يلاحظ ان القرار قد صدر بعد مرور ثلاثة عشر عاماً من عمر المنظمة. وبذلك، مثل نوعا من الاستجابة لمتطلبات المرحلة. وأكد طبقاً لما ذكره الأخ «ياسر عرفات» رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة في كلمته في مستهل الدورة الاولى للمجلس، على «الاولوية التي تحظى بها قضية التربية والتعليم، وضرورة تذليل الصعوبات التي تبرز أمام ابناء فلسطين في مجال التعليم العالي». كما صدر القرار في مرحلة وصفها رئيس المجلس الدكتور أحمد صدقي الدجاني عند افتتاح اعمال المجلس بأنها «مرحلة بلغت الثورة الفلسطينية فيها طور النضج. وتطلعت الى استكمال الأطر المؤسسية للشعب الفلسطيني، استعداداً لممارسة دوره الحضاري الطبيعي في اطار أمته العربية والأسرة الدولية». كذلك، جاء القرار في وقت أضحى من المعتاد فيه ان يشار الى الثورة الفلسطينية كرمز للثورة في العالم، وأصبح شعب فلسطين حقيقة كبرى على الصعيد الدولي. وكان على هذه الحقيقة ان تعبر عن نفسها في مؤسسات تناضل من أجل اعادة التكوين في مختلف الحقول، على طريق تحرير الأرض واقامة الدولة المستقلة، وهكذا كان انشاء المجلس كهيئة تخطيطية عليا خطوة في الاتجاه الصحيح لتجسيد الحقيقة الفلسطينية في مجالات التربية والثقافة والعلوم. ومن جانب آخر، تبرز حكمة القرار في أنه جاء تعبيراً عن ايمان الثورة الفلسطينية بالفكر الذي كرم الله به خليفته في الارض، والذي به تتحدد الارادة وتتوفر القدرة، ويتم الاختيار فترسم معالم الطريق. وفي الوقت نفسه، كان انشاء المجلس تعبيراً عن «ايمان الثورة بالفن الذي هو انطلاقة الشعور الانساني الحر لاكتشاف النفس الانسانية، وابراز قيمة الجمال فيها وفيما حولها». وفي الواقع، فان الاهتمام العملي بانجاز هذا المجلس واخراجه الى النور «يؤكد البعد الانساني للثورة وشمولية نظرتها لطبيعة المواجهة مع الغزوة الصهيونية»، كما انه يأتي مصداقاً لما نص عليه الميثاق الوطني الفلسطيني ومواده التي تتحدث عن «تحرير فلسطين عربياً وروحياً وانسانياً ودولياً».

ومن الحقائق المضيئة أن تشكيل المؤسسات المعنية بجوانب التربية والتعليم والثقافة والاعلام ونحوها، في اطار المنظمة، وصولاً الى تشكيل المجلس الاعلى للتربية والثقافة والعلوم، لم يكن عملاً مقطوع الصلة عما اضطلع به أبناء الشعب الفلسطيني من قبل. وانما جاءت تلك الخطوات المتتابعة لتأطير جهود

قام بهـا ابناء فلسطين قبل عام النكبة وبعده، بل ورغماً عن النكبة. وقد اهتمت المنظمة منذ باكورة نشاطها بحقول التربية والتعليم والثقافة والعلوم، ولذا، فان تشكيل المجلس جاء في أحد جوانبه استجابة لدواعي التنسيق والربط وانضاج الجهود السابقة ومتابعتها، بقدر من التخصص، مع تعبئة للكفاءات الفلسطينية وحشدها تحقيقاً للاستفادة القصوى من نتاجها العلمي والفكري . وهكذا، فقد جاء المجلس لكي يتابع جهوداً سابقة ويرنو الى اضافات جديدة على الصعد الفلسطينية والعربية والدولية في الحقول التي يختص بها. وهذه الجهود، ماضيها وحاضرها وما هو مستقبلي فيها، تقدم جميعها صورة للاستجابة الفلسطينية الفاعلة لتحدي النكبة التي استهدفت الهوية والوجود، وذلك من خلال عدم القعود والعمل الدؤوب ومتابعة العطاء الحضاري والاسهام بنصيب وافر في النهضة القومية وفي التقدم الثقافي والعلمي على مدى الوطن العربي.

لقد استلهم النظام الاساسي للمجلس هذه المعاني جميعاً وحدد ما يقوم به المجلس في:

أ ـ تشجيع البحث العلمي.

ب ـ تبادل المعلومات والخبرات والتجارب التربوية والثقافية والعلمية والفنية مع الدول العربية.

جـ ـ انشـاء المعاهد التي تؤكد على الرسالة المتخصصة لابناء فلسطين، اضافة الى ما يمليه عليهم الانتماء الى أمتهم وقوميتهم.

د ـ تشجيع التعاون بين الشعب الفلسطيني والشعوب العربية والأمم الأخرى في جميع نواحي النشاط الفكري، بالأخذ بطريق التعاون الدولي التي من شأنها أن تجعل المادة المطبوعة أو المنشورة التي ينتجها أبناء فلسطين وأبناء الأمة العربية الذين يتخذون من فلسطين موضوعاً لانتاجهم في متناول الناس جميعا.

هـ ـ تقصي احتياجات فلسطين وطناً وشعباً وقضية في نواحي الانتاج التربوي والثقافي والعلمي والفني ومتابعة هذا الانتاج في جميع أماكن تجمع ابناء فلسطين واستعراضها بصفة دورية.

و ـ العمل على تنشيط الجهود التربوية والثقافية والعلمية والفنية على مختلف الصعد، توجه نحو الغاية القومية الموحدة وتتمشى والخطط والمشروعات التي يرسمها المجلس.

ز ـ العمل على تحديد مقاييس الجودة ومعاييرها في مختلف نواحي الانتاج الفكري في التربية والثقافة والعلوم والفنون، وتوحيد الأسس التي تقوم عليها المسابقات والاعانات والجوائز التشجيعية. كما يتولى المجلس منح هذه الجوائز والاعانات أو يشير بالرأي على الجهات المعنية في المنظمة التي تتولى منحها.

ثانياً: العضوية:

طبقا لنظامه الأساسي، يتكون المجلس من ثلاثين عضواً، ينبغي أن تتوافر فيهم الصفات العلمية. ويصدر قرار تسميتهم عن اللجنة التنفيذية للمنظمة. وقد ضمت عضوية المجلس عند تشكيله ـ بحسب النظام الأساسي ـ عضو اللجنة التنفيذية المختص بالمجلس، ورئيس دائرة التربية والتعليم ورئيس دائرة الثقافة والاعلام ومدير مركز التخطيط ومدير مركز الابحاث، ومدير مركز الدراسات الفلسطينية، ومدير

مؤسسة الارض، وممثل فلسطين في اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم)، وممثل فلسطين في الالسكو (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) والأمين العام لاتحاد المعلمين والامين العام لاتحاد الكتاب والصحفيين. وتحددت مدة العضوية لثلاث سنوات قابلة للتجديد، وأصبح للمجلس رئيس يتم تعيينه من قبل اللجنة التنفيذية للمنظمة من بين أعضائها أو من خارجهم، ممن تتوافر فيه الصفات العلمية الموضوعية، وهو الذي يدعو لانعقاد المجلس ويمثله في مختلـف المجالات. ومنذ البداية، اجتهدت اللجنة التنفيذية في اختيار اعضاء المجلس وفقاً لمتطلبات عمله ومهامه. وبالطبع، فان تحديد عدد الاعضاء، لم يسمح بضم عدد ليس بالقليل من الكفاءات العلمية الفلسطينية في مجالات التربية والثقافة والعلوم، ليكونوا أعضاء في المجلس، ومع ذلك، فان رئاسة المجلس، والتي عهد بها منذ البداية وحتى الوقت الحاضر الى الاستاذ الدكتور/ احمد صدقي الدجاني، عملت دوما على ايجاد الأسلوب الأمثل للاستفادة من هذه الكفاءات وتوظيف خبراتها في عمله، فكانت تقوم بتوجيه الدعوات لحضور دورات المجلس والمشاركة في أعماله لبعض الشخصيات العلمية الفلسطينية التي يمكنها اثراء أعمال المجلس في الموضوعات ذات الصلة باختصاصاته.

ان قراءة سريعة لطبيعة العضوية في المجلس، سواء من حيث نوعية الشخصيات التي يضمها أو طبيعة المواقع التي يشغلها الأعضاء، توضح على الفور، كيف أن شروط العضوية (او المشاركة من خلال الدعوة) قد عكست الرغبة في ضمان النجاح لأعمال المجلس. فهناك المختصون على مستوى عال من رؤساء الدوائر ومدرائها والمسؤولين في المنظمتين الاقليمية والدولية المختصين بمحاور التربية والثقافة والعلوم، فضلاً عن الشخصيات العلمية الرفيعة والامناء العامين للاتحادات الشعبية المعنية بالمحاور الثلاثة. وقد تدعمت هذه الظاهرة بما نص عليه قرار تأسيس المجلس، الذي جعل المجلس «هيئة تتبع رئيس اللجنة التنفيذية مباشرة» وأشار الى «التعاون مع كافة الدوائر والمؤسسات المعنية لاداء المهام المنوطة به».

ثالثاً آلية العمل:

كان من بين الأسئلة التي برزت أمـام المجلس بعـد تشكيله: ما هو الأسلوب الأنسب للنهوض بمهمته، والتي تحددت ـ بكلمة جامعة ـ في «رسم سياسات عليا ووضع اطار عام للتخطيط والتنسيق والاشراف على التنفيذ في مجالات التربية والثقافة والعلوم». وقد أوضح رئيس المجلس في كلمة افتتاح الدورة الرابعة عشرة للمجلس، أن الاجابة على هذا السؤال «تحددت من خلال الممارسة. فالمجلس يعمل على المحاور الثلاثة، وهو يبحث موضوعات كل محور من خلال تقديم تقارير حولها، تسلط الضوء عليها وتطرح أفكاراً بشأنها، ثم يدور الحوار العام بين الأعضاء، والذي يبلور التوصيات. ويكون التركيز في ظل كل دورة، على موضوع رئيسي بعينه يولي عناية خاصة».

يتم انعقـاد المجلس بناء على دعوة يوجهها رئيسه، يحدد فيها مكان الانعقاد وزمانه. وعادة ما تتضمن الدعوة اشارة للموضوع الرئيسي الذي سوف يتم تناوله في الدورة المعنية من جميع الجوانب،

فضلا عن نقاط أخرى توضع على جدول الاعمال في بداية الدورة. ولما كان الأصل في مهمة المجلس هو التخطيط والتنسيق، فان الحوارات التي تدور حول نقاط جدول الأعمال تنتهي الى توصيات محددة، يرفعها المجلس ـ كما هو محدد في النظام الاساسي ـ الى اللجنة التنفيذية للمنظمة لاتخاذ ما تراه من قرارات بهـذا الشأن وتنفيذها، كذلك، فان المجلس ـ في سبيل تحقيق أهدافه ـ يصدر توصيات الى الجهات المعنية في المنظمة وغيرها، العاملة في ميادين التربية والثقافة والعلوم، بما يتفق والسياسة العامة لمنظمة التحرير. وخبرة السنوات الماضية من عمر المجلس تشير الى العناية التي توليها اللجنة التنفيذية رئيسا وأعضاء لمسيرة المجلس وتوصياته. وهو ما يتضح من تخصيص رئاسة المجلس الى أحد أعضاء اللجنة التنفيذية ذاتها، بقدر ما يتضح من حرص رئيس اللجنة التنفيذية على المشاركة في افتتاح دورات المجلس، والمشاركة أحياناً في الحوارات التي تدور داخله.

لقد عقد المجلس ـ حتى كتابة هذه السطور (أغسطس ١٩٨٩) أربع عشرة دورة، كانت الاولى في سبتمبر ايلول ١٩٧٧، والاخيرة في فبراير ١٩٧٩، وذلك في بعض العواصم العربية (القاهرة، بيروت، عمان) وقد انتظمت الدورات من الاولى حتى الحادية عشرة (سبتمبر ايلول ١٩٧٧ ـ مايو ايار ١٩٨٣) بمعـدل دورة كل ستـة أشهر. ثم عقدت الدورة الثانية عشرة في يوليو تموز ١٩٨٤ والثالثة عشرة في أغسطس آب ١٩٨٥، وعقدت الدورة الرابعة عشرة في فبراير ١٩٨٩. ولا شك أن عدم انتظام دورات الانعقاد في الفترة الأخيرة، كان انعكاساً للظروف العامة التي عاشتها الساحة الفلسطينية، ومع ذلك، يشير الواقع الى انتظام أعمال المجلس. ففي الفترات التي لا تتمكن فيها رئاسة المجلس من الدعوة الى الانعقاد، فانها تحرص على الانتقال الى الاعضاء في أماكنهم في بعض العواصم العربية، وعقد اجتماعات مصغرة يتم خلالها بلورة توصيات. معنى ذلك، ان عدم انعقاد المجلس بكامل هيئته لم يحُل دون انتظام اعماله. ومن جانبها، تحرص بعض المؤسسات والدوائر الفلسطينية ذات الصلة، على رفع تقارير عن أعمالها ذات الصلة الى رئاسة المجلس من خلال أمانته الدائمة التي يتولى الاشراف عليها في مقرها المؤقت بالقاهرة مدير عام المجلس الاستاذ «غازي فخري مرار»، مما يبقي هذه الجهات على تواصل مستمر والمجلس.

وسعياً وراء المزيد من احكام العمل في اطار تخصصي، فقد تقرر في النظام الاساسي للمجلس أن يتفرع عن المجلس في اطاره الداخلي اقسام ثلاثة لكل من حقول التربية والثقافة والعلوم، والأمل معقود أن يتم انجـاز هذا الجـانب في المـرحلة القادمة من مسيرة المجلس، وبخاصة بعد ان تبلورت بعض المشروعات الخاصة بتصور بعض هذه الاقسام. كذلك فانه طبقاً للنظام الأساسي، ينبغي على المجلس أن يصدر تقريراً سنوياً مفصلاً عن النشاط التربوي والثقافي والعلمي خلال الاثني عشر شهر السابقة، يستعرض حالة الوعي والانتاج الفكري فيما يختص بفلسطين، وما جرى تنفيذه من مشروعات للارتقاء بمستوى هذا الانتاج. وفي المرحلة السابقة، قام المجلس، على طريق تحقيق هذه الغاية، باعداد تقرير مفصل حول كل دورة من دوراته. وتعد هذه التقارير كبيرة القيمة في سياق التعريف بأنشطة المجلس.

رابعاً: الانجازات والطموحات:

عند استعراض الأهداف التي يتوخى المجلس تحقيقها والجهود التي بذلت على هذا الصعيد، ثم النظر في القضايا التي عالجها المجلس بالفعل في الفترة المنصرمة من عمره، يتضح أن المنجزات ليست بالشيء القليل، ويتضح ايضاً، أن الآمال والطموحات التي يتطلع اليها المجلس كبيرة. لقد أولى عنايته لعدد كبير من القضايا في الحقول الثلاثة التي يضمها. وقد يكون من المفيد في هذا المقام الاشارة ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ الى رؤوس بعض الموضوعات والقضايا التي تناولها المجلس في دوراته المختلفة.

فمن الموضوعات التي انشغل بها المجلس في حقل التربية والتعليم: الجامعة المفتوحة، التعليم العالي لأبناء الوطن المحتل، قبـول الطلاب الفلسـطينيـين في الجـامعات الغربية، المنح والبعثات الدراسية الفلسطينية خارج فلسطين والوطن العربي. تطوير برامج التعليم في الوطن المحتل، مشروع انشاء جامعة فلسطينية خارج الوطن المحتل، تدعيم صندوق مساعدات الطلبة الفلسطينيين، رياض الاطفال والعناية بالصحة العلمية والنفسية للطفل الفلسطيني، التعليم تحت اشراف وكالة الغوث، تطوير جامعات الوطن المحتـل. وفي حقـل الثقافة كان من بين اهتمامات المجلس، عملية اكمال المؤسسات الثقافية والفنية والتنسيق بينهـا والحفـاظ على الآثـار الفلسـطينيـة والفولكلور الفلسطيني، وانشاء جمعيات علمية فلسـطينيـة في مجـالات التاريخ والجغرافية والفلسفة، التوثيق الفلسطيني، والتنسيق بين نشاطات م.ت.ف. في المنـظمـات الاقليميـة والدولية ذات الصلة باهتمامات المجلس، وتشجيع النشر والانتاج الفكـري الثقافي المعني بالشؤون الفلسطينية. وفي مجال العلوم تناول المجلس موضوعات النشاط العلمي الفلسطيني، وحصر الكفاءات الفلسطينية في هذا المجال وتشكيل مجلس للعلوم، وتطوير مناهج التعليم بحيث تشمل الاهتمام المتزايد بجوانب العلوم البحتة والطبيعية والتطبيقية، ومتابعة المؤتمرات العلمية، وتمويل أبحاث علمية فلسطينية، ومتابعة الاهتمامات العلمية عند العدو الاسرائيلي، وتطوير المؤسسات العلمية والبحثية القائمة في اطار الثورة الفلسطينية والتنسيق بينها.

وفيما يلي موجز لانشطة المجلس حول بعض القضايا المشار اليها.

١ ـ الجامعة المفتوحة:

تبنى المجلس مشروع الجامعة المفتوحة الذي ظهرت فكرته منذ عام ١٩٧٥. وقد قدمت دراسات جدوى حول هذه الفكرة وكيفية تنفيذها وتمويلها والاهداف التي يمكن ان تحققها. وظل هذا المشروع أحد شواغل المجلس منذ انشائه، كما انه حظي باهتمام جهات دولية على رأسها اليونسكو وصندوق الانماء العربي من اجل اخراجه الى حيز الفعل في أقرب وقت. وينطوي بدء هذا المشروع في العمل على تحقيق أهـداف استـراتيجية أساسية، تدور حول توفير نظام التعليم عن بعد، وفرص التعليم العالي والتدريب التكنولوجي في مختلف مجالات المعرفة لأكبر عدد ممكن من ابناء الشعب الفلسطيني «والأمة العربية». وبخاصة أولئك الذين فاتتهم فرص التعليم بسبب أو آخر. كذلك يفتح المشروع آفاقاً امام مباشرة الاصلاح التربوي والتعليمي في جميع المراحل الدراسية بانتاج واستخدام الوسائل التعليمية

المكتوبة والمصورة والسمعية، وتعميق الانتماء الوطني والحضاري والتعريف بأبعاد القضية الفلسطينية السياسية والحضارية والاقتصادية فلسطينياً وعربياً ودولياً، وتعميق مُثل الحضارة العربية الاسلامية والانفتاح على علوم العصر ومعارفه المختلفة وعلى تجارب المجتمعات الاخرى في مجال البحث والتربية وبناء المناهج والبرامج التعليمية.

٢ ـ مجلس التعليم العالي في الأرض المحتلة:

أنشىء هذا المجلس داخل الارض المحتلة استجابة لتوصية المجلس الأعلى في دورة انعقاده الاولى والتي نصت على «ضرورة التوصل الى خطة موحدة حول التعليم العالي في الوطن المحتل تمنع التعدد والتبعثر، وتتصف بالشمول والواقعية وقابلية التنفيذ، وتتضمن البدائل الممكنة عند بروز عقبات أمام التنفيذ». ويعتبر المجلس جزءاً من الاجهزة التعليمية لمنظمة التحرير، وهو على ارتباط بالمجلس الأعلى ودائرة التربية والتعليم العالي. وفي دورته الرابعة عشرة، أوصى المجلس الأعلى، بعد ان قوم عمل مجلس التعليم، بمد اختصاصاته لتشمل «الاشراف على جميع مراحل التعليم في الوطن المحتل بالتنسيق مع دائرة التربية والتعليم والمجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم».

٣ ـ قبول الطلاب الفلسطينيين في الجامعات:

حرص المجلس على متابعة ظروف وشروط قبول الطلاب الفلسطينيين في الجامعات داخل الارض المحتلة وخارجها، ويتلقى تقاريراً دورية عن هذه الجوانب، من حيث القدرة الاستيعابية للجامعات الفلسطينية في الداخل، ومناهج الدراسة، ومسار التعليم الجامعي بشكل عام. كما يتلقى تقاريراً عن قبول الطلاب الفلسطينيين في الجامعات العربية وغير العربية في الخارج، ويسعى لتذليل العقبات الادارية والمالية أمام الطلبة.

كما يعالج المجلس امور المنح الدراسية لأبناء فلسطين في مختلف دول العالم، ويتوخى الوصول الى الأسلوب الأمثل سواء فيما يخص نسب قبول الطلاب او شروط التحاقهم أو توجيههم نحو الاختصاصات المناسبة أو متابعة تحصيلهم العلمي والتزامهم الخلقي. ولا يخفى أن متابعة التعليم الجامعي بمختلف فروعه واختصاصاته والتخطيط لهذه الأمور، يحتاج الى دراية دقيقة ومعرفة مسبقة بعدد الطلاب الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية في مختلف اماكن الوجود الفلسطيني، وتحقيق قدر بالغ من التنسيق في عمليات توزيع القبول على الجامعات والاختصاصات بما يتلاءم وظروف المجتمع الفلسطيني وحاجاته في الحاضر والمستقبل، وهذا جانب يروم المجلس الى تحقيقه ويبذل جهداً في سبيله بالتنسيق مع دائرة التربية والتعليم العالي والجهات المعنية الاخرى بمنظمة التحرير. وضمن الحلول التي أوسعها المجلس بحثاً، لاجل استيعاب خريجي المرحلة الثانوية، الاتجاه الى اقرار مبدأ اقامة جامعات داخل الارض المحتلة، وتحري السبل الكفيلة لتوسيع الجامعات القائمة في الداخل من ناحية قبول الطلاب مع ضمان التنسيق بين هذه الجامعات ومنع التضارب فيما يتعلق بالاختصاصات، ومراعاة التوزيع الاقليمي المحلي في الضفة والقطاع.

الى ذلك كله، أولى المجلس عناية متزايدة وحثيثة باطلاع ومشاركة اللجنة التنفيذية للمنظمة، بالبحث في امكانية انشاء جامعة فلسطينية خارج الوطن المحتل، والعمل على ايجاد المكان والاسلوب المناسبين لاقامة هذه الجامعة في حدود الوطن العربي أو خارجه. وكان من الاعتبارات الداعية لذلك، أهمية هذه الجامعة في حال قيامها، في استيعاب الاعداد التي تود استكمال التعليم العالي من ابناء فلسطين، خاصة خارج الوطن المحتل، وامكانية تطبيق سياسة تعليمية نابعة من الثورة الفلسطينية. وقد تمخض النقاش والحوار المعمق داخل المجلس حول هذا الموضوع عن توصية تبنتها اللجنة التنفيذية للمنظمة بالعمل على «انشاء هذه الجامعة الفلسطينية ومتابعة الجهود في سبيل هذه الغاية».

٤ ـ نشاط المنظمة في المؤسسات الاقليمية والدولية:

سبقت الاشارة الى ان ممثلي منظمة التحرير في كل من منظمة اليونسكو الدولية والالكسو العربية، هما عضوان اساسيان من اعضاء المجلس، وبذلك ضمن المجلس التواصل المستمر مع الأنشطة الثقافية لمنظمة التحرير في اطار هاتين المنظمتين، اللتين تضطلعان بدور ثقافي هام على المستويين العربي والدولي. ويحرص المجلس في توصياته على الاشارة الى ضرورة التنسيق بين البعثتين الفلسطينيتين فيهما وبين الدوائر الثقافية الفلسطينية من جهة، وبين المجلس الاعلى من جهة ثانية، بما يخدم الاهداف العليا للعمل الفلسطيني عامة. وقد اصبح من المعتاد أن يوصي المجلس بمباشرة الحملات الاعلامية والثقافية الخارجية من خلال المندوبين الفلسطينيين لدى المنظمتين المذكورتين، بما يتناسب والتعريف بسياسات الاضطهاد الثقافي الصهيوني في الوطن المحتل وخارجه، والتعريف بالوجه العنصري لاسرائيل والوجه الحضاري الانساني للثورة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، واستنفار المجتمع الدولي لاجل الحفاظ على التراث التاريخي والثقافي للشعب الفلسطيني، وصيانة الآثار الفلسطينية، ومنع استلاب الفولكلور الفلسطيني من قبل الجهات الصهيونية ـ الاسرائيلية. ومساعدة الشعب الفلسطيني في حقول الثقافة المختلفة. وتأكيداً لهذه المهمات، فان من التوصيات الهامة للمجلس، والتي تبلورت من خلال حواراته الداخلية، ضرورة تزويد ممثلي فلسطين في منظمتي اليونسكو والالكسو بالمعلومات عن الاجراءات الاسرائيلية ضد المؤسسات التربوية والتعليمية والثقافية الفلسطينية للمساعدة على فضح هذه الاجراءات والتصدي لها في الاطار الدولي. ومن جانب آخر، فانه عادة ما تدور حوارات داخل المجلس حول أمثل السبل للاستفادة من برامج اليونسكو والالكسو واهتماماتهما الثقافية الواسعة النطاق، وذلك في ضوء التقارير التي يقدمها ممثلا فلسطين لديهما، كذلك ينبغي الاشارة الى ان المجلس يضطلع بدوره في ممارسة مهمة التعريف بالثقافة الفلسطينية وبالقضية الفلسطينية وبطبيعة الغزوة الصهيونية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني من خلال الانشطة الثقافية التي ينهض بها رئيس المجلس. فرئيس المجلس عضو مشارك في اكثر من محفل علمي عربي ودولي، كما انه يشارك من خلال الدعوة بالحضور في عدد كبير من الندوات والمؤتمرات العلمية في انحاء مختلفة.. وهو ما يتيح الفرصة للقيام بالمهمات المشار اليها.

٥ ـ دائرة الثقافة:

لاحظ المجلس منذ وقت مبكر عقب انشائه، ومن خلال التقارير التي نوقشت بين يديه، ان ثمة عوامل اخرى تستدعي اعطاء الاهتمام الكافي بالعمل الثقافي الفلسطيني في اطار مؤسسات مختصة تعنى بهذا الجانب. فعلى خلاف العمل الاعلامي، لم يكن هناك جهة واحدة مسؤولة عن العمل الثقافي ومؤسساته. وقد تفاقمت هذه الظاهرة نتيجة الظروف التي عاشتها الثورة الفلسطينية وتركيزها على الجوانب العسكرية والسياسية التعبوية. ومن هنا، برزت الحاجة الى اعطاء اهتمام كاف بالجوانب الثقافية وتوحيد الجهود الثقافية المبعثرة في اطار مؤسسة واحدة تتولى مسؤولية كل هذه الجهود، مع الحرص على التمييز بين ما هو عمل ثقافي وما هو عمل اعلامي. ونتيجة لمناقشات ممتدة مستفيضة أوصى المجلس في دورته الرابعة بتخصيص دائرة للثقافة في اطار م.ت.ف. وقد أخذت اللجنة التنفيذية بهذه التوصية وتم تخصيص حقيبة خاصة بالثقافة في اللجنة التنفيذية، وهو تطور رحب به المجلس في دورته الرابعة عشرة.

٦ ـ التراث الفلسطيني:

انشغل المجلس بما يتعرض له تراث الشعب الفلسطيني وفنونه من محاولات صهيونية اسرائيلية تتراوح بين الطمس والسرقة، الأمر الذي سوف يؤدي الى تشويه هذا التراث واندثاره. ومن هذا المنطلق، لفت المجلس النظر في حواراته وتوصياته الى ضرورة توفير الوسائل المادية لجمع هذا التراث بكل الأساليب الممكنة والمتاحة. وتطلع الى ان يكون ذلك من صميم عمل الجهات المختصة بحقلي الثقافة والاعلام. وقد دعم المجلس هذا التوجه بتوصية نادت بضرورة تقديم الدعم المادي والفني للبلديات الفلسطينية في الارض المحتلة لجمع ما يمكن جمعه من التراث الفني للشعب الفلسطيني، وعرضه في متاحف خاصة ملحقة بتلك البلديات حفظاً له من الضياع والاستلاب. وعلى طريق احياء التراث الثقافي الفلسطيني، اهتم المجلس بمناقشة مقترحات برصد الامكانات اللازمة لاعادة طباعة المؤلفات والمصنفات الثقافية الفلسطينية السابقة على عام النكبة، وكذلك تشجيع النشاط الثقافي في الارض المحتلة وتشجيع الفنون التشكيلية ودعم الاعمال المسرحية وطباعة أبرز الاعمال الادبية في الداخل وانشاء مكتبة وطنية، وجمع المقتنيات التراثية الثمينة الخاصة وحفظها في جهة تكون نواة للمتحف الفلسطيني، والعمل على اقتناء لوحات الفنانين التشكيليين الفلسطينيين وتشجيع اعمالهم.

ويدخل في باب الاهتمام بالحفاظ على التراث الفلسطيني الذي عني به المجلس، صيانة الآثار الفلسطينية، والاتجاه الى توثيق هذه الاثار وتسجيلها والعمل على حظر بيع المواد التراثية. وقد اخذ المجلس توصية تتعلق بكافة الامور المذكورة، كما أوصى اللجنة التنفيذية بالطلب الى اليونسكو لتشكيل بعثة لمسح الاثار الفلسطينية وجردها، مما يساعد على جمع التراث وحفظه. وليس بلا مغزى ان مؤتمرات دولية معنية بالتراث العالمي، نظمتها اليونسكو وجهات اخرى ذات صلة بالأمر، أولت اهتماما بالتراث الفلسطيني حفظاً وجمعاً وتوثيقاً، وسجلت مدينة القدس في مؤتمر التراث العالمي، كما أن اليونسكو قد

وافقت على أن يكون لها اتصال مباشر مع الوطن المحتل فيما يخص الآثار والتراث الفلسطيني. كذلك يلاحظ ان اهتمام المجلس بهذا الجانب قد عبّد الطريق لتسهيل قيام مركز الاثار والتراث الفلسطيني، وأثار فضول الدوائر الدولية المختصة للانشغال بالتراث والاثار في فلسطين، وعرف بالاجراءات الاسرائيلية المعادية فيما يخص هذه الجوانب.

٧ ـ الفنون الفلسطينية:

يتابع المجلس الانشطة التي تقوم بها المؤسسات الفنية الفلسطينية كقسم الثقافة الفنية ومؤسسة السينما وقسم الفنون التشكيلية وجهات البحوث والدراسات والتوثيق، وجهات جمع التراث، ويسعى المجلس دوماً الى تحقيق التنسيق ومنع الازدواج فيما يخص هذه الجوانب مع تطورها وحشدها في خدمة القضية الفلسطينية بصفة عامة. وقد عهد المجلس الى مختصين بتقديم دراسات عن المؤسسات والأنشطة الفنية المختلفة في الاطار الفلسطيني بغية استقصاء سبل التطوير والتوجيه نحو الوجهة السليمة. كذلك أوصى المجلس بانشاء المؤسسات الثقافية والفنية التي تفتقر اليها الساحة الفلسطينية، وعلى الخصوص مؤسسة تعنى بالمسرح والتراث والفنون الشعبية والتليفزيون والمراكز الثقافية.. ونحوها.

٨ ـ التقنية والعلوم وحصر الكفاءات:

من بين ما انشغل به المجلس على صعيد حقل العلوم، موضوع تطوير مناهج التعليم الفلسطينية، بحيث يتم التوفيق بين الحاجات اليومية والآنية والحاجات المستقبلية. وفي هذا الاطار، أعتبر التعليم الفني والتقني والمهني، حلقة مفقودة ينبغي العناية بها على السلم التعليمي. وفي هذا السبيل، أثيرت مقترحات لأجل تطوير المعاهد الزراعية ومعاهد الفنون التطبيقية والتمريض وكليات المجتمع المتخصصة في جوانب الصناعة والزراعة والتجارة ونحوها. ومن الطموحات، أن يتولى المجلس عن طريق المختصين فيه (أو خارجه) اعداد اسماء الخبراء الفلسطينيين من مختلف التخصصات للاستفادة منهم في المشاركة في المنظمات الاقليمية والدولية المتخصصة، والاتصال باقرانهم في الدول الاخرى، ومتابعة آخر البحوث والاختراعات في مجالات التخصص. كما يقع في صلب اهتمامات المجلس القيام بعملية حصر شاملة للعاملين في النشاطات العلمية من أبناء فلسطين في مختلف الأماكن والاسراع بانجاز مجلس العلوم الفلسطيني الذي سيقع على عاتقه رصد الحاجات العلمية والتقنية للثورة الفلسطينية في كافة المجالات وحشد الطاقات العلمية الفلسطينية، والمشاركة في الندوات العلمية والمؤتمرات المحلية والعربية والدولية مع امكانية التهيئة لاعداد هذه اللقاءات العلمية، وانشاء مراكز للبحوث الفلسطينية في مختلف التخصصات التطبيقية كعلوم الطاقة والعلوم الهندسية والكيماوية والفيزيائية والرياضية والزراعية وعلوم البيئة والبيولوجيا والجيولوجيا والهيدرولوجيا.. كذلك سيكون من بين اهتمام مجلس العلوم المزمع متابعة الانشطة العلمية عند العدو، واصدار نشرة علمية فلسطينية سنوية وتبادل المعلومات والعلماء بين المؤسسات العلمية الفلسطينية والمؤسسات العلمية العربية والأجنبية.

ومن جانب آخر، ناقش المجلس في بعض دوراته الجهود القائمة في مضمار تشكيل جمعية المؤرخين الفلسطينيين والجمعية الفلسفية الفلسطينية وجمعية العلوم السياسية الفلسطينية والجمعية الجغرافية الفلسطينية. كما ناقش امكانية متابعة أعمال مراكز البحث العلمي في الارض المحتلة وامكانية التنسيق بينها والاستفادة من حصيلة انشطتها.

٩ ـ وحدة البحث:

حرصت رئاسة المجلس على تشكيل وحدة بحث علمي تابعة للمجلس، يكون من مهامها تناول موضوعات تبرز الحاجة لمعالجتها. ومنذ انشائها في خريف ١٩٨٥، عنيت هذه الوحدة بدراسة احوال أبناء فلسطين المقيمين في مصر العربية، فسلطت الأضواء عليهم من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص، وأصدرت نتاج جهدها في كتاب خاص عن الفلسطينيين العرب في مصر العربية، كذلك عنيت الوحدة باحياء الذكرى السنوية الخمسين لثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، وأصدرت بهذه المناسبة أكثر من عمل فكري، ومن ذلك كتاب عن المقاومة في قطاع غزة، وثان عن الكتيبة ١٤١ «فدائيون» وثالث عن مدينة يافا وثورة ١٩٣٦، ورابع عن الموروث الشعبي في ثورة ١٩٣٦.. ولوحدة البحث نشاطات أخرى ثقافية تنهض بها تحت اشراف مباشر من رئيس المجلس.

خاتمة:

لعل ما سبق يقدم فكرة طيبة عن الأنشطة التي يضطلع بها المجلس، تلك التي أنجزها والتي يتطلع الى انجازها، وفي تعبير التطلع ما يوحي بطبيعة النظرة المستقبلية التي تحدد عمله. وهي نظرة تؤكد ايمان القائمين عليه بحتمية الانتصار في معركة الاستقلال وضرورة الاستعداد لمتابعة الدور الحضاري للمجتمع الفلسطيني: وفي هذا الاتجاه، اتجاه الاهتمام بمرحلة ما بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، انشغل المجلس، وبخاصة في دورته الرابعة عشرة، بأهمية دراسة حاجات الدولة الفلسطينية، وخصص هذه الدورة «لاستكمال بناء المؤسسات التربوية والثقافية والعلمية».

لقد كان قيام المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم استجابة لضرورات أفصحت عنها الممارسة العملية للمجلس وطبيعة القضايا التي يتعرض لها بالبحث والتوصيات التي تبلورها حواراته. والأمل معقود في المراحل المقبلة على ان يتابع المجلس ما تم انجازه، وان يحقق الطموحات التي يصبو اليها كمؤسسة فاعلة في اطار الدولة الفلسطينية المستقلة بعون الله.

الواقع الديمغرافي في فلسطين المحتلة وآثاره على الانتفاضة

د. فتحي عاروري

١ ـ مقدمة:

لقد ادت الثورة الشعبية العارمة التي تشهدها فلسطين منذ السابع من شهر كانون الاول ١٩٨٧، الى خلق اوضاع جديدة، وهز الكثير مما كان يعتبره البعض امراً مسلماً به، بحكم ما وصلت اليه هذه الامة من الاستكانة امام عدوها القديم الجديد ممثلا في الصهيونية وحليفتها بل صانعتها وحاميتها الامبريالية العالمية وعلى رأسها الامبريالية الامريكية.

هذا ولا شك في ان لهذه الثورة الشعبية اسبابها ودوافعها وآثارها، ولكن هذه الورقة ستقتصر على دراسة واحد من اهم العوامل التي لعبت وما زالت تلعب وسوف تلعب بكل تأكيد دوراً بارزاً في اتجاهات ونتائج الصراع في فلسطين، التي لا اشك في انها ستكون في صالح شعبنا في نهاية المطاف، الا وهو الوضع الديموغرافي في فلسطين.

لقد تعرضت فلسطين الى موجات من الحروب وعدد من الغزاة عبر تاريخها الطويل، من الحروب الصليبية الى التتار، انتهت كلها بتحرر فلسطين وعودتها كما كانت دائما عربية مسلمة.

ومع بداية هذا القرن، اخذت قضية فلسطين منحى جديدا، حيث تلاقت المطامع الصهيونية مع المخططات الامبريالية الحديثة بزعامة بريطانيا، وادى ذلك الى تشكيل ذلك الحلف غير المقدس بينهما، تآمرا على فلسطين وشعبها خاصة، وعلى الامة العربية عامة، واخذ هذا الحلف اول صوره الرسمية باعلان وعد بلفور في الثاني من شهر تشرين الثاني ١٩١٧، وفيه تلتزم بريطانيا بالعمل على اقامة دولة يهودية في فلسطين. وبدأت الخطوات التنفيذية على طريق تحقيق هذا الهدف عندما نجحت بريطانيا في الحصول على صك الانتداب على فلسطين من عصبة الامم عام ١٩١٨، حيث سعت بكل الطرق والوسائل

★ دراسة مقدمة الى ندوة «الابعاد الاقتصادية والاجتماعية للتطورات الجارية في الارض المحتلة». ـ (راجع العدد ٧٦ من «صامد الاقتصادي» ص ٢٧٠ ـ ٢٨٠).

الممكنة الى الوصول الى ذلك الهدف مخالفة بذلك كل القوانين والاعراف الدولية، بما فيها صك الانتداب الذي تولت بموجبه مقاليد الامور في فلسطين. ومن نافل القول ان ما حدث في فلسطين على يد بريطانيا هو ظاهرة فريدة لم يعرف تاريخ البشرية لها مثيلا، حيث عملت بكل ما تملك من قوة على اقتلاع شعب من ارضه ووطنه واحلت محله شتاتا جمعتهم بكل الوسائل من اصقاع الارض المختلفة. وفي سبيل ذلك اتخذت السلطات البريطانية مجموعة من الاجراءات تخدم في مجملها هذا الهدف العام، نشير الى بعضها:

١ ـ فتحت ابواب فلسطين امام الهجرة اليهودية بصورة لم يسبق لها مثيل. ولم يكفها فتح الباب امام الهجرة الرسمية، ولكنها كانت تغض الطرف عن ما يعرف بالهجرة غير الرسمية او غير الشرعية، حيث يدخل اليهود الى فلسطين دون اشارة رسمية الى اعدادهم ومكان قدومهم او الجهة التي يقصدون الاقامة فيها. ولا شك ان هذا النوع من الهجرة هو اخطر انواع الهجرة.

٢ ـ عملت على تسليم اليهود الاراضي الاميرية، كما عملت بكل الوسائل على انتزاع الاراضي من اهلها وتسليمها لليهود لاقامة مستعمراتهم عليها.

٣ ـ مكنت اليهود من الاستيلاء على المواقع الاستراتيجية التي يستطيعون منها السيطرة على الموارد الطبيعية للبلاد، واهمها مصادر المياه، وذلك لتمكينهم من احكام السيطرة على البلاد.

٤ ـ ساعدت اليهود على اعداد العصابات المسلحة، والعمل على اشراكها في اعمال الحرب العالمية الثانية لتزويدهم بالخبرة الحربية اللازمة، مع توفير كل السبل لتسليح هذه العصابات بما يمكنها من اقامة الدولة اليهودية وتوفير الحماية لها.

٥ ـ هيأت جميع الاجواء المساعدة لاقامة الدولة اليهودية، في الوقت الذي كانت تعلن فيه انتهاء انتدابها لفلسطين.

٦ ـ اما على الجانب العربي الفلسطيني، فقد كانت الامور كلها على النقيض من ذلك، حيث اتسمت السياسة البريطانية في فلسطين بقتل العرب الفلسطينيين واعتقالهم واضطهادهم وتضييق سبل العيش امامهم بكل الوسائل وعلى رأسها مصادرة الاراضي واعطائها لليهود، مع العمل على حرمان العرب من كل ما يمكنهم من الصمود على ارضهم والدفاع عنها. وكان للعرب مع كل ذلك جولات وثورات لا تنسى في فلسطين وعلى الاجمال. وان كان هذا ليس هو مدار بحث هذه الورقة. الّا انه لا بد من القول والتذكير المستمر بان الوضع القائم في فلسطين كان ثمار ايام سوداء لا يمكن ان تنسى، قضتها فلسطين في ظل الانتداب البريطاني، انتهت بتسليم الجزء الاكبر من فلسطين لليهود (٧٧٪ من مساحة فلسطين) لاقامة الدولة اليهودية عليها في ١٥ آيار ١٩٤٨. وامتدت الصورة القديمة الحديثة من التآمر بين الصهيونية والاستعمار الحديث ممثلا هذه المرة بخليفة بريطانيا في زعامة الامبريالية العالمية. وهي الولايات المتحدة، الى ان سقطت البقية الباقية من فلسطين واجزاء واسعة من الدول العربية المجاورة تحت الاحتلال الاسرائيلي في اعقاب حرب ١٩٦٧. ان جملة الاحداث السابقة الذكر، تشكل الخلفية لرسم

صورة الوضع الديموغرافي في فلسطين، والذي لعب دورا كبيرا في اشعال الثورة الحالية في فلسطين.

٢ ـ الوضع الديموغرافي في فلسطين قبل سنة ١٩٤٨:

تشير البيانات المتوافرة (انظر جدول رقم ١) الى ان عدد سكان فلسطين سنة ١٩١٤ قد بلغ حوالي ٦٨٩ الف نسمة، منهم حوالي ٥٥ الفاً من اليهود يشكلون ما نسبته ٨٪ من مجموع السكان. اما عشية الانتداب البريطاني على فلسطين عام ١٩١٨، فقد كان عدد سكان فلسطين حوالي ٧٠٠ الف نسمة، منهم حوالي ٥٦ الفاً من اليهود، يشكلون حوالي ٨٪ من مجموع السكان.

جدول رقم (١)

تطور عدد سكان فلسطين ١٩١٤ ـ ١٩٤٨ (بالالف)

السنة	عدد السكان الكلي	عدد السكان العرب	عدد السكان اليهود	نسبة اليهود الى المجموع
١٩١٤	٦٨٩,٨	٦٣٤,٦	٥٥,١	٨
١٩١٨	٧٠٠,٠	٦٤٤,٠	٥٦,٠	٨
١٩٢٢	٧٥٧,٢	٦٧٣,٤	٨٣,٨	١١
١٩٣١	١٠٣٥,٨	٨٦١,٢	١٧٤,٦	١٦,٩
١٩٤٧	١٩٧٧,٦	١٣٦٣,٤	٦١٤,٢	٣١
١٩٤٨	٢٠٦٥,٠	١٤١٥,٠	٦٥٠,٠	١٣,٥

المصدر: **الصراع الديمغرافي في فلسطين**، اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل، المكتب الفني، سلسلة الدراسات والابحاث (٢)، تشرين ثاني ١٩٨٦ (ص ١٧).

وقد ادت الجهود البريطانية المستمرة من خلال سلطة الانتداب الى احداث خلل كبير في الوضع الديموغرافي في فلسطين، حيث قادت سياسة فتح ابواب فلسطين امام هجرة اليهود الى تضاعف عدد السكان اليهود في فلسطين اكثر من احد عشر ضعفاً، وقد قدر عدد سكان فلسطين عشية انتهاء الانتداب البريطاني عليها سنة ١٩٤٨ بحوالي ٢٠٦٥ الفاً منهم حوالي ٦٥٠ الفا من اليهود يشكلون ما نسبته ٣١,٥٪ من مجموع سكان فلسطين في ذلك العام. وسوف نتطرق الى عوامل النمو السكاني في فلسطين خلال فترة الانتداب.

١.٢ عوامل النمو السكاني في فلسطين قبل ١٩٤٨:

تتمثل عوامل النمو السكاني فيما يلي:ـ

(١٠١٠٢)ـ الولادات او الخصوبة — Fertility

(٢٠١٠٢)ـ الوفيات — Mortality

(٣٠١٠٢)ـ الهجرة — Migration

وبداية، لا بد من الاشارة الى ان العاملين الاول والثاني، وهما يشكلان عاملي الزيادة الطبيعية، كانا المصدر الرئيسي لنمو السكان العرب في فلسطين خلال هذه الفترة، في حين كانت الهجرة هي المصدر الرئيسي لزيادة السكان اليهود في فلسطين، وهذا امر لا بد من الاشارة اليه لانه كان السبب الرئيسي في خلخلة الوضع الديموغرافي في فلسطين لصالح اليهود خلال هذه الفترة.

١.١.٢ ـ الولادات:

كانت معدلات المواليد بين السكان العرب الفلسطينيين اعلى منها بين اليهود، حيث بقي هذا المعدل بين المسلمين طوال الفترة في حدود ال ٥٠ بالالف، اما بين المسيحيين فقد بقي في حدود ال ٣٠ بالالف، وبين الدروز في حدود ال ٤٠ بالالف، في حين كان بين اليهود في حدود ال ٣٠ بالالف خلال الفترة ١٩٢٢ ـ ١٩٤٦ (انظر جدول رقم ٢).

جدول رقم (٢)

معدل المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية في فلسطين حسب الديانة للفترة ١٩٢٢ـ١٩٤٦

الفترة الزمنية	مجموع السكان	مسلمون	مسيحيون	دروز آخرون	يهود
		معدل المواليد			
١٩٢٢ـ١٩٢٥	٤٦,٦	٥٠,٢	٣٦,٣	٤٢,٨	٣٣,٩
١٩٢٦ـ١٩٣٠	٤٨,٦	٥٣,٥	٣٨,٢	٤٥,٩	٣٤,٣
١٩٣١ـ١٩٣٥	٤٤,٧	٥٠,٣	٣٥,٩	٤٤,٩	٣٠,٢
١٩٣٦ـ١٩٤٠	٤٠,٦	٤٨,٤	٣٣,٣	٤٥,٨	٢٥,٨
١٩٤١ـ١٩٤٦	٤٢,١	٥١,٢	٣١,١	٤٣,٤	٢٧,٠
		معدل الوفيات			
١٩٢٢ـ١٩٢٥	٢٣,٨	٢٦,٩	١٦,١	١٩,٦	١٣,٧
١٩٢٦ـ١٩٣٠	٣٤,٣	٢٨,٣	١٧,٩	٢٤,٨	١١,٧
١٩٣١ـ١٩٣٥	٢١,٠	٢٥,٤	١٥,٠	٢١,٥	٩,٣
١٩٣٦ـ١٩٤٠	١٦,٥	٢١,١	١٢,١	١٩,١	٨,١
١٩٤١ـ١٩٤٥	١٤,٢	١٨,٣	١٠,٦	١٦,٣	٧,٤
		معدل الزيادة الطبيعية			
١٩٢٢ـ١٩٢٥	٢٢,٨	٢٣,٣	٢٠,٢	٢٣,٢	٢٠,٢
١٩٢٦ـ١٩٣٠	٢٤,٣	٢٥,٢	٢٠,٣	٢١,١	٢٢,٦
١٩٣١ـ١٩٣٥	٢٣,٧	٢٤,٩	٢٠,٩	٢٣,٤	٢٠,٩
١٩٣٦ـ١٩٤٠	٢٤,١	٢٧,٨	٢١,٢	٢٦,٧	١٧,٧
١٩٤١ـ١٩٤٥	٢٧,٩	٣٢,٩	٢٠,٥	٢٧,١	١٩,٦

المصدر: **الصراع الديمغرافي في فلسطين**، اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل، المكتب الفني، سلسلة الدراسات والابحاث (٢)، تشرين ثاني ١٩٨٦ ص ٢٠.

واذا كانت معدلات المواليد بين السكان العرب قد بقيت مستقرة تقريبا على مستوياتها العالية طوال هذه الفترة، فان معدلات المواليد بين اليهود قد اظهرت ميلا واضحا للانخفاض خلال نفس الفترة من ٣٣,٩ بالالف خلال الفترة ١٩٢٢ ـ ١٩٢٥ الى ٢٧ بالالف خلال ١٩٤١ ـ ١٩٤٦.

٢.١.٢ ـ الوفيات

لقد شهدت معدلات الوفيات في فلسطين انخفاضا ملموسا خلال الفترة ١٩٢٢ ـ ١٩٤٦، حيث انخفض هذا المعدل من ٢٩,٩ بالالف خلال الفترة ١٩٢٢ ـ ١٩٢٥ الى ١٨,٣ بالالف خلال الفترة ١٩٤١ ـ ١٩٤٦ بين المسلمين، ومن ١٦,١ بالالف الى ١٠,٦ بالالف لنفس الفترة بين المسيحيين، اما بين اليهود فقد انخفض هذا المعدل من ١٣,٧ بالالف الى ٧,٤ بالالف لنفس الفترة.

ونتيجة لاتجاهات الخصوبة والوفيات، فقد ارتفع معدل النمو الطبيعي بين المسلمين من ٢٣,٣ بالالف خلال الفترة ١٩٢٢ ـ ١٩٢٥ الى ٣٢,٩ بالالف خلال الفترة ١٩٤١ ـ ١٩٤٦، ومن ٢٣,٢ بالالف الى ٢٧,١ بالالف بين الدروز خلال نفس الفترة، في حين بقيت مستقرة في حدود ال ٢٠ بالالف بين المسيحيين خلال نفس الفترة. اما بين اليهود فقد انخفض معدل النمو الطبيعي من ٢٠,٢ بالالف خلال الفترة ١٩٢٢ ـ ١٩٢٥ الى ١٩,٦ بالالف خلال الفترة ١٩٤١ ـ ١٩٤٦.

٣.١.٢ ـ الهجرة اليهودية الى فلسطين قبل عام ١٩٤٨:

يشير الجدول رقم (٣) الى ان عدد اليهود الذين قدموا الى فلسطين حتى تاريخ ١٤/٥/١٩٤٨ قد بلغ ٥٤٥,٤ الف. ولقد كانت سياسة الانتداب قائمة على تشجيع هذه الهجرة بكل الطرق والوسائل، وبمراجعة البيانات المتاحة نجد ان الهجرة كانت العامل الحاسم في النمو السكاني لليهود في فلسطين خلال فترة الانتداب، حيث شكلت حوالي ٧٣٪ من الزيادة السكانية لهم في فلسطين، في حين ساهمت الزيادة الطبيعية بحوالي ٢٦٪ فقط. اما بالنسبة للعرب الفلسطينيين، فإن الزيادة الطبيعية قد ساهمت بحوالي ٩٩,٦٪ من النمو السكاني للمسلمين و ٦٤٪ بالنسبة للمسيحيين و ٨٩٪ بالنسبة للدروز (حيث بلغ عدد العرب الفلسطينيين الذين غادروا فلسطين خلال الفترة ١٨٨٠ ـ ١٩٤٧ حوالي ٦٠ الف فقط[1]. وهذا يدل على خطورة سياسة الانتداب التي تركت اوخم العواقب على ارض فلسطين وشعبها.

٣ ـ الوضع الديموغرافي في فلسطين خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧:

لقد ادت نكبة ١٩٤٨ الى تقسيم فلسطين الى ثلاثة أقسام:

ـ الأرض المحتلة سنة ١٩٤٨ وتمثل ٧٦,٧٪ من مساحة فلسطين.

ـ الضفة الغربية وتعادل مساحتها حوالي ٢٢٪ من مساحة فلسطين.

ـ قطاع غزة وتعادل مساحته ١,٣٪ من مساحة فلسطين.

هذا على مستوى الأرض، اما على مستوى السكان، فقد أدت هذه الاحداث الى تشريد حوالي نصف سكان فلسطين تحت ضغط الارهاب الذي مارسته العصابات الصهيونية التي قامت بريطانيا باعدادها

(١) Efrat, & Orni **Geography of Israel,** Jerusalem, Israel Universities press, 1970.

جدول رقم (٣)

هجرة اليهود الى فلسطين المحتلة وهجرة العرب الفلسطينيين خلال الفترة ١٨٨٢ـ١٩٨٦ (بالالف)

الفترة	عدد اليهود القادمين	الفترة	عدد العرب الفلسطينيين المغادرين
١٨٨٢ـ١٩٠٣	٢٥	١٨٨٠ـ١٩٤٧	٦٠
١٩٠٤ـ١٩١٤	٣٧,٥	١٩٤٨	٤٥٠
١٩١٩ـ١٤/٥/١٩٤٨	٤٨٢,٩	١٩٤٩ـ١٩٦٦	٥٥٠
١٥/٥/١٩٤٨ـ١٩٦٠	٨٦٩,٣	١٩٦٧	٤٠٨
١٩٦١ـ١٩٧١	٣٣٧,٩	١٩٦٨ـ١٩٨٥	١٦١
١٩٧٢ـ١٩٨٢	١٧٨,٢		
١٩٨٣ـ١٩٨٦	١٣,٤		

المصدر:ـ

١ ـ Statistical Abstract of Israel, Central Bureau of statistics 1987. P. P.

٢ ـ **الصراع الديموغرافي في فلسطين المحتلة** اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل، المكتب الفني، سلسلة الدراسات والابحاث (٢)، تشرين ثاني ١٩٨٦ ص٢٢.

وتدريبها وتسليحها لهذه الغاية. ولقد توجهت اعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين الى الضفة الغربية وقطاع غزة والدول العربية المجاورة. وتشير البيانات المتوافرة الى ان عدد سكان فلسطين في بداية عام ١٩٤٩ قد بلغ حوالي ١,٤٦٦ الفاً بقي منهم حوالي ١,٢٠٠ ألف في فلسطين، أي حوالي ٨١,٨٪ من مجموع السكان العرب الفلسطينيين في ذلك العام، منهم ٧٧٤ الفاً في الضفة الغربية، ٢٧٠ ألفاً في قطاع غزة، في حين لم يتبق في فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨ اكثر من ١٥٦ الفاً، أي حوالي ١٠,٦٪ فقط من مجموع سكان فلسطين في ذلك العام (انظر جدول رقم ٤).

ولقد كانت لبنان، وسوريا، والاردن، أهم الدول العربية التي توجه اليها اللاجئون الفلسطينيون، حيث بلغ عدد الفلسطينيين فيها ١٠٠ ألف، ٨٥ ألف، ٧٠ ألف، يشكلون ٦,٨٪، ٥,٨٪، ٤,٨٪ من مجموع العرب الفلسطينيين في ذلك العام لكل منها على التوالي.

واذا علمنا بأن عدد سكان فلسطين عام ١٩٤٩ قد قدر بحوالي ٢,٢ مليون نسمة، فإن نسبة السكان العرب في فلسطين في ذلك العام قد بلغت ٦٨٪، في حين بلغت نسبة اليهود ٣٢٪. وهذا التوزيع السكاني هو انعكاس لسياسة الهجرة اليهودية واسعة النطاق الى فلسطين من جانب، وسياسة تهجير وطرد السكان العرب من اراضيهم في فلسطين اثناء هذه الفترة. وسوف نتطرق فيما يلي باختصار لتطور الوضع الديموغرافي في فلسطين خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧.

جدول رقم (٤)

التوزيع السكاني للعرب الفلسطينيين حسب المنطقة التي يقيمون فيها عام ١٩٤٩

المنطقة	لاجئون	اصليون	المجموع	٪
داخل فلسطين	٤٧٠	٧٣٠	١٢٠٠	٨١,٨
ـ الضفة الغربية	٢٨٠	٤٩٤	٧٧٤	٥٢,٨
ـ قطاع غزة	١٩٠	٨٠	٢٧٠	١٨,٤
ـ الارض المحتلة	ـ	١٥٦	١٥٦	١٠,٦
خارج فلسطين	٢٦٦	ـ	٢٦٦	١٨,٢
ـ لبنان	١٠٠	ـ	١٠٠	٦,٨
ـ سوريا	٨٥	ـ	٨٥	٥,٨
ـ الاردن	٧٠	ـ	٧٠	٤,٨
ـ مصر	٧	ـ	٧	٠,٥
ـ العراق	٤	ـ	٤	٠,٣
المجموع	**٧٣٦**	**٧٣٠**	**١٤٦٦**	**١٠٠**

المصدر:

الصراع الديموغرافي في فلسطين المحتلة، اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل، المكتب الفني، سلسلة الدراسات والابحاث (٢)، تشرين ثاني ١٩٨٦، ص ٢٨.

٣ . ١ ـ سكان الضفة الغربية ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧:

استقبلت الضفة الغربية حوالي ٢٨٠ ألفاً من اللاجئين الفلسطينيين نتيجة لنكبة ١٩٤٨، اي حوالي ٣٨٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين. ولقد أدى ذلك الى ارتفاع عدد سكان الضفة الغربية الى حوالي ٧٧٤ الفاً عام ١٩٤٩، يشكلون حوالي ٥٢,٨٪ من مجموع الفلسطينيين في ذلك العام.

لقد شكلت هذه الهجرة ضغطاً كبيراً على الموارد المحدودة في الضفة الغربية، مما دفع السكان الى الانتقال للعمل في الضفة الشرقية ضمن المملكة الاردنية الهاشمية، او للهجرة الى الدول العربية الأخرى، وخاصة الدول الخليجية، بحثاً عن فرصة للعمل ومصادر جديدة للرزق. ولقد انعكست هذه الهجرة على الوضع السكاني في الضفة الغربية، على الرغم من مستويات النمو السكاني الطبيعية المرتفعة التي سادت الضفة الغربية هذه الفترة، حيث اشارت نتائج تعداد السكان الذي اجري في الاردن سنة ١٩٥٢ الى ان عدد سكان الضفة الغربية قد انخفض الى ٧٤٢ الفاً فقط. ووفقاً لنتائج التعداد الأول للمساكن والسكان الذي اجري في الاردن عام ١٩٦١[٢]. فإن سكان الضفة الغربية لم يتجاوزوا الـ٨٠٥آلاف نسمة، وهذا يعني ان معدل النمو السكاني خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦١ لم يتجاوز الـ٩,٤ بالألف.

وإذا فرضنا بأن معدل النمو الطبيعي للسكان في الضفة الغربية لم يتجاوز الـ ٣٠ بالألف (وهو أقل تقدير ممكن لهذا المعدل) يمكن ان يتبين لدينا ان الضفة الغربية قد خسرت حوالي ٤٧٧ الف نسمة بسبب الهجرة خلال الفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٦١. وقد استمر تيار الهجرة من الضفة الغربية طوال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ دون انقطاع وبوتائر عالية. واذا كان من العسير التعرف على الحجم الصحيح لهذه الهجرة، الا انه من الممكن التعرف على حجم هذه الهجرة خلال كامل هذه الفترة بين نكبة ١٩٤٨ وحرب حزيران ١٩٦٧، ذلك ان سلطات الاحتلال قد قدرت عدد سكان الضفة الغربية، حسب نتائج التعداد التي نشرتها سلطات الاحتلال والذي اجري في نهاية ١٩٦٧ فيما عدا القدس، بحوالي ٥٨٥,٩ الف نسمة، في حين قدر عدد سكان القدس بحوالي ٦٥ الف نسمة (اي ان مجموع سكان الضفة الغربية سنة ١٩٦٧ كان حوالي ٦٥٠,٩ الف نسمة). وبنفس الغرض السابق والمتعلق بمعدل النمو الطبيعي للسكان، نجد ان الضفة الغربية قد خسرت ما لا يقل عن ٧١٧,٧ الف نسمة بسبب الهجرة خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧.

٣ . ٢ ـ سكان قطاع غزة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧:

يشكل قطاع غزة شريطاً ساحلياً لا تتعدى مساحته ٣٦٢كم[٢] تشكل حوالي ١,٣٪ من مساحة فلسطين. ونتيجة لنكبة فلسطين سنة ١٩٤٨، تحول هذا الشريط الساحلي الضيق الى منطقة مكتظة بالسكان، حيث قدر عدد سكان القطاع في بداية عام ١٩٤٩ بحوالي ٢٧٠ الف نسمة، منهم ١٩٠ الف قدموا اليها نتيجة لنكبة ١٩٤٨. (اي حوالي ٧٤٥,٩ شخص/ كم[٢]).

لقد شكل هذا الحشد السكاني ضغطاً كبيراً جداً على موارد القطاع المحدودة، مما دفع السكان الى الهجرة خارج القطاع بحثاً عن العمل وطلبا للرزق. ولقد قدر عدد سكان قطاع غزة عشية حرب ١٩٦٧ بحوالي ٣٨٠,٨ الف نسمة بمعدل نمو سنوي قدره ١٩ بالالف. واذا علمنا بأن سلطات الاحتلال قد قدرت عدد سكان قطاع غزة في التعداد السكاني الذي اجري في نهاية عام ١٩٦٧ بحوالي ٣٥٦,٢٦١ الف نسمة، وان معدل النمو الطبيعي في قطاع غزة خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ قد كان في حدود الـ ٣٤ بالألف، فإن من الممكن ان نتعرف على ان قطاع غزة قد خسر ما لا يقل عن ١٥٨,٩ الف نسمة بسبب الهجرة من هذا القطاع خلال هذه الفترة.

٣ . ٣ ـ سكان فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨ خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧:

لقد أدت نكبة ١٩٤٨ وما رافقها من احداث الى طرد حوالي ٧٣٦ الفاً من سكان فلسطين المحتلة قبل عام ١٩٦٧. وبحلول عام ١٩٤٩، لم يكن قد بقي في هذا الجزء من فلسطين، والذي يشكل حوالي ٧٧٪ من المساحة الكلية لفلسطين، اكثر من ١٥٦ الفا من العرب الفلسطينيين او حوالي ١٠,٦٪ من مجموع العرب الفلسطينيين في ذلك العام.

ولقد كانت الزيادة الطبيعية هي المصدر الوحيد لنمو السكان العرب في فلسطين المحتلة، حيث بلغ معدل النمو السكاني حوالي ٣,٦٪، ولم تشكل الهجرة الصافية اكثر من ٠,١٪ من مجموع النمو

السكاني للسكان العرب في فلسطين المحتلة ١٩٤٨ خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧. وذلك على العكس مما كان عليه الحال بالنسبة لليهود في فلسطين، حيث كانت الهجرة هي العامل الرئيسي للنمو السكاني بينهم (انظر جدول رقم ٥).

جدول رقم (٥)

تطور عدد سكان فلسطين المحتلة ٤٨ حسب الديانة ومصدر النمو (١٩٤٨ ـ ١٩٨٦)

السنة	عدد السكان في بداية الفترة	الزيادة الطبيعية	صافي الهجرة	السكان في نهاية الفترة	معدل النمو السنوي ٪	نسبة الهجرة الصافية من مجموع نمو السكان
			المجموع			
١٩٤٨_١٩٨٦	٨٠٥,٦	٢٠٧٢,٤	١٤٠٧,٨	٤٣٣١,٣	٤,٤	٤٠,٥
١٩٤٨_١٩٦٠	٨٠٥,٦	٤٠٧٥,٤	٨٦٩,٤	٢١٥٠,٤	٧,٨	٦٤,٦
١٩٦١_١٩٧١	٢١٥٠,٤	٥٦٢,٠	٣٣٩,٨	٣١٢٠,٧	٣,٢	٣٧,٧
١٩٧٢_١٩٨٢	٣١١٥,٦	٧٥٢,٧	١٨٣,٣	٤,٦٣,٦	٢,٤	١٩,٦
١٩٨٣_١٩٨٦	٤٠٣٣,٧	٢٨٢,٣	١٥,٣	٤٣٣١,٣	١,٨	٥,١
السنة			العرب			
١٩٤٨_١٩٨٦	١٥٦,٠	٥٣٦,٤	٨,٦	٧٦٩,٩	٤,٢	١,٦
١٩٤٨_١٩٦٠	١٥٦,٠	٨٣,١	٠,١	٢٣٩,٢	٣,٦	٠,١
١٩٦١_١٩٧١	٢٣٩,٢	١٤٩,١	١,٩	٤٥٨,٧	٤,١	٠,٣
١٩٧٢_١٩٨٢	٤٥٣,٨	٢٢٠,٣	٤,٨	٦٩٠,٤	٣,٧	٢,١
١٩٨٣_١٩٨٦	٦٨٤,١	٨٣,٩	١,٨	٧٦٩,٩	٣,٠	٢,٣
السنة			اليهود			
١٩٤٨_١٩٨٦	٦٤٩,٦	١٥٣٥,٩	١٣٩٩,١	٣٥٦١,٤	٤,٤	٤٧,٧
١٩٤٨_١٩٦٠	٦٤٩,٦	٣٩٢,٣	٨٦٩,٣	١٩١١,٢	٨,٦	٦٨,٩
١٩٦١_١٩٧١	١٩١١,٢	٤١٢,٩	٣٣٧,٩	٢٦٦٢,٠	٣,٠	٤٥,٠
١٩٧٢_١٩٨٢	٢٦٦٢,٠	٥٣٢,٣	١٧٨,٥	٣٣٧٣,٢	٢,١	٢٥,١
١٩٨٣_١٩٨٦	٣٣٤٩,٦	١٩٨,٤	١٣,٤	٣٥٦١,٤	١,٥	٦,٣

المصدر:-

Statistical Abstract of Israel, Central Bureau of statistics 1987. P. 31.

ويشير الجدول رقم (٦) الى ان معدل النمو الطبيعي بين السكان العرب في فلسطين المحتلة ١٩٤٨ قد بلغ حوالي ٤٥,٣ بالألف في الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤ (معدل المواليد الخام ٥١,٧ بالألف ومعدل الوفيات الخام ٦,٤ بالألف) بالنسبة للسكان المسلمين، في حين لم يتجاوز هذا المعدل الـ١٦,٧ بالألف (معدل المواليد الخام ٢٢,٥ بالألف ومعدل الوفيات الخام ٥,٨ بالألف) بين اليهود خلال نفس الفترة. ولقد أدت هذه المعدلات المرتفعة الى تضاعف عدد السكان العرب خلال فترة لا تتجاوز الثمانية عشر عاماً، حيث ارتفع عددهم من حوالي ١٦٠ الف في نهاية عام ١٩٤٩ يشكلون ما نسبته ١٣,٤٪ من مجموع سكان فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ الى حوالي ٣١١,٦ الف في نهاية عام ١٩٦٦ يشكلون حوالي ١٢,١٪ من مجموع سكان فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ في ذلك العام (انظر جدول رقم ٧).

وتجدر الاشارة هنا الى ان معدلات الخصوبة بين العرب الفلسطينيين قد اظهرت ميلاً للارتفاع في هذه الفترة (من ٤٦,٣ بالألف الى ٥١,٧ بالألف)، في حين شهدت معدلات الوفيات شيئاً من الانخفاض (من ٨ بالألف الى ٦,٤ بالألف) بين المسلمين خلال نفس الفترة (انظر جدول رقم ٦).

جدول رقم (٦)

معدلات المواليد، معدلات الوفيات، معدلات الزيادة الطبيعية وفيات الرضع والولادات الميتة في فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨ حسب الديانة للفترة ١٩٥٥-١٩٨٦ (بالألف)

السنة	معدل المواليد	معدل الوفيات	معدل الزيادة الطبيعية	معدل الوفيات الرضع	معدل الولادات الميتة
			المسلمين		
١٩٥٥-١٩٥٩	٤٦,٣	٨,٠	٣٨,٣	٦٠,٦	١٤,٣
١٩٦٠-١٩٦٤	٥١,٧	٦,٤	٤٥,٣	٤٦,٤	١٥,١
١٩٦٥-١٩٦٩	٥١,٠	٦,١	٤٤,٩	٤٣,٨	١٥,١
١٩٧٠-١٩٧٤	٤٩,٥	٥,٨	٤٣,٧	٤٠,١	١٣,٢
١٩٧٥-١٩٧٩	٤٤,٥	٥,٠	٣٩,٥	٣٢,٦	١٢,٧
١٩٨٠	٣٨,٩	٤,٢	٣٤,٧	٢٦,٠	١٠,٦
١٩٨٥	٣٤,٨	٣,٥	٣١,٣	١٩,٧	-
١٩٨٦	٣٣,٨	٣,٤	٣٠,٤	١٨,٠	-
السنة			الدروز		
١٩٥٥-١٩٥٩	٤٨,٠	٨,٢	٣٩,٨	٥٤,٣	٧,٢
١٩٦٠-١٩٦٤	٤٦,٧	٦,٨	٣٩,٩	٥٠,٤	٩,٩
١٩٦٥-١٩٦٩	٤٣,٦	٥,٣	٣٨,٣	٤٣,٨	١١,٦
١٩٧٠-١٩٧٤	٤٢,٧	٥,٣	٣٧,٤	٣٣,٩	١٣,١
١٩٧٥-١٩٧٩	٤١,٨	٥,٠	٣٦,٨	٣٢,١	٤,١
١٩٨٠	٣٩,٢	٤,٤	٣٤,٨	٢٦,٦	-
١٩٨٥	٣١,٦	٣,٤	٢٨,٢	١٢,٩	-
١٩٨٦	٣٠,٨	-	-	-	-
السنة			المسيحيين		
١٩٥٥-١٩٥٩	٣٤,٤	٧,٣	٢٧,١	٤٦,١	-
١٩٦٠-١٩٦٤	٣٤,٩	٦,٩	٢٨,٠	٤٢,١	١١,٩
١٩٦٥-١٩٦٩	٣٠,٤	٥,٩	٢٤,٥	٣٢,٧	١١,١
١٩٧٠-١٩٧٤	٢٦,٩	٧,٠	١٩,٩	٢٩,٦	١٠,٣
١٩٧٥-١٩٧٩	٢٤,٥	٦,٣	١٨,٢	٢٠,٩	٨,٤
١٩٨٠	٢٢,١	٦,٠	١٦,١	٢٠,٩	٥,٦
١٩٨٥	١٨,٣	٥,٢	١٣,٠	١٣,٨	-
١٩٨٦	٢٢,٠	-	١٣,١	-	-
السنة			اليهود		
١٩٥٥-١٩٥٩	٢٥,٦	٥,٩	١٩,٧	٣٢,١	١٤,٦
١٩٦٠-١٩٦٤	٢٢,٥	٥,٨	١٦,٧	٢٥,٣	١٣,٧
١٩٦٥-١٩٦٩	٢٢,٥	٦,٧	١٥,٨	٢٠,٨	١٢,٣
١٩٧٠-١٩٧٤	٢٤,٣	٧,٣	١٧,٠	١٨,٧	٩,٣
١٩٧٥-١٩٧٩	٢٣,٦	٧,٢	١٦,٤	١٥,٠	٧,٨
١٩٨٠	٢٢,٠	٧,٢	١٤,٨	١٢,٤	٤,١
١٩٨٥	٢١,٦	٧,٢	١٤,٤	٩,٨	-
١٩٨٦	٢١,٢	٧,٥	١٣,٧	٩,٥	-

المصدر:

Statistical Abstract of Israel, Central Bureau of statistics 1987. P. 68 - 69.

اما عن التوزيع الجغرافي للسكان العرب في فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨، فإن البيانات المتوفرة تشير الى تركزهم بصورة اساسية في شمال فلسطين (منطقة الجليل ومنطقة حيفا)، حيث اشتملت هاتين المنطقتين على اكثر من ٧٥٪ من مجموع السكان العرب في فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨ (انظر جدول رقم ٨).

٤ ـ الوضع الديموغرافي في فلسطين ١٩٦٧ ـ ١٩٨٦:

لقد أدت حرب ١٩٦٧ الى احداث تغيرات ديموغرافية واسعة النطاق على الوضع الديموغرافي، وذلك

جدول رقم (٧)

عدد السكان في فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨ حسب الديانة خلال الفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٨٦ (في نهاية السنة)

السنة	مسلمين	مسيحيين	دروز وآخرون	يهود	المجموع
١٩٤٩	١١١,٥	٣٤,٠	١٤,٥	١٠١٣,٩	١١٧٣,٩
١٩٥٠	١١٦,١	٣٦,٠	١٥,٠	١٢٠٣,٠	١٣٧٠,١
١٩٥٥	١٣٦,٣	٤٣,٣	١٩,٠	١٥٩٠,٥	١٧٨٩,١
١٩٦٠	١٦٦,٣	٤٩,٦	٢٣,٣	١٩١١,٣	٢١٥٠,٤
١٩٦٥	٢١٢,٤	٥٧,١	٢٩,٨	٢٢٩٩,١	٢٥٩٨,٤
١٩٦٦	٢٢٣,٠	٥٨,٥	٣٠,١	٢٣٤٤,٩	٢٦٥٧,٤
١٩٦٧	٢٨٩,٦	٧١,٠	٣٢,١	٢٣٨٣,٦	٢٧٧٦,٣
١٩٧٠	٣٢٨,٦	٧٥,٥	٣٥,٩	٢٥٨٢,٠	٣٠٢٢,١
١٩٧٥	٤١١,٤	٨٠,٢	٤٢,٤	٢٩٥٩,٤	٣٤٩٣,٢
١٩٨٠	٤٩٨,٣	٨٩,٩	٥٠,٧	٣٢٨٢,٧	٣٩٢١,٧
١٩٨٥	٥٧٧,٦	٩٩,٤	٧٢,٠	٣٥١٧,٢	٤٢٦٦,٢
١٩٨٦	٥٩٥,٠	١٠٠,٩	٧٤,٠	٣٥٦١,٤	٤٣٣١,٣

المصدر: Statistical Abstract of Israel, Central Bureau of statistics 1987. P. 30.

جدول رقم (٨)

السكان العرب في فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨ حسب مكان الاقامة في نهاية السنة)

المنطقة / السنة	١٩٤٨	١٩٦١	١٩٧٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
القدس	٢,٩	٤,٢	٨٦,٣	١٢٦,١	١٣٠,٦	١٣٤,٢	١٣٧,٢
منطقة الشمال	٩٠,٦	١٤٢,٨	٢١٧,٦	٣٢٩,٠	٣٤٥,٩	٣٥٥,٢	٣٦٤,٧
منطقة الجولان	ـ	ـ	ـ	١٢,٩	١٣,٤	١٣,٧	١٤,١
منطقة حيفا	٢٧,٤	٤٨,٠	٧٥,٠	١١٠,٢	١١٦,٠	١١٩,٣	١٢٢,٣
المنطقة الوسطى	١٦,١	٢٦,٩	٤٤,٤	٦٥,٩	٦٩,٩	٧٢,٠	٧٤,٠
منطقة تل ابيب	٣,٦	٦,٧	٧,٣	١١,٣	١٢,٠	١٢,٣	١٢,٦
منطقة الجنوب	١٥,٤	١٨,٦	٣٠,٤	٤٥,٠	٥٣,٥	٥٦,٠	٥٩,٠
المجموع	١٥٦,٠	٢٤٧,٢	٤٦١,٠	٦٨٧,٦	٧٢٧,٩	٧٤٩,٠	٧٦٩,٩

المصدر: Statistical Abstract of Israel, 1987 Central Bureau of statistics .P. P. 34 - 37.

من خلال هجرة موجة كبيرة من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة عشية احتلال هذه المناطق، بالاضافة الى دفع تيار متصل من المواطنين للهجرة الى خارج هذه المناطق لم ينقطع منذ وقوع هذه المناطق تحت الاحتلال سنة ١٩٦٧ وحتى الآن.

وعلى الرغم من ان البيانات التي تنشرها سلطات الاحتلال (التي اصبحت ومنذ عام ١٩٦٧ هي المصدر الوحيد للبيانات الديموغرافية عن سكان هذه المناطق) مثار الكثير من الشك في مدى دقتها، الا ان البـاحث لا يجد بدأ من الاعتماد على هذه البيانات في سبيل تقديم صورة للوضع الديموغرافي في فلسطين خلال هذه الفترة.

٤ ـ ١ ـ سكان الضفة الغربية ١٩٦٧ ـ ١٩٨٦:

أدت احداث ١٩٦٧ الى موجة كبيرة من الهجرة القسرية لسكان فلسطين تشبه الى حد كبير موجة الهجرة التي رافقت نكبة ١٩٤٨. وعلى الرغم من تباين التقديرات لعدد النازحين من الضفة الغربية سنة ١٩٦٧، الا انه من الممكن اعداد تقدير لاعداد هؤلاء المهاجرين كما اشرنا سابقا. فاذا كان عدد سكان الضفة الغربية سنة ١٩٦١، وفق نتائج التعداد العام الأول للمساكن والسكان قد بلغ حوالي ٨٠٥ الف نسمة، وباستخدام معدل النمو السكاني الذي كان سائداً بين تعداد ١٩٥٢ وتعداد ١٩٦١ والبالغ حوالي ٩,٤ بالألف، فإنه من الممكن تقدير عدد سكان الضفة الغربية عشية الاحتلال سنة ١٩٦٧ بما لا يقل عن ٨٥٠ ألف نسمة.

واذا استخدمنا نتائج التعداد العام الذي اجرته سلطات الاحتلال عشية الاحتلال سنة ١٩٦٧، والذي يقدر عدد سكان الضفة الغربية بحوالي ٦٥٠,٩ الف نسمة (٥٨٥,٩٣ ألف نسمة في الضفة الغربية بدون القدس التي قدر عدد سكانها في ذلك العام بـ٦٥ ألف نسمة) فإن عدد المهاجرين من الضفة الغربية عام ١٩٦٧ لا يقل عن ٢٠٠ الف نسمة (تقدر وزارة الارض المحتلة عدد النازحين من الضفة الغربية بحوالي ٣٦٠ الف نسمة، واذا كانت هذه التقديرات دقيقة فإن تقديراتنا لعدد سكان الضفة الغربية عشية الاحتلال أقل مما هي عليه حقيقة بسبب استخدام معدل نمو سكاني متواضع كثيرا. ومع ذلك فان من المناسب اعادة النظر في هذا الرقم الذي يعني ان معدل النمو السكاني في الضفة الغربية لا يقل عن ٣٧,٨ بالالف خلال الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٦٧).

لم توفر سلطات الاحتلال اي جهد في سبيل تفريغ الأرض الفلسطينية من اهلها، مستخدمة في ذلك كل الأساليب من الطرد المباشر الى تضييق سبل العيش والمضايقة والملاحقة وهدم المساكن والسجن والاعتقال (في ظل النظام العسكري المطبق في الاراضي المحتلة) مما اسفر عن استمرار تدفق السكان الى خارج الضفة الغربية، حيث تقدر سلطات الاحتلال عدد المغادرين للضفة الغربية خلال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٨٥ بحوالي ١٦١ الف نسمة. وعلى الرغم من ان معظم المهاجرين يحملون تصاريح بالعودة، الا ان تصرفات سلطات الاحتلال تدفع الكثيرين منهم الى عدم العودة خوفا من بطش سلطات الاحتلال.

وتشير تقديرات سلطات الاحتلال الى ان عدد سكان الضفة الغربية قد انخفض عام ١٩٦٨ ليصبح ٥٨٣,١ الفاً، ليعاود الارتفاع بعد ذلك بصورة تدريجية، حتى ان سلطات الاحتلال تقدر عدد سكان

الضفة الغربية مع نهاية عام ١٩٨٦ بحوالي ٨٣٦ الفاً، بالاضافة الى سكان القدس العربية الذين يقدر عددهم بحوالي ١٣٠ الف نسمة (انظر جدول ٩).

جدول رقم (٩)

عدد السكان ومصادر نموهم في الضفة الغربية ١٩٦٧ - ١٩٨٦

السنة	السكان في نهاية الفترة	معددل النمو السنوي٪	صافي هجرة السكان	الزيادة الطبيعية	السكان في بداية الفترة
تعداد ١٩٦٧ شهر ايلول	٥٨٥,٩	-	١٣,٠-	٣,٠	٥٩٥,٩
١٩٦٨	٥٨٣,١	٠,٥-	١٥,٨-	١٣,٠	٥٨٥,٩
١٩٦٩	٥٩٧,٩	٢,٥	١,٣	١٣,٥	٥٨٣,١
١٩٧٠	٦٠٧,٨	١,٧	٥,٠	١٤,٩	٥٩٧,٩
١٩٧١	٦٢٢,٦	٢,٤	٢,٥	١٧,٣	٦٠٧,٨
١٩٧٢	٦٣٣,٥	١,٨	٧,٣-	١٨,١	٦٢٢,٦
١٩٧٣	٦٥٢,٤	٣,٠	٠,٣	١٨,٧	٦٣٣,٥
١٩٧٤	٦٦٩,٧	٢,٧	٢,٨-	٢٠,١	٦٥٢,٤
١٩٧٥	٦٧٥,٢	٠,٨	١٥,١-	٢٠,٦	٦٦٩,٧
١٩٧٦	٦٨٣,٣	١,٢	١٤,٤-	٢٢,٥	٦٧٥,٢
١٩٧٧	٦٩٥,٧	١,٨	١٠,٢-	٢٢,٧	٦٨٣,٣
١٩٧٨	٧٠٨,٠	١,٨	٩,٤-	٢١,٦	٦٩٥,٧
١٩٧٩	٧١٨,٦	١,٥	١٢,٦-	٢٣,٣	٧٠٨,٠
١٩٨٠	٧٢٤,٣	٠,٨	١٧,٣-	٢٢,٩	٧١٨,٦
١٩٨١	٧٣١,٨	١,٠	١٥,٧-	٢٣,٢	٧٢٤,٣
١٩٨٢	٧٤٩,٣	٢,٤	٧,٩-	٢٤,٥	٧٣٢,٧
١٩٨٣	٧٧١,٨	٣,٠	٢,٧-	٢٥,٢	٧٤٩,٣
١٩٨٤	٧٩٣,٤	٢,٨	٥,٨-	٢٧,٤	٧٧١,٨
١٩٨٥	٨١٥,٥	٢,٨	٥,٠	٢٧,١	٧٩٣,٤
١٩٨٦	٨٣٦,٠	٢,٥	-	-	٨١٥,٥

المصدر:
Statistical Abstract of Israel, Central Bureau of statistics 1987. P. 701.

ومما تجدر الاشارة اليه انه، وعلى الرغم من السياسات التعسفية لسلطات الاحتلال، فان معدلات الهجرة الى خارج الضفة الغربية قد اخذت بالانخفاض منذ عام ١٩٨٢، مما يتطلب بذل المزيد من الجهد لمساعدة السكان العرب على الصمود في اراضيهم بكل الوسائل، وخاصة بفتح فرص عمل كافية لهم.

وبالنظر الى اهمية الوضع الديموغرافي في الاراضي الفلسطينية المحتلة على الثورة الشعبية العارمة في فلسطين، فإننا سوف نتطرق الى بعض الخصائص الديموغرافية لسكان الضفة الغربيةوتقديراتهم المتوقعة حتى عام ٢٠٠٢.

التوزيع السكاني حسب العمر والنوع:

يشير الجدول رقم (١٠) الى ان المجتمع السكاني في الضفة الغربية يتصف بكل خصائص المجتمع الشاب، حيث تبلغ نسبة السكان أقل من ١٥ سنة، عام ١٩٨٥ حوالي ٤٧٪ (٤٨,٧٪ للذكور، ٤٥,٣٪ للاناث)، في حين نجد نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم عن الـ٦٥ سنة لا تتجاوز الـ٣,٤٪ (٣,٢٪ للذكور، ٣,٦٪ للاناث). ونجد أن نسبة الجنس الكلية قد بلغت ٩٨,٦٪، وهي أقل من مثيلاتها في الدول العربية المجاورة، مما يعني ان الهجرة قد لعبت دوراً بارزاً في تحديد هذه النسبة، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال متابعة نسبة الجنس حسب العمر، حيث تبدأ هذه النسبة بمستويات عالية في الفئات العمرية الأولى، وهذا ينسجم مع ما هو معروف ديموغرافيا، ولكنها تأخذ بالانخفاض التدريجي حتى تصل الى مستويات متدنية جداً (٥٧٪) في الفئة العمرية ٣٥ - ٤٤، وهو ما لا يمكن تفسيره الا بتيارات هجرة الشباب الذكور الى خارج الضفة الغربية خلال الفترة السابقة وخاصة الفترة التي تلت عام ١٩٦٧.

ويمكن ان ينظر الى التوزيع العمري للسكان باعتباره يمثل محصلة لعوامل النمو السكاني المختلفة (الولادات، الوفيات، الهجرة)، كما يمكن ان ينظر اليه باعتباره واحداً من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها لتحديد الطلب على التعليم بمختلف مراحله، كما يعتبر مؤشراً للطلب على الخدمات الصحية والاجتماعية، والطلب على الاسكان، وغيرها من الخدمات.

كما يعتبر من أهم العوامل التي تساهم مع العوامل الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في تحديد حجم العرض من القوى العاملة (الطلب على فرص العمل). وفي هذا المجال يمكن ان نشير الى ان نسبة القوى البشرية (السكان في الفئة العمرية ١٥ - ٦٤) في الضفة الغربية تبلغ ٤٩,٦٪ (٤٨,١٪ للذكور، ٥١,١٪ للاناث) مما يعني ارتفاع معدل الاعالة الخام (اكثر من شخصين). واذا اخذنا حجم العرض الفعلي والعاملين فعلاً، فإن هذا المصدر يرتفع كثيراً ليصل الى حوالي خمسة اشخاص للشخص الواحد في سوق العمل.

الخصوبة، الوفيات والهجرة في الضفة الغربية:

تشير البيانات المتوفرة الى ان معدل الخصوبة في الضفة الغربية لسنة ١٩٨٦ يقدر بحوالي ٤٠ بالألف، وان هذا المعدل قد أظهر انخفاضا طوال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨٦، حيث انخفض من حوالي ٤٣,٩ بالالف سنة ١٩٦٨ الى ٤٠ بالالف سنة ١٩٨٦. وان كان هذا المعدل منخفضاً بالمقارنة مع مثيله في

الضفة الشرقية على سبيل المثال، الا انه ما زال من معدلات المواليد المرتفعة ويماثل المعدلات السائدة في المجتمعات السكانية المماثلة في الدول النامية (انظر جدول رقم ١١)، ويمكن له ان ينخفض خلال السنوات القادمة الى مستويات ادنى.

جدول رقم (١٠)

عدد السكان والتوزيع العمري للسكان في الضفة الغربية في نهاية عام ١٩٨٥

العمر	عدد السكان (بالالف)			التوزيع النسبي المئوي			نسبة الجنس
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	
٠ ـ ٤	٧٧,١	٧٣,٦	١٥٠,٧	١٩,٠	١٧,٩	١٨,٥	١٠٤,٨
٥ ـ ١٤	١٢٠,٢	١١٢,٥	٢٣٢,٧	٢٩,٧	٢٧,٤	٢٨,٥	١٠٦,٨
١٥ ـ ١٩	٤٧,٦	٤٣,٢	٩٠,٨	١١,٨	١٠,٥	١١,١	١١٠,٢
٢٠ ـ ٢٤	٤٤,١	٤٠,٨	٨٤,٩	١٠,٩	٩,٩	١٠,٤	١٠٨,١
٢٥ ـ ٣٤	٥٤,٠	٥٢,٨	١٠٦,٨	١٣,٣	١٢,٩	١٣,١	١٠٢,٣
٣٥ ـ ٤٤	١٥,٠	٢٦,٣	٤١,٣	٣,٧	٦,٤	٥,١	٥٧,٠
٤٥ ـ ٥٤	١٨,٨	٢٦,٢	٤٥,٠	٤,٦	٦,٤	٥,٥	٧١,٨
٥٥ ـ ٦٤	١٥,٣	٢٠,٥	٣٥,٨	٣,٨	٥,٠	٤,٤	٧٤,٦
٦٥+	١٣,٠	١٤,٧	٢٧,٧	٣,٢	٣,٦	٣,٤	٨٨,٤
المجموع	٤٠٤,٩	٤١٠,٦	٨١٥,٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٨,٦

المصدر: Statistical Abstract of Israel, Central Bureau of statistics 1987. P. 702.

أما معدل الوفيات، فقد أظهر ميلاً للانخفاض طوال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٦ من حوالي ٢١,٧ بالالف سنة ١٩٦٨ الى حوالي ٧,٦ بالالف سنة ١٩٨٦، ويتوقع له ان ينخفض خلال السنوات القادمة الى مستويات ادنى، وذلك نتيجة لتحسن الوعي الصحي بين السكان في الضفة الغربية.

لقد أدى انخفاض معدل الوفيات مع بقاء معدلات الخصوبة على مستوياتها المرتفعة الى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية الخام من ٢٢,٢ بالألف سنة ١٩٦٨ الى ٣٣,٧ بالألف سنة ١٩٨٥.

وقد أدت سياسة الاحتلال الى استمرار تدفق سيل المهاجرين الى خارج الضفة الغربية منذ عام ١٩٦٧. واذا تتبعنا ارقام صافي الهجرة منذ شهر ايلول ١٩٦٧ وحتى نهاية عام ١٩٨٥، نجد ان ارقامها كانت عالية عشية الاحتلال، ثم اخذت بالانخفاض حتى عام ١٩٧٣، ثم عاودت الارتفاع خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨١، لتعاود الانخفاض مرة اخرى. ولقد أثر ذلك على معدل النمو السكاني في الضفة الغربية، حيث لم يتجاوز هذا المعدل الـ٨ بالألف حتى سنة ١٩٨٠، ولكن انخفاض معدل الهجرة والوفيات مع بقاء معدلات الولادات على مستوياتها المرتفعة ساعد على ارتفاع معدل النمو السكاني في

الضفة الغربية ليصل الى حوالي ٣٠ بالألف سنة ١٩٨٣. واذا استمرت هذه المعدلات محافظة على هذا الاتجاه فإن عدد سكان الضفة الغربية سوف يشهد زيادة كبيرة خلال السنوات القادمة، بحيث يمكن ان يصل عدد سكان الضفة الغربية (بما فيها القدس العربية) الى حوالي ١٤٨٤ الف نسمة سنة ٢٠٠٠، مما يستدعي اخذ مثل هذه الزيادة بعين الاعتبار من اجل مساعدتهم على الصمود في ديارهم.

جدول رقم (١١)

معدل المواليد الخام، معدل الوفيات الخام ومعدل النمو السكاني في الضفة الغربية ١٩٦٨ ـ ١٩٨٦ (بالالف)

السنة	معدل المواليد الخام	معدل الوفيات الخام	معدل الزيادة الطبيعية الخام	معدل صافي الهجرة	معدل النمو السكاني
١٩٦٨	٤٣,٩	٢١,٧	٢٢,٢	١٧,٢-	٥,٠
١٩٧٥	٤٥,٤	١٤,٨	٣٠,٦	٢٢,٦-	٨,٠
١٩٨٠	٤٢,١	١٠,٤	٣١,٧	٢٣,٧-	٨,٠
١٩٨٣	٤٢,٣	٩,٢	٣٣,١	٣,١-	٣٠,٠
١٩٨٤	٤٣,٠	٨,٠	٣٥,٠	٧,٠-	٢٨,٠
١٩٨٥	٤١,٣	٧,٦	٣٣,٧	٥,٧-	٢٨,٠
١٩٨٦	٤٠,٠	-	-	-	٢٥,٠

مجموع الزيادة الطبيعية (١٩٦٧ ـ ١٩٨٥) = ٣٧٩,٦ الف نسمة

مجموع صافي الهجرة (١٩٦٧ ـ ١٩٨٥) = ١٦٠,٩ الف نسمة

المصدر: Statistical Abstract of Israel, Central Bureau of statistics 1987. P. P. 701 - 720

وتقدر سلطات الاحتلال أن عدد سكان الضفة الغربية (فيما عدى القدس العربية) سيصل وفق التقدير المتوسط الى ٩٥٨,٨ الف نسمة سنة ١٩٩٢. ولا شك ان الكثير سوف يتوقف على اتجاهات معدلات الهجرة خلال هذه الفترة بصورة كبيرة (انظر جدول رقم ١٢).

٤. ٢ ـ سكان قطاع غزة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٦

تعرض قطاع غزة، شأنه في ذلك شأن الضفة الغربية، الى موجة من الهجرة القسرية في اعقاب حرب ١٩٦٧، حيث قدر عدد الذين هاجروا من قطاع غزة خلال الفترة بين بداية العدوان وتاريخ اجراء التعداد بحوالي ٢٤,٥ الف نسمة (وهو الفرق بين عدد السكان المقدر في القطاع عشية الاحتلال والبالغ ٣٨٠,٨ الف وعدد السكان في القطاع وفق نتائج التعداد سنة ١٩٦٧ والبالغ ٣٥٦,٢٦١ نسمة).

ولقد أدى استمرار تيار الهجرة الى خارج قطاع غزة، الى تناقص عدد سكان القطاع سنة ١٩٦٨، ثم عاود الارتفاع بعد ذلك ليصل الى ٥٤٥ الف نسمة في نهاية عام ١٩٨٦، مما يعني ان معدل النمو

السكاني في قطاع غزة خلال هذه الفترة لم يتجاوز الـ ٢٣,٦ بالألف، وهو أقل من معدل الزيادة الطبيعية التي كانت سائدة في القطاع خلال هذه الفترة والذي يقدر بحوالي ٣٤ بالالف، مما يعني ان الهجرة كانت عاملاً جوهرياً في تحديد النمو السكاني في قطاع غزة، حيث تقدر سلطات الاحتلال حجم الهجرة الصافية من قطاع غزة خلال هذه الفترة بحوالي ٩٩,٥ ألف نسمة، مما يتطلب بذل المزيد من الجهد لمساعدة سكان القطاع على الصمود في اراضيهم (انظر جدول رقم ١٣).

التوزيع السكاني حسب العمر والجنس في قطاع غزة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٦:

يشير التوزيع العمري للسكان في قطاع غزة الى ان هذا المجتمع، شأنه في ذلك شأن التوزيع العمري للسكان الفلسطينيين في كل فلسطين، يتمتع بكل خصائص المجتمع السكاني الشاب، حيث تبلغ نسبة السكان اقل من ١٥ سنة ٤٩,٢٪ (٥١٪ للذكور، ٤٧,٣٪ للاناث)، في حين لا تزيد نسبة السكان الذين تزيد اعمارهم عن الـ٦٥ سنة عن ٢,٤٪ (٢,٣٪ للذكور، ٢,٤٪ للاناث) لسنة ١٩٨٥. أما نسبة الجنس الكلية فهي في حدود الـ٩٩,٥٪، وهذه النسبة متدنية بسبب هجرة الذكور الى خارج القطاع والتي يمكن ملاحظتها من خلال متابعة نسبة الجنس حسب العمر، حيث نلاحظ ارتفاع هذه النسبة في الفئات العمرية الصغيرة، ثم تأخذ بالانخفاض الى ان تصل الى قيمة متدنية جدا (٥٤,٦٪) في الفئة العمرية ٣٥ ـ ٤٤، وهو انعكاس لهجرة الشباب الذكور سعياً وراء فرص عمل افضل خارج الاراضي المحتلة طوال الفترة السابقة وخاصة التالية لعام ١٩٦٧.

جدول رقم (١٢)

تقديرات سكان الضفة الغربية وقطاع غزة حسب العمر لسنة ١٩٩٢ ولسنة ٢٠٠٢ (بالالف)

	الضفة الغربية		قطاع غزة	
العمر	١٩٩٢	٢٠٠٢	١٩٩٢	٢٠٠٢
٠ ـ ٤	١٧١,٢	١٩٥,٩	١٢٣,٧	١٤٦,٥
٥ ـ ١٤	٢٦٨,٠	٣٣٨,١	١٩٤,٦	٢٤٥,٦
١٥ ـ ١٩	١٠٨,٩	١٣٥,٢	٧٣,٧	١٠٣,٧
٢٠ ـ ٢٤	٨٦,٣	١١٤,٤	٥١,٨	٨٢,١
٢٥ ـ ٣٤	١٤٧,٠	١٦٦,٠	٩١,٣	١٠٩,٦
٣٥ ـ ٤٤	٦٣,٨	١٢٣,٦	٥١,٨	٨٠,٧
٤٥ ـ ٥٤	٣٩,٤	٥٨,٢	٢٥,٠	٤٨,٣
٥٥ ـ ٦٤	٣٩,٨	٣٥,٠	٢٤,٦	٢٢,٣
٦٥+	٣٤,٤	٤٤,٤	١٨,٢	٢٦,٧
المجموع	٩٥٨,٨	١٢١٠,٨	٦٥٤,٧	٨٦٥,٥

المصدر: Statistical Abstract of Israel, Central Bureau of statistics 1987. P. 703.

جدول رقم (١٣)

تقدير السكان ومصادر النمو السكاني في قطاع غزة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٦ (بالالف)

السنة	السكان في نهاية الفترة	معدل النمو السنوي٪	صافي الحركة السكانية	الزيادة الطبيعية	السكان في بداية الفترة
ايلول ١٩٦٧	٣٨٠,٣	ـ	١٢,٢-	٣,٣	٣٨٩,٧
١٩٦٨	٣٥٦,٨	٦,٣-	٣٢,٣-	٨,٣	٣٨٠,٨
١٩٦٩	٣٦٣,٩	٢,٠	٢,٩-	١٠,٠	٣٥٦,٨
١٩٧٠	٣٧٠,٠	١,٠٧	٣,٣-	٩,٤	٣٦٣,٩
١٩٧١	٣٧٨,٨	٢,٤	٢,٤-	١١,٢	٣٧٠,٠
١٩٧٢	٣٨٧,٠	٢,٢	٤,٠-	١٢,٢	٣٧٨,٨
١٩٧٣	٤٠١,٥	٣,٧	١,٧	١٢,٨	٣٨٧,٠
١٩٧٤	٤١٤,٠	٣,١	١,٨-	١٤,٣	٤٠١,٥
١٩٧٥	٤٢٥,٥	٢,٨	٣,٥-	١٥,٠	٤١٤,٠
١٩٧٦	٤٣٧,٤	٢,٨	٤,٢-	١٦,١	٤٢٥,٥
١٩٧٧	٤٥٠,٨	٣,١	٢,٩-	١٦,٣	٤٣٧,٤
١٩٧٨	٤٦٣,٠	٢,٧	٤,٧-	١٦,٩	٤٥٠,٨
١٩٧٩	٤٤٤,٧	٢,٥	٤,٨-	١٦,٥	٤٦٣,٠
١٩٨٠	٤٥٦,٥	٢,٧	٥,١-	١٦,٩	٤٤٤,٧
١٩٨١	٤٦٨,٩	٢,٧	٥,٣-	١٧,٧	٤٥٦,٥
١٩٨٢	٤٧٧,٣	١,٨	٣,١-	١٧,٨	٤٦٩,٦
١٩٨٣	٤٩٤,٥	٣,٦	١,١-	١٨,٢	٤٧٧,٣
١٩٨٤	٥٠٩,٩	٣,١	٤,٨-	٢٠,٢	٤٩٤,٥
١٩٨٥	٥٢٧,٠	٣,٤	٢,٩-	٢٠,٥	٤٠٩,٩
١٩٨٦	٥٤٥,٠	٣,٤	ـ	ـ	٥٢٧,٠
المجموع			٩٩,٥-	٢٤٠,٢	

المصدر: Statistical Abstract of Israel, Central Bureau of statistics 1987. P. 701.

جدول رقم (١٤)

التوزيع السكاني حسب العمر والجنس ونسبة الجنس في قطاع غزة سنة ١٩٨٥ / (بالالف)

	عدد السكان			التوزيع النسبي ٪			
العمر	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	نسبة الجنس
٠ ـ ٤	٥٤,٥	٥١,٨	١٠٦,٣	٢٠,٧	١٩,٦	٢٠,٧	١٠٥,٢
٥ ـ ١٤	٧٩,٦	٧٣,٣	١٥٢,٩	٣٠,٣	٢٧,٧	٢٩,٠	١٠٨,٦
١٥ ـ ١٩	٢٧,٩	٢٦,٠	٥٣,٩	١٠,٦	٩,٨	١٠,٢	١٠٧,٣
٢٠ ـ ٢٤	٢٦,٨	٢٥,١	٥١,٩	١٠,٢	٩,٥	٩,٨	١٠٦,٨
٢٥ ـ ٣٤	٣٥,٣	٣٣,٨	٦٩,١	١٣,٤	١٢,٨	١٣,١	١٠٤,٤
٣٥ ـ ٤٤	١٠,٦	١٩,٤	٣٠,٠	٤,٠	٧,٣	٥,٧	٥٤,٦
٤٥ ـ ٥٤	١,٢,٢	١٦,٣	٢٨,٥	٤,٦	٦,٢	٥,٤	٧٤,٨
٥٥ ـ ٦٤	٩,٨	١٢,٠	٢١,٨	٣,٧	٤,٥	٤,١	٨١,٧
٦٥+	٦,٠	٦,٤	١٢,٤	٢,٣	٢,٤	٢,٤	٩٣,٨
المجموع	٢٦٢,٨	٢٦٤,٢	٥٢٧,٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٩,٥

المصدر: Statistical Abstract of Israel, Central Bureau of statistics 1987. P. 702.

ومن ناحية اخرى، فإن التوزيع العمري لسكان قطاع غزة يشير الى ان نسبة القوى البشرية تبلغ ٤٨,٤٪ (٤٦,٧٪ للذكور، ٥٠,٣٪ للاناث) مما يعني ارتفاع معدل الاعالة الخام في القطاع كما هو الحال في الضفة الغربية (انظر جدول رقم ١٤).

الولادات، الوفيات، الهجرة في قطاع غزة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٦:

تشير البيانات المتوفرة الى ان معدلات الخصوبة في قطاع غزة مرتفعة وأعلى من مثيلاتها في الضفة الغربية، حيث بلغ معدل المواليد الخام عام ١٩٦٨ حوالي ٤٢ بالألف، ارتفع الى حوالي ٤٧,٦ بالألف سنة ١٩٨٦. واذا كان هذا الارتفاع حقيقياً فإن من المتوقع ان تصل معدلات الخصوبة الى مستويات عالية تساهم في زيادة عدد سكان القطاع بدرجة كبيرة خلال السنوات القليلة القادمة.

أما معدل الوفيات الخام، فقد أظهر ميلاً ثابتاً للانخفاض خلال هذه الفترة، حيث انخفض من حوالي ١٩,٥ بالألف ١٩٦٨ الى حوالي ٥,٩ بالألف ١٩٨٦ بسبب تحسن الوعي الصحي لدى السكان.

ولقد ادى ارتفاع مستويات الخصوبة مع تحسن مستوى الوفيات الى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية الخام، حيث ارتفع هذا المعدل من ٢٢,٥ بالالف سنة ١٩٦٨ الى ٣٩,٥ بالألف سنة ١٩٨٥.

أما من حيث الهجرة، فإن تتبع اعداد المهاجرين من قطاع غزة يبين ان اعداد المهاجرين كانت اعلى ما تكون عشية الاحتلال سنة ١٩٦٧ وسنة ١٩٦٨، لكنها عادت الى الانخفاض خلال الفترة التالية حتى عام ١٩٧٣، ثم عاودت الارتفاع مرة اخرى خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢ بحثاً عن فرص عمل افضل في دول الخليج العربي.

ولقد اثرت معدلات الهجرة التي تراوحت بين ٨٥,٥ بالألف سنة ١٩٦٨ و ٥,٥٠ بالألف سنة ١٩٨٥ على معدل النمو السكاني الذي تراوح بين ٦٣ بالألف سنة ١٩٦٨ و ٣٤ بالألف سنة ١٩٨٦، والذي نجم عن ارتفاع معدل النمو الطبيعي للسكان مع انخفاض معدل صافي الهجرة. واذا استمر هذا الاتجاه، فان المتوقع ان يشهد قطاع غزة زيادة كبيرة في عدد السكان خلال السنوات القادمة، مما يستدعي العمل على مساعدة سكان القطاع على الصمود في ديارهم (انظر جدول رقم ١٥).

وتقدر سلطات الاحتلال بأن عدد سكان قطاع غزة (وفق التقدير المتوسط) سيصل الى ٦٥٤,٧ الف نسمة سنة ١٩٩٢، والى ٨٦٥,٥ الف نسمة عام ٢٠٠٢ (انظر جدول رقم ١٢). واذا استمرت معدلات النمو السكاني على نفس المستويات التي كانت سائدة خلال الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦، فان عدد سكان القطاع سيكون اكبر من ذلك بكثير، وان كان كل شيء سيعتمد على مستويات الهجرة التي سيشهدها القطاع خلال الفترة القادمة.

جدول رقم (١٥)

معدل المواليد، معدل الوفيات، معدل النمو الطبيعي ومعدل النمو السكاني في قطاع غزة ١٩٦٨ ـ ١٩٨٦ (بالالف)

السنة	معدل الولادات الخام	معدل الوفيات الخام	معدل الزيادة الطبيعي الخام	معدل صافي الهجرة	معدل النمو السكاني
١٩٨٠	٤٢,٠	١٩,٥	٢٢,٥	٨٥,٥-	٦٣,٠-
١٩٨٠	٤٧,٦	١٠,١	٣٧,٥	١٠,٥-	٢٧,٠
١٩٨٣	٤٥,٩	٨,٤	٣٧,٥	١,٥-	٣٦,٠
١٩٨٤	٤٨,٣	٨,١	٤٠,٢	٩,٢-	٣١,٠
١٩٨٥	٤٥,٤	٥,٩	٣٩,٥	٥,٥-	٣٤,٠
١٩٨٦	٤٧,٦	-	-	-	٣٤,٠

مجموع الزيادة الطبيعية ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥ = ٢٤٠,٢ الف نسمة

مجموع صافي الهجرة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥ = -٩٩,٥ الف نسمة

المصدر: Statistical Abstract of Israel, Central Bureau of statistics 1987. P. P. 701 - 720

٤ ـ ٣ ـ سكان فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٦:

لم يتأثر السكان العرب لفلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ باحداث عام ١٩٦٧، وبقيت اتجاهات النمو بينهم على حالها. ولكن سلطات الاحتلال، وبعد ان اعلنت ضم مدينة القدس العربية، اخذت تقوم بنشر البيانات السكانية عن مدينة القدس العربية مع السكان العرب في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، مما ادى الى ارتفاع عدد السكان العرب في فلسطين المحتلة من ٣١١,٦ الف نسمة في نهاية ١٩٦٦ الى ٣٩٢,٦ الف نسمة مع نهاية ١٩٦٧. ولقد ادى التوسع في المنطقة العربية التي ضمتها سلطات الاحتلال الى

مدينة القدس، الى زيادة عدد السكان العرب في مدينة القدس، اضافة الى ما تسببه العوامل الديمغرافية (الولادات، الوفيات، الهجرة) من زيادة في السكان. وتشير البيانات الى ان عدد السكان العرب في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ قد بلغ ٧٦٩,٩ الف نسمة (بما فيها القدس العربية)، واصبحوا في نهاية عام ١٩٨٦ يشكلون ما نسبته ١٧,٧٨٪ من مجموع سكان فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، منهم حوالي ١٣٠ الف نسمة في مدينة القدس العربية (انظر جدول رقم ٧).

التوزيع السكاني حسب العمر والجنس:

يشير الجدول (رقم ١٦) الى ان التوزيع العمري للسكان في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ يشبه الى حد كبير التوزيع العمري للسكان العرب الفلسطينيين في الضفة والقطاع، حيث تبلغ نسبة السكان اقل من ١٥ سنة ٤٣,٧٨٪، بينما تبلغ نسبة السكان من عمر ٦٥ فأكثر ٣,١٥٪ سنة ١٩٨٦ (مع وجود فروقات طفيفة بين المجموعات الدينية الرئيسية). اما نسبة الجنس فقد بلغت ١٠٣,٨٪، مما يعني ان الفروق بين التركيب العمري للسكان في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ وسكان الضفة والقطاع لا يعدو ما تركته الهجرة على التركيب العمري للسكان الذكور في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة السابقة وخاصة بعد عام ١٩٦٧.

الولادات، الوفيات والهجرة في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨:

تشير البيانات المتوافرة الى ان مستويات الخصوبة بين العرب الفلسطينيين في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ قد كانت مرتفعة طوال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٦، حيث بلغ معدل المواليد الخام في الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ حوالي ٥١ بالألف بين المسلمين، ٤٣,٦ بالألف بين الدروز، و ٢٢,٥ بالألف بين المسيحيين. ولقد اظهر هذا المعدل ميلاً للانخفاض طوال الفترة التالية، حتى وصل عام ١٩٨٦ الى ٣٣,٨ بالألف بين المسلمين و ٣٠,٨ بالألف بين الدروز و ٢٢ بالألف بين المسيحيين.

اما معدل الوفيات، فقد أظهر هو الآخر ميلاً نحو الانخفاض، حيث انخفض من ٦,١ بالالف بين المسلمين خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ الى ٣,٤ بالألف سنة ١٩٨٦، ومثله بين الدروز، والى حوالي ٥,٢ بالالف بين المسيحيين ١٩٨٥. ونتيجة للانخفاض الكبير في معدلات المواليد، فقد انخفض معدل الزيادة الطبيعية الخام بين السكان العرب من ٤٤,٩ بالالف في الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ الى ٣٠,٤ بالالف ١٩٨٦ بين المسلمين ومن ٣٨,٣ بالالف الى ٢٨,٢ بالالف بين الدروز ومن ٢٤,٥ بالالف الى ١٣,١ بالالف بين المسيحيين خلال نفس الفترة (انظر جدول رقم ٦).

واذا استمرت هذه الاتجاهات فان ذلك سوف يؤدي الى تباطؤ في النمو السكاني بين السكان العرب في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، حيث لا تلعب الهجرة اي دور في الزيادة السكانية بينهم.

وتشير تقديرات سلطات الاحتلال الى ان عدد السكان العرب في فلسطين المحتلة ٤٨ سيصل، وفق التقدير المتوسط، الى ٨٦٨,٧ الف سنة ١٩٩٠ (بما فيها القدس العربية) يشكلون ما نسبته ١٨,٨٥٪ من مجموع سكان فلسطين المحتلة والى ١١٥٨,٠ الف سنة ٢٠٠٠ يشكلون ما نسبته ٢١,٥٦٪ من سكان فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ (انظر جدول رقم ١٧).

جدول رقم (١٦)

التوزيع السكاني للسكان العرب في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ حسب العمر سنة ١٩٨٦ (في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ منتصف السنة)

القـــدس

العمر	عدد السكان (بالالف)	التوزيع النسبي ٪	عدد السكان (بالالف)	التوزيع النسبي ٪
٠ ـ ٤	١١٥,٥	١٥,٢١	٢٠,٦	١٥,١٨
٥ ـ ١٤	٢١٧,٠	٢٨,٥٧	٣٧,٤	٢٧,٥٦
١٥ ـ ١٩	٨٧,٨	١١,٥٦	١٤,٤	١٠,٦١
٢٠ ـ ٢٤	٧٧,١	١٠,١٥	١٣,٧	١٠,١٠
٢٥ ـ ٢٩	٥٩,٠	٧,٧٧	١٠,٦	٧,٨١
٣٠ ـ ٣٤	٥٤,٩	٧,٢٣	٧,٩	٥,٨٢
٣٥ ـ ٤٤	٦٤,١	٨,٤٤	١٢,٠	٨,٨٤
٤٥ ـ ٥٤	٤٣,٢	٥,٦٩	٧,٨	٥,٧٥
٥٥ ـ ٦٤	٢٦,٠	٣,٤٢	٥,٨	٤,٢٧
٦٥+	٢٣,٩	٣,١٥	٥,٤	٣,٩٨
المجموع	٧٥٩,٥	١٠٠	١٣٥,٧	١٠٠

المصدر: Statistical Abstract of Israel, Central Bureau of Israel.

جدول رقم (١٧)

توقعات السكان في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ حسب المجموعات الدينية الرئيسية (بما فيها القدس العربية) للفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠١٠، التقديرات المتوسطة (بالالف)

السنة	المسلمون	الدروزوآخرون	غير اليهود	اليهود	المجموع
١٩٩٠	٦٧٨,٨	٨١,٠	٨١٨,٧	٣٧٣٩,٨	١١٠٨,٨
١٩٩٥	٧٩٥,٢	٩٧,٩	١٠٠٦,٦	٣٩٦٧,٥	٤٩٧٤,١
٢٠٠٠	٩٢٣,٥	١١٣,٠	١١٥٨,٠	٤٢١٢,٤	٥٣٧٠,٤
٢٠٠٥	١٠٥٣,٣	١٢٨,٢	١٣١٠,٦	٤٤٥٦,٦	٥٧٦٧,٢
٢٠١٠	١١٧٩,١	١٤٣,٠	١٤٥٨,٠	٤٧٠٢,٦	٦١٦٠,٦

المصدر: Statistical Abstract of Israel, Central Bureau of statistics 1987. P. P. 70 - 71

٥ ـ الصراع الديمغرافي والانتفاضة الشعبية في فلسطين المحتلة:

من خلال ما تقدم يتبين لدينا بعض الحقائق التي يمكن الاشارة اليها فيما يلي:

ـ ان عوامل الزيادة الطبيعية للسكان في فلسطين المحتلة (الولادات والوفيات) تلعب دوراً هاماً في النمو السكاني بين السكان العرب، ويتوقع لها ان تحتفظ بهذا الدور لسنوات قادمة.

ـ ان الهجرة تشكل عامل الاستنزاف الرئيسي للسكان في فلسطين المحتلة، وبالتالي فهي تعتبر عاملاً هاماً في تحديد معدل النمو السكاني فيها.

ـ ان التركيب العمري للسكان يعني ان السكان في فلسطين المحتلة يحتاجون الى قدر كبير من فرص التعليم وفرص العمل، بالاضافة الى الخدمات الصحية، خاصة الاطفال اقل من ١٥ سنة والنساء اثناء الحمل والولادة.

ولقد ادركت سلطات الاحتلال خطورة وجود اعداد كبيرة من السكان الفلسطينيين اصحاب البلاد داخل فلسطين، مع كل ما يترتب عليه من اثار سياسية واقتصادية واجتماعية، خاصة وان تزايد اعدادهم يشكل خطرا كبيرا على الصبغة الصهيونية لدولة الاحتلال. ولمواجهة هذا الموقف ظهرت الكثير من الاصوات داخل الكيان الصهيوني تنادي بحلول متباينة لهذه المشكلة، حيث نادت بعض هذه الاصوات بطرد السكان العرب خارج حدود فلسطين، في حين نادى البعض الاخر بالتخلص من الاراضي ذات الكثافة العالية من السكان العرب. اضافة الى حلول اخرى كثيرة تراوحت بينهما. ولكن تبقى المشكلة الماثلة امام سلطات الاحتلال تكمن في ان عدد السكان العرب في فلسطين سيتجاوز الـ ٥٠٪ من سكان فلسطين في حدود ربع القرن القادم.

واذا كانت الهجرة هي المصدر الرئيسي لزيادة السكان اليهود في فلسطين طوال القرن الماضي، فان الخصوبة كانت هي المصدر الرئيسي لزيادة السكان العرب في فلسطين طوال الوقت. واذا كانت موارد الهجرة اليهودية الى فلسطين قد بدأت بالنضوب في السنوات الاخيرة، فان الخصوبة بين السكان العرب ما زالت على مستويات عالية وأعلى بكثير من مثيلاتها بين اليهود. ولمعالجة هذا الوضع قامت سلطات الاحتلال بتشكيل ما يعرف باللجنة الوطنية للخصوبة في اوائل السبعينات. ولمعالجة هذا الموضوع برز هناك اتجاهان رئيسيان:

١ ـ الاول، ويعتمد على تشجيع هجرة اليهود الى فلسطين الى اقصى درجة ممكنة.

٢ ـ الثاني، ويعتمد على ضبط الخصوبة لدى السكان العرب داخل فلسطين المحتلة.

وهذا طبعا لا يمثل سوى جزء من خطة واسعة تهدف بالنهاية الى طرد السكان العرب من فلسطين واحلال السكان اليهود والمهاجرين بدلا منهم باتباع مختلف الاساليب والتي منها:

١ ـ اتباع كل اساليب الضغط على السكان العرب بهدف دفعهم للهجرة خارج فلسطين.

٢ ـ مصادرة الاراضي والاستيلاء على المصادر الطبيعية، وأهمها مصادرة المياه المحدودة اصلا في فلسطين المحتلة.

٣ ـ اقامة المستعمرات السكنية للمستوطنين اليهود، بهدف اختراق المناطق ذات الكثافة السكانية العربية العالية في فلسطين المحتلة.

ان مما لا شك فيه ان هذه السياسات قد لعبت دوراً بارزاً في خلق الظروف التي ساهمت في انفجار الانتفاضة الشعبية الحالية في فلسطين واتساعها وتعمقها.

ان السياسات الصهيونية تتطلب ان يتم تبني سياسات واضحة لادارة الصراع الديموغرافي على الجانب العربي، باعتبار ان هذا هو واحد من اهم جوانب الصراع الشامل مع الصهيونية العالمية، وهو الصراع الذي لا يمكن ان ينتهي دون تحرير فلسطين. ان مثل هذه السياسات يجب ان تقوم على اساس تحقيق النصر في هذا الصراع من خلال:

١ ـ زيادة عدد السكان العرب في فلسطين.

٢ ـ العمل على تثبيت السكان العرب في اراضيهم في فلسطين، ويمكن تحقيق الهدف الاول من خلال ما يلي:

أ ـ العمل على زيادة مستويات الخصوبة والحفاظ عليها على اعلى مستوى ممكن بين السكان العرب من خلال:

ـ توعية السكان بأهمية زيادة الخصوبة بين السكان العرب من اجل الحفاظ على هوية فلسطين وعروبتها التي تهدف الصهيونية للقضاء عليها.

ـ تقديم الرعاية التامة والمجانية للأم اثناء الحمل وعند الولادة.

ـ تقديم الرعاية الصحية التامة للاطفال والامهات بعد الولادة مع الحرص على مجانية هذه الخدمات قدر الامكان وكل ذلك يمكن ان يتم من خلال مراكز الأمومة والطفولة.

ب ـ العمل على تخفيض مستويات الوفيات بين السكان العرب في فلسطين وذلك بتعميم الخدمات الطبية بشقيها الوقائي والعلاجي مع الحرص على هذه الخدمات مجانية او باسعار رمزية قدر الامكان.

أما الهدف الثاني فيمكن تحقيقه من خلال:

أ ـ توفير فرص التعليم اللازمة لمواجهة الطلب المتزايد على التعليم، والذي سينجم عن الزيادة المتوقعة في عدد السكان، ولجميع المستويات التعليمية بدءاً من رياض الاطفال وانتهاء بالدراسات الجامعية والعليا، على ان يتم ذلك ضمن خطة واضحة تخدم احتياجات سوق العمل المحلية في فلسطين من اجل الحد من الهجرة بهدف التعليم.

ب ـ العمل على توفير اكبر قدر ممكن من فرص العمل، وذلك بهدف استيعاب الطلب المتزايد على فرص العمل الذي سينجم عن الزيادة المتوقعة في السكان. والحد من الهجرة بحثا عن فرص العمل وذلك بتشجيع مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة الصناعة والزراعة.

ج ـ رسم سياسة اسكانية واضحة بهدف استيعاب الزيادة المتوقعة للسكان بهدف العمل على ربط السكان بالارض وتثبتهم عليها.

د ـ وضع سياسة واضحة للخدمات الصحية بهدف تعميم الخدمات الصحية والرفع من مستواها كعامل

رئيسي من عوامل تثبيت السكان على ارضهم.

هـ ـ تشجيع البلديات والمجالس القروية على تعميم الخدمات العامة مثل المياه، الكهرباء، المجاري، الطرق.. الخ بهدف ربط السكان بمدنهم وقراهم وثباتهم عليها.

و ـ واخيراً، العمل وبكل الطرق على فك الارتباط بين اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة والاقتصاد في فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨. لخلق اكبر قدر ممكن من الاستقرار والاستقلال لاقتصاد هاتين المنطقتين.

المصادر:

١ ـ حسن عبد القادر صالح، **سكان فلسطين جغرافيا وديمغرافيا**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان ـ الاردن، ١٩٨٥.

٢ ـ **الصراع الديمغرافي في فلسطين المحتلة**، اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل، المكتب الفني، سلسلة الدراسات والابحاث (٢)، عمان ـ الاردن ١٩٨٦.

٣ ـ **تنمية القوى العاملة في الوطن المحتل**، اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة، الامانة العامة، سلسلة الدراسات والابحاث (١) عمان ـ الاردن، ١٩٨٥.

٤ ـ عبد الخالق ذكري، دراسة **ديمغرافية للسكان العرب قبل الاحتلال الصهيوني في عام ١٩٤٨ وبعده، الخصائص الديمغرافية للشعب العربي الفلسطيني** المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، دار النضال ـ بيروت ١٩٨٥.

٥ ـ **موسى سمحه، التغيرات السكانية في فلسطين دراسة في النمو السكاني والصراع الديمغرافي، الخصائص الديمغرافية للشعب الفلسطيني**، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، دار النضال ـ بيروت ١٩٨٥ ص٣٨١ ـ ٣٨٢.

٦ ـ **بعض الخصائص الديمغرافية للعرب الفلسطينيين في فلسطين (فلسطين المحتلة قبل عام ١٩٦٧ وفي الاراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧ الضفة الغربية وقطاع غزة) في الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨١، الخصائص الديمغرافية للشعب العربي الفلسطيني**، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، دار النضال ـ بيروت ١٩٨٥ ص٤٠٧ ـ ٤٣٢.

٧ ـ Statistical Abstract of Israel, Central Bureau of Statistics. 1987.

الفوائد التي تجنيها إسرائيل من احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة

تيسير العاروري

ان هدف هذه الدراسة هو حصر المجالات الاقتصادية الرئيسية التي تدر فائدة اقتصادية لاسرائيل من خلال احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة، ومن ثم التوصل الى تقديرات قريبة من الدقة لحجم الفائدة الاقتصادية المذكورة التي تجنيها اسرائيل من كل قطاع او مجال على حدة، سنويا، وخلال مدة ١٩ عاما من عمر الاحتلال التي تغطيها الاحصائيات والمعلومات حتى الان، وبالتالي تقدير المجموع الاجمالي العام للفائدة الاقتصادية.

وعليه، يضاف هدف اخر لهذه الدراسة، وهو الكشف عن مدى اهمية السبب الاقتصادي لتمسك اسرائيل بالمناطق المحتلة، الى جانب الاسباب الاخرى المعروفة جيداً، السياسية والاستراتيجية والعسكرية والامنية والايديولوجية ـ الدينية، خاصة وانه غالبا ما يجري التركيز على هذه الجوانب الاخيرة واهمال او سوء تقدير الجانب الاقتصادي في المسألة، وبالتالي التقليل من اهميته.

وهنا نود ان نؤكد اننا نهدف في هذه الدراسة الى تقدير حجم الفائدة الاقتصادية، ضمن حدود دقة معقولة ومقبولة، وضمن نظرة شاملة اجمالية، تكفي للتوصل الى الاستنتاجات المتعلقة بالاهداف التي حددت لهذه الدراسة. وعليه فان الدراسة التفصيلية الشاملة لمسألة الفوائد الاقتصادية لاسرائيل بكافة جوانبها وجزئياتها، من احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة، هي خارج نطاق هذه الدراسة في هذه المرحلة.

وقد اثرنا في هذه الدراسة الاعتماد بشكل رئيسي على البيانات الاحصائية الاسرائيلية الرسمية، او تلك الدراسات المرتكزة على هذه البيانات، وذلك لا يرجع الى اننا نرى في مثل هذه البيانات مثالا للدقة والموضوعية، فلنا عليها العديد من الملاحظات والانتقادات الجدية، وانما لتقديرنا اننا بهذا الاختيار

(★) اعدت هذه الدراسة لتقدم في المؤتمر الذي نظمته جامعة بيرزيت تحت عنوان «عشرون عاماً على الاحتلال» قبل ان يجري تغيير مضمونه وعنوانه بسبب ظروف الانتفاضة التي تعيشها الاراضي المحتلة. وهي دراسة معدلة ومحدثة ومنقحة عن دراسة سبق ونشرت للكاتب في مجلة الكاتب المقدسية عدد ٨٦ (حزيران ١٩٨٧).

نكون قد سحبنا البساط من تحت اقدام كل من يريد ان يطعن في مصداقية الدراسة من منطلقات اسرائيلية ـ كولونيالية.

وقد راعينا ايضا تجنب اعتماد النهايات العظمى للتقديرات واعتمدنا غالبا النهايات الصغرى واحيانا متوسط التقديرات. ولذلك، فان نتائج تقديراتنا للفائدة الاقتصادية تميل بشكل عام لتكون ضمن ما هو اقل من حجمها الحقيقي.

واخيرا لا بد من الاشارة الى ان غالبية الاحصائيات الخاصة بالضفة والقطاع هي تقريبية، وتحدد الاتجاهات العامة فقط، وبالتالي لا يمكن اعتمادها كمؤشرات اقتصادية دقيقة، وخاصة في تلك الجوانب المرتبطة بتداخل السوق الاقتصادي بين المناطق المحتلة واسرائيل، بالاضافة الى عدم موضوعيتها الفاضحة في بعض الاحيان [1].

سنقتصر في هذه الدراسة على تقدير الفائدة الاقتصادية التي تجنيها اسرائيل من الميادين الرئيسية التالية:

١ ـ العمالة: فروق الاجور والمقتطعات من اجور العمال العرب العاملين في اسرائيل.
٢ ـ التبادل التجاري بين اسرائيل والمناطق المحتلة.
٣ ـ الجمارك والرسوم وضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة.
٤ ـ المياه.
٥ ـ السياحة.
٦ ـ التحويلات النقدية من الخارج.

ولكن، بالاضافة الى الميادين المذكورة اعلاه، هناك مجموعة كبيرة اخرى من الميادين التي لن تتطرق اليها هذه الدراسة، وان كان بعضها لا يقل اهمية من ناحية الفائدة الاقتصادية عن بعض ما ذكر اعلاه، ولكننا سنهمل تأثيرها في هذه المرحلة من البحث، وذلك لاسباب عديدة اهمها عدم توفر المعلومات، بالنسبة لبعضها، وعدم توفر المعلومات الاساسية الكافية لبدء الدراسة بالنسبة للبعض الاخر، او الصعوبة المنهاجية بالنسبة للقسم المتبقي.

اما اهم هذه الميادين على سبيل المثال لا الحصر فهي: قيمة الاراضي والعقارات والممتلكات التي تمت مصادرتها خلال سنوات الاحتلال العشرين السابقة، وريع استغلال الاراضي والعقارات المصادرة او الخاضعة لحارس املاك الغائبين، ثم التوفيرات الهائلة [2] التي وفرها الجيش الاسرائيلي على نفسه من خلال استعمال المعسكرات العربية بعد ١٩٦٧ ، حيث كان الجيش الاسرائيلي في امس الحاجة الى بناء معسكرات جديدة بعد ان ضاقت به معسكراته حتى عام ١٩٦٧ او اصبح بعضها ضمن المدن الاسرائيلية. اضف الى ذلك الفوائد الاقتصادية من استعمال عشرات الالاف من المسافرين من المناطق المحتلة للمطارات والموانيء الاسرائيلية (ثمن تذاكر، ضريبة مطار، جمارك وغيرها)، وكذلك الفوائد من استعمال المطارات والموانيء لشحن واستيراد البضائع. واخيرا تشغيل السجناء باجور رمزية (فعليا

بدون اجر، حيث كانت اجرة عمل السجين طيلة غالبية سنوات الاحتلال هي ٨ ـ ١٢ سيجارة من النوع الرخيص) وغيرها.

العمالة:

تورد البيانات الاحصائية الصادرة عن مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي Israel Central Bureau of Statistics .ICBS ان عدد عمال المناطق المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة وبدون القدس الشرقية)، الذين عملوا في اسرائيل، قد تراوح بين ٤ الاف عامل عام ١٩٦٨ و ٩١٫٦ الف عامل عام ١٩٨٦ (انظر الجدول (٢) وهذه المعطيات هي اقل من مثيلاتها التي تقدمها هيئات اسرائيلية اخرى مثل الهستدروت والادارة المدنية وغيرها بفروق ملموسة تبلغ احيانا ٢٠٪ وأحد اسباب هذا التفاوت يعود الى نسبة العمال الذين يعملون من خلال مكاتب العمل لم تصل في اعلى درجاتها نسبة ٥٠٪ من اجمالي العمال، وبالتالي فان النسبة الاكبر كانت دائما هي من نصيب ما اصطلح على تسميته «بالعمل الاسود»، العمل من خارج دائرة مكاتب العمل الرسمية، وذلك من خلال سماسرة العمل، او بدونهم. وبالتالي يخضع لطرق مختلفة للاحصاءات والتقديرات.

بالاضافة الى ذلك،فان بيانات ICBS لا تتضمن عمال القدس الشرقية وضواحيها ممن يحملون هوية القدس، كونهم يدخلون ضمن الاحصائيات عن اسرائيل، حيث ان اسرائيل كانت قد ضمت شرقي القدس بعد الاحتلالها.

وهكذا، وباعتماد بيانات ICBS الاحصائية، يكون عمال الضفة والقطاع قد قدموا خلال ١٩ عاما من سني الاحتلال ٢٢٠ مليون يوم عمل [3].

وان اكثر من ٦٠٪ [4] من ايام العمل هذه تخضع لقوانين وظروف «العمل الاسود» ساعات عمل اطول [5] واجور اقل وظروف عمل لا تخضع لمعايير الهستدروت النقابية فيما يتعلق بسلامة العمل والظروف الصحية وغيرها، اضافة الى ظروف مبيت خطرة اودت في حالات كثيرة بحياة العمال.

ان عمل عمال المناطق المحتلة في اسرائيل هو مصدر ربح اضافي لاصحاب العمل الاسرائيليين وللخزينة الاسرائيلية بفعل عدة عوامل رئيسية هي:

١ ـ الفرق بين اجر العامل العربي من المناطق المحتلة والعامل الاسرائيلي.
٢ ـ المقتطعات من اجور هؤلاء العمال: تأمين اسرائيلي، تأمين اجتماعي، خدمات صحية، رسم تنظيم بالاضافة الى ضريبة الدخل.
٣ ـ «العمل الاسود».

وسنقتصر في هذه الدراسة على العاملين الاول والثاني، وذلك لصعوبة تقدير تأثير العامل الثالث لعدم توفر المعطيات والمعلومات الضرورية لتقدير حجم تأثيره.

فروق الاجور:

تتراوح النسبة المئوية لمتوسط الاجر الشهري للعامل من المناطق المحتلة الذي يعمل في اسرائيل الى متوسط الاجر الشهري للعامل الاسرائيلي ما بين ٣٣٫٥٪ في ادنى قيمتها، ارتفعت الى ٤٦٫١٪ في اعلى قيمها عام ١٩٧٦[٦]. كما بلغ معدل (المتوسط الحسابي) لهذه النسبة خلال الفترة من عام ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٨٦، مأخوذا بعين الاعتبار وزن كل سنة، المبني على عدد العمال لتلك السنة، حوالي ٤٢٪.

جدول رقم (١)

النسبة المئوية لمتوسط الاجر الشهري لعمال المناطق المحتلة الذين يعملون في اسرائيل الى متوسط الاجر الشهري للعمال الاسرائيليين.

السنة	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
النسبة المئوية	٤٢٫٠	٣٨٫٠	٣٧٫٢	٣٣٫٥	٤٢٫٢	٢٩٫٨	٤٣٫٧	٤٤٫٤	٤٦٫١	٤٠٫٤
السنة	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	
السنة المئوية	٤١٫٢	٤٣٫٤	٤٢٫٨	٤٢٫٤	٤٣٫٨	٤٣٫٩	٤١٫٢	٢٨٫٦	٤٣٫١	

وعليه، وبالاستناد الى معرفة النسب المذكورة اعلاه كما هي مبينة في الجدول رقم (١) وعدد عمال الضفة والقطاع سنويا الذين يعملون في اسرائيل ومتوسط الاجر الشهري للعمال الاسرائيليين ولعمال المناطق العاملين في اسرائيل، يمكن حساب المبالغ التي كانت توفرها اسرائيل سنويا بفعل فارق الاجور.

ان مقدار التوفيرات السنوية، كما يبينها الجدول رقم (٢)، تتصاعد بشكل ثابت ومتسارع من ٤٫٧ مليون دولار عام ١٩٦٨ حتى تصل الى ٤٥٨٫٩ مليون دولار عام ١٩٨٦، وذلك بسبب الزيادة المضطردة في عدد العمال من جهة وبسبب زيادة القيمة الاسمية لمتوسط الاجر الشهري (انظر جدول رقم ٢) الناجمة عن الوتائر العالية لنسبة التضخم المالي وسباق ارتفاع الاسعار وزيادة الاجور الذي كان قصب السبق فيه دائما من نصيب الاسعار. اما القيم الاجمالية لمجموع المبالغ التي وفرتها اسرائيل بفعل فارق الاجور ما بين اعوام ١٩٦٨ ـ ١٩٨٦ فقد بلغت ٢٥٠٨٫٧ مليون دولار.

وبالاضافة الى المبلغ المذكور اعلاه، فان اسرائيل توفر ما يزيد عن ١٥٪ من مجمل الاجور السنوية[٧]، وهي قيمة ما يتلقاه المستخدم الاسرائيلي في المتوسط، اضافة على اجره الشهري بشكل غير مباشر، وذلك من خلال خدمات التأمين الاسرائيلي المختلفة مثل منحة الولادة وراتب التقاعد عند الشيخوخة والمساعدات للعائلات كثيرة الاولاد ومنح الارامل وغيرها، اضافة الى التأمين الصحي والتأمينات الاجتماعية المختلفة، ودعم التعليم المدرسي والجامعي وغيرها. ان المبالغ التي كسبتها اسرائيل من خلال عدم دفع ما ذكر اعلاه تزيد عن ٣٨٨ مليون دولار خلال فترة ١٩٦٩ ـ ١٩٨٦، حيث ان مجمل مجموع الاجور لعمال المناطق خلال تلك الفترة هو قرابة ٢٥٨٦٫٨ مليون دولار.

جدول رقم (٢)[٨]

المبالغ المالية التي وفرتها اسرائيل سنويا بسبب فروق الاجور

السنة	عدد العمال من المناطق المحتلة (بالالاف)	متوسط الاجر الشهري (بالشاقل الجديد)		التوفير السنوي بسبب فروق الاجور		
		للاسرائيليين	لعمال المناطق	بملايين الشواقل الجديدة	بملايين الدولارات	
					بالاسعار الجارية	اسعار عام ١٩٨٦
١٩٦٨	٤٫٠	٠٫٠٥٩٥	٠٫٠٢٥	٠٫٠٠١٦٦	٤٫٧	١٥٫٥
١٩٦٩	٩٫٥	٠٫٠٦٢	٠٫٠٢٢٩	٠٫٠٠٤٤٦	١٢٫٧	٤١٫٩
١٩٧٠	١٩٫٨	٠٫٠٦٨٨	٠٫٠٢٥٦	٠٫٠١٠٢٦	٢٤٫١	١٠٤٫٨
١٩٧١	٢٢٫١	٠٫٠٨٠١	٠٫٠٢٦٨	٠٫٠٢١١٧	٥٢٫٧	١٥٠٫٤
١٩٧٢	٥٠٫٨	٠٫٠٩١	٠٫٠٣٨٤	٠٫٠٢٢٠٧	٧٦٫٢	٢٠١٫٨
١٩٧٣	٥٩٫٣	٠٫١١٦	٠٫٠٤٦٢	٠٫٠٤٩٦٧	١١٨٫٢	٢٥٥٫٠
١٩٧٤	٦٦٫٥	٠٫١٥٨	٠٫٠٦٩١	٠٫٠٧٠٩٤	١٤٥٫٤	٢٢٤٫٢
١٩٧٥	٦٣٫٩	٠٫٢٢١	٠٫٠٩٨١	٠٫٠٩٤٢٤	١٤١٫٢	٢١٠٫٤
١٩٧٦	٦٣٫٢	٠٫٢٩٢	٠٫١٣٤٥	٠٫١١٩٤٥	١٤٢٫٩	٢١١٫٠
١٩٧٧	٦٢٫٠	٠٫٤٣٤	٠٫١٧٥	٠٫١٩٢٤٠	١٦٠٫٢	٢٢٦٫٢
١٩٧٨	٦٧٫٠	٠٫٦٦٩	٠٫٢٧٦	٠٫٣١٦٣٧	١٧٢٫٢	٢٨٢٫٢
١٩٧٩	٧٣٫٠	١٫٢٧٣	٠٫٥٥٢	٠٫٦٣١٠٧	٢٠٩٫٩	٢٩٢٫٩
١٩٨٠	٧٣٫٢	٢٫٨٧٢	١٫٢٢٩	١٫٤٤٣٤	٢٣١٫٨	٢٦٣٫٠
١٩٨١	٧٣٫٩	٦٫٨٧١	٢٫٩١٧	٢٫٥٠٦٩	٢٥٦٫٩	٣٠٧٫٢
١٩٨٢	٧٦٫٦	١٥٫٠٢٤	٦٫٥٧٧	٧٫٧٦٤٥	٢٦٨٫١	٣٢٥٫٥
١٩٨٣	٨٤٫٣	٣٨٫٤٣	١٦٫٨٩	٢١٫٧٩٥	٢٧٤٫٨	٣١١٫١
١٩٨٤	٨٦٫٩	١٨٦٫٢	٧٦٫٧	١١٤٫١٣٦	٢٩٠٫٢	٤٩٦٫٤
١٩٨٥	٨٦٫١	٦٦٢٫١	٢٥٥٫٨	٤١٩٫٧٣١	٣٥٦٫٢	٤٢١٫٢
١٩٨٦	٩١٫٦	١٠٩١٫٨	٤٧٠٫٦	٦٨٢٫٨٢٣	٤٥٨٫٩	٤٥٨٫٩
				المجموع	٣٥٠٨٫٧	٤٧٩٩٫٦

وتجدر الاشارة هنا الى ان الهستدروت تتلقى، عن طريق الاقتطاع المباشر من اجور عمال المناطق المحتلة الذين يعملون في اسرائيل، ما يساوي ١٪ من الاجر الاساسي الاجمالي (قبل خصم ضريبة الدخل والمقتطعات المختلفة الاخرى) لكل عامل تحت بند رسم تنظيم، وحيث ان مجموع الخصومات المختلفة

تتراوح بين ٢٥ ـ ٣٥٪ من الاجر الاساسي، فان صندوق الهستدروت يكون قد تلقى ما يزيد عن ٣٥ مليون دولار خلال الفترة ٦٨ ـ ١٩٨٦ ، وذلك «للدفاع عن مصالحهم المهنية»! في الوقت الذي تؤكد فيه مجالس العمال الهستدروتية المحلية بان ظروف عمال المناطق وهو ليس من اختصاصــهــا[٩].

جدول رقم (٣)[١٠]

متوسط الاجر اليومي لعمال المناطق المحتلة الذين يعملون في اسرائيل (بالدولارات) ومجمل اجرهم السنوي العام (بملايين الدولارات)

السنة	متوسط الاجر اليومي للعامل الواحد	مجمل الاجر لمجموع العمال (بملايين الدولارات)	السنة	متوسط الاجر اليومي للعامل الواحد (بالدولارات)	مجمل الاجر لمجموع العمال (بملايين الدولارات)
١٩٦٩	٢,٩٤	٨,٠	١٩٧٨	٦,٣٤	١٢٢,٢
١٩٧٠	٢,٣٧	١٩,٢	١٩٧٩	٨,٢٤	١٧٣,٣
١٩٧١	٣,٥٦	٣٤,٠	١٩٨٠	٧,٩٤	١٦٧,٣
١٩٧٢	٤,١٠	٦٠,٠	١٩٨١	٩,٤٧	٢٠١,٦
١٩٧٣	٥,٤٥	٩٣,١	١٩٨٢	١٠,١٢	٢٢٣,٢
١٩٧٤	٦,٥٧	١٢٥,٨	١٩٨٣	١٠,٧٤	٢٦٠,٨
١٩٧٥	٦,٧٨	١٢٤,٨	١٩٨٤	٨,٠٧	٢٠٢,٠
١٩٧٦	٦,٦٨	١٢١,٥	١٩٨٥	٨,١٤	٢٠١,٨
١٩٧٧	٦,٩٣	١٢٣,٧	١٩٨٦	١٢,٣٠	٣٢٤,٥
				المجموع	٢٥٨٦,٨

المقتطعات:

وفق قانون التأمين المعمول به في اسرائيل، يتم الاقتطاع، بشكل تلقائي والزامي، من اجور كافة العاملين باجر، وذلك لقاء التأمين الاسرائيلي والتأمين الاجتماعي والتأمين الصحي. وهذا ينسحب بالطبع على عمال المناطق المحتلة الذين يعملون في اسرائيل. وبالاضافة الى هذه المقتطعات، فان صاحب العمل ملزم بدفع مبالغ معينة يحددها قانون التأمين الاسرائيلي لقاء المبالغ المقتطعة من العمال المستخدمين لديه، وكذلك، فان خزينة الدولة ملزمة، وفق نفس القانون، بالمساهمة في صندوف التأمين الاسرائيلي بمبالغ يحددها القانون وميزانية الدولة. وحيث ان قانون التأمين الاسرائيلي يطبق على عمال المناطق المحتلة بشكل احادي الجانب، يلزمهم بالدفع ولا يعطيهم فعليا حق الاستفادة من التأمين، فان كافة مستحقات عمال المناطق المحتلة من صندوف التأمين الوطني هي مبالغ توفرها اسرائيل على نفسها.

وقد بلغت المقتطعات من اجور عمال المناطق المحتلة لقاء التأمين الاسرائيلي وحده خلال فترة ٦٨ ـ ١٩٨٦ مبلغ ٣٦٣ر٣ مليـون دولار (انـظر جدول رقم (٤) والملحق رقم (١)، واضيف اليها مساهمة اصحاب العمل ومساهمة الحكومة وبعض المداخيل المتفرقة الاخرى لصندوق التأمين الاسرائيلي، ودون الاخذ بعين الاعتبار ما تقدمه الوكالة اليهودية والحكومة الاسرائيلية الى الدفعات غير الاكتتابية Provison of Jewish Agency and Government to Noncontributory Payments. ، فان حصة عمال المناطق المحتلة من مجموع مداخيل صندوق التأمين الاسرائيلي خلال الفترة المذكورة تبلغ ١٠١٤ مليون دولار.

واذا اضفنا ايضا الفائدة البنكية على حصة عمال المناطق المحتلة المذكورة اعلاه فيما لو اودعت للاستثمار في البنوك بواقع فائدة بنكية مقدارها ٨ر٧٪ سنويا[١١] والبالغة على مدى فترة ٦٨ ـ ١٩٨٦ ، مبلغ ٦٨٩ر٢ مليون دولار، يكون المبلغ الاجمالي المستحق لعمال المناطق المحتلة في ذمة صندوق التأمين الوطني الاسرائيلي ١٧٠٣ر٤ مليون دولار.

التبادل التجاري بين اسرائيل والمناطق المحتلة:[١٢]

لدى البحث في موضوع التبادل التجاري بين اسرائيل من جهة والضفة الغربية وقطاع غزة من الجهة الاخرى ، لا بد من التاكيد ومنذ البداية على ان اية بيانات احصائية تتناول هذا الموضوع، مهما كان مصـــدرهـــا، ومهما حاول واضعوها التقيد بقواعد علم الاحصاء ألموضوعية العلمية المجردة عن الغرض، فانها وبالضرورة ستعاني من نقصين رئيسيين: الاول، هو ميل المعطيات الاحصائية لان تكون اقل من الحقيقـة، وذلك لاستحـالة رصـد كافة اوجه التبادل التجاري بين المنطقتين الاقتصاديتين المفتـرضتـين (اسرائيـل والمناطق المحتلة) في وقت هما فعليا، وبعد عشرين سنة من الاحتلال، سوق اقتصادية واحدة، وضمن ظرف يجتاز فيه الخط الاخضر صبيحة ومساء كل يوم قرابة ١٠٠ الف عامل اضافة الى عشرات الآلاف من كلا الجانبين يجتازون هذا الخط لاغراض مختلفة. كيف يمكن حصر ثمن «الساندويش» الذي يشتريه عامل عربي من تل ابيب او ما يدفعه القادم من الطيبة لعلاج اسنانه في طولكرم، وكلا العمليتين يجب ان تصنفا ضمن «التجارة الدولية» بين المنطقتين الاقتصاديتين؟! ان مثل هذه العمليات التجارية الصغيرة، هي بمجموعها قد توازي الصفقات التجارية الكبيرة الخاضعة من حيث المبدأ لامكانية الرصد الاحصائي، بالاضافة الى وجود تجارة واسعة في الاتجاهين تتم في الخفاء او بشكل مموه، وذلك تجنبا لدفع ضريبة القيمة المضافة او لغير ذلك من الاسباب.

ولكن، وبالرغم من كل ما ذكرناه اعلاه، فاننا مضطرين، من اجل تقدير حجم الفائدة التي تجنيها اسرائيـل من تجارتها مع المناطق المحتلة، ان نعتمد البيانات الاحصائية الرسمية المتوفرة، مع علمنا المسبق بان النتائج المبنية على هذه البيانات ستكون اقل كثيرا من الحقيقة.

تشـيرالبيـانــات الاحصائية الى أن تجارة المناطق المحتلة مع اسرائيل قد عانت من عجز كبير متزايد بوتائر عالية. فبينما كان هذا العجز عام ١٩٦٨ يساوي ٣٨,٢ مليون دولار فقد ارتفع الى ١٢٧ر٧ مليونا عام ١٩٧٣ ثم الى ٢٤٧ر٩ مليونا عام ١٩٧٥ ليتجاوز الثلاثمائة مليونا عام ١٩٧٧ وليصل عام ١٩٨٦ الى

جدول رقم (٤)

مستحقات عمال الضفة الغربية وقطاع غزة لدى صندوق التامين الوطني الاسرائيلي

(بملايين الدولارات)[١٣]

السنة المالية[١٤]	المقتطعات السنوية من عمال المناطق المحتلة	حصة عمال المناطق المحتلة السنوية من مجموع دخل صندوق التامين الوطني[١٥]	الفائدة المكنة على حصة عمال المناطق المحتلة حتى ١٩٨٦/٩/٣٠	المبالغ الاجمالية المستحقة حتى ١٩٨٦/٩/٣٠
١٩٦٩/٦٨	٠,٢٠٣	٠,٢٧٦	٠,٩٦٣	١,٢٣٩
١٩٧٠/٦٩	٠,٤٥٧	٠,٦١٩	١,٩٣٧	٢,٥٥٦
١٩٧١/٧٠	١,٩٧٤	٢,٥٥٢	٧,١٤٣	٩,٦٩٥
١٩٧٢/٧١	٢,٢١٠	٢,٩٤٢	٩,٨٣٥	١٣,٧٧٧
١٩٧٣/٧٢	٦,٧٠٦	٨,٧٦٣	١٩,٣١٢	٢٨,١٧٥
١٩٧٤/٧٣	٨,٣١٤	٣٥,٤٧٧	٢٠,٣٠٢	٤٥,٧٧٩
١٩٧٥/٧٤	١٢,٤١٦	٢٨,١٨٣	٤٨,٥٠٨	٧٦,٦٩١
١٩٧٦/٧٥	١٤,٦٣٣	٢٤,٠٦٥	٣٦,١٧٩	٦٠,٢٤٤
١٩٧٧/٧٦	١٤,٨٦٥	٣١,٥٨٧	٤١,١٥٨	٧٢,٧٤٥
١٩٧٨/٧٧	١٦,٤٤٩	٢٢,٤٩٢	٣٧,٤٦٧	٧٠,٩٥٩
١٩٧٩/٧٨	١٩,٤٧٧	٤١,٥٦٧	٣٩,٤٥٢	٨١,٠١٩
١٩٨٠/٧٩	٢٦,٤٧٠	٨٢,٢٥٦	٦٥,٢٣٨	١٤٧,٤٩٤
١٩٨١/٨٠	٢٩,١٢٦	٨٧,٠٤٢	٥٦,٥٤٢	١٤٣,٥٨٤
١٩٨٢/٨١	٣٠,٣٩٥	٧٧,٨٨٣	٤٠,٣١٠	١١٨,١٩٣
١٩٨٣/٨٢	٣٢,١٧٢	١٠٢,٢٣٨	٤٠,٤٩٧	١٤٢,٧٣٥
١٩٨٤/٨٣	٣٣,٢٨٢	١٤٩,٨٤٣	٤٢,٦١٠	١٩٢,٤٥٣
١٩٨٥/٨٤	٢٩٠٣٣	١٤٧,٠٨٧	٢٦,٧٠٦	١٧٣,٧٩٣
١٩٨٦/٨٥	٣٢,٤٥١	٩٩,٤٣٩	٨,٦٣٤	١٠٧,٨٧٣
المجموع.	٣١١,٧٣٣	٩٣٦,١١١	٥٥٢,٨٩٣	١٤٨٩,٠٠٤

نهايته العظمى حتى الان وتساوي ٥٢٣٫٢ مليونا . وهكذا يكون قد تضاعف اكثر من احد عشر مرة خلال مدة ١٩ عاما.

وكما يبين الجدول رقم (٥)، فان مجمل العجز التجاري المتراكم خلال فترة ١٩ عاما من ٦٨ - ١٩٨٦ قد بلغ ٤٩٥٨ مليـون دولار. في حين ان ٦٥٪ منها، اي مبلغ ٣٢٤٢ مليونا، قد تراكم خلال السنوات السبع ٧٩ - ١٩٨٦ ، اي بعد اتفاقيات كامب ديفيد وخلال الفترة التي نشطت بها اللجنة المشتركة الاردنية - الفلسطينية.

جدول رقم (٥)

فائض الواردات عن الصادرات في التبادل التجاري بين المناطق المحتلة واسرائيل (بملايين الدولارات)[١٦]

السنة	قطاع غزة	الضفة الغربية	المجموع	السنة	قطاع غزة	الضفة الغربية	المجموع
١٩٦٧	-	-	١٢,٧	١٩٧٧	١٤٣,٣	١٦٦,٠	٣٠٩,٣
١٩٦٨	-	-	٣٨,٢	١٩٧٨	١٠٦,٨	١٣٩,٢	٢٤٦,٠
١٩٦٩	١٨,٨	٣٩,٠	٥٧,٨	١٩٧٩	١١٥,٣	٢٠٨,٦	٣٢٣,٩
١٩٧٠	٢٣,٩	٣٨,٤	٦٢,٣	١٩٨٠	١١٨,٨	٢٣٩,٢	٣٥٨,٠
١٩٧١	٣٢,٠	٣٩,٦	٧١,٦	١٩٨١	١٢٣,٥	٢٥٢,٢	٣٧٥,٧
١٩٧٢	٤١٩,	٥٥,٦	٩٧,٥	١٩٨٢	١٣٢,٦	٢٥٧,٣	٢٨٩,٩
١٩٧٣	٥١,٠	٧٦,٧	١٢٧,٧	١٩٨٣	١٥٤,٦	٢٧٢,٩	٤٢٧,٥
١٩٧٤	٧٩,٧	١٠٩,٢	١٨٨,٩	١٩٨٤	١٧١,٤	٢٦٣,٢	٤٣٤,٦
١٩٧٥	١١٣,٨	١٢٤,١	٢٤٧,٩	١٩٨٥	١٧٣,٢	٢٤٣,٤	٤١٦,٧
١٩٧٦	١٠٣,٧	١٤٥,٠	٢٤٨,٧	١٩٨٦	٢٢٨,١	٢٩٥,١	٥٢٣,٢
						المجموع	٤٩٥٨,١

ومن الجدير بالملاحظة كذلك ، انه خلال آخر اربع سنوات تتوفر عنها الاحصاءات، وهي اعوام ٨٣ ، ٨٤، ٨٥ و ١٩٨٦ كانت واردات القـطاع من اسرائيل وبشكل ثابت تشكل ٩٢٪ من مجمل واردات القطاع. اما بالنسبه للضفه فقد كانت هذه النسبة ٩٠٪؟[١٧].

وخلال نفس الفترة، ارتفعت نسبة قيمة العجز الى قيمة الواردات من اسرائيل بشكل ملحوظ، حيث كانت على التوالي خلال السنوات الثلاث:

٦ر٥٠٪، ٧ر٦٢٪، ٤ر٦٨٪، ٨ر٦٥٪ بالنسبه للقطاع.

١ر٦٧٪، ٥ر٧٢٪، ٧ر٧١٪، ٤ر٦٥٪ بالنسبه للضفه[١٨].

وخلال نفس السنوات السابقه ، شكلت صادرات القطاع الى اسرائيل النسب ٧ر٨٣٪، ٤ر٨٣٪،

٧ر٧٩٪، ٨٥٪ على التوالي من مجمل صادرات القطاع. اما بالنسبه للضفه فكانت هذه النسب ٧ر٦٦٪، ١ر٥٤٪، ٧٥,٨٪، ٦٥,٣٪ [١٩]. والفرق في هذه النسب بين الضفـة والقطاع يعود الى سياسة الجسور المفتوحه التي تتيح المجال لتصدير جزء ملموس من منتجات الضفه والقطاع الى الاردن.

ومن الملفت للانتبـاه ان الجـزء الاعـظم من صادرات الضفه والقطاع الى اسرائيل هوالمنتجات الصنـاعيـه وليس الزراعيـه. حيث كانت نسبة صادرات القطاع الصناعيه من مجمل صادراته الى اسرائيل على النحو التالي: ٧ر٨٨٪، ٢ر٩١٪، ٦ر٨٧٪ على التوالي، اما بالنسبة للضفه الغربيه فكانت النسب المقابله: ٨ر٨٢٪، ٥ر٨٤٪، ٥ر٨٤٪.[٢٠]

وهذه الحصه العاليه للمنتجات الصناعيه من مجمل صادرات الضفه والقطاع الى اسرائيل ليست دليلا على مستوى صناعي متطور في المناطق المحتله، وانما ترجع الى عاملين:

الاول: منع تصدير منتجات المناطق المحتله الزراعيه الى اسرائيل خوفا من منافستها للمنتجات الزراعيه الاسرائيليه، الا ضمن الهامش الضروري الذي تحدده مصلحة الاقتصاد الاسرائيلي.

العامل الثاني: وهو الاهم: يعود الى رخص اليد العاملة في المناطق المحتلة، وبالتالي، فان اسرائيل قد قامت بتشجيع انتقال العديد من الصناعات التي تتطلب استخداماً واسعاً لليد العاملة، ومستوى تكنـولوجي غير رفيع (مثل صناعة الملابس والتريكو وغيرها) الى الضفة والقطاع ومن خلال ذلك فان اسرائيل تكسب عشرات الملايين من الدولارات سنويا.

ان السمات المذكورة اعلاه، التي تميز طبيعة التبادل التجاري بين اسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة، تؤكد الطبيعة الكولونيالية للاحتلال الاسرائيلي لهذه المناطق.

الجمارك والضرائب وضريبة الدخل وغيرها:

من اجل تحديد حجم الدخل الصافي الذي تجنيه خزينة الدولة الاسرائيلية من الضفة الغربية وقطاع غزة من الضرائب المختلفة والجمارك والرسوم وغيرها من الامور، يجب تحديد حجم كافة المداخيل وكذلك النفقات.

اما النفقات فتحددها ميزانية الحكم العسكري التي كانت في السنة المالية ٨٣/ ١٩٨٤ مبلغ ١٠٥ مليون دولار وفي سنة ٨٤/ ١٩٨٥ مبلغ ٧٠ مليون دولار[٢١].

وقد غطت المداخيل المحلية، وهي تشمل كافة اوجه الدخل التي يجنيها الحكم العسكري من سكان المناطق المحتلة (ضرائب ورسوم مختلفة) ٥٨٪ من ميزانية عام ٨٣/ ١٩٨٤ و ٦٧٪ من ميزانية عام ٨٤/ ١٩٨٥ . وعليـه فقد كان العجز الذي توجب تغطيته خلال العامين المذكورين من خزينة الدولة الاسرائيلية مبلغ ٤٤ مليون دولار ٢٣ مليون دولار على التوالي[٢٢].

عند هذا الحد، يبدو وكأن ميزانية الحكم العسكري تشكل عبئاً على خزينة الدولة الاسرائيلية، ولكن الحقيقة هي غير ذلك.حيث ان ضريبة الدخل المفروضة على اجور عمال الضفة والقطاع الذين

جدول رقم (٦)

تجارة الضفة الغربية وقطاع غزه الخارجية

(العامة ومع اسرائيل)

(بملايين الدولارات)

	١٩٨٣			١٩٨٤			١٩٨٦					
	الضفة	القطاع	المجموع	الضفة	القطاع	المجموع	الضفة	القطاع	المجموع	الضفة	القطاع	المجموع
مجمل الواردات	٤٥٢,٧	٣٣٢,١	٧٨٤,٨	٤٠٦,٨	٢٧٩,٤	٦٨٦,٢	٣٨٦,٥	٢٨١,٤	٦٦٧,٩	٥١٢	٣٧٨	٨٩٠
الواردات من اسرائيل	٤٠٦,٩	٣٠٥,٧	٧١٢,٦	٢٦٣,١	٢٥٦,٨	٦١٩,٩	٢٣٩,٥	٢٥٨,٥	٥٩٨	٤٥١	٣٤٦,٨	٧٩٧,٨
مجمل الصادرات	٢٠١,٠	١٨٠,٦	٣٨١,٦	١٤٨,٥	١٠٤,٥	٢٩٩,٤	١٦٦,٤	١٠٦,٠	٢٦٨,٩	٢٣٨,٦	١٣٩,٧	٣٧٨,٣
الصادرات الى اسرائيل	١٣٤,٠	١٥١,١	٢٨٥,١	٩٩,٩	٨٥,٤	١٩٥,٧	٩٦,١	٨٥,٢	١٧٧,٨	١٥٥,٩	١١٨,٧	٣٧٤,٦
الواردات الزراعية الى اسرائيل	٥١,٧	٣٧,٩	٨٩,٦	٦٢,٧	٣٥,٥	٩٨,٢	٥٤,١	٢٢,٧	٨٧,٨	-	-	-
العجز التجاري	٢٥١,٧	١٥١,٥	٤٠٣,٢	٢٢٢,٣	١٧٤,٩	٢٨٦,٨	٢٢٠,١	١٧٥,٤	٢٩٩,٠	٢٧٣,٤	٢٣٨,٣	٥١١,٧
العجز التجاري مع اسرائيل	٢٧٢,٩	١٥٤,٦	٤٢٧,٥	٢٦٢,٢	١٧١,٤	٤٢٤,٢	٢٤٣,٤	١٧٣,٣	٤٢٠,٢	٢٩٥,١	٢٢٨,١	٥٢٣,٢

معالم اثرية نادرة، قد اعطى دفعة كبيرة وهامة لتطور السياحة الى اسرائيل، وبالتالي لكافة العمليات الاقتصادية والمرافق والخدمات المرتبطة بالسياحة.

فقد ارتفع عدد السياح من ٣٢٨ الفا عام ١٩٦٦ الى مليون و ٢٦٤ الفا عام ١٩٨٥ [٢٩]، اي ان عددهم قد تضاعف اربع مرات خلال هذه الفترة. وفي مقابلة مع التلفزيون الاسرائيلي بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٨٧، صرح وزير السياحة الاسرائيلي بان عدد السياح الذين زاروا اسرائيل عام ١٩٨٧ قد وصل الى مليون ونصف المليون سائحا، وبان الهدف الذي حددته وزارته للعام التالي ١٩٨٨ هو ٢ مليون سائح. اما هدفها خلال الاعوام الثلاثة القادمة فهو الوصول الى ٢ ـ ٣ مليون سائح سيدرون على الاقتصاد الاسرائيلي دخلا صافيا قدره الوزير بـ٢ ـ ٣ مليار دولار. ووفق اقوال الوزير الاسرائيلي، انه اذا ما تحقق هذا الهدف الاخير «فان هذا سيقود اسرائيل الى الاستقلال الاقتصادي».

كما ان عدد غرف الفنادق السياحية قد تضاعف خلال مدة اقل، حيث ارتفع من ١٠٠ر١٥ غرفة عام ١٩٧٠ الى ٤٤٢ر٦٠ عام ١٩٨٥ [٣٠].

اما عدد نزلاء الفنادق السياحية فقد تضاعف ثلاث مرات تقريبا، حيث ارتفع من مليون و ٤٧٤ الفا عام ١٩٧٠ ليبلغ اربعة ملايين و ٤٥ الفا عام ١٩٨٥ [٣١].

وقد احتلت مدينة القدس المرتبة الاولى من حيث عدد غرف الفنادق السياحية وعدد النزلاء، فقد بلغ عدد غرفها عام ١٩٨٥، ٧٣٢٦ غرفة، تشكل ٢٤٪ من المجموع العام لعدد غرف الفنادق السياحية. وقد شكل السياح ٧ر٨٨٪ من النزلاء (٢ر١١٪ من الاسرائيليين) وهي اعلى نسبة في فنادق المدن الرئيسية، ولا يفوقها في ذلك سوى فنادق مدينة الناصرة حيث بلغت هذه النسبة ٢ر٩٦٪ [٣٢].

وقد أمَّ مدينة القدس عام ١٩٨٥ قرابة ٧٠٠ الف سائح، قضوا في فنادقها ٨ر٢ مليون ليلة، وهو ما يعادل ٣٥٪ من عدد الليالي التي قضاها السياح في فنادق اسرائيل والبالغة ٧ ملايين و ٨٥٨ الف ليلة [٣٣].

ومن المعروف جيدا ان مواسم السياحة الرئيسية، هي في اوقات الاعياد الدينية المختلفة، وبشكل خاص المسيحية: اعياد الميلاد والفصح وغيره وفق التقاويم المختلفة: الشرقي والغربي والارمني، حيث يصل الازدحام في الفنادق الى ذروته، ويصبح من الصعب ايجاد غرف شاغرة، وبشكل خاص في فنادق القدس. وفي مثل هذه المواسم السياحية بشكل خاص، تقيم اعداد كبيرة من الحجاج ومن السياح الذين يستهدفون بالدرجة الاولى زيارة القدس وغيرها من المناطق الدينية والسياحية في الضفة الغربية، في فنادق تل ابيب ومناطق وسط اسرائيل، حيث يشجعهم على ذلك قصر مسافات السفر بين اماكن اقامتهم في مثل هذه الفنادق وبين مختلف مواقع الضفة الغربية، ومن ضمنها القدس الشرقية. حيث لا يحتاج السائح المقيم في فندق تل ابيب هرتسليا لاكثر من ساعة ونصف، مستقلا باصا سياحيا، ليصل الى ابعد نقطة عنه في عمق الضفة الغربية، وفي المتوسط يحتاج الى اقل من ساعة للوصول الى المعالم الدينية والاثرية الرئيسية.

وبفعل هذا العامل الهام، فان هذه الظاهرة تبقى واسعة الانتشار على مدى العام وليس فقط ابان فترات المواسم والاعياد. وبناء على ذلك، فاننا نستطيع ان نؤكد ان نسبة هامة من السياح الذين

يستهدفون زيارة الاماكن المقدسة والمعالم الاثرية في الضفة الغربية قد لا يقيمون اطلاقا في فنادق القدس.

ومن الجدير بالملاحظة ايضا ان سياسة الجسور المفتوحة، بما في ذلك امام السياح قد لعبت دورا لا يمكن تجاهله في تشجيع السياحة. فوفق احصائيات عام ١٩٨٥، فقد عبر جسر اللنبي متجها غربا ٣٢٠ر٦٢ سائحا [٣٤].

جدول رقم (٧)

عدد السياح الذين زاروا اسرائيل وعدد الليالي التي قضوها في فنادقها (بالالاف)

السنة	عدد السياح	عدد الليالي التي قضوها السياح في الفنادق	متوسط عدد الايام التي يقضيها السائح في اسرائيل
١٩٨٥	١٦٢٤	٧٨٥٨	٢٠,٧
١٩٨٤	١٢٥٩	٦٦٠٠	٢٢,٣
١٩٨٠	١١٧٦	٧٤٢٨	٢٥,٠
١٩٧٥	٥٢٥	٤١٦٠	-
١٩٧٠	٤٤١	-	-
١٩٦٨	٤٣٢	-	-
١٩٦٧	٢٩١	-	-
١٩٦٦	٣٢٨	-	-
١٩٦٥	٢٩٦	-	-
١٩٦٠	١١٤	-	-

ووفق كل ما اوردناه اعلاه، فان لدينا اساساً متيناً للافتراض بان نصف الزيادة الحاصلة في عدد السياح بين اعوام ٧٠ ـ ١٩٨٦، قد تمت بفعل احتلال اسرائيل للمناطق المحتلة، وبشكل خاص الضفة الغربية وقلبها، القدس الشرقية. فاذا اعتمدنا السنة السابعة على الاحتلال كاساس، وهي سنة ١٩٦٦، حيث بلغ عدد السياح في ذلك العام ٣٢٨ الف سائح (والمتوسط السنوي لفترة ٦٥ ـ ١٩٦٩ كان ٣٢١ الف سائح)، فان نصف الزيادة في عدد السياح في فترة ٧٠ ـ ١٩٨٦ كما يبينها جدول رقم (٨) هي قرابة ٥ر٤ مليون سائح. وهو العدد الذي نفترض انه قد قدم لاسرائيل بفعل سيطرتها على المناطق الدينية والاثرية ضمن الاراضي المحتلة.

جدول رقم (٨)

الزيادة في عدد السياح لاسرائيل بفعل احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة

السنة	عدد السياح (بالآلاف)	نصف الزيادة في عدد السياح عن عام ١٩٦٦ (بالالاف)
٧٠ ـ ١٩٧٤	٢٨٩٠	٦٢٥
١٩٧٥ ـ ١٩٧٩	٤١٥٤	١٢٥٧
١٩٨٠ ـ ١٩٨٤	٥١٤٢	١٧٥١
١٩٨٥	١٢٦٤	٤٦٨
١٩٨٦	١١٠١	٣٨٧
المجموع	١٤,٥٥١	٤٤٨٨

واذا اعتبرنا ان كل سائح يدر على الاقتصاد الاسرائيلي دخلا صافيا قدره الف دولار (حسب اقوال وزير السياحة)، تكون الزيادة في دخل اسرائيل من السياحة بفعل احتلالها لاراضي الضفة الغربية وقطاع غزة فقط، ووفق اكثر التقديرات تحفظا، ستضاهي مبلغ ٤٧٠ مليون دولار لعام ١٩٨٥ وحده، وخلال فترة ٧٠ ـ ١٩٨٦ فتبلغ حوالي ٤٫٥ مليار دولار.

التحويلات النقدية من الخارج:

بحكم واقع الضفة الغربية وقطاع غزة الاقتصادي والسياسي والتاريخي، قبل عام ١٩٦٧ ، فقد كان هناك عشرات الالاف من المغتربين في دول النفط العربية وفي امريكا الشمالية والجنوبية وبلدان عديدة اخرى . وكانت تحويلات المغتربين تشكل مصدر الدخل الاساسي، (والوحيد في كثير من الاحيان) لعشرات الاف العائلات. وقد استمر هذا الوضع بعد الاحتلال عام ١٩٦٧ ، بل ازداد تعقيدا.

فخلال سنوات الاحتلال، لم تقتصر التحويلات النقدية على هذا المصدر، بل تعددت المصادر وتشعبت، والى جانب تحويلات المغتربين ووكالة اغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ـ الاونروا، استمر الاردن في دفع رواتب الموظفين الذين كان قد تم تعيينهم قبل الاحتلال. وظهرت عشرات المؤسسات والجمعيات الاجنبية التي تقوم بتمويل اعمال ومشاريع ومؤسسات محددة في المناطق المحتلة، بعضها بشكل مباشر، وبعضها الاخر عبر الحكم العسكري او عبر الحكومة الاردنية. وظهرت الى الوجود عام ١٩٧٨ ، اللجنة المشتركة، الاردنية ـ الفلسطينية بقرار من مؤتمر القمة العربية في بغداد، لتتولى تحويل

ما اقر رصده المؤتمر «لدعم صمود سكان المناطق المحتلة» (اقر المؤتمر مبلغ ٢٥٠ مليون دولار سنويا، ولكن لم يتم التقيد بالقرار لاسباب مختلفة ومتباينة). والى جانب كل تلك المصادر، هناك تحويلات منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها المختلفة.

ان تقدير حجم كافة هذه التحويلات بدرجة مقبولة من الدقة غير ممكنة عمليا، وذلك لغياب الاحصائيات بالنسبة لغالبيتها ولكون بعض هذه التحويلات تتم بصورة سرية ولا يعلن عنها.

ولذلك، فان ما تورده البيانات الاحصائية عن حجم التحويلات النقدية للافراد من الخارج لا يمكن التسليم بصحته (انظر جدول رقم ٨) حيث ان تحويلات مصدر واحد فقط من المصادر المذكورة اعلاه، وهو اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة، خلال فترة نشاطها (اعوام ٧٩ ـ ١٩٨٤) توازي مجمل التحويلات السنوية وفق هذه البيانات. فقد بلغ معدل تحويل اللجنة المشتركة السنوي خلال الفترة المذكورة ٨٧ مليون دولار [٣٥].

ان اكثر التقديرات واقعية في نظرنا، وهي تلك التي يرجحها عدد لا بأس به من الباحثين والمختصين، هي التي تقدر مجمل التحويلات بـ ٣٠٠ ـ ٣٥٠ مليون دولار سنويا [٣٦]. وهذا يتفق ايضا مع تصريحات بعض المسؤولين الاسرائيليين الذين صرحوا بان تدفق الاموال عبر الجسور المفتوحة مع الاردن يبلغ مليون دولار يوميا.

جدول رقم (٩) [٣٧]

التحويلات النقدية من الخارج للافراد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة

السنة	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٠	١٩٦٨
التحويلات بآلاف الشواقل الجديدة	٢٥٥٢٩	٥٠٤٠	٢٢٢٦	١٢٢٣	٥١٨	٢٠٢	١٠٦	١٥,٨	١٠,٨
التحويلات (بملايين الدولارات)	٨٧	٩٠	٩٥	١٠٧	١٠٢	٨٠	٦١	٤٥	٢١

بالطبع، ان هذه المبالغ لا تذهب مباشرة الى خزينة الدولة الاسرائيلية، ولكنها بمثابة عملة اجنبية صعبة، يتلقاها الافراد في المناطق المحتلة ويجري تحويل غالبيتها الساحقة الى عملة التداول المحلية الاسرائيلية، الشاقل، من اجل تمويل الاستثمار والاستهلاك، وبالتالي لتغطية عملية الشراء المختلفة لبضائع في اغلبيتها الساحقة اسرائيلية المصدر. وعلى ذلك، فان جزءاً من هذه الاموال يتجه مباشرة من خلال عملية تحويل هذه النقود الى شاقلات ليستقر في النهاية في بنك اسرائيل المركزي، وقسم كبير من الجزء المتبقي ينتهي نفس النهاية، ولكن من خلال طريق طويل ومتعرج، وهو طريق السوق، طريق التبادل البضاعي النقدي. وباختصار، فان تأثير التحويلات النقدية من الخارج الى المناطق المحتلة، على اسرائيل، مشابه الى حد بعيد من حيث محصلة التأثير زيادة الصادرات الاسرائيلية الى الخارج.

الخلاصة:

ان مجمل الفوائد الاقتصادية التي تجنيها اسرائيل بفعل احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة، من تلك الميادين التي قمنا بمعالجتها في هذه الدراسة فقط، كما قد تبين لنا، هي حوالي مليار ونصف المليار دولار سنويا (وفق معطيات عام ١٩٨٦)، اما خلال الفترة ٦٨ ـ ١٩٨٦ فيبلغ قرابة ١٦ مليار دولار (انظر الجدول رقم ٩)، وهذه المبالغ هي بمثابة دخل صاف للاقتصاد الاسرائيلي، ولا يدخل ضمنها الفائدة التي تعود على الاقتصاد الاسرائيلي سواء من فائض التبادل التجاري الضخم مع المناطق المحتلة الذي بلغ ٥٢٠ مليون دولار عام ١٩٨٦ (٤٫٩ مليار دولار خلال فترة ٦٨ ـ ١٩٨٦) ولا من التحويلات النقدية الى المناطق المحتلة من الخارج وهي مبلغ ٣٠ مليون دولار سنويا (٥٫٤ مليار خلال فترة ٦٨ ـ ١٩٨٦). اضف الى ذلك الفوائد الاقتصادية من مجموعة واسعة من الميادين التي لم نعالجها في هذه الدراسة واشرنا اليها سابقا.

جدول رقم (١٠)

مجمل الفوائد الاقتصادية التي جنتها اسرائيل حسب الميادين لعام ١٩٨٦ ولفترة ٦٨ ـ ١٩٨٦ (بملايين الدولارات)

الميدان	١٩٨٦	٦٨ ـ ١٩٨٦
العمالة: فروق الاجور	٤٦٠	٣٥٠٠
المقتطعات	٧٨	١٧٠٠
توفير ١٥٪ من الأجور	٤٨	٣٩٠
الضرائب والجمارك والرسوم	١٥٠	٢٠٥٠
المياه	٢٥٠	٤٠٠٠
السياحة	٤٧٠	٤٥٠٠
المجموع	١٤٥٦	١٦,١٤٠

ان هذه النتائج تؤكد بشكل قاطع وواضح الطبيعة الكولونيالية للاحتلال الاسرائيلي، من جهة، ومن جهة اخرى فان حجم الفائدة الاقتصادية التي تجنيها اسرائيل من احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة سيدفعها بالضرورة الى التمسك بقوة بهذه الفوائد، سواء عن طريق الاستمرار في احتلالها لهذه المناطق، او، فيما اذا اجبرت على الانسحاب والتخلي عن الاحتلال لسبب او لاخر، فانها ستحاول جاهدة ان تضمن استمرارية وجود القنوات والمنافذ التي ستوفر امكانية تدفق كل هذه الفوائد الاقتصادية او بعضها.

ويجب ان لا نسقط في الاعتبار حقيقة ان هذه الفوائد تعود بالدرجة الاولى على البرجوازية الاسرائيلية، بمختلف فئاتها وشرائحها وبنسب متفاوتة، ولكن فتاتها المتساقط يصل الى فئات اجتماعية

اخرى. وبالتالي، فان هذا السبب الاقتصادي لتمسك اسرائيل باحتلالها للضفة والقطاع يكتسب قوة اضافية بالمقارنة مع الاسباب الرئيسية الاخرى: السياسية والاستراتيجية والعسكرية والايديولوجية ـ الدينية، وذلك لانه، دون غيره، لا ينعكس فقط في وعي فئات وطبقات اجتماعية مختلفة في اسرائيل، وانما ايضا في جيوبها، وارصدتها في البنوك.

الهوامش:

(١) مثال على ذلك ما يورده الكتاب الاحصائي السنوي الاسرائيلي، Statistical Abstract of Israel (No. 37) في الفصل الخاص بالضفة والقطاع، حيث يحدد صافي التحويلات النقدية الى الضفة الغربية وقطاع غزة من الخارج لعام ١٩٨٤ ب ٢٥٫٥ مليون شاقل جديد، اي حوالي ٨٧ مليون دولار. ولعام ١٩٨٣ بما يعادل ٩٠ مليون دولار. بينما كان متوسط تحويلات اللجنة المشتركة (الاردنية ـ الفلسطينية) السنوية وحدها انذاك مبلغ ٨٧ مليون دولار. وفي حين تعطي المصادر الفلسطينية رقم ٣٠٠ مليون دولار سنويا كمجمل للتحويلات النقدية للمناطق المحتلة، فان تصريحات المسؤولين الاسرائيليين في مناسبات عديدة بخصوص سياسة الجسور المفتوحة، اشارت الى ان التدفق النقدي عبر الجسور باتجاه المناطق المحتلة «يبلغ مليون دولار يوميا في المتوسط».

(٢) تشير بعض المراجع الى ان جيش الدفاع الاسرائيلي قد وفر من جراء الاستيلاء على المعسكرات العربية عام ١٩٦٧، مبلغ ستة مليارات دولار. وهو المبلغ الذي كان الجيش بحاجة لانفاقه من اجل بناء معسكرات جديدة، ونقل بعض المعسكرات الاخرى، الى اماكن بعيدة عن المناطق ذات الكثافة السكانية العالية.

(٣) حسبت باعتبار متوسط ايام العمل الشهرية هي ٢٤ يوم عمل، وذلك بالاستناد الى دراسة ميدانية سبق واجراها الباحث بهذا الخصوص.

(٤) قدر بنفينستي عدد عمال العمل الاسود لعام ١٩٨٤ بـ٥٠ الف عامل من اصل ٩٠ الفا.
M. Benvenisti, 1986 Report The - West Bank Data Base Project, Jerusalem, 1986, pp. 11 - 13.

(٥) ان وظائف عمال الضفة الغربية (العاملين في اسرائيل ـ عاروري) تتضمن ورديات عمل بعضها من ١٢ ساعة ويتقاضى العمال مقابل عملهم اجوراً شهرية هي اقل من نصف الاجر الشهري للعامل الاسرائيلي وللعامل من شرقي القدس عضو الهستدروت بنفينستي المصدر السابق.

(٦) تيسير العاروري «المقتطعات من اجور عمال المناطق المحتلة العاملين في اسرائيل»، الكاتب، عدد ٥٤ القدس، ١٩٨٤، ص ٢٥.

(٧) المصدر السابق ص ٢٥.

(٨) المصدر السابق ص ٢٦.

(٩) بنفينستي، مصدر سبق ذكره ص ١٣.

(١٠) تيسير العاروري، مصدر سبق ذكره، ص٢٥ وكذلك، VOL. XVI. 1986 No.2, JERUSALEM, P.111 ICBS. JUD AEA,SAMARIA AND GAZA ARIA

(١١) المصدر السابق، ص ٢٧، ٢٨، ٣٢.

(١٢) من اجـل الحصول على معلومات اوفى عن خصائص وطبيعة التبادل التجاري بين اسرائيل والمناطق المحتلة يمكن مراجعة مقالة الدكتور عاطف علاونة في مجلة الكاتب عدد ٨٦، القدس ١٩٨٧، ص ٥٨.

(١٣) المصدر السابق ص ٣٠ ـ ٣١.

(١٤) السنة المالية في اسرائيل تبدأ في الاول من شهر نيسان وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر اذار التالي.

(١٥) التراجع الكبير في حجم المقتطعات وكذلك في حصة عمال المناطق من دخل صندوق التأمين الوطني، وبالتالي في المبلغ الاجمالي المستحق للعام المالي ٨٥/ ٨٦ يعود الى اجراءات الحكومة الاسرائيلية بسبب الازمة الاقتصادية، التي كان من ضمنها اجراء تقليصات واسعة في بنود ميزانية الدولة المتعلقة بمختلف اشكال التأمينات وفي مقدمتها التأمين الوطني.

(١٦) ICBS, Judaea Samaria and Gazaarea, Vol. xv1. 1986, No.2, Jerusalem PP. 7-8 S.A.I. No.73, 1986, PP. 210-211

(١٧) Ibid

(١٨) Ibid

(١٩) Ibid

(٢٠) Ibid

(٢١) M. Benvenisti p. 15

(٢٢) Ibid p. 15

(٢٣) Ibid. p.18.

(٢٤) لقد كان متوسط التعرفة الجمركية لكل دولار من الواردات عام ١٩٨٥ مبلغ ١٫٣٢٤٤ شاقل، اي ١٫١٢٤ دولار. اما في عام ١٩٨٤ فكانت ٠٫٣٢٥٩ شاقل، اي ١٫١١٤ دولار. انظر:

S.A.I No. 37, 1986 p. 231

(٢٥) M. Benvenisti pp. 210 - 211

(٢٦) Ibid

(٢٧) Ibid

(٢٨) The Jerusalem Post, June 26,1987

(٢٩) S.A.I, No, 37, 1986 p. 139

(٣٠) Ibid. 443 - 445

(٣١) Ibid

(٣٢) Ibid

(٣٣) Ibid

(٣٤) Ibid p. 140

(٣٥) Ibid pp. 139 - 143, 443 - 445

(٣٦) S.A.I. No. 38, 1987, p. 143

(٣٧) Benvenisti

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨
السنة المالية	متوسط سعر الدولار خلال السنة المالية بالشاقل	عدد المؤمنين بالالاف	المقتطعات: بملايين الشواقل	المقتطعات: بملايين الدولارات	متوسط المقتطعات للمؤمن بالدولارات	مجموع دخل صندوق التامين الوطني: بملايين الشواقل	مجموع دخل صندوق التامين الوطني: بملايين الدولارات	متوسط حصة المؤمن من دخل صندوق التامين الوطني بالدولارات	نسبة اجر العامل باجر من المناطق المحتلة ويعمل في اسرائيل الى اجر العامل باجر الاسرائيلي ٪	متوسط المقتطعات من العامل الواحد من عمال المناطق المحتلة بالدولارات	متوسط حصة العامل الواحد من عمال المناطق المحتلة من دخل صندوق التامين الوطني (بالدولار)	عدد العاملين باجر من عمال المناطق المحتلة في اسرائيل (بالالاف)	المقتطعات السنوية من عمال المناطق المحتلة (بملايين الدولارات)	حصة عمال المناطق المحتلة السنوية من مجموع دخل الصندوق التامين الوطني (بملايين الدولارات)	عدد سنوات الاستثمار البنكي حتى ٨٦/٩/٣٠	الفائدة البنكية على حصة عمال المناطق المحتلة حتى ٨٦/٩/٣٠	المبالغ الاجمالية المستحقة حتى ٨٦/٩/٣٠
١٩٦٩/٦٨	٠,٣٥	٩٤٠	٢٩,٧	١١٣,٤	١٢٠,٦	٥٤,١	١٥٤,٦	١٦٤,٥	٤٢,٠	٥٠,٧	٦٩,١	٤,٠	٠,٢٠٣	٠,٢٧٦	١٩	١,٠٧١	١,٣٤٧
١٩٧٠/٦٩	٠,٣٥	١٠٠٠	٤٤,٣	١٢٦,٦	١٢٦,٦	٦٠,١	١٧١,٧	١٧١,٧	٢٨,٠	٤٨,٧	٦٥,٢	٩,٥	٠,٤٥٧	٠,٦١٩	١٨	٢,١٦٠	٢,٧٧٩
١٩٧١/٧٠	٠,٣٥	١٠٦٠	٩٩,٤	٢٨٤,٠	٢٦٩,٩	١٢٨,٦	٢٦٧,٤	٢٤٦,٦	٢٧,٢	٩٩,٧	١٢٨,٩	١٩,٨	١,٩٧٤	٢,٥٥٢	١٧	٧,٩٨٧	١٠,٥٢٩
١٩٧٢/٧١	٠,٢٩٤	١١٢٥	١٢٢,٢	٢٣٥,٨	٢٩٨,٥	١٥٧,٦	٤٠٠,٠	٢٥٥,٦	٢٢,٥	١٠٠,٠	١١٩,١	٢٢,١	٢,٢١٠	٢:٩٤٣	١٦	١١,٠٢٤	١٤,٩٧٦
١٩٧٣/٧٢	٠,٤٢	١١٨٠	١٥٥,٠	٣٦٩,٠	٣١٢,٧	٢٠٢,٦	٤٨٢,٤	٤٠٨,٨	٤٢,٢	١٢٢,٠	١٧٢,٥	٥٠,٨	٦,٧٦٦	٨,٧٦٣	١٥	٢١,٨٦٣	٣٠,٦٢٦
١٩٧٤/٧٣	٠,٤٢	١٢٣٠	١٢٨,٠	٤٢٢,٢	٣٥٢,٣	٢٢٨,٨	٨٠٦٦,٧	٦٥٥,٩	٢٩,٨	١٤٠,٢	٢٦١,٠	٥٩,٣	٨,٣١٤	١٥,٤٧٧	١٤	٢٤,٢٨٥	٤٩,٧٦٢
١٩٧٥/٧٤	٠,٤٨٨	١٢٦٠	٢٦٢,٧	٥٣٨,٣	٤٢٧,٢	٥٩٦,٤	١٢٢٢,١	٩٦٩,٩	٤٣,٧	١٨٦,٧	١٢٣,٨	٦٦,٥	١٢,٤١٦	٢٨,١٨٣	١٣	٥٥,١٨٠	٨٢,٢٦٣
١٩٧٦/٧٥	٠,٦٦٧	١٣٠٠	٤٤٧,٢	٦٧٠,٥	٥١٥,٨	٧٣٥,٦	١١٠٢,٨	٨٤٨,٢	٤٤,٤	٢٢٩,٠	٢٧٦,٦	٦٣,٩	١٤,٦٢٣	٢٤,٠٦٥	١٢	٤١,٤٢٠	٦٥,٤٨٥
١٩٧٧/٧٦	٠,٨٣٦	١٣٦٠	٥٧٩,٩	٦٩٣,٧	٥١٠,١	١٢٢٢,٧	١٤٧٤,٥	١٠٨٤,٢	٤٦,١	٢٣٥,٢	٤٩٩,٨	٦٣,٢	١٤,٨٦٥	٣١,٥٨٧	١١	٤٧,٤٨٧	٧٩,٠٧٤
١٩٧٨/٧٧	١,٢٠١	١٣٨٠	١٠٨٨,٥	٩٠٦,٣	٦٥٦,٧	٢٢١٦,٢	١٨٤٥,٣	١٢٢٧,٢	٤٠,٤	٢٣٥,٢	٤٩٩,٨	٦٣,٣	١٤,٨٦٥	٣١,٥٨٧	١٠	٤٣,٦٤٠	٧٧,١٣٢
١٩٧٩/٧٨	١,٨٣٦	١٤١٠	١٨٢٦,٥	٩٩٤,٨	٧٠٥,٥	٣٨٩٨,٢	٢١٢٣,٢	١٥٠٥٠٨	٤١,٢	٢٦,٣	٥٤٠,٢	٦٢,٠	١٦,٤٤٩	٢٣,٤٩٢	٩	٤٦,٥٠٠	٨٨,٠٦٧٧
١٩٨٠/٧٩	٢٠٠٧	١٥٤٧٠	٢٦٩٣,٠	١٢٢٨,٠	٨٣٥,٤	١١٤٧٦,٥	٢٨١٦,٦	٢٥٩٦,٢	٤٢,٤	٢٩٠,٧	٦٢٠,٤	٦٧,٠	١٩,٤٧٧	٤١,٥٦٧	٨	٧٨,٠٧٠	١٦٠,٢٢٦
١٩٨١/٨٠	٦,٢٢٦	١٦٣٦	٩٤٧٠,٠	١٥٢١,٠	٩٢٩,٧	٢٨٢٩٨,٠	٥٤٥,١	٢٧٧٨,٣	٤٣,٩	٢٩٧,٩	١١٨٩,١	٧٣,٢	٢٩,١٢٦	٨٧,٠٤٢	٧	٦٩,٠٢٤	١٥٦,٠٧٦
١٩٨٢/٨١	١٣,٦٥٠	١٦٩٣	٢٢٤١٦,٠	١٦٤٣,٢	٩٧,٠	٥٧٤٤١,٠	٤٢٠٨,١	٢٤٨٥,٦	٤٢,٤	٤١١,٢	١٠٥٣,٩	٧٢,٩	٣٠,٢٩٥	٧٧,٨٨٣	٦	٥٠,٩٥٢	١٢٨,٤٧٥
١٩٨٣/٨٢	٢٨,٩٦١	١٧١٩	٤٧٧٣٨,٠	١٦٤٨,٤	٩٥٨,٩	١٥١٧٠٧,٠	٥٢٣٨,٠	٢٠٤٧,٢	٤٣,٨	٤٢٠,٠	١٢٢٤,٧	٧٦,٦	٢٢,١٧٢	١٠٢,٢٢٨	٥	٥٢,٩١٥	١٥٥,١٥٣
١٩٨٤/٨٣	٧٩,٣١٨	١٧٣٣	١٢٣٦١١	١٥٥٨,٤	٨٩٩,٣	٥٥٦٥٥٠	٧٠١٦,٧	٤٠٤٨,٩	٤٣,٩	٢٩٤,٨	١٧٧٧,٥	٨٤,٣	٣٣,٢٨٢	١٤٩,٨٤٢	٤	٥٩,٣٥٤	٢٠٩,١٩٧
١٩٨٥/٨٤	٤٤٥,٥	١٧٨٢	٦٤٣٧٩٥	١٤٤٥,١	٨١٠,٩	٣٢٦١٣٩٨	٧٣٤٠,٨	٤١٠٨,٢	٤١,٢	٣٢٤,١	١٦٩٢,٦	٨٦,٩	٢٩٠٣	١٤٧,٠٨٧	٣	٤١,٨٢٦	١٨٨,٩١٣
١٩٨٦/٨٥	١٢٧٦,٤	١٧٩٧	٢٢٣٩٥٤٨	١٧٥٤,٦	٩٧٦,٤	٦٨٤٨٩٧٢	٥٣٦٥,٩	٢٩٨٦,٠	٢٨,٦	٢٧٦,٩	١١٥٢,٦	٨٦,١	٣٢,٤٥١	٩٩,٤٣٩	٢	١٨,٠٥٥	١١٧,٤٩٤
١٩٨٧/٨٦	١٤٨٧,٩	١٨٤٥	٢٥٨٦,٨١٠	٢٤١٠,٧	١٣٠٦,٦	٥,٤١٢,٩٩١	٢٦٣٨,٠	١٩٧١,٨	٤٣,١	٥٦٣,١	٨٤٩,٨	٩١,٦	٥١,٥٨٠	٧٧,٨٤٢	١	٦,٧٧٢	٨٤,٦١٤
															المجموع	٦٨٩,٢٤٥	١٧٠٣,٢٩٨

التغيّرات الرئيسية في مصادر الدّخل القومي في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة*

د. سمير عبدالله صالح

مقدمة:

ادى الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران ١٩٦٧، والذي ما زال مستمرا حتى الان، الى تغيرات جوهرية في ظروف تطورهما الاقتصادي. فقد شرعت سلطات الاحتلال في استكمال تنفيذ مشروعها الصهيوني الهادف الى تهميش الوجود المادي والروحي للشعب الفلسطيني، واتبعت من أجل تحقيق ذلك الوسائل المباشرة للسيطرة على موارده المحلية، كمصادرة الاراضي والاستيطان والسيطرة على مصادر المياه والطاقة. كما لجأت الى استخدام القيود والتعليمات الادارية للحد من التوسع الزراعي والصناعي وفي مجال البناء السكني والبنية التحتية للاقتصاد، وبالوسائل غير المباشرة عبر فتح المجال امام ارباب العمل الاسرائيليين لاستغلال قوة العمل العربية باجور زهيدة مقارنة مع أجور العاملين الاسرائيليين، ولاغراق السوق الفلسطينية في المناطق المحتلة بمنتجاتهم الجاهزة المتقنة والمدعومة والمتفوقة نسبيا بالمقارنة مع المنتجات العربية بغرض حرمان المنتجين الفلسطينيين من اسواقهم.

لكن، وبالرغم من التأثير الكبير للعوامل الجديدة تلك، التي غيرت بصورة جوهرية في ظروف تطور

---

* تشكل هذه الدراسة، التي اعدت قبيل اندلاع الانتفاضة الشعبية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، أرضية علمية ضرورية لمعالجة موضوع التغيرات الرئيسية في مصادر الدخل القومي، ونظرا لما أحدثته الانتفاضة من تغيرات على صعيد البنية الاقتصادية للاراضي المحتلة، فان متابعة ورصد مثل هذه التغيرات وتوجيهها تبقى مهمة اساسية من مهمات الباحثين الاقتصاديين الفلسطينيين. و «صامد الاقتصادي» تكرر تأكيدها على ان صفحاتها ستظل مفتوحة لمعالجة مثل هذه المواضيع الجوهرية التي تمس صميم حياة شعبنا، وخاصة في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي أحدثتها وتحدثها الانتفاضة المجيدة في ارضنا الفلسطينية المحتلة.

الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، فليس من الصحيح اعتبار ان التطور والتغيرات الاقتصادية نجمت كلياً عن الاحتلال. فسياسة سلطات الاحتلال، ووسائل تأثيرها المباشرة وغير المباشرة ليست اللاعب الوحيد، فهي تجابه بقوة واصرار من قبل الشعب الفلسطيني الذي يدرك مدى اهمية حفاظه على بنائه الاقتصادي، واهمية تطويره لهذا البناء كأحد ابرز عناصر التصدي للمشروع الصهيوني، وبناء عليه، فان تطور الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يعتبر محصلة للصراع بين عناصر بنائه المحلية وبين سياسة سلطات الاحتلال بكافة جوانبها. وتجدر الاشارة هنا الى ان العلاقة بين العوامل المختلفة المؤثرة في تطور الاقتصاد الفلسطيني اكثر تعقيدا، فعلى الرغم من وضوح التناقض التناحري في هذه العلاقة على المستوى الشامل بين المشروع الصهيوني الذي تنفذه سلطات الاحتلال وبين نقيض هذا المشروع. الذي يجسد صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته لهذا المشروع، فان الامر مختلف لدى النظر الى جزيئات العوامل المتناقضة. فعلى سبيل المثال، توجد مصلحة لارباب العمل الاسرائيليين لزيادة القوة الشرائية لدى الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة من أجل زيادة مبيعاتهم فيها. ولكن هذا مرهون بتحسن الوضع الاقتصادي في هذه المناطق، الامر الذي يناقض السياسة العامة لسلطات الاحتلال، كما ان انفتاح السوق الفلسطيني على السوق الاسرائيلية، رغم ما حمله هذا الانفتاح من اضرار على المنتجين الفلسطينيين، وارباح لارباب العمل الاسرائيليين، الا انه فسح المجال امام انتقال بعض انواع التكنولوجيا الى المناطق المحتلة، وتطوير قوى الانتاج فيها. ويمكن ايراد عشرات الامثلة التي تبين الاوجه المختلفة للعلاقات الناتجة عن تفاعل جزيئات العوامل المؤثرة في تطور اقتصاد المناطق المحتلة.

كما لا يمكن اغفال تأثير العوامل الخارجية، كالتطور في الاقتصاد الاسرائيلي والتطور في اقتصادات الشرق العربي التي تؤثر بدورها على اقتصاد المناطق المحتلة بدرجات متفاوتة.

ان القصد من تحديد عوامل التأثير على الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وطبيعة العلاقات بين هذه العوامل في مقدمة هذه الدراسة، هو من أجل المساعدة في فهم اسباب التطور في الدخل القومي والتغيرات الرئيسية في مصادره. ومن أجل دحض الافتراءات الاسرائيلية التي تنسب لنفسها بعض التطورات المتواضعة التي تمكن الاقتصاد الفلسطيني من تحقيقها في بعض السنوات.

١. تطور الدخل القومي:

يمكن ملاحظة مرحلتين في تطور الناتج القومي الاجمالي بسعر التكلفة (الدخل القومي) للمناطق المحتلة. المرحلة الاولى، وقد حقق فيها هذا الناتج معدلات نمو* مرتفعة، والتي امتدت خلال النصف

---

* معدل النمو على اساس متوسط التغير خلال عامين (Two year moving Average quantity change)

الاول من السبعينات. وقد بلغ معدل نموه في المتوسط ١٤ ـ ١٥٪ سنويا في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. والمرحلة الثانية التي بدأت فيها معدلات نمو الدخل القومي في الهبوط بشكل مضطرد، والتي امتدت منذ منتصف السبعينات حتى الان. ففي النصف الثاني من السبعينات هبطت معدلات النمو الى ٦٪ كمتوسط سنوي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.وفي الثمانينات هبطت الى اقل من ١,٥٪ في الضفة الغربية و ٨٪ في قطاع غزة. وقد كانت معدلات النمو سالبة خلال ٨٣ ـ ٨٤ في الضفة الغربية وخلال ٨١ ـ ٨٢، ٨٢ ـ ٨٣ في قطاع غزة[1].

تبين المعطيات المتاحة حول الناتج القومي الاجمالي الفلسطيني ** بسعر التكلفة وبالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٦، انه ارتفع من حوالي نصف مليار دولار كمتوسط سنوي خلال الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٣ الى ١٠٤٢,٦ مليون دولار خلال الفترة ٨٢ ـ ١٩٨٥ ***. وقد تحققت اعلى نسب ارتفاع في هذا الناتج خلال السبعينات. فكما يتضح من الجدول ١/١ فقد ارتفع الناتج القومي الاجمالي الحقيقي للضفة الغربية من ٣٢٧,٢ الى ٧١٨,١ مليون دولار خلال الفترة المذكورة، محققا ارتفاعا بنسبة ١١٩,٥٪. اما في قطاع غزة فقد ارتفع من ١٧٤,١ الى ٣٢٤,٥ مليون دولار، محققا نسبة ارتفاع بلغت ٨٦,٤٪ لنفس الفترة. اما نسبة الارتفاع في الضفة الغربية وقطاع غزة فقد بلغت ١٠٨٪. ولو قارنا هذه المعطيات مع اداء الاقتصاد الاردني، نلاحظ ان الاخير تفوق بصورة ملحوظة، اذ انه حقق نسبة ارتفاع في دخله القومي الاجمالي باسعار التكلفة وبالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٦ بنسبة ١٥٥٪ خلال نفس الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٣ الى ٨٢ ـ ١٩٨٥.

الملاحظة الرئيسية الاولى التي تبينها المعطيات السابقة، ان معدلات تطور الناتج القومي الاجمالي الفلسطيني تأثرت بصورة مباشرة بسبب الاحتلال، اذ تخلفت بشكل ملموس عن معدلات تطور الاقتصاد الاردني الذي يعتبر من الاقتصادات العربية والفقيرة المماثلة الى حد كبير لاقتصادنا. والملاحظة الرئيسية الثانية هي تخلف معدلات ونسب النمو في قطاع غزة بالمقارنة مع الضفة الغربية، والتي سنلاحظها في كافة المؤشرات الاقتصادية الاخرى.

ومن الجدير بالملاحظة حول معدلات نمو الناتج القومي الاجمالي وفي كافة المؤشرات الاخرى التي سنتناولها في هذه الدراسة، ان جزءا هاما من الزيادة التي تحققت في هذه المؤشرات خلال النصف الاول من السبعينات، لم ينجم في الواقع عن زيادة حقيقية فيها، وانما نجم عن زيادة ارتباط المواطنين بالسوق

** الناتج القومي الفلسطيني، نعني فيه الناتج القومي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

*** جرى احتساب المتوسط السنوي لفترات من اربع سنوات من اجل استبعاد تأثير التقلبات الموسمية التي تؤثر بشكل كبير على المؤشرات الاقتصادية، وذلك بغرض الوصول الى معطيات دقيقة حول حجم واتجاهات التغير في تلك المؤشرات خلال الحقبة الزمنية ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥

وتقلص رقعة الانتاج الطبيعي (الانتاج بغرض الاستهلاك). بمعنى ان ما لم يكن يدخل في حسابات الدخل القومي سابقا اصبح بعد زيادة الاعتماد على السوق يدخل في هذه الحسابات. وبالتالي، فان هذا يقود الى تضخيم ارقام المؤشرات الاقتصادية دون ان يكون ذلك نتيجة لزيادة حقيقية فيها.

جدول رقم ١/١

الناتج القومي الاجمالي الفلسطيني والاردني بملايين الدولارات المتوسط السنوي للفترات المختلفة خلال الفترة ٧٠ ـ ١٩٨٥

باسعار التكلفة	بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٦			
	٧٠ـ٧٣	٧٤ـ٧٧	٧٨ـ٨١	٨٢ـ٨٥
الناتج القومي الاجمالي في الضفة الغربية	٣٢٧,٢	٤٨٠,٢	٦٣١,٣	٧١٨,١
الناتج القومي الاجمالي في قطاع غزة	١٧٤,١	٢٢٦,٩	٣١١,٩	٣٢٤,٥
الناتج القومي الاجمالي الفلسطيني	٥٠١,٣	٧٠٧,١	٩٤٦,٢	١٠٤٢,٦
الدخل القومي الاجمالي الاردني	١٢٠١,٥	١٥٦٠,٦	٢٤٣٤,٦	٣٠٧٣,٧

احتسب من: ١. **كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي** للسنوات ٧٣، ٧٥، ٧٧، ٨٠، ٨٤، ١٩٨٧.
٢. **المجموعة الاحصائية السنوية الاردنية** للسنوات ١٩٧٩، ١٩٨٦.

٢. مصادر الدخل القومي:

للدخل القومي مصدران رئيسيان هما الناتج المحلي الاجمالي (Product Cross Domestic) ودخل عوامل الانتاج من العالم الخارجي (from Abroad factor Payment) ويشكل هذان المصدران معا الناتج القومي الاجمالي.

هذا الناتج لدى حسابه باسعار التكلفة يمثل الدخل القومي الأجمالي ولا يستطيع الوصول الى قيمة الدخل القومي (الصافي) بسبب عدم توفر معطيات عن استهلاك الاصول الثابته (Depreciation) الا ان هذا لا يؤثر على قيمة الاستنتاجات التي سنصل اليها من خلال تحليل مصادر الدخل القومي الاجمالي.

الناتج المحلي الاجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الاجمالي اهم مصدر للدخل القومي بالنسبة لكافة الدول، خاصة بالنسبة للدول النامية، التي لا تمتلك عادة استثمارات خارجية ضخمة. ويعتبر الناتج المحلي المقياس الرئيسي للدلالة على حجم القاعدة الانتاجية للدولة، ومستوى النشاط الاقتصادي فيها بشكل عام. وبقدر ما يتعاظم هذا الناتج وتتحسن بنيته بقدر ما تزداد مصادر الدخل على ارضية التطور الاقتصادي المحلي، وبقدر ما

تزداد استقلالية هذا الاقتصاد ويتقلص تأثير التقلبات والعوامل الاقتصادية الخارجية، التي يصعب التنبؤ بها، عليه.

وبالنسبة للمناطق الفلسطينية المحتلة، تكتسب مسألة تطور الناتج المحلي ويتزايد دوره كمصدر من مصادر الدخل القومي أهمية استثنائية، حيث ان ذلك يعني بالدرجة الاولى تقليص الاعتماد والتبعية للاقتصاد الاسرائيلي كسوق للايدي العاملة الفلسطينية من جهة، وكممزود للمناطق المحتلة بالمنتجات الجاهزة. وبالتالي، تقليص الفوائد الاقتصادية التي يجنيها المحتلون الاسرائيليون جراء استغلالهم للايدي العاملة الفلسطينية الرخيصة وجراء اغراقهم السوق الفلسطينية بالسلع الاسرائيلية. كما ان زيادة الاعتماد على الناتج المحلي كمصدر للدخل القومي يقود الى تقليص تأثر الاقتصاد الفلسطيني بالتقلبات الاقتصادية الحادة التي يعاني منها الاقتصاد الاسرائيلي، وتقليص تأثير الانفتاح القائم معه، وتجعل تطوره والتغيرات البنيوية فيه نابعة بالاساس عن دينامياته الداخلية، وليس تحت تأثير عوامل العرض والطلب الخارجية. اذ ان تطور اقتصاد المناطق المحتلة تحت تأثير العوامل الخارجية، يقود الى تكييف بنيته بصورة تكون في الغالب غير منسجمة مع مصلحة التطور الاقتصادي والاجتماعي الفلسطينية. الامر الذي يقود الى خلق عراقيل في طريق تطوره الذاتي وتزيد من تبعيته للاقتصاد الاسرائيلي.

لهذه الاسباب سنولي اهمية خاصة لدراسة تطور الناتج المحلي الاجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة من مختلف الاوجه وبصورة مفصلة.

تطور الناتج المحلي الاجمالي:

ارتفع الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني بسعر التكلفة بالاسعار الثابته لعام ١٩٧٦ من ٤١٠,٥ مليون دولار كمتوسط سنوي خلال الفترة ٧٠ ـ ٧٣ الى ٧٢٤,٤ مليون دولار خلال الفترة ٨٢ ـ ١٩٨٥. اي بنسبة ارتفاع بلغت ٧٦,٥٪ ما بين الفترتين.

جدول رقم ١/٢

الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني والاردني بملايين الدولارات (متوسط سنوي خلال الفترات المختلفة) (باسعار التكلفة وبالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٦)

	٧٠ ـ ٧٣	٧٤ ـ ٧٧	٧٨ ـ ٨١	٨٢ ـ ٨٥
الناتج المحلي الاجمالي في الضفة الغربية	٢٧٢,٧	٣٨١,٨	٤٩٤,٢	٥٣٧,٣
الناتج المحلي الاجمالي في قطاع غزة	١٣٧,٨	١٦٦,٧	٢٠٨,٣	١٨٧,١
الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني	٤١٠,٥	٥٤٨,٥	٧٠٢,٥	٧٢٤,٤
الناتج المحلي الاجمالي الاردني	٩٧٩,٩	١١٥٩,٣	١٧٥١,٢	٢١٨٩,٨

احتسب من المصادر: ١. **كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي**، للسنوات ٧٣، ٧٥، ٧٧، ٨٠، ١٩٨٤.
٢. **المجموعة الاحصائية السنوية الاردنية** لعام ١٩٧٩، ١٩٨٦.

وبصورة تفصيلية، وكما هو مبين في الجدول رقم ٢/١، ارتفع الناتج المحلي الاجمالي في الضفة الغربية من ٢٧٢,٧ الى ٥٣٧,٣ مليون دولار، وفي قطاع غزة ارتفع من ١٣٧,٥ الى ١٨٧,١ مليون دولار لنفس الفترة، وقد حقق ارتفاعا في الضفة الغربية بنسبة ٩٧٪، في حين بلغت نسبة ارتفاعه في قطاع غزة ٣٥,٨٪ فقط.

ويلاحظ هنا ان الفجوة في نسب تطور الناتج المحلي الاجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة كانت اكثر اتساعا من الفجوة في تطور ناتجهما القومي. وقد أدى هذا الى تردٍ في نسبة مساهمة قطاع غزة في الناتج المحلي الفلسطيني، حيث انخفضت نسبة المساهمة هذه من ٣٣,٦٪ خلال الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٣ الى ٢٥,٨٪ خلال الفترة ٨٢ ـ ١٩٨٥. ويرجع هذا بشكل رئيسي الى الهبوط المطلق في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في قطاع غزة خلال الثمانينات، حيث ان مستوياته كانت في الاعوام الثلاثة الاخيرة ٨٤ ـ ١٩٨٦ اقل من مستوى عام ١٩٧٩[٢].

ولدى المقارنة بالاقتصاد الاردني، يبرز بشكل واضح تخلف نسب نمو الناتج المحلي الفلسطيني. اذ حقق الناتج المحلي الاجمالي الاردني ارتفاعا بنسبة ١٢٣,٥٪ خلال الفترة المدروسة، اي اكثر من ثلاثة امثال نسبة الزيادة التي تحققت في قطاع غزة.

تطور اهمية الناتج المحلي الاجمالي في الدخل القومي:

في ضوء تخلف نسب نمو الناتج المحلي الاجمالي عن نسب نمو الدخل القومي (الناتج القومي الاجمالي باسعار التكلفة)، فقد تدنت اهميته بصورة ملموسة كمصدر من مصادر هذا الدخل. فكما يلاحظ من الجدول ١/٣، هبطت مساهمة الناتج المحلي الاجمالي في الناتج القومي الاجمالي الفلسطيني من ٨١,٩٪ خلال الفترة ٧٠ ـ ٧٣ الى ٦٩,٥٪ خلال السنوات ٨٢ ـ ٨٥، ويلاحظ التفاوت بين الضفة وقطاع غزة بشكل واضح، اذ كان هبوط نسبة الناتج المحلي الاجمالي الى الناتج القومي الاجمالي في الضفة الغربية معتدلة مقارنة مع قطاع غزة. بل وكان الهبوط في هذه النسبة اقل من هبوطها في الاقتصاد الاردني. ان هذه المعطيات توضح حقيقة الاوضاع التي وصل اليها الاقتصاد الغزّي الذي بات يعتمد على مصادر خارجية لدخله القومي الى درجة كبيرة جدا بلغت ٤٢,٣٪ خلال السنوات ٨٢ ـ ١٩٨٥.

جدول رقم ٣/١

النسبة المئوية للناتج المحلي الاجمالي الى الناتج القومي الاجمالي الفلسطيني والاردني.

	٧٠ ـ ٧٣	٧٤ ـ ٧٧	٧٨ ـ ٨١	٨٢ ـ ٨٥
الضفة الغربية	٨٣,٣	٧٩,٥	٧٨,٢	٧٤,٨
قطاع غزة	٧٩,٢	٧٣,٥	٦٦,٤	٥٧,٧
الاراضي الفلسطينية المحتلة	٨١,٩	٧٧,٦	٧٤,٢	٦٩,٥
الاردن	٨١,٦	٧٤,٣	٧١,٩	٧١,٢

احتسب من الجدولين ١/١، ٢/١.

تكوين الناتج المحلي الاجمالي:

يتكـون النـاتج المحلي الاجمالي من مجموع الناتج الاجمالي في كافة فروع النشاط الاقتصادي المحلية، ودراسة مساهمة فروع النشاط الاقتصادي هذه في تكوين الناتج المحلي الاجمالي تعني دراسة مصادر الدخل القومي المحلية. وتعتمد الاحصاءات الاسرائيلية في تصنيفها لفروع النشاط الاقتصادي على التصنيف المعتمد من قبل: الامم المتحدة (UN - A System of National Accounts) مع بعض التعديلات، حيث في الغـالب يجـري جمـع الفـروع (القطاعات) المتقاربة في فرع (قطاع) واحد. وبالتالي تظهر الاحصاءات خمسة فروع (قطاعات) للنشاط الاقتصادي هي الزراعة والصيد والاسماك، الصناعة (الاستخـراجيـة والتحويلية) البناء والاشغال العامة، الخدمات العامة والاجتماعية، النقل والتجارة والخدمات الاخرى. وفي اطار هذا التصنيف تحسب خدمات المياه والكهرباء، ضمن الخدمات العامة والاجتماعية كما تحسب ملكية المنازل Ownership of Dwellings في اطار الخدمات الاخرى.

من التصنيفات الاخرى لفروع النشاط الاقتصادي تقسيمها وفق الوظيفة التي تؤديها في المجتمع. ووفق هذا التصنيف تبرز ثلاثة قطاعات هي:

ـ قطاع الانتـاج المـادي، او القـطاع السلعي، ويشمـل الزراعة، الصناعة، البناء، والتشييد، المياه والكهرباء، وفي هذا القطاع تنتج كافة الخيرات المادية (البضائع) للمجتمع.

ـ قطاع الخدمات السلعية ـ قطاع التوزيع، ويشتمل على النقل والتجارة والتخزين. ووظيفة هذا القطاع توزيع الخيرات المادية، اي التوسط بين قطاع الانتاج المادي والجمهور. وفي حالة الاقتصاد المفتوح، كحالة اقتصاد المناطق المحتلة، فان جزءا كبيرا من نشاطه مكرس لتوزيع المنتجات الاسرائيلية.

ـ قطاع الخـدمـات، ويشتمـل على التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وخدمات الحكومة الاخرى (الادارة الحكومية المدنية والعسكرية) وخدمات الاعمال مثل (الخدمات المصرفية والعقارية) والخدمات الخاصة وما شابه ذلك.

لا يخلو هذا التصنيف من العيوب،اذ ان هنالك بعض الانشطة الاقتصادية التي يصعب ادراجها في قطاع واحد من القطاعات، حيث تجمع بين وظيفتين كالتوزيع والانتاج كما هو الحال بالنسبة للمطاعم، او الانتاج والخدمات كما هو الحال في تصليح وصيانة الاثاث والاجهزة والملابس وما شابه ذلك. ولكن اعتماد هذا التصنيف وتطبيقه بالنسبة لاقتصاد المناطق المحتلة ذو اهمية كبيرة،من اجل فهم اسباب وعوامل زيادة او تناقص مصادر الدخل المختلفة.

لو تناولنا التغيرات التي طرأت على مصادر الناتج المحلي الاجمالي (Industrial Origin) في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العقدين الماضيين والتي يلخصها الجدول رقم ١ / ٤ ،نلاحظ ما يلي:

جدول رقم ١ / ٤

ترتيب ونسبة مساهمة الفروع الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني ما بين (٧٠ ـ ١٩٧٣) و (٨٤ ـ ١٩٨٦)

(بالنسبة المئوية).

المرتبة	١	٢	٣	٤	٥
الفترة	٣٤,٢	٣٣,١	١٦,٦	٨,٢	٧,٩
١٩٧٠ـ ١٩٧٣	الزراعة	النقل والتجارة والخدمات الاخرى	الخدمات العامة والاجتماعية	البناء والاشغال العامة	الصناعة
	النقل والتجارة والخدمات الاخرى	الزراعة	البناء والاشغال العامة	الخدمات العامة والاجتماعية	الصناعة
١٩٨٤ـ ١٩٨٦	٣٥,١	٢٣	١٦,٦	١٦,٨	٨,٢

احتسب من: ١. **كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي**، الاعداد للسنوات ٧٣، ٧٥، ٧٩، ٨٤، ١٩٨٧.

٢. **الاحوال المالية والمصرفية في الضفة الغربية، قطاع غزة** من اعداد جابر محمد بدور، د. عيسى ابراهيم، اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة ـ الجمعية العلمية الملكية، حزيران ١٩٨٥.

اولا: هبـوط اهمية القطاع الزراعي كمصدر من مصادر الناتج المحلي الاجمالي. فقد تدنت مساهمته بشكل ملموس من ٣٤,٢٪ خلال الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٣ الى ٢٣٪ خلال الفترة ٨٤ ـ ١٩٨٦. وانتقل فرع الزراعة من المرتبة الاولى في اهميته كمصدر من مصادر الناتج المحلي الى المرتبة الثانية.

ثانيا: ازدياد اهمية ونسبة مساهمة قطاع البناء الذي ارتفعت مساهمته من ٨,٢٪ خلال الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٣ الى ١٦,٦٪ خلال الفترة ٨٤ ـ ٨٦، وانتقل من المرتبة الرابعة من حيث اهميته كمصدر للناتج المحلي الى المرتبة الثالثة.

ثالثا: من أبرز المظاهر غير العادية في تكوين الناتج المحلي، عدم ازدياد اهمية ونسبة مساهمة قطاع الصناعة الذي ظل يحتل المرتبة الخامسة والاخيرة وتراوحت مساهمته بين ٧,٩ ـ ٨,٢٪ بين الفترتين.

رابعا: ومن التغيرات الرئيسية في تكوين الناتج المحلي تعمق الطابع الخدماتي لاقتصاد المناطق المحتلة حيث هبطت نسبة مساهمة قطاعات الانتاج المادي القطاعات السلعية من ٥٠,٤٪ خلال الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٣ الى ٤٨٪ خلال الفترة ٨٤ ـ ١٩٨٦. وقد توسعت على حسابها فروع الخدمات السلعية التي زادت نسبة مساهمتها من ٣٣,١٪ الى ٣٥,٣٪ في نفس الفترة. اما قطاع الخدمات العامة والاجتماعية فقد ظلت نسبة مساهمته راكدة طيلة الفترة.

ان هذه المعـطيات العامة عن الضفة الغربية وقطاع غزة معا، تخفي في طياتها فروقات ملموسة

للتغيرات التي طرأت على تكوين الناتج المحلي في كل منهما. ففي الضفة الغربية طرأت تغيرات ملموسة على مكانة ونسبة مساهمة قطاعات الزراعة والتجارة والنقل والخدمات الخاصة فقط. حيث هبطت مساهمة الزراعة من ٣٤,٦٪ خلال الفترة ٧٤ ـ ١٩٧٧ الى ٢٤,٤٪ خلال الفترة ٨٣ ـ ٨٦، بينما ازدادت نسبة مساهمة القطاع الاخر من ٣١,٩٪ الى ٣٩,٤٪ لنفس الفترة، واحتل هذا القطاع المرتبة الاولى من حيث اهميته كمصدر من مصادر تكون الناتج المحلي الاجمالي، في حين تقهقرت الزراعة الى المرتبة الثانية (لاحظ الجدول ١/٥).

ويبرز هنا بصورة واضحة، وفي ظل ركود تطور نسبة مساهمة القطاع الصناعي ونسبة تطور قطاع البناء، تدني نسبة مساهمة قطاعات الانتاج المادي الثلاثة (الزراعة، الصناعة، البناء(من ٥٦٪ الى ٤٧,٤٪ خلال الفترة ٧٤ ـ ١٩٧٧ و ٨٣ ـ ١٩٨٦.

جدول رقم ١/٥

ترتيب ونسبة مساهمة الفروع الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي للضفة الغربية ما بين ٧٤ ـ ٧٧ و ٨٣ ـ ٨٦

المرتبة	١	٢	٣	٤	٥
٧٤ _ ١٩٧٧	٣٤,٦	٣١,٩	١٤,١	١٢,١	٧,٣
	الزراعة	النقل والتخزين والتجارة	البناء والاشغال العامة	الخدمات العامة	الصناعة
١٩٨٣ _ ١٩٨٦	النقل والتخزين العامة	الزراعة	البناء والاشغال العامة	الخدمات العامة والاجتماعية	الصناعة
	٣٩,٤	٢٤,٤	١٥,٥	١٣,٣	٧,٥

احتسب من: ١. **كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي**،الاعداد للسنوات ٧٩، ٨٠، ٨٤، ١٩٨٧

٢. **النشرة الاحصائية الربعية للضفة الغربية وقطاع غزة**، مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي، اعداد مختلفة.

اما في قطاع غزة، فقد شهد تكوين الناتج المحلي الاجمالي تغيرات اكثر اتساعا. فقد هبطت نسبة مساهمة القطاع الزراعي من ٢٩٪ من الناتج المحلي الاجمالي الى ١٨,٤٪ خلال الفترة المدروسة ٧٤ ـ ٧٧ و ٨٣ ـ ١٩٨٦. وانتقلت من المرتبة الاولى الى المرتبة الرابعة من حيث الاهمية في تكوين هذا الناتج.

وعلى حساب الهبوط في القطاع الزراعي، ازدادت اهمية قطاع الخدمات العامة والاجتماعية التي اصبحت تحتل المرتبة الاولى وتساهم ب ٢٧,٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي. كما ارتفعت نسبة مساهمة قطاع البناء والاشغال العامة من ١٧,٦٪ الى ٢١,١٪، وانتقل هذا القطاع من المرتبة الرابعة الى الثالثة.

وسجل قطاع النقل والتجارة والتخزين هبوطا في نسبة مساهمته من ٢٤,٤٪ الى ٢٢,٩٪، في حين سجل القطاع الصناعي ارتفاعا ضئيلا في مساهمته من ٩,٣٪ الى ١٠,٥٪، وظلا يحتلان نفس الاهمية (الجدول ١/٦). وبخصوص نسبة مساهمة قطاعات الانتاج المادي مجتمعة، فقد تقلصت ايضا من ٥٥,٩٪ الى ٥٠٪ وازدادت على حسابها اهمية القطاعات الخدمية التي ارتفعت نسبة مساهمتها من ٤٤,١٪ الى ٥٠٪.

جدول رقم ١/٦

ترتيب ونسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي لقطاع غزة ما بين ٧٤ ـ ٧٧ و ٨٣ ـ ١٩٨٦ بالنسبة المئوية

المرتبة	١	٢	٣	٤	٥
٧٤ _ ٧٧	٢٩	٢٤,٤	١٩,٨	١٧,٦	٩,٣
	زراعة	النقل والتجارة والتخزين	الخدمات العامة والاجتماعية	البناء والاشغال العامة	الصناعة
الفترة	الخدمات العامة والاجتماعية	النقل والتجارة والتخزين	البناء والاشغال العامة	الزراعة	الصناعة
٨٢ _ ٨٥	٢٧,٢	٢٢,٩	٢١,١	١٨,٤	١٠,٥

احتسب من: ١. **كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي**، اعداد مختلفة

٢. **النشرة الاحصائية الربعية للضفة الغربية وقطاع غزة**، اعداد مختلفة.

بهدف استكمال دراسة تكوين الناتج المحلي الاجمالي، ومن أجل فهم التغيرات التي طرأت على مصادر الدخل المحلية بصورة دقيقة، سنعطي لمحة موجزة عن التغيرات في القيمة المطلقة لهذه المصادر. فكما يظهر في الجدول (١/٧)، يتضح ان قيمة الناتج الزراعي المحلي بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٦ وباسعار التكلفة لم تشهد اي ارتفاع في الضفة الغربية ما بين الفترتين ٧٥ ـ ٧٨و ٨٢ ـ ٨٥، بينما سجلت انخفاضا كبيرا في قطاع غزة، فقد كان متوسط قيمة الناتج الزراعي المحلي في الضفة الغربية خلال الفترتين في حدود ١٣١ مليون دولار، بينما هبط الناتج الزراعي المحلي في قطاع غزة من ٥٢,٧ الى ٣٠,٢ مليون دولار. كما سجلت قيمة الناتج الصناعي في قطاع غزة هبوطا ضئيلا بين الفترتين، بينما سجلت ارتفاعا معتدلا في الضفة الغربية. كما ان متوسط قيمة الناتج في قطاعي البناء والتجارة في غزة هبط عن مستوى السنوات ٧٨ ـ ٨١.

اما القطاعات التي حققت زيادة ملموسة في قيمة ناتجها المحلي بين الفترتين، فقد كانت في الضفة الغربية على الوجه التالي: الخدمات العامة والاجتماعية بنسبة ٦٧,٥٪، ثم قطاعي البناء والاشغال

العامة والنقل والتجارة والخدمات الاخرى بنسبة ٤٨٪ لكل منهما، وفي قطاع غزة سجل قطاع الخدمات العامة والاجتماعية اكبر نسبة زيادة في ناتجه المحلي بلغت ٤٦,٢٪، يليه قطاع البناء والاشغال العامة، وقطاع التجارة والنقل، اللذان حققا نسبة زيادة بلغت ٢٣,٧٪ لكل منهما.

جدول رقم ١ /٧

المصدر الصناعي للناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني بملايين الدولارات بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٦ وباسعار التكلفة

الاراضي الفلسطينية المحتلة

	الناتج المحلي الاجمالي	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	قطاع البناء والاشغال العامة	الخدمات العامة والاجتماعية	النقل والتجارة والتخزين والخدمات العامة
٧٥ـ٧٨	٥٧٧,٥	١٨٣,٢	٤٥,٣	٩٢,١	٨٠,٩	١٧٦
٨٢ـ٨٥	٧٢٤,٨	١٦١	٥٦	١٢٨,٤	١٢٨,٣	٢٥١,١
الضفة الغربية						
٧٥ـ٧٨	٤٠٠	١٣٠,٥	٢٦,٨	٥٨,٥	٤٧,١	١٣٧,١
٨٢ـ٨٥	٥٣٧,٧	١٣٠,٨	٣٨,٢	٨٦,٨	٧٨,٩	٢٠٣
قطاع غزة						
٧٥ـ٧٨	١٧٧,٥	٥٢,٧	١٨,٥	٣٣,٦	٣٣,٨	٣٨,٩
٨٢ـ٨٥	١٨٧,١	٣٠,٢	١٧,٨	٤١,٦	٤٩,٤	٤٨,١

احتسب من: ١. **كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي** ـ اعداد مختلفة.

٢. **النشرة الاحصائية الربعية للضفة الغربية وقطاع غزة**، اعداد مختلفة.

اما قيمة الناتج المحلي الاجمالي لقطاعات الانتاج المادي (الزراعة، الصناعة، والبناء) فقد ارتفعت في الضفة الغربية من ٢١٥,٨ الى ٢٥٥,٨ مليون دولار، بينما هبطت في قطاع غزة من ١٠٤,٨ الى ٨٩,٦ مليون دولار. بمعنى ان القاعدة الانتاجية في الضفة الغربية اتسعت بنسبة ١٨,٥٪، في حين واجهت القاعدة الانتاجية في قطاع غزة انحسارا بنسبة ١٤,٥٪، وكانت محصلة الزيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة ٧,٧٪ فقط بين الفترتين.

في ضوء هذه المعطيات المتعلقة بمصادر الدخل القومي الداخلية نورد الاستنتاجات الرئيسية التالية:ـ

اولا: تناقص اهمية المصادر المحلية في الدخل القومي في الضفة الغربية وبصورة اكثر حدة في قطاع غزة.

ثانيا: ان مصدر هذا التناقص الرئيسي يعود الى ركود معدلات نمو قطاعات الانتاج المادي في الضفة الغربية والنمو السالب في هذه القطاعات في قطاع غزة، وقد ادى هذا الى ركود تطور القاعدة الانتاجية في الاقتصاد الفلسطيني بوجه عام.

ثالثا: ان النمو في قطاع التوزيع وقطاع الخدمات لم يتحقق على ارضية التطور في القاعدة الانتاجية، وانما على ارضية ازدياد التبعية للاقتصاد الاسرائيلي كمزود للسوق الفلسطينية بالمنتجات الجاهزة.

رابعا: ان معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني تخلفت بصورة كبيرة عن معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في الاردن. وكان من الممكن ان يحقق الناتج المحلي في الضفة الغربية معدلات نمو مساوية او متقاربة مع معدلات نمو الناتج المحلي الاردني لولا وجود الاحتلال الاسرائيلي.

٣. دخل عناصر الانتاج الفلسطينية من الخارج:

يعتبر دخل عناصر الانتاج الفلسطينية من الخارج (Factor Payment from Abroad) المصدر الثاني للدخل القومي. ويتكون من دخل العمل وعائد راس المال للعاملين في الخارج. وبخصوص اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، يشكل العمل العنصر الغالب في هذا المصدر. اما عائد راس المال فلا يشكل عنصرا ملموسا كمصدر للدخل القومي، بسبب ضعف اهمية الاستثمارات الخارجية لمواطني الضفة الغربية وقطاع غزة. اضافة الى عدم توفر بيانات موثوقة حولها.

بدأ اعتماد الضفة الغربية وقطاع غزة على مصادر الدخل الخارجية بصورة ملموسة قبل عدوان حزيران ١٩٦٧. وكان للوضع الاقتصادي الذي عانى منه اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة دور كبير في هجرة اعداد كبيرة من ايديهما العاملة الى الدول العربية والاجنبية بحثا عن العمل. وقد تركزت اعداد كبيرة من هذه الايدي العاملة في الدول العربية النفطية التي تعاظمت اهميتها الاقتصادية اثر تزايد الطلب على النفط بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد الاحتلال الاسرائيلي، تزايدت هجرة الايدي العاملة من الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب تزايد العوامل الطاردة والجاذبة.

العوامل الطاردة للايدي العاملة:

تعاظم تأثير العوامل الطاردة للايدي العاملة بعد الاحتلال الاسرائيلي تحت تأثير السياسة التوسعية الاسرائيلية، وتحت تأثير تحويل السوق الفلسطينية الى سوق مفتوحة لعوامل العرض والطلب الاسرائيلية دون قيود. فسياسة مصادرة الاراضي والاستيطان والسيطرة على مصادر المياه والطاقة وعدم تطوير البنية التحتية والخدمات الاساسية بما يتلائم وحاجات الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني شكلت عراقيل كبيرة امام التطور الاقتصادي، كما ادى اغراق السوق الفلسطيني بالمنتجات الاسرائيلية الجاهزة الى دحر المنتج الفلسطيني وتضييق مجال تطوره بسبب المنافسة غير المتكافئة التي فرضت عليه. هذا بالاضافة الى مجمل السياسات المالية التي اتبعتها سلطات الاحتلال، خاصة في مجال الضرائب لاعتصار المنتجين والمهنيين الفلسطينيين الذي يؤدي الى تقليص الفائض الاقتصادي، وبالتالي تقليص امكانات التراكم الداخلي الضروري للاستثمار والتوسع. اضافة الى ذلك، وضعت سلطات الاحتلال

تعليمات وقيودا ادارية صارمة لتقييد التطور في كافة المجالات الانتاجية، خصوصا في مجال البناء والصناعة والزراعة. كما وضعت قيودا لتقييد التصدير والاستيراد لمنع المنتجين الفلسطينيين من الاستفادة من التجارة الخارجية مع العالم الخارجي.

عوامل جذب الايدي العاملة:

في ذات الوقت، تزايدت عوامل جذب الايدي العاملة الفلسطينية في سوقين رئيسيين: السوق الاسرائيلي واسواق الدول العربية النفطية.

أ ـ عوامل الجذب في السوق الاسرائيلية: وقد تشكلت وتزايدت تحت تأثير العوامل الرئيسية التالية:

١. خلق التوسع الاقتصادي الكبير الذي شهده الاقتصاد الاسرائيلي في اواخر الستينيات واوائل السبعينات، والتحولات البنيوية التي شهدها هذا الاقتصاد خلال السبعينات، طلبا متزايدا على العمل اليدوي والعمل غير الماهر. فالتوسع الذي حدث في قطاع الانشاءات والبناء بصورة خاصة ولد طلبا كبيرا على الايدي العاملة الفلسطينية غير الماهرة. كما ادت التحولات باتجاه تطوير صناعات التكنولوجيا المتطورة والتكنولوجيا العسكرية بوجه خاص الى جذب الايدي العاملة اليهودية الى تلك الفروع، وجرى سد النقص في الايدي العاملة في الفروع الصناعية التقليدية والزراعية والخدمات الذي حدث جراء ذلك بواسطة تشغيل العمال العرب. ولعب دورا في زيادة الطلب على العمالة العربية ايضا اضطرار اسرائيل للاحتفاظ بجيش كبير لمواجهة احتمالات الحرب على جبهة واسعة.

٢. وكان لنهم رجال الاعمال الاسرائيلية على شراء قوة العمل العربية الرخيصة دور كبير في زيادة الطلب على الايدي العاملة العربية. اذ ان التحول في استراتيجية التصنيع الاسرائيلية نحو التكنولوجيا المتقدمة وفروع الصناعة الحديثة وتحول الدعم الحكومي بصورة ملموسة نحو هذه الصناعات قاد الى التدهور النسبي في انتاجية العمل ومعدل الربح في الفروع التقليدية، الامر الذي اجبر ارباب العمل الاسرائيليين على استخدام الايدي العاملة العربية الرخيصة للتعويض عن انخفاض معدلات ارباحهم من أجل الحفاظ على اعمالهم.

٣. اضافة الى ذلك، فان سلخ الايدي العاملة العربية عن وسائل انتاجها خصوصا من الارض التي تعتبر وسيلة الانتاج الرئيسية في الريف الفلسطيني، ينسجم تماما مع استراتيجية سلطات الاحتلال التي تهدف الى فصم المواطنين الفلسطينيين عن وسائل انتاجهم المستقلة وافقادهم استقلاليتهم، وتقليص اهتمامهم بالارض كمصدر للدخل، لتسهيل عملية السيطرة عليها. ويفسر هذا جزئيا سبب فتح المجال واسعا امام استقطاب الايدي العاملة العربية في السوق الاسرائيلي.

ب ـ عوامل الجذب في الدول النفطية: ادى ارتفاع اسعار النفط في اعقاب حرب تشرين ١٩٧٣، وتعاظم الثروات النفطية العربية، وتزايد برامج التحديث الاقتصادي والتنمية الاجتماعية بتأثير ذلك في الدول النفطية، الى زيادة الطلب على الايدي العاملة فيها. خصوصا الايدي العاملة الماهرة والمتوسطة المهارة. وبسبب كون تلك الدول اسواقا تقليدية للايدي العاملة الفلسطينية، فقد شكلت هذه التغيرات في اسواق

العمل فيها عوامل جذب قوية للايدي العاملة الفلسطينية من المناطق المحتلة.

وكانت سلطات الاحتلال تدرك اهمية الدول العربية، والنفطية بوجه خاص كسوق للايدي العاملة الفلسطينية. وكان من اهداف سياسة الجسور المفتوحة التي اتبعتها، فتح المجال امام هجرة الايدي العاملة الفلسطينية والمواطنين بوجه عام الى تلك الدول،ولتحقيق هذه الهدف، طورت تعليماتها بخصوص تصاريح الخروج والعودة. وكانت تعليماتها تسمح بمرونة كبيرة لتشجيع الهجرة بغرض العمل او الدراسة في الخارج. وانتقلت من التصاريح المحدودة المدة الى التصاريح السنوية القابلة للتجديد ثم الى تصاريح لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

تحت تأثير مجمل هذه العوامل الطاردة الجاذبة، تزايد عدد الايدي العاملة الفلسطينية التي تعمل في اسرائيل والدول العربية النفطية والدول الاجنبية، وتنامت بذلك مصادر الدخل الخارجية لمواطني المناطق المحتلة. فكما يظهر في الجدول (٨/١)، ارتفعت قيمة دخل عناصر الانتاج من الخارج بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٦ في الضفة الغربية من ٥٤,٥ مليون دولار كمتوسط سنوي للفترة ٧٠ ـ ١٩٧٣ الى ١٨٠,٨ مليون دولار كمتوسط سنوي خلال السنوات ٨٢ ـ ١٩٨٥. وفي قطاع غزة ارتفع دخل عناصر الانتاج من العالم الخارجي لنفس الفترة من ٣٦,٣ الى ١٣٧,٤ مليون دولار. ويلاحظ ان معدلات نمو مصادر الدخل الخارجية فاقت بصورة ملحوظة معدلات نمو كافة المؤشرات الاقتصادية الاخرى كما يلاحظ ان هذه المعدلات كانت في قطاع غزة اعلى مما هي في الضفة الغربية.

جدول رقم ٨/١

دخل عناصر الانتاج الفلسطينية من العالم الخارجي (اسرائيل، الدول العربية والاجنبية) متوسط سنوي خلال الفترات المختلفة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥

(مليون دولار امريكي)

	٧٠ـ١٩٧٣	٧٤ـ١٩٧٧	٧٨ـ١٩٨١	٨٢ـ١٩٨٥
في الضفة الغربية	٥٤,٥	٩٨,٤	١٣٨,١	١٨٠,٨
في قطاع غزة	٣٦,٣	٦٠,١	١٠٥,٦	١٣٧,٤
في الاراضي الفلسطينية المحتلة	٩٠,٧	١٥٨,٥	٢٤٣,٧	٣١٨,٢

احتسب من: ١ ـ كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي ـ اعداد مختلفة.
٢. النشرة الاحصائية الربعية للضفة الغربية وقطاع غزة ـ اعداد مختلفة.

اهمية المصادر الخارجية في الدخل القومي:

تزايدت اهمية دخل عناصر الانتاج من العالم الخارجي في الدخل القومي بصورة مضطردة. ففي حين كانت نسبته تشكل خلال السنوات (٧٠ ـ ٧٣) ١٦,٧٪ في الضفة الغربية و ٢٠,٩٪ في قطاع غزة، ارتفعت الى ٢٥,٢٪ في الضفة الغربية و ٤٢,٣٪ في قطاع غزة خلال السنوات ٨٢ ـ ٨٥ (الجدول ٩/١).

وتعكس هذه الارقام درجة التبعية والاعتماد على المصادر الخارجية التي تفاقمت بشكل مقلق خصوصا في قطاع غزة. وتزايد اهمية مصادر الدخل الخارجية في الدخل القومي الى هذه الدرجة لم يكن بسبب تنامي المصادر الخارجية وحسب، بل وبسبب جمود تطور بل وانخفاض مساهمة المصادر المحلية المطلقة، كما لاحظنا لدى دراسة تطور الناتج المحلي الاجمالي في قطاع غزة.

جدول رقم ١ / ٩

النسبة المئوية لمصادر الدخل الخارجية الى الناتج القومي الاجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة (متوسط سنوي للفترات المختلفة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥)

	٧٠ ـ ٧٣	٧٤ ـ ٧٧	٧٨ ـ ٨١	٨٢ ـ ٨٥
في الضفة الغربية	١٦,٧	٢٠,٥	٢١,٨	٢٥,٢
في قطاع غزة	٢٠,٩	٢٦,٥	٣٣,٦	٤٢,٣
في الاراضي الفلسطينية المحتلة	١٨,١	٢٢,٤	٢٥,٨	٣٠,٥

احتسب من: ١. **كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي** ـ اعداد مختلفة.
٢. **النشرة الاحصائية الربعية للضفة الغربية وقطاع غزة** ـ اعداد مختلفة.

مصادر دخل عناصر الانتاج من الخارج:

يمكن تصنيف مصادر دخل عناصر الانتاج من الخارج الى مصدرين رئيسيين: اجور العمال الفلسطينيين من المناطق المحتلة العاملين في اسرائيل ودخل عناصر الانتاج (عنصر العمل خاصة) من الدول الاخرى.

المصدر الاول: اجور العمال الفلسطينيين العاملين في اسرائيل:

ارتفع عدد العمال الفلسطينيين العاملين في مختلف فروع النشاط الاقتصادي الاسرائيلي بشكل ملحوظ خلال سنوات الاحتلال الاولى، حيث وصل هذا العدد عام ١٩٧٤ الى ٤٢,٤ الف من الضفة الغربية وظل هذا العدد دون هذا الرقم حتى عام ١٩٨٢، حيث بدأ بالارتفاع من جديد حتى وصل الى ٥١,٣ الف عام ١٩٨٦. اما في قطاع غزة فقد تزايد عدد العاملين منها في اسرائيل بشكل مضطرد. فقد ارتفع من ٥,٩ الف عام ١٩٧٠ الى ٤٣,٤ الف عام ١٩٨٦[٣]. ورافق تزايد اعداد العاملين العرب في اسرائيل زيادة في قيمة اجورهم، فقد ارتفعت هذه القيمة بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٦ من ٥١,٢ مليون دولار كمتوسط سنوي خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ الى ٩٤,٩ مليون دولار كمتوسط سنوي للفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥ في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة ارتفعت قيمة اجور العاملين في اسرائيل من ٢٩,٣ الى ٧٠,٢ مليون دولار كمتوسط سنوي لنفس الفترات المذكورة، اما نسبة هذه الاجور الى اجمالي دخل عناصر الانتاج من العالم الخارجي، فقد هبطت من ٩٣,٩٪ خلال الفترة ٧٠ ـ ٧٣ الى ٥٢,٥٪ خلال الفترة ٨٢

ـ ٨٥ في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة هبطت هذه النسبة من ٨٠,٧٪ الى ٥١,١٪ بين الفترتين المذكورتين (الجدول ١ / ١٠) واذا اخذنا بالاعتبار حجم المقتطعات من اجور العاملين في اسرائيل والتي تراوحت بين ١٠٪ خلال الفترة ٧٠ ـ ٧٥ و ١٥٪ خلال الفترة اللاحقة[٤] فان نسبة اجور العاملين في اسرائيل الى المصادر الخارجية تكون عمليا اقل، حيث ان هؤلاء العاملين لا يستفيدون من هذه المقتطعات.

جدول رقم ١ / ١٠

اجور العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة في اسرائيل ونسبتها الى مصادر الدخل الخارجية (مليون دولار امريكي)

		٧٠ ـ ٧٣	٧٤ ـ ٧٧	٧٨ ـ ٨١	٨٢ ـ ٨٥
الضفة	اجور العاملين في اسرائيل	٥١,٢	٦٧,٤	٦٩	٩٤,٩
الغربية	٪ من المصادر الخارجية	٩٣,٩	٦٨,٥	٥٠	٥٢,٥
قطاع	اجور العاملين في اسرائيل	٢٩,٣	٤٦,٨	٦٣,٢	٧٠,٢
غزة	٪ من المصادر الخارجية	٨٠,٧	٧٧,٩	٥٩,٩	٥١,١

* اجور العاملين احتسبت على اساس الاجر اليومي بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٦×٢٨٨ (عدد ايام العمل في السنة) × عدد العاملين في تلك السنة.

احتسبت من: **من كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي**، اعداد مختلفة.

ويرجع سبب تناقص اهمية اجور العاملين في اسرائيل في المصادر الخارجية الى تزايد مصادر الدخل في العالم الخارجي، خاصة في الدول النفطية الذي نجم عن زيادة عدد العاملين من المناطق المحتلة العاملين في تلك الدول ومن التحسن الجوهري في اجورهم الحقيقية، خاصة خلال النصف الثاني من السبعينات وبداية الثمانينات، هذا في الوقت الذي ظل فيه الاجر الحقيقي للعاملين في اسرائيل بدون تغيرات جوهرية طيلة الفترة المدروسة، حيث ان متوسط الاجر اليومي الحقيقي خلال السنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ بلغ ٦,١٧٥ دولار وخلال الفترة ٨٢ ـ ٨٥ بلغ ٧ دولارات فقط في الضفة الغربية، بينما سجل في قطاع غزة لنفس الفترة هبوطا من ٧,٣ الى ٦,٢ دولار.[٥]

المصدر الثاني: دخل عناصر الانتاج من الدول الاخرى(*)

تزايد صافي دخل عناصر الانتاج من الدول الاخرى بتسارع كبير خلال سنوات السبعينات، ونما

* هناك صعوبة كبيرة في الوصول الى ارقام دقيقة حول عناصر الانتاج من الدول الاخرى (باستثناء اجور العمال من المناطق المحتلة العاملين في اسرائيل)، وذلك بسبب عدم استخدام القنوات المصرفية التي تقوم عادة بتقديم بيانات حول هذا البند، وتعتمد اجهزة الاحصاء الاسرائيلية في تقديرها على الطرق الحسابية، حيث تتوصل الى قيمتها من خلال طرح الناتج المحلي الاجمالي باسعار السوق من الناتج القومي الاجمالي باسعار السوق الذي تتوصل اليه عن طريق جمع استخدامات الدخل القومي في الاستهلاك.

بمعدلات معتدلة خلال الثمانينات. ففي الضفة الغربية ارتفع من ٣,٣ مليون دولار بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٦ كمتوسط سنوي للفترة ٧٠ ـ ٧٣ الى ٨٥,٩ مليون دولار خلال الفترة ٨٢ ـ ٨٥؛ وتزايدت نسبته في اجمالي المصادر الخارجية للدخل القومي من ٦,١٪ الى ٤٧,٥٪ ما بين الفترتين. وفي قطاع غزة ارتفع من ٧ الى ٦٧,٢ مليون دولار. وتزايدت مساهمته من ١٩,٣٪ الى ٤٩,٩٪.

جدول رقم ١١/١

نسبة تطور دخل عناصر الانتاج من الدول الاخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة بملايين الدولارات

بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٦

		٧٠ـ٧٣	٧٤ـ٧٧	٧٨ـ٨١	٨٢ـ٨٥
الضفة	الدخل من الدول الاخرى	٣,٣	٣١	٦٩,١	٨٥,٩
الغربية	نسبته ٪ من المصادر الخارجية	٦,١	٣١	٥٠	٤٧,٥
قطاع	الدخل من الدول الاخرى	٧	١٣	٤٢,٤	٦٧,٢
غزة	نسبته ٪ من المصادر الخارجية	١٩,٣	٢٢,١	٤٠,١	٤٩,٩

احتسب من: **كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي** اعداد مختلفة.

ويلاحظ ان اهمية دخل عناصر الانتاج من الدول الاخرى تزايدت خلال السبعينات ثم تناقصت خلال الثمانينات في الضفة الغربية. فكما يظهر في الجدول ١١/١ هبطت نسبته من اجمالي دخل عناصر الانتاج من الخارج ٥٠٪ خلال الفترة ٧٨ ـ ٨١ الى ٤٧,٥٪ خلال الفترة ٨٢ ـ ٨٥ في الضفة الغربية. كما تدنت معدلات تزايد اهميته في قطاع غزة خلال الثمانينات مقارنة مع السبعينات. ويعود سبب ذلك الى تأثر المناطق المحتلة بالهبوط الاقتصادي الذي حدث في الدول العربية النفطية خلال الثمانينات، والذي نجم عن هبوط اسعار النفط وحالة عدم الاستقرار والتيقن في تلك الدول تحت تأثير الحرب العراقية الايرانية.

٤. تطور دخل الفرد:

ان النمو الاقتصادي ليس هدفا في حد ذاته، وانما وسيلة لتحسين مستوى المعيشة. لذا فان الارقام المطلقة للدخل القومي ومصادره ومعدلات نموه لا توضح في حد ذاتها الى اي مدى اتاح تطور هذا الدخل مجالا لتحسين مستوى المعيشه، كما انها لا تسمح بعقد مقارنات صحيحة مع الدول الاخرى. فحجم الدخل القومي يتأثر بصورة مباشرة بموارد الدولة وعدد السكان. اما معدلات النمو فتتأثر بصورة مباشرة بكفاءة استخدام الموارد الاقتصادية والبشرية وبالسياسة الاقتصادية المسيطرة وبغيرها من العوامل. كما تتأثر معدلات النمو بالمرحلة التي وصل اليها الاقتصاد ايضا. فالاقتصاد المتخلف الذي

يتميز عادة بوجود موارد مادية وبشرية غير مستغلة، قد يحقق في حالة زج هذه الموارد في النشاط الاقتصادي قفزات في معدلات النمو. بينما في الاقتصاد الصناعي المتطور، لا يمكن تحقيق مثل هذه القفزات بسبب انعدام او محدودية حجم الموارد غير المستقله، وفي ذات الوقت فان تحقيق نفس معدلات النمو في بلدان ذات خصائص متمايزة، لا يعني بالضرورة تساوي معدلات التغير (الزيادة او الهبوط) في مستوى المعيشة. فمعدل نمو معين في الدخل القومي على سبيل المثال، في بلدين متمايزين من حيث معدل الزيادة السكانية، يحقق معدل نمو مختلف في دخل الفرد. ويكون الفرق بين معدلات نمو دخل الفرد هذا مساويا للفرق بين معدلات نمو السكان فيهما. لذا وبغرض معرفة تأثير الاحتلال على مستوى معيشة الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، لا بد من دراسة الناتج القومي الاجمالي للفرد، والناتج المحلي الاجمالي للفرد. ودراسة هذه المؤشرات تتيح امكانية المقارنة مع الدول الاخرى. وسنعطي اهمية لمقارنة هذه المؤشرات بمثيلتها في الاردن. اذ اننا نفترض ان دخل الفرد الناتج القومي والناتج المحلي في الضفة الغربية كان من الممكن ان يتطور بشكل مشابه لتطوره في الاردن لو لم يجر احتلالها من قبل اسرائيل.

٤ ـ ١ الناتج القومي الاجمالي للفرد:

ارتفع الناتج القومي الاجمالي للفرد الفلسطيني ما بين الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٣ والفترة ٨٢ ـ ٨٥ بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٦ من ٤٩٢,٤ الى ٨١٣,٢ دولار. وقد كان تطور هذا المؤشر متفاوتا في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، فكما يظهر في الجدول رقم (١٣/١) ارتفع الناتج القومي الاجمالي للفرد في الضفة الغربية لنفس الفترة من ٥١٨ الى ٩١٩ دولار، مسجلا نسبة ارتفاع بلغت ٧٧,٤٪، بينما ارتفع من ٤٥٠ الى ٦٤٩ دولار في قطاع غزة، وكانت نسبة الزيادة ٤٤٪، ولدى مقارنة الناتج القومي للفرد في الضفة الغربية وقطاع غزة مع الناتج القومي للفرد في الاردن نلاحظ التفوق الكبير الذي احرزه الاقتصاد الاردني الذي ارتفع فيه دخل الفرد من ٧٠٧ الى ١٢١٠ دولار لنفس الفترة.

جدول رقم ١٣/١

الناتج القومي الاجمالي للفرد الفلسطيني والاردني بالدولارات

بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٦

	٧٠ـ٧٣	٧٤ـ٧٧	٧٨ـ٨١	٨٢ـ٨٥
الضفة الغربية	٥١٨	٧٠٦	٨٧٧	٩١٩
قطاع غزة	٤٥٠	٥٢٧	٦٨٥	٦٤٩
الاراضي الفلسطينية المحتلة	٤٩٢	٦٣٦	٨٠٣	٨١٣
الاردن	٧٠٧	٧٩٤	١٠٩٣	١٢١٠

احتسب من: ١. **كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي**. اعداد مختلفة.
٢. **المجموعة الاحصائية السنوية الاردنية** للاعوام ١٩٧٩، ١٩٨٦.

٤ ـ ٢ الناتج المحلي للفرد:

ارتفع المتوسط السنوي للناتج المحلي الاجمالي للفرد في الضفة الغربية وقطاع غزة بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٦ من ٤٠٤ الى ٥٦٤ دولارا ما بين الفترة ٧٠ ـ ٧٣ و ٨٢ ـ ٨٥. ويبرز التفاوت في هذا المؤشر بين الضفة الغربية وقطاع غزة بصورة سافرة، اذ في الوقت الذي حقق زيادة من ٤٣٣ الى ٦٨٧ دولارا في الضفة الغربية، فقد حقق انخفاضا من ٣٧٥ الى ٣٤٧ دولارا في قطاع غزة لنفس الفترة، وقد حقق الناتج المحلي الاجمالي للفرد في قطاع غزة خلال السبعينات زيادة ملموسة، اذ بلغ متوسطه السنوي ٤٥٥ دولارا خلال الفترة ٧٨ ـ ٨١ الجدول (١/١٤) الا انه تراجع بشكل سريع الى اقل من المستوى الذي كان عليه خلال الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٣.

جدول رقم ١/١٤

الناتج المحلي الاجمالي للفرد الفلسطيني والاردني

بالدولارات

بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٦

	٧٠ ـ ٧٣	٧٤ ـ ٧٧	٧٨ ـ ٨١	٨٢ ـ ٨٥
في الضفة الغربية	٤٣٣	٥٦١	٦٨٦	٦٨٧
في قطاع غزة	٣٧٥	٣٨٧	٤٥٥	٣٤٧
في الاراضي الفلسطينية المحتلة	٤٠٤	٤٩٤	٥٩٦	٥٦٥
في الاردن	٥٧٧	٥٦٥	٧٨٨	٨٦١

احتسب من : ١. **كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي**، اعداد مختلفة.
٢. **المجموعة الاحصائية السنوية الاردنية** للاعوام ١٩٧٩، ١٩٨٦.

ونلاحظ هنا ايضا ان الناتج المحلي الاجمالي للفرد في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة قد تخلف عن مستويات ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي للفرد في الاردن، الذي ارتفع من ٥٧٧ الى ٨٦١ دولارا بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٦ لنفس الفترة. كما انه تخلف عن مستويات ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي للفرد في معظم الدول العربية، فكما يظهر في الجدول (١/١٥) كان الناتج المحلي الاجمالي للفرد عام ١٩٨٤ في كل من سوريا وتونس اعلى منه بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة. كما ان الناتج المحلي الاجمالي للفرد في مصر كان اعلى مما هو في قطاع غزة.

كما كانت معدلات نمو الناتج المحلي للفرد في المناطق المحتلة اقل مما حققته الدول النامية. فقد حققت الاخيرة كمجموعة نموا متواضعا في ناتجها المحلي للفرد بلغ ٠,٥٪ كمتوسط للفترة ٧٩ ـ ١٩٨٥ [٦] في حين كان نمو هذا المؤشر سالبا بلغ ـ ٣,٢٪ سنويا في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد كان الهبوط في قطاع غزة اكثر حدة.

على الرغم من وضوح دلالة ارقام الناتج القومي الاجمالي للفرد والناتج المحلي الاجمالي للفرد في

جدول رقم ١/١٥

الناتج المحلي الاجمالي للفرد في الضفة الغربية وقطاع غزة وبعض الدول العربية بالدولار وبالاسعار الجارية

	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨٤
الضفة الغربية	٢٠٦	٥٦٨	٧١٥	١٠٤٤	٧٤٨,٧
قطاع غزة	١٤١	٢٢٤	٥٢٤	٦٤٦	٤١٨,٦
الاردن	٢٩٩	٤٥٥	١٠٩٩	١٣٢٧	١١١٩,٧
سوريا	٢٨٦	٧٥٢	١١٥٨	١٤٣٧	١٩١١,٧
مصر	٢١٧	٣٦٠	٤٣٥	٠٠	٦٩٣,٤
المغرب	٢٥١	٥١٩	٨١٧	٨٨٧	٠٠
تونس	٢٨٢	٧٧٤	١١٦٣	١٣٧٠	٩٦٤

احتسب من: ١. **الكتاب السنوي للحسابات القومية/ الامم المتحدة** لعام ١٩٨٠، ١٩٨١.
٢. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، لعام ١٩٨٥.
٣. **كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي** ـ اعداد مختلفة.

الضفة الغربية وقطاع غزة بالمقارنة مع الاردن والدول العربية والنامية الاخرى الا انها مع ذلك لا تعطي الحقيقة بشكل كامل. اذ ان جزءا كبيرا من الزيادة التي تحققت في الناتج المحلي الاجمالي، او الناتج القومي الاجمالي للفرد يرجع الى الانخفاض الكبير في معدلات نمو السكان تحت تأثير الاحتلال. فمعدل النمو السكاني بلغ خلال السبعينات واوائل الثمانينات نصف المعدل الممكن (Potential) فقد كان في الضفة الغربية خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢ ١,٧٪ في المتوسط. وارتفع خلال الفترة ٨٣ ـ ٨٦ الى ٢٠,٧٪ اما في قطاع غزة فقد بلغ ٢,٦٪ خلال الفترة ٧٠ ـ ٨٢ و ٣,٤٪ خلال الفترة ٨٣ ـ ١٩٨٦.

ولو حاولنا تقدير حجم الهجرة السكانية بالاستناد الى احصاء السكان في ايلول ١٩٦٧[٧]، وبافتراض نسبة زيادة سكانية ٣٪، فان عدد الذين هاجروا في الفترة (١٩٦٨ ـ ١٩٨٥) من الضفة الغربية يقدر بـ ٢١٢ الفا ومن قطاع غزة ١٤١ الفا. ولكن على الارجح ان معدل الزيادة السكانية اعلى من هذا الافتراض، فقد بلغت هذه النسبة فعليا ٣٪ في الضفة الغربية ووصلت ٣,٧٪ في قطاع غزة في بعض السنوات رغم استمرار ظاهرة الهجرة★ ولو اعتمدنا تقدير ٣,٥٪ كمعدل للزيادة السكانية، فان

★ معدل الزيادة السكانية في سنوات مختارة/ بالنسبة المئوية/

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
في الضفة الغربية	٣	٢,٧	٣	٢,٨	٢,٨	٢,٥
في قطاع غزة	٣,٧	٣,١	٣,٦	٣,١	٣,٤	٣,٤

كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي ـ عدد ٣٨، لعام ١٩٨٧، ص ٧٠١.

عدد الذين هاجروا من الضفة الغربية يرتفع الى ٣١١ الفأ بينما يرتفع في قطاع غزة الى ٢٠٥ الف. اي ان المناطق المحتلة فقدت سنويا ٢٧ الف مواطن.

وفقا لاي من التقديرات السابقة، فان المناطق المحتلة فقدت اعدادا كبيرة جدا من سكانها تحت تأثير سياسة سلطات الاحتلال المثابرة على تضييق نطاق التطور الاقتصادي فيها. وبسبب ظاهرة الهجرة الواسعة هذه، فقد تضخمت ارقام الناتج القومي الاجمالي للفرد والناتج المحلي الاجمالي للفرد بصورة مصطنعة، خصوصا خلال السبعينات، ويتضح تأثير الهجرة على هذه المؤشرات بشكل ملموس خلال الثمانينات حيث ادى تقليص معدلات الهجرة السكانية الى هبوط في القيمة المطلقة الحقيقية للناتج المحلي للفرد في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن المسائل الاخرى التي ينبغي التنبيه لها لدى مقارنة دخل الفرد في المناطق المحتلة مع دخل الفرد في الدول النامية الاخرى، انه جرى تحت تأثير دمج الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي تسريع دخول العلاقات النقدية البضاعية الى الريف. وتقليص رقعة الاقتصاد الطبيعي (الانتاج والاستهلاك المباشر في نطاق الاسرة الريفية) وبالتالي تقليص متسارع لنطاق ذلك الجزء من الانتاج القومي الذي لا يدخل في الحسابات القومية عادة. ولهذه الظاهرة تأثير على تضخيم قيمة الناتج المحلي دون ان يكون ذلك مرتبطا بزيادة حقيقية في هذا الناتج، كما سبق واشرنا.

خلاصة:

بأقل قدر من الكلمات، يمكن تحديد التغيرات الرئيسية في مصادر الدخل القومي ودخل الفرد في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت تأثير الاحتلال الاسرائيلي وما رافقه من تغيرات في ظروف التطور الاقتصادي في النقاط الرئيسية التالية:

١ ـ ان معدلات النمو المرتفعة التي تحققت في الناتج القومي الاجمالي ودخل الفرد خلال السنوات الاولى بعد الاحتلال نجم جزئيا عن انحسار رقعة الاقتصاد الطبيعي وزيادة الاعتماد على السوق التي سارعت بصورة ملموسة تحت تأثير ظروف التطور الجديدة.

٢ ـ ادت سياسة سلطات الاحتلال التوسعية الاستيطانية، وتحويل المناطق المحتلة الى سوق حرة لارباب العمل الاسرائيليين الى استنفاذ سريع لمصادر تطور الدخل القومي المحلية (الناتج المحلي الاجمالي) الامر الذي برز في تباطؤ معدلات نمو الناتج المحلي خلال النصف الثاني من السبعينات والنمو السلبي لهذا الناتج خلال الثمانينات، ونتيجة لذلك تراجعت اهمية مصادر الدخل المحلية في الدخل القومي.

٣ ـ كانت قطاعات الانتاج المادي أكثر مصادر الدخل القومي المحلية تأثرا بالاحتلال الاسرائيلي. وظهر ذلك في تدني مساهمة هذه الفروع في الناتج المحلي الاجمالي بشكل مضطرد. وكان القطاع الزراعي أكثر قطاعات الانتاج المادي تضررا.

٤ ـ تزايدت اهمية مصادر الدخل القومي الخارجية بشكل ملموس كمحصلة لجمود تطور المصادر المحلية وازدياد اعتماد القوى العاملة الفلسطينية على سوق العمل الاسرائيلي وسوق العمل في الدول

العربية والاجنبية الاخرى وفي حين ترجع الزيادة في دخل عناصر الانتاج (العمل) من الدول الاخرى (عدا اسرائيل) الى زيادة اجورهم الحقيقية، خاصة خلال النصف الثاني من السبعينات، فان زيادة دخل العاملين في اسرائيل ترجع الى زيادة عددهم فقط، اذ ان الاجور الحقيقية ظلت ثابتة تقريبا منذ اوائل السبعينات وحتى الان، بل انها هبطت خلال السنوات الاخيرة.

٥ ـ تأثر دخل عناصر الانتاج الفلسطينية من الدول الاخرى (عدا اسرائيل) خلال السنوات الاربع الاخيرة تحت تأثير هبوط اسعار النفط والحرب العراقية الايرانية وتردي ظروف العمل في الدول النفطية بوجه عام، الامر الذي بين حساسية الاقتصاد الفلسطيني للتطورات الاقتصادية في تلك الدول.

٦ ـ كان تطور دخل الفرد، الذي يعتبر من اهم المؤشرات على تطور مستوى المعيشة، في المناطق المحتلة بمعدلات اقل من تطور دخل الفرد في الاردن والدول العربية والنامية الاخرى. كما ان دخل الفرد في المناطق المحتلة شهد هبوطا في قيمته المطلقة خلال السنوات الاخيرة، خاصة في قطاع غزة الذي اصبح يصنف ضمن اكثر مناطق العالم تخلفا من الناحية الاقتصادية.

الهوامش:

(١) احتسبت هذه الارقام من كتاب **الاحصاء السنوي الاسرائيلي** للسنوات ١٩٧٣، ١٩٧٥، ١٩٧٧، ١٩٧٩، ١٩٨٤، ١٩٨٧.

(٢) بلغ الناتج المحلي الاجمالي في قطاع غزة خلال الفترة ٧٩ ـ ١٩٨٦ بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٦ وباسعار التكلفة كما يلي:

١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦*
٢٢٤	١٩٢	٢١١	٢٠٦	١٩٥	١٨٨	١٥٩	١٧٦

* تقدير

احتسب من **كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي**، الاعداد ١٩٨٤، ١٩٨٧.

(٣) كتاب **الاحصاء السنوي الاسرائيلي** العدد ٣٨، لعام ١٩٨٧، ص ٧٢٣.

(٤) عاروري، تيسير، المقتطعات من أجور عمال الضفة الغربية وقطاع غزة العاملين في اسرائيل، الكاتب، العدد ٨٦، حزيران ١٩٨٧.

(٥) كان تطور الاجر الحقيقي للعاملين الفلسطينيين الضفة الغربية وقطاع غزة في اسرائيل بالدولارات وبأسعار ١٩٧٦ الثابتة على الوجه التالي:

(متوسط الاجر اليومي في الفترات المختلفة)

٧٠ ـ ١٩٨٣	٧٤ ـ ١٩٧٧	٧٨ ـ ١٩٨١	٨٢ ـ ١٩٨٥
٦,٧٥	٦,٠٤	٦,٢٦	٦,٦

احتسب من **كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي**، اعداد مختلفة.

6. World Economic Outlook, A survey by staff of the IMF, April 1987, pp. 122-123.

(٧) قامت سلطات الاحتلال في ايلول (سيبتمبر) ١٩٦٧ باجراء اول تعداد للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة. ووفق هذا التعداد بلغ عدد مواطني الضفة الغربية ٥٨٥,٩ الف نسمة وعدد مواطني قطاع غزة ٣٨٠,٨ الف نسمة.

إسـرائيـل والصّادرات الصناعية كثيفة التكنولوجيا

د. عارف حمو

ليس هناك من شك في أن اسرائيل نجحت نسبياً، ومنذ أواخر السبعينات، في أن تشق طريقها نحو السـوق العالمية للمنتجات الصناعية، وان تنخرط بشكل واضح في التجارة الدولية للتكنولوجيا. هذه التجارة التي اتّسعت وبلغت ذروة تجلّيها نتيجة للانجازات المتراكمة التي تحققها البلدان الصناعية المتطورة بفعل الثورة العلمية ـ التكنيكية.

فالتكنولوجيا فرضت نفسها، وبعناد موضوعي، على جميع البلدان بمختلف تشكيلاتها الاجتماعية ومستويات تطورها الاقتصادي. فلم تعد هناك منطقة في العالم معزولة عن منجزات العلم والتكنولوجيا. خاصة وأن العملية الانتاجية بمجملها، لم تعد تخضع للقوى المنتجة التقليدية، بعد أن أصبح العلم ذاته قوة منتجة مباشرة. من جانب آخر، فان جميع السلع والخدمات التي نتبادلها ونتداولها تتجسّد في داخلها عناصر تكنولوجيّة معيّنة تمثل احد عناصر الانتاج التي تؤثّر في التكاليف والأسعار بالرغم من صعوبة قياسها. فاذا اجاز لنا اعتبار التكنولوجيا سلعة قابلة للتداول، فانها سلعة غير واضحة المعالم، بسبب عدم اقتصارها على الجانب المادي لمكوّنات السلعة، وانّما تشمل أيضاً الجوانب الفنية في الانتاج المادي. فالتكنولوجيا ليست فقط هي المنتجات «الصلبة» المتمثّلة في الآلات والأجهزة والمعدات... الخ انما، وبشكل أساسي، هي التكنولوجيا «الناعمة» المتمثّلة في المعرفة والبحث وبراءات الاختراع... الخ.

والتي تعتبر الشرط الرئيسي في خلق التكنولوجيا «الصلبة». ولكن نتيجة لما تحتويه الآلات والاجهزة من كثافة تكنولوجيّة «ناعمة»، فقد أصبح نقلها واستيعابها وتطويرها وملاءمتها جزءاً من المشاكل (العقبات) التي تواجهها البلدان النامية المستوردة للتكنولوجيا، وهي محور الصراع الذي تخوضه هذه البلدان في سبيل تقليص حجم الفجوة التكنولوجيّة الحاصلة بينها وبين البلدان الصناعية المتطوّرة. وبذلك، فقد أصبح احتكار التكنولوجيا وافتقاد الشرعية القانونية التي تنظم عملية نقلها، من أهم السمات البارزة للنظام الاقتصادي الدولي غير العادل والسائد في عصرنا الراهن. ففي الوقت الذي يتم فيه الاستغناء

عن بعض أنواع الخامات أو الاقتصاد في استخدامها اضافة الى انخفاض أسعارها الأسميّة والحقيقية، فإن الطلب على التكنولوجيا يزداد بوتائر متسارعة، وترتفع أسعارها بشكل فلكي، ويتم حرمان البلدان النامية من التعاطي معها بحريّة.

لقد أدرك الاسرائيليون هذه المسألة قبل قيام مشروع دولة اسرائيل، وترسّخت لديهم قناعة (خاصة لدى القيادة العلمانية) بضرورة تحويل اسرائيل من مشروع الدولة الاثنيّة لليهود، الى مشروع اقتصادي امبـريالي يشكل مركزاً تكنولوجياً متطوراً داخل الوسط العربي والافريقي المتخلف. وقد ارتكزت هذه القناعة على مجموعة من الأسس التي خرجت عن إطار الحلم الصهيوني بإقامة اسرائيل الكبرى من الفرات الى النيل والذي أصبح مستحيلاً بعد أن فشلت الحركة الصهيونية في لم شمل يهود العالم وتجميعهم في «أرض الميعاد». إذ أنه، وبالرغم من مرور اكثر من أربعين سنة على اقامة الدولة العبريّة، ورغم الحملات الدعائية الكبيرة ودعم ورعاية اوروبا واميركا لاقامة هذه الدولة، ورغم حملات الهجرة والترحيل الجماعيّة، فإن عدد اليهود في اسرائيل لا يزيد عن ٢٤٪ من مجموع اليهود في العالم. ثم أن أيّ توسع لدولة اسرائيل لن يتمّ الّا عن طريق الحرب، وموضوع الحرب من أجل مزيد من الأراضي دخل نسبياً في باب المحرّمات لدى الرأي العام الاسرائيلي، وذلك نتيجة لما يمكن أن تخلّفه الحرب من دمار اقتصـادي وبشري ونفسي، وان اي حرب اسرائيليـة ـ عربيـة، ومهما كانت نتائجها، لن تزيد شيئاً للاسرائيليين سوى المزيد من الهجرة المعاكسة وتفجير التمرّد الداخلي وازدياد حجم ونشاط جماعات الضـغـط (حمـائم العمل، السلام الآن، يوجد حدّ... الخ)، وقبل كل شيء فشل المشروع الاقتصادي الاسرائيلي في المنطقة.

وطبيعي جداً، أن هذه المسألة غير غائبة عن تفكير الاسرائيليين، وهي العامل الأساسي الذي يدفعهم الى البحث عن فرص التسـويـة السلميـة في المنـطقـة بالشكل الذي يضمن لهم نوعاً من السيطرة الاقتصادية في نطاق الدول العربية، التي تمتلك الموارد الطبيعية والمالية والبشرية والسوق الاستهلاكية الواسعـة والقـريبة، وتفتقد الى التكنولوجيا المتقدّمة. وواقع الحال يقول أن هناك شبه اجماع وطني اسرائيلي حول هذه المسألة ضمن هذا السياق.

في ضوء ذلك، فان الحلم الاسرائيـلي بأن تصبح اسرائيل «سويسرا الشرق» يتطلب قبل كل شيء سيادة الأمن والاستقرار في المنطقة. وما دامت هذه الحالة (الشرط) غير متوفرة، فإن المناورة في سبيل تحقيقها تجري في الوقت الذي يتم فيه التعويض عن اغلاق الاسواق القريبة بنسج مجموعة من العلاقات الاقتصادية الوثيقة مع البلدان المؤيدة للسياسة الاسرائيلية في حالتي الحرب والسلام. وهذا بدوره يفـرض على الصنـاعـة الاسرائيليـة ضرورة تحسـين منتجـاتها الخاصة بالتصدير وحقنها بالكثافة التكـنـولوجيـة ذات المردود الاقتصادي العالي. يقول في ذلك أحد الخبراء الاسرائيليين «ان (النعمة) الكامنة في مشكلة دولة اسرائيل الاساسية ـ افتقارها الى الثروات الطبيعية ـ ووضعها الأمني، واللذان لا يتيحـان لهـا أن تصبـح مركـزاً ماليـاً دوليـا مثل سويسرا، اضطراها الى تطوير صادرات كثيفة

التكنولوجيا، وذلك من أجل بقائها الاقتصادي»[1].

ضمن هذا التوجّه، فإن الجهد الاقتصادي، المكرّس باتجاه تصدير الصناعات الكثيفة التكنولوجيا، جاء نتيجة لمجموعة من الظروف التي تخدم هذا النهج، أهمها:

١ ـ ضعف الموارد الطبيعية في اسرائيل، وخاصة تلك المستخدمة في توليد الطاقة. وكذلك الخامات الأخرى المستخدمة كمدخلات انتاج في الصناعة. لذلك، يتم التركيز على تلك الصناعات القائمة على كثافة التكنولوجيا المحلّية، والتي تخلق قيماً مضافة مطلقة، تعتبر ثمرة الجهد الذاتي في البحث والتطوير، وتحتل نسبة عالية من سعر المنتوج النهائي. وقد أولت خطة التنمية الصناعية (١٩٧٨ ـ ١٩٩٠) هذه المسألة أهمية كبيرة، اذ قدّرت ازدياد حجم الصادرات الصناعية الأصلية القائمة على البحث والتطوير من ٤٥٠ مليون دولار في بداية الخطة الى ٤ مليار دولار في نهايتها. أي الانتقال من نسبة ١٨,٨٪ الى ٥٠٪ من مجموع الصادرات الصناعية (باستثناء الالماس).

الجدول رقم (١)

أهمية الصادرات الصناعية الاسرائيلية القائمة على البحث والتطوير الذاتي بالنسبة لمجموع الصادرات الصناعية (باستثناء الالماس)

	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠*
١ ـ الصادرات الصناعية (باستثناء الالماس) ـ مليون دولار ـ	٢٣٩٠	٣٢٦٥	٤٢٣٥	٨٠٠٠
٢ ـ منها ـ صادرات قائمة على البحث والتطوير ـ مليون دولار ـ	٤٥٠	٧٤٠	٢٠٠٠*	٤٠٠٠
الأهمية النسبية ٢:١ ٪	١٨,٨	٢٢,٧	٤٧,٢	٥٠٪

★ تقدير.

ـ المصدر:

- Statistical Abstract Of Israel, 1988 - Table V111/7. P. 250

ـ **العلم والتكنولوجيا في اسرائيل** ـ ترجمات مختارة ـ اعداد ـ سمير جبور ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت ـ ١٩٨٢.

٢ ـ توفر الموارد البشرية المؤهلة، خاصة الخبراء والعلماء الذين تم استقطابهم عبر عمليات الهجرة النوعية التي تنتهجها المنظمات الصهيونية الدولية في البلدان الصناعية المتطورة. حيث يحتشد في اسرائيل عدد كبير من العلماء اليهود المهاجرين، الى درجة أن الاقتصاد الاسرائيلي، بوضعه الطبيعي، ليس بمقدوره استيعاب هذا الزخم من الطاقة البشرية الماهرة. وتشير الاحصائيات الى ان اسرائيل تمتلك مستودعاً من العلماء يحتوي على اكثر من عشرة آلاف عالم. أمّا عدد الخريجين الذين يعملون في البحث والتطوير فقد بلغ اكثر من ٤٠ ألف اكاديمي. وأمام هذه الحالة، فإن المجال الوحيد في استغلال هذه الطاقات البشرية هو في امكانية توظيف قدراتهم في الفروع الاقتصادية التي تخلق منتوجات ذات قيمة اضافية عالية، أي الصناعات الكثيفة التكنولوجيا، خاصة وان هذه الصناعات تمتلك حتى عام ١٩٨٥ اكثر من ٦٠٠ مؤسسة صناعية تعمل في مجال البحث والتطوير منها ١٩٣ مؤسسة تستوعب ٥٠ عامل فما فوق. وان اغلبية العاملين والفنيين والخبراء يحتشدون في مراكز الصناعات المعقدة والدقيقة (البتروكيماويات، الآلات، الالكترونيات، الكهربائيات ومعدات النقل)، حيث تستوعب هذه المؤسسات ٩٥٪ من الباحثين الاكاديميين و ٧٧٪ من العاملين و ٧٢٪ من مؤسسات البحث الكبرى[2].

٣ ـ ضيق السوق المحلية، ومقاطعة الأسواق المجاورة للبضائع الاسرائيلية، وبُعد الأسواق العالمية. حيث أن السوق الاسرائيلية الصغيرة لا تستوعب الطاقة الانتاجية الكاملة للصناعات الخفيفة والتحويلية والمنتجات الزراعية، وبسبب عدم امكانية تصدير الفائض منها الى أسواق البلدان العربية المجاورة وبعض البلدان الافريقية والآسيوية، اضافة الى تكاليف النقل والتأمين الباهظة التي تتحملها هذه المنتجات عند تصديرها الى الأسواق البعيدة، وضعفها أمام المنافسة السعريّة لنفس النوع من المنتجات العالمية، وكذلك المردود البسيط الذي تجنيه مثل هذه المنتجات، فإن السبيل الوحيد امام ذلك هو في تحويل جميع الظروف المحيطة بهذه الصناعات، من استيعاب قدرات بشرية ومالية وعناصر بحث وتنمية، نحو الصناعات الكثيفة التكنولوجيا، والتي من السهل تجاوز عقبات تصديرها الى الخارج، سواء الى اسواق البلدان الرأسمالية المصنّعة أو البلدان النامية.

نشير الى الاحصائيات الرسمية في هذا الصدد. ففي العام ١٩٨٧ بلغت القيمة الاجمالية للصادرات الاسرائيلية ٨٤٧٥ مليون دولار، كان نصيب الصادرات الصناعية منها ٧٧٤٥ مليون دولار، أي ٩١,٤٪. وبلغت حصة الصادرات الصناعية الكثيفة التكنولوجيا (البتروكيماويات والمعادن والآلات والاجهزة الكهربائية والالكترونية ومعدات النقل والألماس... الخ) حوالي ٦٢٠٠ مليون دولار، أي ما يعادل ٧٣٪ من المجموع الكلي للصادرات و ٨٠٪ من مجمل الصادرات الصناعية كما يتبيّن من الجدول رقم (٢)

الجدول رقم (٢)

الأهمية النسبية لبعض الصادرات الصناعية الاسرائيلية

(بما في ذلك الألماس)

١٩٨٧ (مليون دولار)

	مليون دولار	النسبة الى اجمالي الصادرات ٪	النسبة الى الصادرات الصناعية ٪
اجمالي الصادرات ـ	٨٤٧٥	١٠٠	١٠٩
الصادرات الصناعية ـ منها:	٧٧٤٥	٩١,٤	١٠٠
ـ المنتجات البتروكيماوية	٩٨٢	١١,٦	١٢,٧
ـ المعادن والمنتجات المعدنية	٦٢٩	٧,٤	٨,١
ـ الآلات	٢١٢	٢,٥	٢,٧
ـ الأجهزة الكهربائية والالكترونية	١٠٥٤	١٢,٤	١٣,٦
ـ معدات النقل	٥٣٤	٦,٣	٦,٩
ـ الألماس	٢٣٠٢	٢٧,٢	٢٩,٧

المصدر: Statistical Abstract Of Israel - 1988 - P. 250

يلاحظ من الجدول (رقم ٢) الأهمية النسبية لتصدير الألماس المصنّع في قائمة الصادرات، ومن ثم تحتل الالكترونيات والأجهزة الكهربائية المركز الثاني في القائمة. وباستثناء الألماس، فإن النسب تختلف، حيث تشكل الصادرات الصناعية ٨٨,٢٪ من اجمالي الصادرات، بينما تشكل الصادرات الصناعية الكثيفة التكنولوجيا ٦٣٪ من اجمالي الصادرات و ٧٢٪ من مجمل الصادرات الصناعية، بينما ترتفع نسبة الأجهزة الكهربائية والألكترونية الى ١٧٪ من اجمالي الصادرات و ١٩,٣٪ من مجمل الصادرات الصناعية.

٤ ـ دعم الحكومة لعمليات البحث والتطوير وخاصة ما يتعلق بتطوير الصناعات المعدّة للتصدير أو صناعات احلال المستوردات. فقد بلغ حجم الانفاق القومي على البحث والتطوير للعام ٨٣/ ١٩٨٤ حوالي ٥٦,٣ مليون شيكل جديد بالاسعار الجارية، وهو ما يعادل ٣٪ من الناتج القومي الاجمالي، وهذه النسبة تعتبر من أعلى النسب في العالم ـ وقد ساهمت الحكومة بشكل مباشر بنسبة ٦٣,٨٪ من مجموع الانفاق القومي على البحث والتطوير في كل من مجالات العلوم والهندسة والزراعة والطب، اما الجامعات

فكانت مساهمتها ١٤,٥٪، بينما ساهم قطاعي الصناعة والزراعة بنسبة ٢١,٧٪ [٣]. وتلجأ الحكومة الى تقديم معونات مالية بشكل هبات الى الفروع التي تعمل في مجال الابداع والابتكار، هذا اضافة الى الاعفاءات الجمركية والضريبية، وتقديم القروض الطويلة الأجل بفوائد بسيطة وتسهيلات في الدفع. أما الصادرات فتحظى بأهمية خاصة من قبل الحكومة، اذ تقدم الحكومة معونات مباشرة بواقع ٢٠٪ من القيمة المضافة للمنتوج من أجل التصدير. «وتضع الحكومة في تصرف وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ميزانية خاصة بالتنمية الصناعية، تساهم من خلالها في الاستثمارات التي توظفها المشاريع الصناعية في البحوث والتنمية. وتتجلّى هذه المساهمة بصورة هبات بنسبة ٥٠٪ من الاستثمارات التي يوظفها المشروع في البحوث والتنمية لصناعة منتوج للتصدير، أو لتطوير عملية جديدة لانتاجه، وبنسبة ٣٠٪ من الاستثمارات لاستبدال منتوج شبيه مستورد، وبنسبة ٨٠٪ من الاستثمارات التي توظف في البحوث التي تعرف كـ «مشاريع قومية». وتتطلب هذه البحوث استثمارات كبيرة ومجازفة تكنولوجية بالغة، وهي مخصصة لتطوير منتوجات ذات طاقة تصديرية عالية» [٤]

ان الهدف من هذا الدعم هو، بشكل أولي، توفير رؤوس الأموال التي تحتمل المجازفة، أما في المدى البعيد فإن لذلك انعكاساته الايجابية على الاقتصاد الاسرائيلي بجميع قطاعاته ومؤسساته. ويظهر ذلك عبر احداث تغييرات في بنية الصادرات لصالح كثيفة التكنولوجيا، أو في احلال المستوردات، وفي النهاية اشراك القطاعات الاقتصادية المختلفة في احداث الانقلابات التكنولوجية، كما هو عليه الحال في دول الاحتكار الرأسمالية.

٥ ـ المساعدات المالية والفنية التي تتلقاها اسرائيل والخاصة بعمليات البحث والتطوير. وهذه المساعدات تنقسم الى قسمين رئيسيين: الأول يتمثل في تخصيص الدولة لجزء من المساعدات المالية السنوية لتمويل الميزانية المستقلة الخاصة بشؤون البحث والتطوير. أما القسم الثاني فيتمثل في المساعدات المباشرة التي تقدمها البلدان الأجنبية والهيئات الاقليمية والدولية لدعم أنواع معينة من الابحاث والدراسات العلمية. فقد بلغ حجم نفقات البحث والتطوير، والتي يعود مصدرها الى جهات أجنبية ٢٧,٢ مليون شيكل جديد، أي ما يعادل ٤٢,٣٪ من حجم الميزانية الخاصة بالبحث والتطوير للعام ٨٤/ ١٩٨٥. وتمثل هذه النسبة أعلى مساهمة بين الجهات التي تموّل ميزانية البحث والتطوير (القطاع العام ٣٦,٩٪، الخامس ١٢,٥٪ والاكاديمي ٨,٢٪) [٥]

وهناك مساعدات فنيّة دورية أو استثنائية تقدمها جهات أجنبية، ومن الصعب قياسها بالارقام، مثل تبادل العلماء واجراء التجارب العلمية المشتركة وتدريب الفنيين وتقديم الدراسات وغيرها من المساعدات الفنية الجاهزة والتي تسهم في تراكم انتاج المعرفة في اسرائيل «وبما أن اسرائيل لا تمثل سوى جزء ضئيل للغاية من مجموع انتاج المعرفة في العالم، فإن فعالية نظامها العلمي والتكنولوجي تعتمد اعتماداً واسعا على قدرتها على اكتساب واستخدام العلوم والتكنولوجيا التي طورتها الدول

الأخرى، ومن هنا أهمية الوصول بسرعة وفعالية الى مصادر المعلومات» [٦]

كذلك، فإن اتفاقيات التعاون الدولي بين اسرائيل والعديد من البلدان الصناعية تعود بنفع كبير على حالة البحث والتطوير وتساهم بشكل مباشر في اقامة الصناعات الدقيقة وتسهل عملية تسويق الصناعات الاسرائيلية في أسواق هذه البلدان، نخص بالذكر اتفاقيات التعاون العلمي والتكنولوجي مع فرنسا والمانيا الاتحادية وبريطانيا وكندا، والدور الكبير الذي يقوم به على هذا الصعيد «صندوق العلوم المشترك الثنائي الجنسيّة بين الولايات المتحدة واسرائيل».

وتلعب المعونات الفنيّة والمالية التي تقدمها المنظمات الصهيونية الدولية دوراً كبيراً في هذا المجال اضافة الى المعونات التي تقدمها بعض الشخصيات العلمية ورجال الأعمال اليهود المقيمين في البلدان الرأسمالية، والتي تتمثل في تقديم اسرار التكنولوجيا الحديثة الى مراكز البحث في اسرائيل أو عبر تزويد المؤسسات الاسرائيلية بالاجهزة والمعدات والكيماويات، أو القيام باستثمارات تكنولوجية في اسرائيل وتسويق المنتجات الاسرائيلية في بلدانهم أو في بلدان أخرى، وخاصة تلك التي تقاطع أو تضع قيوداً على استيراد المنتجات الاسرائيلية.

٦ ـ مشاركة الشركات الاسرائيلية في نشاط الاحتكارات العالمية العملاقة. وهذه المشاركة امّا أن تكون دائمة أو مرحلية. وقد استطاعت اسرائيل ان تخترق كبريات الشركات الاحتكارية العالمية. وبطبيعة الحال، جاء هذا الاختراق نتيجة للتسهيلات التي تقدمها هذه الاحتكارات للمستثمرين الاسرائيليين ضمن مبدأ «المصالح المشتركة» و «التعطش للربح» واعادة تقسيم العالم بقوة النظام الاستعماري الجديد.

في ضوء ذلك، فان خبراء الاقتصاد الاسرائيليين يزعمون أن اسرائيل اصبح بمقدورها القيام بتصدير رأس المال. وبالتالي الانخراط مباشرة في تنفيذ عمليات تمركز رأس المال في أيدي حفنة من الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للاطر القومية. لكن الواقع يشير الى أن هذه المسألة مبالغ فيها، اذ وبالرغم من أن انتاج الكثير من البضائع الاسرائيلية قد تجاوز القدرة الاستيعابية للسوق الداخلية، الاّ أن شركة اسرائيلية واحدة لم تتمكن حتى الآن، من السيطرة على أسواق تصريف نوع واحد من البضائع في دولة اجنبية، أو أن تسيطر على مصادر الخامات أو أن تفرض قيودها التكبيلية وشروطها السياسية وحالة التبعية الاقتصادية على دولة ما. ثم أن حرب المزاحمة التي تخوضها الاحتكارات فيما بينها، يضيق ميدانها أمام حالة الشركات الاسرائيلية. في الوقت نفسه، فإن ذلك لا يمنع من مشاركة بعض الشركات الاسرائيلية في اعمال الاحتكارات العملاقة، سواء في التطوير واجراء التجارب، أو في تنفيذ المشاريع، أو تبادل الخبرات وشراء وبيع براءات الاختراع.

ومن أشهر الاحتكارات العالمية ذات الصلات الوثيقة بأعمال البحث والتطوير الذاتي الاسرائيلي والتي ساهمت بفاعلية في خلق صناعة وطنية اسرائيلية، احتكارات «وستنغهاوس، لوكهيد،

ماغدونالددوغلاس، جنرال الكتريك، جنرال دايناميكس، سانيت جو باين *، أي.اف.ام. أتوميكس ** وغيرها».

اضافة الى ذلك، هناك شركات اسرائيلية كبيرة تعمل داخل اسرائيل وخارجها وتحمل اسماء اسرائيلية ولكنها تعتبر بنات أو حفيدات لشركات احتكارية عالميّة مثل «موتورولا اسرائيل» التابعة للشركة الأميركية الام «موتورولا انتراك»، كذلك شركة «لامفيدا» الاسرائيلية التابعة لاحتكار «ويكو انسترومانتس»، وهناك شركات احتكارية تعود حقوق ملكيتها الكاملة الى شركات اسرائيلية أو منظمات صهيونية من أهمها شركة «آشر فويختنغر» ومقرها تل أبيب، واحتكار «نيوميك» ومركزها الأساسي في مدينة «أبو للو» في ولاية بنسلفانيا» الامريكية، وهذه الشركة تتخصص في انتاج البلوتونيوم والنظائر المشعّة، ويمتلكها «زالمان شابيرا» اليهودي الاميركي، «العضو السابق في الوكالة الاميركية للطاقة النووية» والخبير لدى احتكار «وستنغهاوس» والمشهور بفضيحة تهريب ١٠٠ طن من اليورانيوم الى فرع شركته في اسرائيل.

ومن الاساليب التي تستخدمها اسرائيل في تصدير التكنولوجيا بالمشاركة مع الاحتكارات العالمية، مغامرتها في اقامة علاقات اقتصادية مع انظمة تخشى الشركات الاميركية والاوروبية من قيام علاقات معها، بسبب الحظر القانوني الشكلي في التعامل مع هذه الانظمة، أو بسبب عدم استعداد هذه الشركات لفقدان اسواق أخرى لبلدان تتخذ موقفاً معارضاً لهذه الأنظمة، أو من أجل أشراك اسرائيل في «لعبة تقاسم الادوار» ـ يشير: توماس ستوفر» الى أن «الولايات المتحدة وضعت على نفسها قيوداً كابحة في بعض اسواق الاسلحة، مثل نيكاراغوا وجنوب افريقيا والارجنتين، وبالتالي سهلت المبيعات الاسرائيلية لهذه الدول. وقد برهن الكونغرس الأميركي، في كثير من الاحوال، أنه كان مساعداً فعالاً في تعزيز وصول اسرائيل الى هذه الاسواق المتخصصة. فهذا التمنع الاميركي كان مسؤولاً عن تحقيق قدر كبير من المبيعات الاسرائيلية ـ والتي قد تبلغ اكثر من ٥٠٠ مليون دولار» [٧]. وقد كشفت فضيحة «ايران غيت» الدور الاسرائيلي في الوساطة لبيع الاسلحة المنتجة من قبل المجتمع الصناعي الحربي الأميركي لصالح ايران، مقابل الحصول على عمولة الوساطة، وتحويل جزء من الأرباح الى عصابات «الكونتراس» في نيكاراغوا. كما أن اسرائيل لا تخفي علاقاتها الوثيقة مع نظام بريتوريا العنصري، وفي كثير من الأحيان تلعب دور بديل للاحتكارات العالمية في تصريف البضائع داخل أسواق جنوب افريقيا. كذلك فإن اسرائيل شاركت جنوب افريقيا ببناء المفاعلين النووين سفاري١، وسفاري ٢»، ولعدة مرات تم تسجيل اجراء تجارب تفجير نووي في جنوب افريقيا بمشاركة خبراء اسرائيليين. وبالنيابة عن الاحتكارات العالمية، تقوم

★ سانيت جوباين: شركة فرنسية تعتبر أول من زود اسرائيل بمفتاح سر صناعة البلوتونيوم، مقابل الحصول على براءة اختراع اسرائيلية فيما يخص تصنيع الماء الثقيل.

★ ★ اي.اف.ام اتوميكس ـ شركة أمريكية قامت ببناء المفاعل النووي الاسرائيلي «ريشون ليتسيون» وساهمت في وضع تصاميم المفاعل النووي «ناحال سوريك».

الشركات الاسرائيلية بتزويد الحركات الانشقاقية الرجعية وعصابات التزوير وتهريب المخدرات بالاسلحة ووسائل الاتصال والمواصلات الحديثة.

٧ ـ وضع القاعدة التكنيكية في الصناعات العسكرية في خدمة الصناعات المدنية. حيث نجحت اسرائيل، ومنذ قيامها، في بناء صناعتها العسكرية المتطوّرة، فلا شك ان الدولة العبرية فرضت بقوة الاستعمار، وهي تعتبر نفسها في حالة حرب دائمة مع العرب. ونظراً لوجود التفوّق البشري الهائل لدى العرب، فلا بد لها أن تحقق تفوقاً عسكرياً تكنولوجيا يلغي الى حدّ ما العامل البشري من معادلة الصراع. الاّ ان هذه المسألة في الجانب الاخر قد القت بالاقتصاد الاسرائيلي الى حقل الأزمات القاتلة، فعسكرة الاقتصاد قضية مرتبطة بحالات الحرب والسلاح، سواء في الشرق الأوسط أو في مناطق التوتّر الاخرى. والصناعة الحربيّة لا تخلق قيماً مضافة تساهم في توسيع الانتاج بل على العكس من ذلك، ترهق القطاعات الاقتصادية، وتزيد العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات. لذلك فقد دعا الخبراء الاقتصاديون في اسرائيل الى ضرورة تحويل الصناعات الحربية الى قطاع منتج، وذلك من خلال تصدير الفائض من المنتجات الحربية وتعويض المستوردات منها وتقليل النفقات الأمنية، ومن ثم استغلال البنى التحتية للصناعة الحربيّة لتلبية حاجات الصناعة المدنية، وعلى ضوء ذلك فإن الانفاق آخذ في التناقص على جميع الصعد * «حيث هبط هذا الانفاق من ٢٥٪ سنة ١٩٧٥، الى ٢٠٪ سنة ١٩٨٠، الى ١٨,٥٪ سنة ١٩٨٥، من جملة الموارد المتاحة. كما هبط هذا الانفاق من ٣٥٪ سنة ١٩٧٥ الى ٢٢٪ سنة ١٩٨٥ من الناتج القومي. وترافق ذلك مع هبوط نسبة الواردات الأمنية بما في ذلك مشتريات السلاح من جملة الانفاق الأمني، فانخفضت هذه النسبة من ٥٠٪ سنة ١٩٧٥ الى ٣٩٪ سنة ١٩٨٥»[٨] كما انخفضت نسبة المستوردات الحربية من ٢٠٪ سنة ١٩٨٠ الى ١٧٪ سنة ١٩٨٧ من اجمالي المستوردات.

أما بالنسبة للصادرات الحربية، فإن الصورة تختلف. حيث ارتفعت الصادرات الحربيّة من ٦٠٠ مليون دولار سنة ١٩٨٠ الى ١٥٠٠ مليون دولار سنة ١٩٨٧، شملت اكثر من ٦٠٠ منتوج حربي، بدءاً من الذخائر الخفيفة وحتى طائرات الانذار المبكر «فالكون» الشبيهة بالاواكس. وقد توزعت هذه المنتوجات على اكثر من ٦٠ بلداً في العالم وانتجتها اكثر من ٥٠ شركة ومصنع حربي في اسرائيل. وقد ارتفعت نسبة الصادرات الحربية الاسرائيلية من ١٠,٨٪ سنة ١٩٨٠ الى ١٧,٧٪ سنة ١٩٨٧ من مجموع الصادرات، كما ارتفعت هذه الصادرات من ١٢,٣٪ سنة ١٩٨٠ الى ١٩,٤٪ سنة ١٩٨٧ من مجمل الصادرات الصناعية (بما في ذلك الألماس)، كما يظهر في الجدول رقم (٣). ويذكر ان نسبة

★ عاد الانفاق الأمني الى الارتفاع في جميع المجالات منذ اندلاع الانتفاضة في الارض المحتلة. وتدور خلافات شديدة داخل مجلس الوزراء الاسرائيلي، حيث تطالب وزارتي الدفاع والداخلية: وزارة المالية بضرورة زيادة حصة الانفاق الأمني في الموازنة العامة بمقدار مليار شيكل جديد على الأقل.

صادرات الصناعة الجوّية تعادل ٦٢٪ من مجموع الصادرات الحربيّة الاسرائيلية.

الجدول رقم (٣)

مقدار ونسبة الصادرات الصناعية المدنية والحربية من مجموع الصادرات ونسبة التغير (١٩٨٠ ـ ١٩٨٧)

	١٩٨٠	١٩٨٧	نسبة التغير (الزيادة) ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧
مجموع الصادرات (مليون دولار)	٥٥٣٧	٨٤٧٥	+٥٣٪
الصادرات الصناعية (تشمل الالماس) (مليون دولار)	٤٨٨٠	٧٧٤٥	+٥٩٪
الصادرات الصناعية المدنيّة	٤٢٨٠	٦٢٤٥	+٤٦٪
الصادرات الحربيّة	٦٠٠	١٥٠٠	+١٥٠٪
نسبة الصادرات الصناعية من مجموع الصادرات	٨٨,١٪	٩١,٤٪	+٣,٣٪
نسبة الصادرات الصناعية المدنيّة من مجموع الصادرات	٧٧,٣٪	٧٣,٧٪	-٣,٦٪
نسبة الصادرات الحربيّة من مجموع الصادرات	١٠,٨٪	١٧,٧٪	+٦,٩٪
نسبة الصادرات الصناعية المدنية من الصادرات الصناعية	٨٧,٧٪	٨٠,٦٪	-٧,١٪
نسبة الصادرات الحربية من الصادرات الصناعية	١٢,٣٪	١٩,٤	+٧,١٪

المصدر: Statistical Abstract Of Israel - 1988

نلاحظ من الجدول (رقم ٣) انه في الوقت الذي ازدادت فيه الصادرات الحربية عام ١٩٨٧ بنسبة ١٥٠٪ عنها في سنة ١٩٨٠، فإن الصادرات الصناعية المدنية لم تزد سوى بنسبة ٤٦٪ والصادرات الصناعية بشكل عام زادت بنسبة ٥٩٪ لنفس الفترة. وهذا دليل على أن التوسع في حجم الصادرات الصناعية الحربيّة يتم على حساب الصادرات الأخرى في التركيب السلعي للصادرات الاسرائيلية.

واستناداً الى بيانات معهد (سيبري) (SIPRI) السويدي لبحوث السلام في استكهولم، فإن اسرائيل

تحتل المرتبة الثامنة بين مصدري السلاح في العالم، بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وفرنسا وبريطانيا وايطاليا والبرازيل والصين ـ كما تشكل عائداتها حوالي ١٥ ـ ٢٠٪ من دخل اسرائيل من اجمالي صادراتها الصناعية. وفي تصريح لمحافظ بنك اسرائيل عام ١٩٨٢ (موشى مندلوم) أوضح أن الصادرات الحربيّة لاسرائيل عام ١٩٨٢ قد انقذت الاقتصاد الاسرائيلي من الانهيار التام»[٩]. واذا كانت التجارة الخارجية الاسرائيلية على هذه الحالة، فإن الاقتصاد الاسرائيلي سيبقى مرتبطاً بقضية الحرب والسلام في بؤر التوتّر. لذلك، فقد اعتبر بعض الاسرائيليين، أن التوسّع في حجم الصادرات الحربية، وبشكل خاص، ازدياد حصتها في صادرات المعادن والآلات والالكترونيات، سيخلق مشكلة كبيرة للاقتصاد الاسرائيلي في المستقبل. فاسرائيل القادرة على نقل التكنولوجيا الحربية الى اكثر من ستين دولة، وتسيطر على ٢٥٪ من صادرات «البلدان النامية» من المنتوجات الحربية، أليس بمقدورها أن تنخرط، وضمن هذا السياق. في التجارة الدولية للتكنولوجيا المدنية. هذه المسألة ليست بعيدة عن اعتقاد بعض الخبراء الاسرائيلين، والتي تجعلهم يعلنون استياءهم إزاء اتساع الصادرات الحربية على حساب الاخفاق في تصدير منتوجات التكنولوجيا المدنية. يشير احد الاقتصاديين الاسرائيليين الى «أن نصيب الصادرات العسكرية الآخذ في الاتساع من مجموع صادراتنا الصناعية، يزيد في عدم اليقين بالمستقبل ـ فالصادرات العسكرية متأثرة باعتبارات غير اقتصادية. والميزة النسبية التي نتمتع بها في هذه الصادرات، هي اننا نحارب باستمرار، وبالتالي فاننا نجرب الاسلحة وتوابعها في ميدان القتال بصورة عملية... وقد دلّت التجربة الايرانية على الأهمية القصوى لتوفير أسواق مدنيّة بديلة»[١٠].

اذاً، لا خلاف بين الاسرائيليين على ضرورة اعطاء أهميّة اكبر للصناعات المدنية، وحتى أولئك المدافعين عن القاعدة الصناعية الحربيّة، لا يعترضون على تكثيف الجهود المبذولة في الصناعات الحربية ووضعها تحت تصرّف الصناعات المدنيّة، ويؤكدون أن ذلك حاصل بطبيعة الحال. ويؤكد «مردخاي تسيبوري» نائب وزير الدفاع الاسرائيلي سنة ١٩٨٠ «ان الصناعة العسكرية كانت حيويّة بالنسبة الى اسرائيل منذ انشائها، ولولاها لكانت اسرائيل اليوم دولة متأخرة تفتقر الى بنية تحتيّة صناعيّة وأمنيّة. وقد استخدمت هذه البنية التحتيّة طوال الوقت كاساس للتطوير في مجالات أخرى أيضاً»[١١].

وبناء على هذا التوجّه، فإن الكثير من المنشآت الصناعية الحربية، أصبحت تمتلك فروعاً للصناعات المدنيّة. وهناك بعض حالات الدمج حصلت بين منشآت صناعية حربيّة وأخرى مدنيّة. اضافة الى ذلك، فإن الكثير من المنشآت الصناعية المدنية تعتمد بشكل كبير على الصناعة الحربية في الحصول على مدخلات الانتاج، وخاصة منتجات المعادن وقطع الغيار والأجهزة الالكترونية. ومن بين المنشآت الصناعية الحربية التي تشارك في انتاج وتصدير المنتجات المدنيّة «هيئة تطوير الوسائل القتالية ـ رفائيل ـ». والتي كانت تقتصر منتجاتها على صناعة وتطوير الاسلحة وتوابعها، وتبيع منتجاتها الى الجيش الاسرائيلي فقط، ولكنها الآن تقوم بتزويد الصناعات المدنية بمدخلات الانتاج، وتصدّر الى الخارج

منتجات تستخدم في الأغراض العسكرية وغير العسكرية. والى جانب «رفائيل»، هناك مجمّع «كلال» الصناعي، وشركة «أل بت» للحواسب الالكترونية، ومؤسسة الصناعات الجوية الاسرائيلية (IAI). وجميعها تنتج صناعات مدنية كثيفة التكنولوجيا من أجل السوق الداخلية والتصدير الخارجي. وايضاً، فإن المفاعلات النوويّة، والتي أقيمت بالأساس من أجل انتاج القنابل الذريّة، يتم استخدامها الآن، بالاضافة الى ذلك، في اجراء التجارب والبحث والتطوير لصالح الصناعة المدنية، الى جانب استخدامها في توليد الطاقة وتحلية المياه. واشهر الشركات المستفيدة من المفاعلات النووية، شركة «سور ـ فان» المقامة بالقرب من مفاعل «ناحال سوريك»، والتي تقوم باجراء بحوث ذرية وانتاج مواد مخبرية وأجهزة طبية ومنتجات كيماوية وغيرها من المنتجات الصناعية المدنيّة.

٨ ـ التسهيلات التي تقدّمها البلدان الصناعية المصنّعة لصالح استيراد البضائع الاسرائيلية، وهذه التسهيلات تتم على صيغة اعفاء البضائع الاسرائيلية من الخضوع لقوانين التجارة الخارجية التي تتعامل بها مع البلدان الاخرى، مثل الاعفاء أو التخفيف من القيود الجمركية والحماية الاغلاقيّة. مترافقاً ذلك مع الرعاية التي توليها هذه البلدان للصناعة الاسرائيلية وفسح المجال أمام اسرائيل ومؤسساتها للمشاركة في التكتلات الاقتصادية، ومشاركة الشركات الاسرائيلية في تنفيذ أنواع معينة من البرامج الاستثمارية الى جانب الشركات المحلّية والأجنبيّة والمتعددة الجنسيات.

كما يلعب اللوبي الصهيوني دوراً كبيراً على الصعيد الرسمي والشعبي في الترويج للمنتجات الاسرائيلية، خاصة وان الكثير من المراكز التجارية الأوروبية والأميركية تخضع لسيطرة هذا اللوبي المنسجم مع تطلعات اسرائيل الدولية. واذ لا نجزم بأن هذه التطلّعات مبنيّة على مبادىء اثنيّة، فهي بالتأكيد قائمة على أسس تجارية ومالية ربويّة لها القدرة والتأثير الفعّال على جرّ المجتمع الرأسمالي الى التعامل معها على أسس تعظيم الربح القائم على النهب المالي لموارد العالم الثالث.

وليس خفياً، ان جميع المنتجات الصناعية الاسرائيلية التي يتم تصديرها الى البلدان الرأسمالية المصنّعة، بالامكان انتاجها في هذه البلدان، ويتم انتاجها فعلاً، بل ويتمّ تصدير مثيلاتها الى الخارج، بما في ذلك التصدير الى السوق الاسرائيلية، ضمن اتفاقيات «المبيعات المتقابلة». وليس صحيحا ما يشاع، بأن المنتجات الاسرائيلية تمتاز بقدرتها التنافسية مع منتجات البلدان الاخرى بسبب انخفاض أسعارها في السوق الرأسمالية، فالواقع أن منتجات محلّية كثيرة ومنتجات فروع الشركات الاحتكارية في بلدان اخرى كالبرازيل وكوريا وهونغ كونغ وغيرها، أقل كلفة من المنتجات الاسرائيلية ولها القدرة الكافية لازاحة هذه البضائع من السوق الرأسمالية. وان حصل أحياناً، ان بعض المنتجات الصناعية الاسرائيلية تتمتّع بقدرة تنافسية عالية من جانب الاسعار، فان ذلك يعود الى الضغط الرسمي من قبل حكومات البلدان الرأسمالية بمنع الشركات الوطنية من التنافس المباشر مع الشركات الاسرائيلية، وبالتالي إفساح المجال امام المنتجات الاسرائيلية للدخول وبقوة الى ميدان المنافسة الاحتكارية مع المنتجات الأخرى. اضافة الى ذلك، فإن القدرة التنافسية تحصل نتيجة لما تقدمه البلدان الرأسمالية

من دعم مباشر وغير مباشر للمنتجات الاسرائيلية، كالاعفاءات الضريبية والجمركية التي تؤدي الى خسارة الخزينة الاميركية وحدها اكثر من مليار دولار سنوياً. وهذه الاعفاءات تشمل، اعفاءات جمركية على ٩٥٪ من المستوردات من اسرائيل، واعفاءات ضريبيّة مطلقة على سندات التنمية الاسرائيلية (البوندس) التي تباع في الاسواق الاميركية، والاعفاءات الضريبية التي تحصل عليها المنظمات الصهيونيّة والتي يعتبر نشاطها المالي والتجاري جزءاً من المساهمات الخيريّة المعفاة من الضرائب حسب القوانين الأميركية والاوروبية.

بالتالي، وبالقاء نظرة سريعة على التوزيع الجغرافي للصادرات الاسرائيلية نجد ان اكثر من ٨٠٪ من هذه الصادرات تصل الى أسواق البلدان الرأسمالية المتطوّرة، وأن نصيب البلدان الرأسمالية المصنّعة السبع يزيد على ٦١٪ من مجموع الصادرات.

الجدول رقم (٤)

التوزيع الجغرافي للصادرات الاسرائيلية

١٩٨٧

البلد	مليون دولار	النسبة المئوية من المجموع ٪
المجموع	٨٤٧٥	١٠٠٪
اوروبا ـ منها:	٣١٩١	٣٧,٦٪
السوق الاوروبية المشتركة	٢٧٤٦	٣٢,٤٪
بلدان الجماعة الاوروبية للتجارة الحرّة	٣٤١	٤٪
البلدان الاشتراكية (السيف)	١٩,٥	٠,٢٣٪
يوغسلافيا	٢٢	٠,٢٦٪
بقية البلدان الأوروبية	٦٢,٤	٠,٧٤٪
اميركا الشمالية ـ منها:	٢٨٤٨	٣٣,٦٪
الولايات المتحدة	٢٧٥٤	٣٢,٥٪
المكسيك	٩,٣	٠,١٪
كندا	٨٥,٣	١٪
آسيا ـ منها:	١٠٤٤	١٢,٣٪
اليابان	٤٩٤,٦	٥,٨٪
هونغ كونغ	٣٧٩	٤,٥٪
سنغافورة	٣٧	٠,٤٣٪
بقية البلدان الآسيوية	١٣٣,٤	١,٦٪
افريقيا ـ منها:	١٦٠,٧	١,٩٪
جنوب افريقيا	٨١,٦	١٪
بقية البلدان الافريقية	٧٩,١	٠,٩٪
أميركا اللاتينية ـ منها:	٢٠٠,٨	٢,٤٪
اميركا الجنوبية	١٥٧	١,٩٪
اميركا الوسطى	٤٣,٨	٠,٥٪
استراليا ونيوزلندا	٨٩,٢	١,١٪
بلدان غير مصنّفة	٨٧٩,٥	١٠,٤٪
مبيت السفن والطائرات الاجنبية	٦١,٧	٠,٧٣٪

المصدر: Statistical Abstract Of Israel - 1988 - Table V111/5. P. 245 - 247

يلاحظ من الجدول (رقم ٤) ان الولايات المتحدة وحدها تستوعب ما يقارب ثلث الصادرات الاسرائيلية، وهذه النسبة تتزايد مع الزمن، ففي الوقت الذي انخفضت فيه حصة بلدان السوق الاوروبية المشتركة من الصادرات الاسرائيلية، من ٤١,٢٪ سنة ١٩٨٠ الى ٣٢,٤٪ سنة ١٩٨٧، فإن حصة الولايات المتحدة ارتفعت من ١٧,٢٪ سنة ١٩٨٠ الى ٣٢,٥٪ سنة ١٩٨٧. والملاحظة الثانية تتعلق بالرقم الذي يظهر تحت بند «بلدان غير مصنّفة»، حيث يخفي وراءه الكثير من الأسرار، اذ ليس من المعقول أن اكثر من ١٠٪ من الصادرات الاسرائيلة تمثّل بلداناً «غير مصنّفة». واذا أضفنا الى هذا الرقم الدول التي وردت في الاحصاءات الاسرائيلية تحت تصنيف «دول أخرى»، فإن النسبة تصبح ١٣,٥٪ من حجم الصادرات سنة ١٩٨٧. وحقيقة الأمر أن هذا الرقم يستخدم للتخفيف من ارقام بعض الدول التي يشكل حجم العلاقات الاقتصادية معها احراجاً لاسرائيل، مثل جنوب افريقيا، التشيلي، الارجنتين، هندوراس، وغيرها. كذلك هناك دولاً أخرى لا تقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل وانّما لها علاقاتها التجارية السرّية، وخاصة بعض البلدان الاسلامية، مثل اندونيسيا وماليزيا. اضافة الى ذلك، فإن جزءاً كبيراً من هذه الصادرات لا يصنّف تحت اسم دول بسبب الصفقات التجارية غير الرسمية، وأهمها صفقات السلاح الى «الكونتراس» في نيكاراغوا وانغولا والى تجار المخدرات في كولومبيا وبوليفيا، والصادرات المدنية والعسكرية غير الرسمية الى لبنان.

والجدير ذكره، أن غالبية الصادرات الاسرائيلية تتمثل في الصادرات الصناعية، والتي تشكل ـ كما ذكر سابقاً ـ ٩١,٤٪ من مجموع الصادرات سنة ١٩٨٧. وتحتل الصادرات الصناعية النصيب الاكبر

من مجموع الصادرات الاسرائيلية الى البلدان ذات العلاقات التجارية الوثيقة مع اسرائيل، حيث تشكل الصادرات الصناعية نسبة ٨٣,٢٪ من مجموع الصادرات الاسرائيلية الى السوق الاوروبية المشتركة، ٩٩,٥٪ الى الولايات المتحدة، ٩٩,٤٪ الى اليابان، ٩٧٪ الى كندا، ١٠٠٪ الى هونغ كونغ و ٩١,٤٪ الى جنوب افريقيا. وواضح أن هذه البلدان ليست بحاجة الى هذا الحجم الكبير من السلع الصناعية التي هي في غالبيتها قائمة على الكثافة التكنولوجيّة. انّما في الواقع هو نوع من التضامن الأمبريالي مع الكيان الصهيـوني، يعبّر عنه بتقديم التسهيلات والشروط الامتيازيّة التي تحظى بها الصادرات الصناعية الاسرائيلية الى تلك البلدان. وعلى العكس من ذلك فإن اسرائيل لا تقدم مثل هذه التسهيلات للمستوردات من تلك البلدان، بل أنها تتمتع بالشروط الامتيازية للاستيراد، كالتسهيلات في الدفع والحصول على حسم كبير على المشتريات، والاعفاء من الاقساط المتقادمة، واعادة التصدير، والمشاركة في التصنيع، والسماح باجراء التعديلات والتطوير على المستوردات، وغض النظر عن التقليد وسرقة براءات الاختراع وحقوق المعرفة.

ويأتي في سياق التسهيلات التي تقدمها البلدان الرأسمالية الى اسرائيل، السماح للخبراء والفنيين الاسرائيليين بالتدرب في مواقع الانتاج، واطلاعهم على اسرار التكنولوجيا، والتسامح في قضايا التجسس وسرقة الوثائق والعقول، بل واستقبال السلع الصناعية ثمرة التكنولوجيا المسروقة.

أما ما يتعلق ببيع براءات الاختراع أو منحها أو تقديمها بناء على الاتفاقيات العلمية، فإن اسرائيل تحصل على تسهيلات كبيرة على هذا الصعيد. وقد بلغت براءات الاختراع الاجنبية التي تم تسجيلها في اسرائيل ٣٠٣٥ براءة لسنة ١٩٨٧. وهذه تمثل نسبة ٧٨,٧٪ من المجموع العام للبراءات. والجدول رقم (٥) يظهر ازدياد حجم البراءات الاجنبية المسجلة في اسرائيل مقارنة مع براءات الاختراع المحلية، وهذه الاخيرة لا تخلو أيضاً من وضع اللمسات الاجنبية عليها.

الجدول رقم (٥)

براءات الاختراع المسجّلة في اسرائيل ومصدر التسجيل

السنة	المجموع العام للبراءات	براءات الاختراع الاجنبية	براءات الاختراع الاسرائيلية	نسبة البراءات الاجنبية الى المجموع العام
١٩٥٠	٦٠٠	٣٧٨	٢٢٢	٪٦٣
١٩٦٠	١٥١٤	١٠٤٩	٤٦٥	٪٦٩,٣
١٩٧٠	٢٢٩٥	٢٠٤٨	٢٤٧	٪٨٩,٢
١٩٨٠	٢٧٧٣	٢١٠٤	٦٦٩	٪٧٥,٩
١٩٨٥	٣٥١٧	٢٧٢٧	٧٩٠	٪٧٧,٥
١٩٨٦	٣٦٤٩	٢٨٣٠	٨١٩	٪٧٧,٥
١٩٨٧	٣٨٥٨	٣٠٣٥	٨٢٣	٪٧٨,٧

المصدر: Statistical Abstract Of Israel - 1988 - Table XX111/12. P. 664

أمام هذه العوامل المساعدة على تصدير الصناعات الكثيفة التكنولوجيا، لا بد لنا من طرح السؤال، هل هذه هي طاقة الاقتصاد الاسرائيلي في مجال التصدير؟ أي هل بلغ التوسع في الصادرات الصناعية مداه؟ بمعنى آخر، هل أن حجم الصادرات الصناعية يعبّر فعلاً عن وضع القاعدة المادية ـ التكنيكية في اسرائيل؟

في الواقع ورغم الصلة الوثيقة ما بين تطور القاعدة الانتاجية الصناعية وحجم الصادرات، الاّ أن ذلك لا يعني بالضرورة، توازي منحنيا التطوّر لكلا الجانبين. فهناك المعيقات والمحفّزات التي تؤثر سلباً أو ايجاباً على اي من الأنشطة الاقتصادية. وفي حالة الاقتصاد الاسرائيلي، يلاحظ أن القاعدة الانتاجية الصناعية تتطوّر بوتائر أعلى من النموّ في حركة الصادرات الصناعية، رغم جميع التسهيلات والامتيازات التي تتمتّع بها التجارة الخارجية في اسرائيل. وبالرغم من ازدياد حجم الصادرات الصناعية وإنتشارها في الاسواق العالمية الاّ أن هذا الازدياد لا يسير بخطى ايقاعية متناسقة. وبالنظر الى الارقام القياسية لقيمة الصادرات الصناعية الاسرائيلية، نجد أن قيمة هذه الصادرات قد ارتفعت خلال السبعينات من ٦٣٧ مليون دولار سنة ١٩٧٠ الى ٤٨٨٠ مليون دولار سنة ١٩٨٠، أي حوالي ٧,٧ مرّات. أما خلال الثمـانينـات، فإن الارتفـاع في قيمة الصادرات الصناعية لم يتجاوز ٢,٢٧ مرّة، حيث ارتفعت هذه الصادرات من ٤٨٨٠ مليون دولار سنة ١٩٨٠ الى ١١٠٧٥ مليون دولار (تقدير ما ستكون عليه سنة ١٩٩٠). وهذا يعني أن الصادرات الصناعية الاسرائيلية تزداد بوتائر متباطئة، حيث نجد أن وتائر النمو في السبعينات اكبر ٣,٤ مرّة منها في الثمانينات.

الجدول رقم (٦)

الأرقام القياسية لقيمة اجمالي الصادرات والصادرات الصناعية الاسرائيلية.

(١٩٨٠ = ١٠٠)

	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
اجمالي الصادرات (مليون دولار)	٧٧٩	١٩٤١	٥٥٣٧	٦٢٦٠	٧١٥٤	٨٤٧٥	٩٦٠٥	١٠٨٠٠	١٢٠٠٠
الرقم القياسي (١٩٨٠ = ١٠٠)	١٤	٣٥	١٠٠	١١٣	١٢٩	١٥٣	١٧٣	١٩٥	٢١٧
الصادرات الصناعية (مليون دولار)	٦٣٧	١٦٦٠	٤٨٨٠	٥٦٦٧	٦٤٩٦	٧٧٤٥	٨٨٣٠	٩٩٥٠	١١٠٧٥
الرقم القياسي (١٩٨٠=١٠٠)	١٣	٣٤	١٠٠	١١٦	١٣٣	١٥٨	١٨١	٢٠٤	٢٢٧

★ تقدير

المصادر: - Statistical Abstract Of Israel - Table - V111/1 - P. 238,V111/7. P. 250

- IMF. International Financial Statistics - 1989/ June - 6 - Israel, P. 304 - 305

واذا كانت الصادرات الحربيّة غير مأمونة المستقبل، فإن أسواق البلدان الرأسمالية ايضاً، غير مفتوحة الى الأبد في وجه الصادرات الاسرائيلية. لذلك، فإن ضيق السوق الداخلية ومحدودية الأسواق الخارجية، ومنافسة المنتجات الصناعية التي تطرحها بعض البلدان الآسيوية والأميركية اللاتينية في الاسواق العالمية، ستشكل حجر عثرة كبير أمام تطور وانتشار الصادرات الاسرائيلية.

بنتيجة ذلك، فإن تعثّر الشركات والمشاريع، وتعطّل بعض الطاقات الصناعية أو عدم اشتغالها بطاقاتها الكاملة، وازدياد حجم البطالة الفنيّة والمقنّعة، وازدياد الخلل في الميزان التجاري في غير صالح الصادرات... وغيرها من الأزمات، ما هي الّا سمات طبيعية للفجوة الحاصلة ما بين الانتاج والتصدير.

وعليه، فإن البحث عن أسواق جديدة، سيبقى الشغل الشاغل لخبراء الاقتصاد في اسرائيل. وحالة السوق العربية، في ظل ظروف المقاطعة وغزوها من قبل مصدّرين في الجانب الآخر من الكرة الارضية، تشكل لبّ الأزمات للتجارة الخارجية الاسرائيلية. فهذه المنطقة تعتبر المجال الحيوي القادر على استيعاب انتاج الاستطاعة التكنولوجية الفعليّة والكامنة في اسرائيل ولا تتوقف المسألة عند هذا الحد، بل أن الطموح الاسرائيلي يكمن في الاستراتيجية المبنيّة على امكانية تشكيل المركز التكنولوجي المتطوّر في الوسط الاستهلاكي المتخلف والاستفادة من مزايا الاطراف المحيطة وتحقيق وفورات الانتاج الكبير التي تؤمّنها الامكانيات العربية المالية والطبيعية والبشرية.

المصادر:

(١) **العلم والتكنولوجيا في اسرائيل ـ ١٩٨٠ ـ ١٩٨١** ـ ترجمات مختارة عن العبرية ـ اعداد سمير جبّور. مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت ١٩٨٢ ـ ص ٥٦ ـ نقلاً عن آفي غاي ـ «بيع سر صناعة اللبنة» **هآرتس** ـ ملحق خاص ـ التكنولوجيا ٨١ ـ ٢٢/٣/٨١ ـ ص ١٤.

(٢) Statistical Abstract Of Israel - 1988 - Table XX111/8 P. 657

(٣) Statistical Abstract Of Israel - 1988 - Table XX111/1 P. 652

(٤) **العلم والتكنولوجيا في اسرائيل** ـ مصدر سابق ص ٥١ ـ ٥٢ ـ نقلاً عن «**التقرير السنوي لمراقب الدولة**» رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٠ ـ ص ٥٧٢.

(٥) Statistical Abstract Of Israel - Table XX111/7 P. 656

(٦) زحلان. أنطوان ـ **العلم والتكنولوجيا في الصراع العربي ـ الاسرائيلي** ـ أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ رقم ١٦ ـ بيروت ١٩٨١ ـ ص ٣٣.

(٧) ستوفر. توماس .ر ـ **المساعدة الأميركية لاسرائيل ـ الرباط الحيوي** ـ أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ رقم ٢١ ـ نيقوسيا ١٩٨٣ ـ ص ١٣.

(٨) أبو النمل ـ حسين ـ «**الاقتصادر الاسرائيلي**» مؤسسة دراسات الوحدة العربية بيروت ـ ١٩٨٨ ـ ص ١٢٠.

(٩) **تقارير** ـ الدار العربية للنشر والترجمة ـ العدد ٥ ـ ١/٧/١٩٨٩ القاهرة ـ ص ٦.

(١٠) **العلم والتكنولوجيا في اسرائيل** ـ مصدر سابق ـ ص ١١٧ ـ نقلاً عن ـ سيفربلوتسكر ـ «الصادرات العسكرية تسرق الأضواء» **عل همشمار. ٢٠/٨/١٩٨١**.

(١١) المصدر السابق ـ ص ٨٨ ـ نقلاً عن ـ الصادرات العسكرية ستصل الى مليار دولار هذه السنة ـ **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** ـ السنة العاشرة العدد (٩) ١٥ أيار ١٩٨٠ ص ١٧ ـ ١٨.

الإتحاد العام لعمّال فلسطين الجذور وَ الواقع

نشأة وتطور الحركة العمالية الفلسطينية:

تحت ظل التسلط السياسي والاقتصادي الذي مارسته سلطات الانتداب البريطاني على فلسطين، وتشجيع الهجرة اليهودية الاستيطانية، وبعد وعد بلفور المشؤوم، بدأ عمال فلسطين يتحسسون آلامهم، وأخذ الوعي يتزايد في اوساطهم. فأجورهم الزهيدة، وظروف عملهم القاسية، والتمييز الذي كان يمارس ضدهم، وعدم وجود قانون يحميهم أو يدافع عن حقوقهم، كل هذه الامور دفعت بعمال فلسطين للبحث عن صيغة من التنظيم النقابي الذي يجمع بينهم ويؤطر صفوفهم، فاثمر هذا النضوج الطبقي، وخاصة لدى عمال سكك الحديد في مدينة «حيفا»، حيث توصلوا لاقامة جمعية اجتماعية ترعى شؤونهم في حالات المرض والوفاة. ففي عام ١٩٢٣ تشكلت لجنة عمالية تأسيسية انتخبت الأخ المرحوم عبد الحميد حيمور رئيساً لها يساعده المرحوم الحاج حسني نصار، وغيرهما، لكن سلطات الانتداب البريطاني كانت تحول دون قيام تنظيم نقابي لعمال فلسطين، في الوقت الذي كان فيه اتحاد العمال اليهود «الهستدروت» يمارس نشاطه بكل حرية ويناصب عمال فلسطين العداء ويلقى الدعم من سلطات الانتداب، الا أن هذا العداء قد شد من عزيمة العمال وتصميمهم على تطوير عملهم بقيام التنظيم النقابي، مما حدا بالأخ عبد الحميد حيمور إلى اشعار السلطات البريطانية عن تأسيس «جمعية العمال العربية الفلسطينية» في مدينة حيفا، فكان لعمال فلسطين ما ارادوا، وأعلن رسمياً عن قيام هذه الجمعية في ٢٣ آذار (مارس) ١٩٢٥، التي وضعت نصب أعينها:

أ ـ الدفاع عن حقوق وحريات عمال فلسطين.

ب ـ تحديد ساعات العمل ورفع الاجور والتعويض عن اصابات العمل.

جـ ـ وقف الفصل التعسفي ودفع تعويض نهاية الخدمة.

د ـ وضع البرامج التثقيفية للعمال ومحاربة الأمية.

هـ ـ التصدي للهجرة اليهودية والنضال

ضد سلطات الانتداب وعصابات الارهاب الصهيونية من أجل تحقيق استقلال فلسطين.

وقد صممت الجمعية شعاراً خاصاً بها يعبر عن اصالة عمال فلسطين ووعيهم القومي وايمانهم بوحدة العمال العرب، لذا جمل الشعار خارطة العالم العربي مطوقاً بسنبلة من القمح والعلم العربي، ويد تمتد من المشرق تصافح يداً من المغرب، وكتب على الشعار: قدما الى العمل، العلم، الطمأنينة.

بدأت الجمعية تأسيس فروع لها في المدن والقرى الفلسطينية بلغ عددها ٨٦ فرعاً، كما أقامت تنظيماً خاصاً للعمال الزراعيين في اطارها، واصدرت جريدة «العامل العربي» تأكيداً منها لدور الثقافة العمالية بين العمال والجماهير، كما اسست الجمعيات التعاونية ومصرفاً للعمال لتخفيف الاعباء عنهم. وعلى الصعيد المطلبي نظمت الجمعية العديد من الاضرابات لتحسين الاجور، نذكر منها اضراب عمال سكك الحديد، عمال البلديات، عمال السجائر والكبريت - عمال معسكرات الجيش البريطاني، اما على الصعيد الوطني، فقد خاضت الجمعية بعمالها غمار الثورات المتلاحقة التي شهدتها فلسطين، وقد دعت لأول اضراب سياسي في ٢٥ نيسان (ابريل) ١٩٢٥ بعد مضي أقل من شهرعلى تأسيسها وذلك احتجاجاً على وصول «بلفور» الى ارض فلسطين للمشاركة في افتتاح الجامعة العبرية في القدس، ولاقى هذا الاضراب نجاحاً كبيراً، كما دعت الجمعية الى اضراب آخر عام ١٩٣٦، ويعتبر هذا أطول اضراب في ظل الثورة الشعبية، اذ استمر لمدة ستة شهور.

لم يقتصر نشاط الجمعية على الداخل فقط، بل نسجت علاقات قومية ودولية، فشاركت في تأسيس الاتحاد العالمي للنقابات الذي عقد مؤتمره الأول بعد الحرب العالمية الثانية في مدينة لندن في شهر شباط فبراير ١٩٤٥، وقد مثل الجمعية في هذا المؤتمر التأسيسي سكرتيرها الشهيد سامي طه والمرحوم حنا عصفور مستشارها القانوني.

عقدت جمعية العمال العربية الفلسطينيه ثلاثة مؤتمرات لها في مدينة حيفا في الاعوام ١٩٤٣، ١٩٤٦، ١٩٤٧، وقدمت العديد من الشهداء من العمال والقادة الذين اغتالتهم الأيادي الغادرة نذكر منهم:

الشهيد ميشيل متري عام ١٩٢٥.

الشهيد حسن صدقي الدجاني عام ١٩٢٥.

الشهيد سامي طه عام ١٩٤٧.

وجاء عام ١٩٤٨ ليشهد تنفيذ المؤامرة الاستعمارية الكبرى بحلول النكبة التي قضت بتشريد شعب فلسطين وقيام الكيان الصهيوني، فانتقل نشاط الجمعية من مقرها في حيفا الى مدينة نابلس، حيث اخذ يدير نشاطها المرحوم حسني صالح الخفش، واستمر هذا النشاط حتى عام ١٩٥٠ عندما تم اقفال مقر الجمعية وحظر النشاط النقابي الفلسطيني ونفي الخفّش.

تشكيل الاتحاد العام لعمال فلسطين:

لكن ما تعرض له شعب فلسطين وعمالها من مؤامرات، لم يحل دون عزمهم على المضي قدماً في

إعادة بناء تنظيمهم النقابي، وشكلت لهذا الغرض لجنة تحضيرية بعد مشاورات بين القادة النقابيين الفلسطينيين. ويعتبر يوم الثالث من شهر آب (اغسطس) ١٩٦٣ يوم قيام «الاتحاد العام لعمال فلسطين» في مدينة القاهرة، ويشكل هذا الاتحاد امتداداً للتنظيم النقابي الفلسطيني الذي تأسس في مدينة حيفا بتاريخ ٢١ آذار ١٩٢٥ تحت اسم «جمعية العمال العربية الفلسطينية». وقد دعت اللجنة التحضيرية لعقد المؤتمر الاول للاتحاد في شهر نيسان (ابريل) عام ١٩٦٥ في مدينة غزة بفلسطين، فأقر المؤتمر دستور الاتحاد ولوائحه الداخلية وخطه النقابي والسياسي، كما اتخذ قراراً بتشكيل فروع للاتحاد، حيث يوجد عمال فلسطين في البلدان العربية او الاجنبية ومن أهم أهداف الاتحاد العام لعمال فلسطين، كما ينص عليها دستوره:

على الصعيد النقابي الفلسطيني:

١ - تنظيم عمال فلسطين اينما وجدوا ضمن اطار الاتحاد العام لعمال فلسطين والتحدث باسمهم والتعبير عن آمالهم وطموحاتهم وأبراز الدور النقابي الهام للطبقة العاملة الفلسطينية من أجل تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

٢ - الدفاع عن أهداف وحقوق عمال فلسطين ومصالحهم المادية والمعنوية والسعي لرفع مستواهم المعيشي والاجتماعي والمهني والنقابي. وتمثيلهم في مختلف المجالات العمالية العربية والعالمية وأبراز الشخصية الفلسطينية من خلال هذا التنظيم.

على الصعيد الوطني الفلسطيني:

يناضل الاتحاد كتنظيم شعبي ثوري من أجل المساهمة في دعم ورفد الثورة الفلسطينية وحمايتها وتوثيق العلاقات مع المنظمات الشعبية الفلسطينية، وتنمية الوعي القومي والطبقي لدى العمال، وتعميق الفهم الكامل لديهم لابعاد القضية الفلسطينية، ومقاومة كافة المطامع الاستعمارية والامبريالية والصهيونية.

عربياً، يناضل الاتحاد من أجل العمل على وحدة الحركة العمالية العربية ودعم نضالاتها وتعبئة طاقاتها من أجل تأكيد دورها النضالي في تحرير فلسطين وبقية الاراضي العربية المحتلة، ودعم القضايا القومية وتطوير العلاقات مع كافة عمال العالم واعلاء شأن الطبقة العاملة وتأكيد دورها القيادي في الدفاع عن مصالح الشعوب وتحقيق استقلالها وسيطرتها على ثرواتها، وارساء دعائم السلم العالمي ومقاومة التمييز العنصري والتعصب العرقي والطائفي ومساندة حركات التحرر الوطني في العالم في نضالها العادل من أجل الحرية والاستقلال وحق تقرير المصير.

وعملاً بهذه الاهداف، انطلق الاتحاد العام لعمال فلسطين ليجسدها قولاً وممارسة، فتأسست فروعه في مختلف البلدان العربية والأرض المحتلة والبلدان الاوروبية واستراليا، حيث تبلغ اليوم ستة عشر فرعاً. وقد عقد الاتحاد حتى الآن ثمانية مؤتمرات عامة:

المؤتمر الاول: غزة ١٩٦٥.

المؤتمر الثاني: القاهرة ١٩٦٧.

المؤتمر الثالث: القاهرة ١٩٦٩.

المؤتمر الرابع: دمشق ١٩٧١.

المؤتمر الخامس: دمشق ١٩٧٤.

المؤتمر السادس: دمشق ١٩٧٨.

المؤتمر السابع: تونس ١٩٨٣.

المؤتمر الثامن: الجزائر ١٩٨٨.

أما الهيكل التنظيمي للاتحاد فيشكل على النحو التالي:

المؤتمر العام ـ ويعقد كل أربع سنوات.

المجلس الاعلى ـ ويعقد كل عام.

اللجنة التنفيذية ـ وتعقد كل ستة أشهر.

الامانة العامة ـ القيادة اليومية المتفرغة للعمل ومقرها حالياً في تونس.

للاتحاد العام لعمال فلسطين علاقات عربية ودولية واسعة فهو عضو في:

ـ الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.
ـ الاتحاد العالمي للنقابات.
ـ الاتحادات المهنية العربية والدولية.
ـ منظمة العمل العربية.
ـ منظمة العمل الدولية (عضو مراقب).

وبفضل علاقاته الواسعة هذه، والتي تصب جميعها في خدمة الشعب الفلسطيني وثورته وممثله الشرعي الوحيد م.ت.ف، شكل الاتحاد العام لعمال فلسطين السكرتاريا الدائمة للتضامن مع عمال وشعب فلسطين من:

ـ الاتحاد العالمي للنقابات.
ـ اتحاد عموم عمال امريكا اللاتينية «سيبوستال».
ـ منظمة الوحدة النقابية الافريقية.
ـ الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.
ـ الاتحاد العام لعمال فلسطين.

عقدت هذه اللجنة حتى الآن ثلاثة مؤتمرات نقابية عالمية للتضامن مع عمال وشعب فلسطين، حضرتها وفود ومنظمات من بلدان القارات الخمس:

المؤتمر الأول: صوفيا بلغاريا ١٩٧١.

المؤتمر الثاني: كارل ماركس شتات المانيا. د. ١٩٧٦.

المؤتمر الثالث: دمشق سوريا ١٩٧٩.

وايماناً من الاتحاد بوحدة نضاله المشترك مع عمال افريقيا الذين يناضلون ضد الأبارتايد والتمييز العنصري والصهيونية، فقد نظم الاتحاد العام لعمال فلسطين مؤتمراً عالمياً مشتركاً للتضامن مع عمال وشعوب افريقيا وفلسطين بالتعاون مع منظمة الوحدة النقابية الافريقية وذلك عام ١٩٨١ في طرابلس ليبيا.

كما وقف الاتحاد العام لعمال فلسطين مدافعاً عن الثورة الفلسطينية وم.ت.ف ضد المؤامرات التي استهدفت شقها وتمزيقها، فكان السفير الامين لمنظمة التحرير الفلسطينية، موضحاً ابعاد المؤامرة وأهدافها، مما دفع بالمتآمرين لخلق اتحاد مزيف في دمشق، إلا ان هذا الاتحاد مات منذ ولادته، ودفع عمال فلسطين غالياً ثمن موقفهم الثابت مع شعبهم وثورتهم، حيث يقبع اليوم المئات منهم في سجون دمشق وبينهم قادة فرع سورية وعلى رأسهم الأخ المناضل شفيق الصفدي أمين سر الفرع، وفايز فريجه من فرع لبنان وغيرهما كما استشهد المناضل حسن ابو لبدة من فرع غزة داخل سجون دمشق.

وعندما خاضت القوى الطائفية من حركة «أمل» حربها القذرة ضد مخيمات شعبنا في لبنان، نظم الاتحاد مؤتمراً تضامنياً شاركت فيه

كافة الاتحادات العمالية العربية وذلك في بغداد عام ١٩٨٥، كما عقدت اجتماعاً طارئاً للعمال العرب في تونس اثر الغارة الاسرائيلية على مقر الأخ الرئيس القائد ابو عمار في حمام الشط.

ومع انطلاقة الانتفاضة المباركة التي يشكل عمال فلسطين قاعدتها الاساسية، توجه الاتحاد بكافة فروعه من أجل خدمة الانتفاضة وتقديم الدعم السياسي والمادي لاستمرارها وانتصارها.

ويلعب فرع الاتحاد العام لعمال فلسطين داخل الأرض المحتلة دوره البارز المميز، ويقوم باستقبال الوفود النقابية العالمية التي يرسلها اتحادنا الى الداخل للاطلاع على اوضاع عمالنا وشعبنا وتعرية وفضح الممارسات الصهيونية الوحشية. وقد نظم اتحادنا لهذا الغرض مؤتمراً عالمياً للتضامن مع الانتفاضة وذلك بتاريخ ٨/١٢/١٩٨٨ في طرابلس ليبيا، ويقدم الاتحاد العام لعمال فلسطين المنح العلاجية والدراسية والدعم المادي، كما ينظم الدورات النقابية لعمال الأرض المحتلة بالتنسيق مع فرعنا في الضفة والقطاع، كما يولي الاتحاد العام لعمال فلسطين فرعنا وعمالنا في لبنان اهتماماً خاصاً ويقدم لهم الدعم المتوفر لتعزيز صمودهم.

وفي الفترة الاخيرة، ومع بداية الثمانينات توسعت دائرة علاقات الاتحاد العام لعمال فلسطين مع اتحادات بعض البلدان الاوروبية الغربية التي لم يسبق لها أن أقامت علاقات مع الاتحادات العمالية العربية حتى اليوم، بينما اصبحت لها علاقات مع الاتحاد العام لعمال فلسطين اخذت شكل الطابع الرسمي، اذ تشارك في مؤتمراته ويشارك في مؤتمراتها، نذكر منها اتحادات بريطانيا TUC ـ سكوتلندا STUC ـ النرويج LO. كما بدأ الاتحاد العام لعمال فلسطين باجراء اتصالات وحوار مع الاتحاد الدولي للنقابات الحرة I.C.F.T.U.

والاتحاد العام لعمال فلسطين ملتزم بمنظمة التحرير الفلسطينية، ويشارك في صنع قراراتها عبر ممثليه في المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي للمنظمة.

وينشط الاتحاد حالياً من أجل عقد مؤتمر نقابي عالمي للتضامن مع الانتفاضة وذلك في الربع الأول من العام ١٩٩٠، وبجهد من أجل تأمين مشاركة أكبر عدد من نقابات العمال العربية والعالمية، ومن جهتها تقوم فروع الاتحاد باعداد الندوات والمعارض الاعلامية وتنظيم التظاهرات من أجل شرح ابعاد القضية الفلسطينية وكسب المزيد من الاصدقاء لدعم مسيرة م.ت.ف وتحقيق أهداف شعبنا في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

الإتحاد العام للمعلّمين الفلسطينيّين
نشأته وأهدافه

لعل من الضروري الاشارة في البداية الى جملة حقائق يمكن أن تسهم في رسم صورة عامة عن المعلمين الفلسطينيين ومنظمتهم الشعبية.

لقد كان الشعب العربي الفلسطيني، حتى في عهد الانتداب، متقدماً نسبياً على اشقائه العرب، ولاسيما المجاورين، في مجال التعليم، ولعل هذا يبرز بوضوح عندما أرسلت أول بعثة تعليمية فلسطينية منظمة، وبناء على اتصالات رسمية، الى الكويت عام ١٩٣٦، وتلاها بعد ذلك بعثات أخرى الى دول العراق والخليج.

فشريحة المعلمين في الخارطة الديمغرافية للشعب الفلسطيني أكبر حجماً من مثيلاتها في المنطقة، بل ثبت أنها أكبر من نسبة المعلمين لدى شعوب الدول الاسكندنافية الأكثر تقدماً في العالم، فقد بلغ عدد المعلمين الفلسطينيين أكثر من مائة ألف معلم، وهذا يعني أن أكثر من ٢٪ من مجموع الشعب الفلسطيني هم معلمون يعملون في الوطن المحتل وعلى امتداد الوطن العربي، يناضلون من أجل نشر التعليم، واشاعة الثقافة، وصياغة الجيل العربي المعاصر، ويمثل هذا الجهد القومي اسهاماً ذا بعد استراتيجي من تاريخ الأمة العربية ومستقبلها.

ويعود هذا الوضع الخاص والمتميز الى زلزال النكبة الذي حل بالشعب الفلسطيني بعد الغزو الصهيوني الامبريالي لفلسطين، فهز المجتمع الفلسطيني وأخل بتركيبه الطبقي بعد أن فقد الشعب الفلسطيني الأرض، وفقد المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وتوزع في الأرض المحتلة أو بين المخيمات، أو في المنافي في مختلف بقاع الأرض، وهنا كان التحدي الأكبر الذي واجهه، هل يستسلم لهذه الحقيقة والواقع، ام يواجه التحدي؟ لقد استطاع الشعب الفلسطيني أن يرد على التحدي الوطني والحضاري والثقافي بارادة فذة، فكان التعليم هو السبيل الوحيد والسلاح الفعال الذي استخدمه لمواجهة التحدي، حيث واجه بالتعليم ثالوث الجهل والفقر والمرض، ومؤامرات تذويب شخصيته الوطنية، وكل المخططات والمؤامرات التي استهدفت مصيره وحقوقه الوطنية. وكان هذا الجهد الهائل والتضحيات الكبيرة التي

قدمها الشعب الفلسطيني للاجيال الصاعدة قد حققت مستويات عالية من التعليم، وشكلت مهداً احتضن الثورة عندما نضجت ظروف انطلاقها، ولم يكن صدفة أن بين صفوف الذين فجروا الثورة عدداً كبيراً من المعلمين والمتعلمين.

ولا يجوز أن يبقى هذا العدد الضخم من المعلمين مبعثراً، فالجهد الفردي غير المنظم والمبعثر لا يمكن أن ينجز، ولا يمكن أن يوصل الى نتيجة واضحة، وعليه كان لا بد من تنظيم هذا القطاع الواسع المثقف من المعلمين وتأطير جهودهم لتصب في التيار العام للثورة الفلسطينية.

من هذا المنطلق جاء تأسيس الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين. وقبل تأسيس الاتحاد، كانت هناك محاولات مبعثرة في الزمان والمكان، محاولات جرت في غزة، وفي لبنان والكويت، وسوريا، رابطة هنا و نقابة هناك، لكنها لم تستطع أن تشكل محاولة مركزية شاملة لتأسيس اتحاد عام للمعلمين الفلسطينيين بأهداف ثورية واضحة، ولذلك لم يكتب لها النجاح لاسباب متعددة أهمها:

- انها كانت محدودة في قطر معين وليست شاملة للمعلمين في اماكن تواجدهم، بحيث اذا أضرب فرع استمرت الفروع الاخرى بالعمل.
- انها لم تكن واضحة في الاهداف.
- لم تكن قد اتضحت ملامح الشخصية النضالية للشعب العربي الفلسطيني.
- لم تتفاعل مع حركة المعلمين العرب وحركة المعلمين التقدمية في العالم.

ولكن بعد نكبة حزيران عام ١٩٦٧ برزت المقاومة الفلسطينية كتعبير حي عن ارادة الامة العربية في البقاء، ورفض الهزيمة، فأخذت مؤامرات الامبريالية ووكالاتها وعملاؤها تزداد شراسة ضد الشعب الفلسطيني، خاصة وقد استكمل العدو الصهيوني الغزو المسلح بعدوان متواصل على التربية والثقافة الوطنية والقومية، فزوّر التاريخ، وشوّه الحقائق وعمل على طمس التراث الوطني، ونشر روح الطائفية، كما عمل على محاولة اضعاف الثقة بالنفس على مستوى الفرد والامة، يضاف الى هذا كله ممارسات منهجية في المجالات الصحية والتربوية للمدارس العربية، وصولاً الى تيئيس المواطن العربي الفلسطيني وقطع صلته بتاريخه وتراث أمته ليقبل بالتالي أن يعيش مواطناً في ظل الكيان الصهيوني ومن الدرجة الثالثة.

رفضت الهيئات التدريسية في الاراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧ اجراءات سلطات الاحتلال حول تغيير وتزييف المناهج الدراسية، وأعلنت الاضراب العام في المدارس حتى يتراجع العدو عن قراره في تغيير المناهج.

وقد دعت في بيان اصدرته باسم «اتحاد معلمي الضفة الغربية» في ٣٠ تموز ١٩٦٧ الى عدم التعاون مع سلطات الاحتلال، كما دعت الطلاب الى مقاطعة المدارس اذا ما ادخل أي تغيير على المناهج الدراسية قبل الاحتلال، واستمر الاضراب وبقيت المدارس مغلقة حتى تاريخ ٤/١١/١٩٦٧ حيث رضخت سلطات الاحتلال واستجابت لبعض مطالب المعلمين، ولكنها مع ذلك استمرت في تنفيذ مخططها في تغيير وتزييف مناهج التعليم، كما استمرت في اجراءاتها التعسفية تجاه المعلمين، فاعتقلت الكثير من المعلمين والطلاب وطردت آخرين من

عملهم، وأبعدت قسماً آخر الى مناطق نائية.

هذا بالاضافة الى ممارسات وكالة الغوث الدولية، هذه المؤسسة التي انبثقت عن الامم المتحدة بعد نكبة عام ١٩٤٨ لاسباب من المفروض أن تكون انسانية، ولكن هذه الوكالة وجدت أن الشعب الفلسطيني قد اقبل على التعليم بشكل واسع، واستطاع ان يستثمر وجودها لتطوير مستواه التربوي والتعليمي والثقافي، فكان هذا أكثر مما توقع المسؤولون عن ادارتها، حيث اكتشفوا أنها تسير في اتجاه مغاير لما خطط لها الامبرياليون الذين صنعوا الكيان الصهيوني وزرعوه في قلب الوطن العربي، فوجدوا أن التعليم وتيسير امكانات العمل خارج الوطن المحتل للآلاف من ابناء الشعب الفلسطيني لم ينس هذا الشعب قضيته الوطنية، واصراره على تحرير وطنه، فبدأت الوكالة تتحدث عن عجز مالي دائم، كما أخذت تعمل بشكل جدي على تقليص خدماتها كخطوة على طريق التخلي عن كل مهامها، وبدأت تضيق الخناق على ابناء الشعب الفلسطيني، وتبث القلق في اوساط التلاميذ، مما دفع جماهير المعلمين لاعلان الاضراب الكبير الذي استمر ثمانية وعشرين يوماً والذي نفذ في كل من الاردن وسوريا ولبنان في وقت واحد.

في هذه الفترة بالذات، ظهرت أهمية قيام اتحاد عام للمعلمين الفلسطينيين في الارض المحتلة وعلى امتداد الوطن العربي، ليكون المنظمة الشعبية التي توحد نضالات المعلمين المطلبية والوطنية.

فكان تأسيس الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين عام ١٩٦٩ خطوة هامة على طريق تحويل هذا القطاع الهام من جسم الشعب الفلسطيني ليصبح قاعدة حيوية وأساسية من قواعد الثورة الفلسطينية.

وفي الاول من آب عام ١٩٦٩، تشكلت لجنة تحضيرية لتشرف على تشكيل فرع الاتحاد في الاردن، صحيح أن القرار كان سياسياً ولكن اضرابات معلمي وكالة الغوث الدولية واضرابات المعلمين في الارض المحتلة شكلت بؤرة انطلق منها الاتحاد، فكان تأسيس الفروع مبنياً على قواعد ثابتة وواضحة وراسخة، وكان الحرص شديداً على اقامة البناء الذاتي للاتحاد وخلق الاطر التنظيمية واعطائها الفعالية، والتأثير في القاعدة الجماهيرية للمعلمين، عمقاً وشمولاً. حتى يتمكن الاتحاد من تحقيق أهدافه الكبرى في مجالات التربية والتعليم والثقافة، وتنشئة الجيل الثوري المناضل والاسهام في بناء الاجيال العربية الواعية مع القدرة على استيعاب جهود المعلمين وتطويعها لخدمة الثورة، وقد واكب ذلك كله تصميم أكيد على ارساء تقاليد سليمة قائمة على أسس ديمقراطية ملتزمة باحترام رأي الاغلبية والعمل بروح الجماعة.

وفي الفترة من ١٦ ـ ٢١ آب ١٩٦٩، قام وفد يمثل اتحاد المعلمين الفلسطينيين برئاسة الأخ جميل شحادة وبتكليف من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بالمشاركة في أعمال المؤتمر السادس للمعلمين العرب الذي عقد في الاسكندرية، حيث أصدر مؤتمر المعلمين العرب بتاريخ ١٩٦٩/٨/٢٥ قراراً هاماً اعتبر فيه الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين ممثلاً للمعلمين الفلسطينيين في كل أماكن تواجدهم، ثم قررت القيادة السياسية تسمية الأخ جميل

شحادة أميناً عاماً للمرحلة التأسيسية، حيث بدأ العمل فوراً بتشكيل فروع في فلسطين المحتلة، الاردن، سوريا، لبنان، العراق، الكويت، مصر، ليبيا، الجزائر، المغرب، جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، وذلك خلال الفترة من ١٩٦٩ الى شهر آب ١٩٧٢ حيث عقد المؤتمر العام الأول للاتحاد في دمشق في الفترة ما بين ٥ ـ ٧ آب ١٩٧٢ وشاركت فيه كل الفروع المذكورة أعلاه.

في شهر أبريل ١٩٧٠ أصبح اتحادنا عضواً في الاتحاد العالمي للمعلمين «فيزا» وكانت هذه العضوية انطلاقة جديدة للاتحاد وخطوة هامة في سبيل المشاركة الايجابية في حركة المعلمين التقدمية، ثم أصبح الاتحاد ممثلاً بالأخ جميل شحادة في موقع نائب الرئيس.

واستمر المعلمون في بناء اتحادهم وتشكيل فروعه حتى أصبحت الآن خمسة عشر فرعاً هي: فرع الأرض المحتلة، الاردن، سوريا، لبنان، العراق، الكويت، قطر، أبو ظبي، اليمن الشمالي، اليمن الجنوبي، مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب.

كان مقر الاتحاد عند تأسيسه عام ١٩٦٩ في عمان وفي عام ١٩٧١ تم نقل المقر الى دمشق وفي عام ١٩٨٣ تم نقل المقر الى تونس.

وعقد الاتحاد أربعة مؤتمرات دستورية وهو يستعد الآن لعقد المؤتمر الخامس.

وقد استطاع الاتحاد أن يصمد في وجه مؤامرة الانشقاق، فحافظ على وحدته ولم يتأثر سلباً بهذه المؤامرة، محققاً بعد ذلك أعلى درجات الوحدة الوطنية بمشاركة معظم الفصائل الوطنية في مختلف مستوياته القيادية التشريعية أو التنفيذية.

واليوم، وبعد مرور ما يزيد عن عشرين عاماً على تأسيس الاتحاد فإننا نرى أن الاتحاد يتكون من جسم تنظيمي سليم، وانه استطاع أن يحتل موقعاً هاماً في حركة المعلمين العرب، خاصة من خلال الموقع المتقدم الذي يحتله الاتحاد، باعتبار أن الأخ علي ادريس عضو المجلس الاداري لاتحادنا هو الأمين العام لاتحاد المعلمين العرب ولعدة دورات.

ويقيم اتحادنا علاقات ثنائية أخوية مع نقابات البلدان العربية الشقيقة. وقد تمكن الاتحاد بالتعاون مع اتحاد المعلمين العرب والاتحاد العالمي للمعلمين «فيزا» من اقامة ستة مؤتمرات عالمية تضامنية مع معلمي وشعب فلسطين.

ومنذ بدء الانتفاضة المباركة، وجه اتحادنا نشاطه الأساسي لدعم الانتفاضة مادياً واعلامياً، وأسهم في اثارة حملة عالمية ضد القمع والارهاب الاسرائيلي ضد شعبنا في فلسطين المحتلة، فأرسلت وفود نقابية من نقابات المعلمين في قبرص، اليونان، ايطاليا، اسبانيا، فرنسا، البرتغال، السويد، بريطانيا وكندا، وعادت هذه الوفود الى بلادها لتقوم بحملة اعلامية تفضح السياسات العنصرية الصهيونية وتكشف عن الوجه القبيح للكيان الصهيوني، أمام العالم، كما قامت وفود من المنظمات العالمية للمعلمين بزيارة فلسطين المحتلة، وأعربت عن تضامنها مع معلمي وطلبة وشباب فلسطين ونظمت حملة اعلامية لفضح سياسات الكيان الصهيوني.

ومنذ شهر أيلول الماضي بدأ الاتحاد بالتعاون مع الاتحاد العالمي للمعلمين واتحاد

المعلمين العرب والمنظمات الصديقة حملة اعلامية عالمية، من أجل الضغط على الكيان الصهيوني لاعادة فتح المدارس والمعاهد والجامعات.

أهداف الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين:

لقد تشكل الاتحاد انطلاقاً من الايمان بالدور الطليعي للمعلم الفلسطيني في بناء الشخصية النضالية للشعب الفلسطيني وتربية الأجيال الصاعدة تربية وطنية قومية تخدم أهداف الثورة والتحرير، ومن أجل تنظيم صفوف المعلمين في اتحاد نقابي وطني لتعبئة طاقاتهم وتسخيرها لخدمة شعبنا وثورتنا، وكانت النشأة في عام ١٩٦٩ بتشكيل لجان تحضيرية على مستوى الفروع حيث يتواجد المعلمون الفلسطينيون، محددين بذلك أهدافه في:

المجال الفلسطيني: تنمية روح التعاون الجماعي وتعميق الوعي النقابي والثوري بين صفوف المعلمين.

- توفير فرص العمل والتحصيل العلمي للمعلمين الفلسطينيين.
- المساهمة في تطوير المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للشعب الفلسطيني.
- ابراز الشخصية النضالية للشعب العربي الفلسطيني.
- مقاومة الاحتلال الصهيوني وما يفرضه من مناهج تربوية وتعليمية في الأرض المحتلة.
- التنسيق بين التنظيمات الشعبية الفلسطينية وتطوير العلاقات فيما بينها للوصول الى الوحدة النقابية.

في المجال العربي: يعمل الاتحاد على:

- تعبئة الجماهير العربية للمشاركة في الثورة الفلسطينية وحمايتها.
- المساهمة في مكافحة الأمية بين الجماهير العربية.
- التعاون الوثيق مع المعلمين العرب في المجالات جميعها.
- العمل مع الجماهير العربية على افشال المخططات التآمرية والحلول التصفوية التي تستهدف تصفية القضية والثورة الفلسطينية.

في المجال العالمي: يعمل الاتحاد على:

- توثيق العلاقات مع الاتحادات والنقابات الصديقة لمقاومة الصهيونية والامبريالية العالمية.
- العمل على كسب النقابات في جميع أنحاء العالم الى جانب القضية والثورة الفلسطينية.
- والتضامن مع جميع الاتحادات والنقابات التي تخوض شعوبها معارك التحرر.

وعلى الصعيد الوطني، فإن الاتحاد يتمثل بأربعة عشر عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني وله مساهماته الايجابية في اللجان المنبثقة عن المجالس الوطنية في الدورات المتعاقبة، كما أنه ممثل في المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفي لجنة التربية والتعليم، وفي المجلس المركزي للتنظيمات الشعبية الفلسطينية.

وعلى صعيد انتفاضة أهلنا المباركة:

فقد كان لاتحاد المعلمين الفلسطينيين دور فاعل ومؤثر في كشف الوجه البشع للصهيونية من خلال الندوات العالمية، وإرسال وفود مشتركة

من إتحاد المعلمين العالمي، وعمال التربية في قبرص واليونان وايطاليا الى الأرض المحتلة، اطلعت على أشكال الممارسات التعسفية وأوجه الاجرام وعادت لتفضح الممارسات الصهيونية وأقامت الندوات التضامنية وشكلت لجاناً تضامنية قادت المظاهرات في معظم العواصم الاوروبية وجمعت تبرعات عالية، ووقف الاتحاد فاضحاً الممارسات التي تعرض لها المعلمون الفلسطينيون داخل الوطن المحتل، وتمثل ذلك في تبني الاتحادات العالمية الصديقة لقضايا معلمينا ورفع دعاوي ضد اسرائيل وأجهزتها.

وفي الختام سيبقى اتحادنا وفياً لالتزاماته ملتزماً بخط ثورته ومقررات مجالسنا الوطنية المتمثلة في حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس على تراب فلسطين.

صندوق الطلبة الفلسطينيين

في بداية العام ١٩٧٢، وبناء على مبادرات فردية من قبل بعض الفلسطينيين المهتمين في شؤون التعليم العالي، والذين بدأوا يدركون مدى اهمية ايجاد مؤسسة فلسطينية مستقلة، بمعنى بعدها عن تأثيرات خارجة عن اطار التعليم واولوياته، بدأت سلسلة من اللقاءات نتجت عنها افكار محددة واستعدادات جدية بالتبرعات من اجل انشاء ما سمي فيما بعد «صندوق الطلبة الفلسطينيين» في بيروت.

ولقد تم التشاور في ذلك الحين مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من حيث ضمان دعمها المعنوي الكامل لمؤسسة يجري العمل على انشائها خارج اطر منظمة التحرير الفلسطينية. وبالفعل، وخلال العام ذاته، تم الحصول على ترخيص خاص من وزارة الداخلية اللبنانية، وجرى تسجيل الصندوق كمؤسسة خيرية غير هادفة للربح.

وفي البداية كانت الفكرة الرئيسية من وراء انشاء الصندوق في منتهى البساطة والوضوح: وهي تقديم المساعدات على شكل قرض مالي للطلبة الفلسطينيين في الجامعات اللبنانية (الجامعة الاميركية في بيروت - وجامعة بيروت العربية في الاساس) المتقدمين علمياوالمحتاجين ماديا. وكانت الفكرة ان يوقع الطالب اتفاقا على انه بعد تخرجه بعام واحد يبدأ بتسديد قيمة قرضه على الاقل حتى يتمكن الصندوق من متابعة المساعدات بشكل دائم.

ومنذ البداية ايضا، كان الاتجاه بتركيز القروض على الطلبة الذين يختارون او تؤهلهم امكانياتهم من اختيار التخصصات العلمية كالهندسة والطب والعلوم - الفيزياء والكيمياء وعلم الكمبيوتر وغيرها من العلوم.

ولقد جرى تشكيل مجلس امناء من رجالات فلسطينية وعربية، كما جرى تشكيل هيئة ادارية، واستئجار مقر للصندوق في بيروت. وقامت الهيئة الادارية بتعيين مدير عام للصندوق بعد ان وضعت النظام الاساسي واقره مجلس الامناء.

اخذ المدير العام بالافكار الاساسية من المبادرين في انشاء الصندوق ووضع تصورا متطورا وطموحا بالتعاون مع الهيئة الادارية،

يقوم في جوهره على ان يكون التركيز، بالاضافة الى مساعدة الطلبة المتقدمين علميا والمحتاجين ماديا، على توجيه التخصصات الفلسطينية بما يتناسب ومستقبل فلسطين واحتياج بناء دولتها من التخصصات في مختلف الحقول الاقتصادية والعلمية والاجتماعية.

عند هذه النقطة في التخطيط، تحولت الفكرة الاساسية للصندوق الى مرحلة اكثر شمولا وتعقيدا، اذ ان قراءة سريعة لواقع التعليم العالي الفلسطيني في تلك الفترة كانت تظهر ان هناك خللا ما في نسب التخصصات، وان قراءة متعمقة اكثر كانت تبين الحاجة الماسة لتدخل جهة متخصصة مسؤولة في مسألة توجيه التخصصات.

بدأ الصندوق يستقبل الطلبة في الربع الاخير من العام ١٩٧٣ واخذت الاعداد تتزايد، ثم جاءت الحرب الاهلية اللبنانية لتفرض على الصندوق توسيع دائرة مساعدته جغرافيا على الاقل، وبدأ الصندوق ينسق القروض في الجامعات العربية، خاصة في مصر، ثم الجامعات الاوروبية والامريكية، عندما بدأت تتعذر عملية الحصول على مقاعد لبعض التخصصات. وبشهادة الكثير من الطلبة والجهات، انه لولا وجود الصندوق لحرم عدد كبير من شبابنا من فرص التعليم العالي ذي المستويات العالية، وعندما تعذر اجراء امتحانات الجامعة العربية في نهاية العام ١٩٨٧ وتقرر اجراؤها في الاسكندرية، قام الصندوق بمساعدة القائد العام للثورة الفلسطينية بتحويل كافة الطلبة الفلسطينيين وحتى بعض الطلبة اللبنانيين من بيروت الى الاسكندرية مؤمنا تذاكر السفر والتكاليف للاقامة والرسوم.

بلغ عدد الطلبة الذين تلقوا المساعدة ما يزيد عن الالفين وخمسمائة طالب وطالبة. ولولا اشتداد ظروف الازمة اللبنانية والاجتياح الاسرائيلي للبنان لاكمل الصندوق خطته الشاملة.

بعد تلك الاحداث تقلصت دائرة نشاط الصندوق وعادت المساعدات الآن الى تناثرها السابق وعدم التنسيق بين الاطراف التي تقدم المساعدات بحيث اخذت الجدوى والتوجيه يتأثران تأثرا بالغا.

وتعتبر تجربة «صندوق الطلبة الفلسطينيين» نقطة منيرة ورائدة في العمل الفلسطيني، ودليلا اكيدا على قدرة العمل الفلسطيني على الابداع في مجالات التعليم وغيرها اذا توفرت الشروط اللازمة لذلك.

وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"

تأسست هذه الوكالة في يوم ٥ يونيو ١٩٧٢ بقرار صدر عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بناء على قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، الذي عقد في آخر ابريل ١٩٧٢ في القاهرة، والخاصة بتشكيل إعلام موحد لجميع فصائل المنظمات الفلسطينية، وتكليف اللجنة التنفيذية تنفيذ ذلك. وتتولى منظمة التحرير الفلسطينية تغطية نفقات الوكالة.

وقد تم ذلك تحقيقاً لعدد من النقاط الهامة، ومنها أن يكون للثورة الفلسطينية صوت رسمي موحد، يفرض انطلاقه إجبار كل الجهات على اعتماد ما ينقله رأياً فلسطينياً لا يشوهه أو ينقص منه هوى الأجهزة الاعلامية العربية.. وكذلك إقحام وسائل الاعلام والدعاية الصهيونية بالرد على الأجهزة الفلسطينية مباشرة، مما يقطع على تلك الوسائل طريق استثمار تناقضات الاعلام الرسمي للأنظمة العربية، التي تنال بشكل أو بآخر من القضية الفلسطينية.. وإجبار الاعلام الرسمي العربي على اعتماد ما تنقله (وفا) عن حركة المقاومة مادة أساسية بين موادها الخاصة بالقضية الفلسطينية.. والمساهمة الفعالة في توحيد الرأي العام الفلسطيني تعزيزاً للجهود التي تستهدف بناء جبهة وطنية فلسطينية هي الأساس في التوجه لتحرير فلسطين.. وتعزيز سمعة حركة المقاومة الفلسطينية في صفوف الرأي العام العالمي، باعتبارها حركة متطورة، تمكنت من أن تمتلك أجهزة متطورة على جميع الأصعدة حتى أصبح لها إعلامها المتطور إلى مستوى امتلاك وكالة أنباء خاصة بها.. وربط اهتمام وثقة الرأي العام العربي بصوت الثورة الفلسطينية خلال المعارك التي تخوضها حركة المقاومة مع العدو الصهيوني، أو خلال الأزمات التي تمر بها مع بعض الأنظمة العربية.

وتتركز أهداف الوكالة في إذاعة الأخبار الفلسطينية في مختلف أنحاء العالم من وجهة نظر الثورة الفلسطينية، وتوجيه هذه الأخبار بما يخدم مصلحة الثورة. وكذلك إذاعة الأخبار العربية والعالمية المتعلقة بالقضية الفلسطينية بالاضافة إلى أخبار حركات التحرر الوطني العالمية.

كان مقر الوكالة الرئيسي في بيروت ثم انتقل

بعد عام ١٩٨٢ الى تونس، ولها مكاتب رسمية في جميع الدول العربية، أما مكتبها في الكويت فيتولى أعمال دول الخليج. كما أن لها مكاتب أخرى في باريس، وروما، ونيويورك.

وللوكالة كذلك عدد من المراسلين الفلسطينيين المقيمين في الدول المختلفة، بالاضافة الى عدد من المراسلين العسكريين يعملون في القواعد الخاصة بالثورة، ويتصلون بالوكالة لتزويدها بالمعلومات والأخبار الضرورية، دون الحصول على مقابل مالي من الوكالة.

وللوكالة مدير عام، وهيئة للتحرير، ويعمل الموظفون فيها في أقسام التحرير والادارة وفي القسم الفني. وتتألف الوكالة من الأقسام التالية:

١ ـ قسم التحرير ويضم شعبة الأخبار الخارجية وشعبة أخبار الوطن المحتل.

٢ ـ قسم النشرات الأجنبية، والاستماع السياسي للانصات على إذاعات العالم وخصوصاً إذاعة إسرائيل باللغتين العربية والعبرية.

٣ ـ قسم الدراسات والأبحاث، ويشتمل على شعبة الادارة المالية، وشعبة التصوير ومهمتها تزويد الوكالات ودور النشر والصحف بالصور.

٤ ـ القسم الفني، وهو الخاص بجميع النواحي الفنية والهندسية السلكية واللاسلكية للوكالة.

وتوزع الوكالة نشرة مساء كل يوم باللغتين العربية والانجليزية، إلى جانب ملاحق تصدر حسب تطورات الأحداث..

ويتلقى المركز الرئيسي الأخبار من مصادرها المختلفة بكافة أجهزة الثورة، اضافة إلى التقارير والرسائل المتعلقة بالقضية الفلسطينية، حيث يتم صياغتها من وجهة النظر الفلسطينية، وإعداد النشرة اليومية منها، ثم تبلغ هذه النشرة إلى المكاتب في الخارج تليفونياً والفاكسميلي، فتقوم بدورها بنسخها وتوزيعها مجاناً باليد والبريد، على الصحف، وأجهزة الاعلام المختلفة، والسفارات الأجنبية، وكافة المناطق التي توجد فيها قواعد فلسطينية.. كذلك يتم الاتصال تليفونياً بالصحف وأجهزة الاعلام لابلاغها الأخبار الهامة العاجلة، دون انتظار لصدور النشرة أو الملاحق، أو بعد صدورها للتأكد من وصولها إلى هذه الأجهزة.. ويتم بث النشرة الخارجية باللغة الانجليزية إلى أوروبا وأمريكا اللاتينية عن طريق بعض الوكالات الصديقة.

مؤسسات لجان المرأة الشعبية الفلسطينية في سوريا

لجان المرأة الشعبية الفلسطينية، منظمة جماهيرية ذات أهداف وطنية اجتماعية ثقافية وتربوية، تهتم بشؤون المرأة وقضاياها عبر الاساليب والاشكال النضالية المتعددة السياسية والاجتماعية والنقابية... الخ، لتسهم بدورها النضالي في عملية التحرر الوطني التي يخوضها شعبنا في سبيل حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على طريق إقامة المجتمع الديمقراطي في فلسطين.

والمرأة العاملة في مجال الثورة، يترتب علينا تجاهها واجب تخفيف العبء عنها من أجل اتاحة الفرصة أمامها لتأدية دورها في العملية النضالية، اضافة الى الدور الاساسي الذي لا بد من تأديته في مجال العملية التربوية تجاه أطفال فلسطين، جيل المستقبل الواعد. لذلك فإن لجان المرأة تهتم باقامة المؤسسات التي تخدم هذا الهدف وبحدود الممكن المتوفر في ظل الظروف الموضوعية التي نعيشها والامكانيات المتاحة.

فمن مؤسساتنا التربوية المحدودة في سوريا، هناك حضانة وروضة.. حرصنا أن نطلق عليها اسماء شهيدات وشهداء شعبنا، من أجل أحياء ذكرى شهداء الثورة وتنشئة الجيل الجديد للسير على خطاهم، فهناك حضانة الشهيدة «شادية ابو غزالة» اولى شهيدات الثورة الفلسطينية بعد عام ١٩٦٧ والتي استشهدت في مدينة نابلس وهي تحضر لعبوة تضرب فيها العدو الصهيوني، فهذا العمل البطولي كفيل بتخليده. وتسمية مؤسساتنا باسماء شهدائنا هو أقل ما يمكن فعله. وهناك ايضا روضة الشهيد «محمود قاسم أسعد» شهيد المخيم الذي اقيمت فيه الروضة.. مخيم خان الشيخ.

ان من أهداف منظمتنا في انشاء هذه المؤسسات رغم محدوديتها ما يلي:

١ ـ خدمة المرأة العاملة في مجال الثورة الفلسطينية اولا والمرأة العاملة في أي حقل آخر، فحتى تقوم بالدور المطلوب منها كما يجب، فإن من الضروري تأمين مراكز لرعاية الاطفال في سن مبكرة.

٢ ـ من أهداف الحضانة أيضاً توفير الخدمات الصحية للاطفال، مثل اجراء الفحص الطبي الاسبوعي على الاطفال، وتأمين وجبة

الغذاء المناسبة للطفل في هذا السن، اضافة الى تعليمه العادات الصحية السليمة التي سوف ترافقه مدى الحياة.

٣ ـ تعمل هذه المؤسسة أيضاً على مساعدة الطفل على النمو السليم وذلك من خلال العناية بتربية حواسه جسمياً وعاطفياً ونفسياً.

٤ ـ تهيئة الطفل للدخول الى الحياة الاجتماعية ومشاركة الاخرين في جميع النشاطات والفعاليات من خلال التعاون مع الاخرين في دار الحضانة أثناء اللعب والغناء والرقص، وتخليص الطفل من التمركز حول ذاته. أما في الروضة فالاهداف لا تختلف كثيراً بل تزداد تطوراً:

١ ـ الهدف الاول من انشاء الروضة مرتبط بفهمنا لأهمية هذه المرحلة من حياة الطفل، حيث تعتبر السنوات الخمس الاولى من حياة الطفل هي اللبنة الاساسية في بناء انسان المستقبل القوي والخالي من العقد والمشاكل النفسية.

٢ ـ غرس بذور الوطنية وحب فلسطين وتعريفه على وطنه.

٣ ـ تنمية مواهب الطفل وقدراته العقلية بطريقة علمية حديثة عن طريق ايصال المعارف العلمية بطرق سهلة ومبسطة عبر اللعب والنزهات والرحلات والخبرات اليومية.

٤ ـ اعداد الطفل للمشاركة في الاعمال اليومية المختلفة التي تتلاءم وقدراته الجسمية وذلك من أجل تهيئته للمرحلة القادمة من حياته وهي الدخول للمدرسة.

٥ ـ تأمين الألعاب التربوية والرياضية التي يصعب على الاسرة ـ في الظرف الاقتصادي الصعب ـ تأمينها للطفل، والتي هي مهمة جداً لتطوره الطبيعي.

٦ ـ تنمية الذوق الجمالي والفني والحسي وذلك بتوفير مظاهر الجمال في محيط المؤسسة من خلال العمل على تدريب الطفل على التمثيل والغناء وسماع القصص ومشاهدة مسرح العرائس وتنمية الابداع في الرسم.

الحضانة:

بدأ العمل في حضانة شادية ابو غزالة في بداية عام ١٩٨٤، وكان هناك عدد محدود من الاطفال لا يزيد عن ٤٥ طفل موزعين على ٤ مراحل عمرية. الفئة الاولى من شهرين الى ١٠ شهور، الفئة الثانية من ١٠ شهور الى سنة و٣ شهور، الفئة الثالثة من بداية المشي وحتى السنتين، الفئة الرابعة من السنتين الى ٣ سنوات.

بعد ذلك، ونظراً للاقبال المتزايد على هذه المؤسسة بسبب حسن رعاية الاطفال واتباع اساليب تربوية حديثة للتعامل مع الطفل، تزايد الاقبال على الحضانة، فتم توسيع البناء بحيث أصبح يتسع الى ٨٥ طفلاً موزعين حسب الفئات العمرية السابقة.

بقيت الحضانة مستمرة في تطورها الى الامام، ومع تراكم التجربة والخبرة زادت الكفاءة في التعامل التربوي الجيد مع الاطفال.

ـ تهتم الحضانة بتقديم وجبة طعام صحية للاطفال بمساعدة (الانروا).

ـ تقوم الحضانة بعمل نزهات ترفيهية للاطفال بالاوقات المناسبة.

ـ في فصل الصيف، حيث يقل عدد الاطفال بسبب الاجازة الصيفية للامهات، يتم افتتاح نادٍ صيفي يستقبل الاطفال من عمر ٣ سنوات

الى ٨ سنوات يتم تقسيمهم على فئات عمرية ويوضع لهم برنامج ترفيهي رياضي. كما يتم اصطحاب الاطفال في رحلات الى الحدائق والمسابح للاستمتاع بالوقت وتطوير معارفهم وخبراتهم العلمية والاجتماعية.

الروضة:

تم افتتاحها في بداية عام ١٩٨٨، وهي تضم حالياً ٩٠ طفلاً، ومقسمة الى ثلاث فئات عمرية وهي: ٣ ـ ٤ سنوات، ٤ ـ ٥ سنوات/ ٥ ـ ٦ سنوات، وتشرف على الاطفال معلمات مختصات بشؤون التربية وذوات خبرة في مجال التعامل مع الطفل.

هناك منهاج متكامل للروضة يطبق على الاطفال بابسط الطرق التربوية، وهي اللعب والغناء والرقص، حيث تصل اليهم الخبرات والمفاهيم العلمية دون ارباك الطفل بأساليب التدريس القديم التقليدي.

ـ يتم تنظيم رحلات ترفيهية علمية للأطفال لتعريفهم على الخبرات على أرض الواقع، مثل زيارة عيادة الطبيب أو ترتيب لقاء مع عامل النظافة أو زيارة اللحام أو الحداد... الخ.

ـ يتم تقديم وجبة غذاء ساخنة للاطفال بمساعدة (الاونروا).

ـ يتم عمل فحص طبي نصف شهري للاطفال بمساعدة الاطباء في الهلال الاحمر الفلسطيني.

ان طموحاتنا في مجال التربية للأطفال في سن ما قبل المدرسة تتركز في العمل على افتتاح رياض اطفال في كل المخيمات الفلسطينية على الساحة السورية حيث تتوفر الفرص والامكانات لذلك، لان غاية عملنا هي الوصول الى الطفل والدخول الى عالمه الخاص والعمل على تطوره وخلق الاجواء الصحية التي تساعد على اظهار ابداعاته في جو صحي وطنياً وتربوياً.

بالاضافة الى الحضانة والروضة، كمؤسستين تربويتين، هناك،أيضاً، مؤسسة تستهدف تحقيق هدف وطني الى جانب هدف مساعدة المرأة في رفع مستوى حياة الأسرة، اقتصادياً، في ظل الأوضاع المعيشية القاسية، والتي تتطلب من كل فرد في الأسرة الاسهام في تأمين متطلبات الحياة الصعبة؛ وذلك من خلال فتح مركز خاص بإحياء التراث الذي يعمل العدو الصهيوني على سرقته وانتحاله.

يعمل المركز على تشغيل ما يقارب ستين عاملة، تعمل في مجال التطريز، وتقوم باعداد النماذج مجموعة من النساء المدربات، اللواتي يقمن بتهيئة العمل للعاملات، وتوزيعه، ليقمن بانجازه في بيوتهن، تسهيلاً لهن في التوفيق ما بين رعاية أطفالهن وقيامهن بهذه المهمة الوطنية الاقتصادية، ويتحدد لهن فترة زمنية لانجاز العمل، حسب حجم القطعة، ومقدار ما فيها من عمل، وتدفع لهن مقابلها الأجور التي تتناسب والعمل، وتتناسب مع ما يدفع من قبل المؤسسات الأخرى التي تقوم بنفس النوع من العمل.

وهناك أيضاً، مجالات أخرى تقوم بها لجاننا؛ وهي فتح المجال لتعليم الخياطة، وتأهيل عدد من النساء لايجاد فرص العمل، ورفع

مستواهن الاقتصادي، إضافة الى مشاريع أخرى ما زالت في بداياتها، كتأهيل المرأة في دورات الطباعة.. وأخرى في التجميل وتقوم بتدريبهن مدربة لها خبرة في هذا المجال. وفي نهاية كل دورة تمنح الدارسة شهادة قد تؤهلها لايجاد عمل. وهذه الدورات مستمرة وموزعة على عدد من المخيمات، حسب ما تمليه الحاجة لهذا المخيم أو ذاك.

مركز بيسان للتأهيل المهني والمحافظة على التراث

أولت المنظمة النسائية الديمقراطية اهتماماً كبيراً لموضوع تأهيل المرأة مهنياً، وتعميم المهارات اليدوية والتقليدية الفلسطينية.. وبشكل رئيسي التطريز، بما يكفل رفع مستوى معارفها، وكفاءتها، وتمكينها من الاستفادة، سواء لبيتها أو بفتح الطريق أمامها للعمل.

كيف بدأنا: بدأ التأسيس للمركز بدايات بسيطة، وبإمكانات محدودة، حيث تقوم لجنة فنية متخصصة بالاشراف على الدورات في مختلف المخيمات والتجمعات، وتأمين المستلزمات المختلفة، بدءاً من معلّمة الفنون والمنهاج، ونهاية بالمكان.

دورات خياطة، تعليم الصوف: ملابس: ومستلزمات الأطفال: المكارم.. التطريز: رسم على الزجاج والفخار الخشبيات.. الخ: حيث دُرِّب وخرِّج عدد واسع من النساء.

كما تم الاشراف وإنجاز العديد من المعارض، منها تسعة معارض مركزية، حظيت غالبية موادها بإعجاب الجمهور، ومعارض في المحافظات، موقعية، عند تخريج الدورات من إنتاج الخريجات.

وبناء على تطوير العمل وتوسيعه، وتلمس حاجة النساء، فقد توسع العمل وشمل معظم المخيمات، وتحديداً في مجالَيْ الخياطة والتطريز.

يضم المركز عدة لجان فرعية منها لجنة التراث... سنتناول أهدافها، ونتاجها، وما حققت بالتفصيل.

● فمن أولويات عمل اللجنة، حفظ التراث القديم،بكل اشكاله،ووحداته، وإظهار ما لهذه الأشكال والوحدات من معانٍ، تؤكد علاقتها المباشرة بالبيئة الفلسطينية، على مر العصور. وبناء على ذلك عملنا لتاسيس غرفة (مجد)، جمع فيها ما هو قديم من الثياب والقشيات، والفخاريات، والفضّيات.

● إلى جانب ذلك، عملنا على تحديث التراث، وتنويعه، بما يتلاءم مع الاستعمالات العصرية، (دون المساس بالوحدات الزخرفية). فأنتجنا الفستان، والشال، والتكاية، والمفارش، والتنانير، الجداريات.. الخ. والخرائط، السلكات... بما

يعني إيصال الغرزة الفلسطينية لأكبر عدد من البيوت.

● تشجيع التطوير، واستمرار القيام به لدى الأم والابنة معاً، وذلك بتشجيع الصبايا الصغار على التطريز، لحفظ واستمرار هذا التراث عبر الأجيال.

● تشغيل النساء وتنمية شعورهن الوطني، وتعريفهن بالتراث، وتأمين دخلهن بدون الخروج يومياً من البيت حيث تستفيد من المركز إعداد واسعة من النساء، من مختلف المخيمات والتجمعات الفلسطينية في سورية.

مقر المركز: مخيم اليرموك/ دمشق.

المواد المنتجة: تصرف وتباع في المعارض التي تقام، وترد للمركز طلبيات للجاليات في الخارج في المناسبات الوطنية العديدة.

● تابع للمركز (فرقة القدس للتراث) عرضت /٣/ عروض، شملت عروضها أزياء تسع مناطق فلسطينية، اضافة الى تقديم لوحات من العُرس الفلسطيني، تحت عنوان (أزياء فلسطين في الشمس).

الأشبال .. جيل النصر

قبل ان تطلق حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» الرصاصة الأولى معلنة للعالم بأسره انطلاق الثورة الفلسطينية، كانت قد أوضحت استراتيجيتها لتحرير فلسطين. ولم تكن الجماهير العربية عامة والفلسطينية خاصة مهيأة لتقبل نظرية «فتح» للتحرير، ليس لعدم وضوح ما طرحته لارتباط الجماهير فكرياً وعاطفياً باستراتيجية الحرب الخاطفة التي كانت الدول العربية قد تبنتها. وجاء الخامس من حزيران ١٩٦٧ ليؤكد بشدة ان حرب التحرير الشعبية هي الطريق الوحيد لتحرير فلسطين..

ان تبني «فتح» لاستراتيجية الثورة الشعبية الطويلة الأمد، جعل من واجبها ان تهيء الأجيال القادمة فكرياً وروحياً وجسدياً ونفسياً لتخلق منهم الشبيبة القادرة على تحمل واجباتها من أجل تحرير فلسطين والعودة إليها والعمل على بنائها، فرعاية الأجيال هي الضمانة لاستمرار الثورة الفلسطينية حتى النصر.

لقد بدأت فكرة المباشرة برعاية الأشبال منذ الأشهر الاولى للانطلاق، ولكن نطاق السرية الذي كان يحيط بالعمل جعل من الصعب تنفيذ الفكرة. وجاءت صفعة الخامس من حزيران لا لترسل الناس إلى السبات العميق، بل لتوقظهم منه، وصحا الرجال، وصحت النساء وصحا الأطفال وكانت بداية فجر جديد.

وفي الكرامة التي أصبحت الغلاف الشعبي الواقي لتحرك رجال الثورة، بدأ الأطفال والفتيان يحتكون بالثوار، واخذت ترتسم في مخيلاتهم صور البطولات والمثل العليا، وأصبح الفدائي رمزاً لآمالهم ولتخطيهم مخاضة الضياع التي لفتهم. لم يعد مدرسهم يمثل في نظرهم أكثر من رجل عادي بعد ان احتل الفدائي المكان الأول في نفوسهم. وابتدأت ألعابهم في المخيمات تتخذ طابعا جديدا يربطهم بآمالهم العريضة، وأخذ شعورهم بالانتماء ينمي في نفوسهم روح العمل الجماعي وقتل الفردية، وابتدأت مجموعاتهم تردد الأناشيد الفلسطينية القديمة والحديثة، ووجدت «فتح» ان الوقت المناسب لتحويل نظرية رعاية الأطفال إلى حقيقة عملية قد أطل، فبدأ تنظيم الحركة في الكرامة يوجه عنايته إلى رعايتهم، فكان أطفال الكرامة النواة الأولى لأشبال «فتح»، ونتج عن قصف العدو

الصهيوني لمخيم الكرامة ان اضطر المدنيون إلى الانسحاب إلى الخطوط الخلفية، وانتقلت معهم فكرة الاشبال نظرياً وعملياً. وكانت هزيمة العدو في معركة الكرامه بداية مرحلة جديدة للأشبال اتخذت في بدايتها طابعاً إعلامياً انتهى بوعي الى التخطيط إلى رعاية حقيقية.

وجد العاملون في مجال رعاية الاشبال ان عليهم ان يحددوا الهدف من الرعاية ونوع هذه الرعاية ومن ثم تحديد من يقوم بعملية الرعاية. وبرزت أجوبة كثيرة، ولكن الخط الاستراتيجي العام لحركة التحرير الوطني الفلسطيني بما يتمتع به من رؤية واضحة كان يصل إلى جواب واحد لكل سؤال.

ما هو الهدف من رعاية الاشبال الفلسطينيين؟

ان الحديث عن رعاية الاشبال الفلسطينيين يتطلب وقفة واعية لتحديد الهدف الذي من أجله تقدم هذه الرعاية. فإذا ما حدد الهدف فان الوصول إليه يتطلب انتقالاً لواقعنا من حيث نحن إلى حيث هو. والذي يحدد الأسلوب الأمثل للانتقال من الواقع إلى الهدف هو طبيعة كل منهما، لذا فان تحديد الهدف وشرح أبعاده وإمكانات تطوره وتغيره هو الجواب لما نريد. ولكي نصل إلى ما نريد لابد ان ندرك بوعي أين نحن وما هي إمكاناتنا، وان نقيّم عملياً كل النواحي السلبية والايجابية لجميع الأبعاد المركبة لشخصية الانسان الفلسطيني والأسرة الفلسطينية وبالتالي المجتمع الفلسطيني. ان هذا التقييم هو الخطوة الأولى نحو عملية التغير. فالرعاية هي وسيلة للتغير ليس إلا. وحيث ان الأشبال المتلقين للرعاية، والذين تقع عليهم عملية التغيير النفسي والعضوي والفكري والروحي لتهيء لهم التكامل الشخصي والاجتماعي، هم في حد ذاتهم وسيلة لتحقيق الهدف الذي تسعى إليه فانه يبدو جلياً ان رعاية الأشبال الفلسطينيين، ليس غاية في حد ذاتها وإنما هو وسيلة لتحقيق هدف عظيم.

والأسلوب العلمي الذي يجب اتباعه للتغير يعتمد على مدى جدوى تأثير الدراسة الأساسية السلمية للواقع. فان كانت الدراسة عميقة مفصلة مبينة لجميع الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والصحية للانسان الفلسطيني، مع شرح التباين الشخصي لأفراد المجتمع الفلسطيني وتبيان الفوارق الأساسية ودوافعها، فإن أسلوب الدراسة للتغيير سيكون مبنياً على أسس سليمة تؤكد بالتالي الوصول إلى الهدف. وإن كان أسلوب الدراسة ارتجالياً يتناول جزئيات قد تبدو هامة في مرحلة من المراحل ويهمل أساسيات هي في واقعها الهيكل العظمي للهدف السليم، فإن عملية الرعاية تتحول إلى عملية رعاية مرحلية، وان كانت تقدم مظهرياً بعض النتائج فإنها تعمق وتكثف رواسب خطيرة في مجتمعنا سيؤدي تراكمها الى خلق جيل استعراضي ذي تطلعات أنانية، وهي بالتالي تضع العراقيل أمام المسيرة الثورية لشعبنا والتي تريد لها الطلائع الثورية أن تكون مسيرة ثورية حتى النصر والتحرير والبناء.

ان الحديث عن الأشبال يعني الحديث عن المستقبل الذي يتحتم أن يفوق الحاضر في كافة مزاياه وإنجازاته وقدراته وإمكاناته. والأشبال الذين سيتحملون المسؤولية كاملة في المستقبل هم الذين يتلقون اليوم الرعاية الأساسية

لاعدادهم لتحمل تلك المسؤولية. فإذا ما أعدوا بصورة سليمة تتفق مع العبء الذي سيلقى على كاهلهم فإنهم سيقومون بانجازاتهم ويضمنون استمرارية الثورة للوصول الى الهدف، وان أطفالنا الذين ولد جيلهم بعيداً عن أرضهم بحاجة الى الارتباط بها ليصبح مصدر نموه في تلك الأرض، وعظم ولائه لتلك الأرض التي هي **البساط الذي تزدهر عليه حرية الانسان الفلسطيني.**

ان الاهداف التي انطلقت «فتح» من أجلها تتلخص بما يلي:

١ - تحرير فلسطين تحريراً كاملاً وتصفية دولة الاحتلال الصهيوني سياسياً وعسكرياً واجتماعياً وفكرياً.

٢ - اقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة تحفظ للمواطنين الاصليين حقوقهم الشرعية دون تمييز في الدين أو الجنس أو العقيدة.

٣ - بناء مجتمع تقدمي يضمن حقوق الانسان ويكفل الحريات العامة لكافة المواطنين.

٤ - المشاركة الفعالة في تحقيق أهداف الأمة العربية في تحرير أقطارها وبناء المجتمع العربي التقدمي الموحد.

٥ - مساندة الشعوب المضطهدة في كفاحها لتحرير أوطانها وتقرير مصيرها من أجل بناء صرح السلام العالمي على أسس عادلة.

ويتضح من خلال شرح أهداف «فتح» ومن خلال طرحها الواضح لأسلوب العمل الثوري ما نريده من الاشبال:

- نريد جيلاً موحد الفكر مؤمناً بثورته وبحقه.
- نريد جيلاً قادراً على تحمل أعباء التحرير والعودة.
- نريد جيلاً قادراً على بناء الدولة الفلسطينية الديمقراطية.
- نريد جيلاً قادراً على العمل لتحقيق أهداف الأمة العربية وبناء المجتمع العربي الموحد.
- نريد جيلاً قادراً على أن يأخذ مكانه السليم بين شعوب الارض ليؤكد حقيقة السلام العالمي العادل.

وباختصار: نريد جيلاً عنصره الأساسي المواطن الصالح.

ولكي نحقق ما نريد لا بد أن ندرس بوعي واقع الشعب الفلسطيني، وان نحلل حالته الاجتماعية والاقتصادية والنفسية لكي نستطيع تحديد الأسلوب الأمثل للرعاية.

تشكل التجمعات الفلسطينية مجالاً للقيام بالرعاية الجماعية. والمخيمات هي أكثر هذه التجمعات إلحاحاً لضرورة الرعاية. ففي هذه المخيمات يعاني الأطفال من سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية التي تنعكس جميعها بوضوح على حالتهم النفسية. وحيث أن المخيمات هي المورد الأساسي للمقاتلين، فإن رعاية الأشبال فيها تصبح رعاية لأبناء وأخوة المقاتلين من جهة، ورعاية شعبية تدعم تنظيم الحركة في المخيمات من جهة أخرى. ان سوء الوضع الاقتصادي في المخيمات ينعكس أثره على الأطفال بصورة واضحة. ولقد ثبت أن تدني اللياقة البدنية للأشبال وسوء الحالة الصحية العامة تنتج عن سوء التغذية وإهمال الرعاية الصحية، ولذا فقد أصبح تقديم وجبة غذائية

واحدة على الاقل يومياً للأشبال ضرورة حتمية للحفاظ على نموهم الجسمي ولياقتهم البدنية حيث أنهم مطالبون بالاجهاد اليومي في تدريباتهم المختلفة من عسكرية ورياضية وكشفية وغيرها.

وإلى أن يتم وضع دراسة علمية شاملة لواقع الشعب الفلسطيني فإن الخطة التربوية التي يجب اتباعها بشكل عام تشمل جميع النواحي الحياتية وتقسم إلى مناهج تتفق مع أعمار الأشبال في مراحلهم المختلفة، وتشمل المناهج النواحي التربوية التالية:

التربية الوطنية:

وتهدف إلى:

أ - تنمية الروح الفلسطينية الثورية والثقة بحتمية التحرير.

ب - تعميق الفهم التاريخي والجغرافي لفلسطين.

جـ - تعميق الارتباط المادي والروحي بالأرض الفلسطينية والولاء المطلق لها.

د - التعريف بالعدو الصهيوني الاستعماري ودراسة خططه وأساليبه.

التربية القومية:

وتهدف الى:

أ - تنمية الروح العربية الثورية المؤمنة بحتمية الوحدة وتحرير فلسطين.

ب - تعميق الفهم التاريخي والجغرافي للوطن العربي.

جـ - تفهم وتنمية الروابط الاجتماعية والمصيرية للأمة العربية.

د - شرح أهداف العدو الأساسية وأطماعه ليس بفلسطين وحدها بل في الوطن العربي كله.

التربية الانسانية:

وتهدف إلى:

أ - التعرف على شعوب العالم الثالث ونضالها من أجل التحرر من الاستعمار.

ب - دراسة أساليب الاستعمار بأنواعه المختلفة للسيطرة على مصائر الشعوب النامية.

جـ - شرح حروب التحرير الشعبية وتوضيح أثرها الفعّال في القضاء على الاستعمار.

التربية الصحية:

وتهدف الى:

أ - بث العادات الصحية السليمة والقضاء على العادات الضارة.

ب - معرفة مواطن الأمراض المعدية وأسبابها وطرق انتشارها وطرق الوقاية منها.

جـ - التدريب على الاسعاف الأولي.

التربية الاجتماعية:

وتهدف الى:

أ - خلق الروح التعاونية وتنمية الخلق الجماعي.

ب - تربية النشء على مبادىء الأخلاق الصحيحة من انتظام وتضحية وقيام بالواجب.

جـ - الخدمة الاجتماعية العامة في الميادين الصحية والثقافية والتعميرية.

التربية الرياضية:

وتهدف الى:

أ - تنمية اللياقة البدنية للشباب وصيانتها.

ب - صقل الروح والعقل باكتساب الأخلاق الرياضية لتحقيق العقل السليم والخلق السليم في الجسم السليم.

جـ - تنمية المهارات البدنية النافعة.

د ـ التعود على النظام من خلال الألعاب الفردية ذات الحركات المنتظمة والتعود على التعاون من خلال الألعاب الجماعية.

التربية العسكرية:

وتهدف إلى:

أ ـ إعداد الجيل القادر على القتال لتحرير وطنه وحماية حقه.

ب ـ التمرس في الشؤون العسكرية والتفوق باستعمال الأسلحة الحديثة وابتكار الأسلحة الملائمة لطبيعة حرب الشعب.

جـ ـ غرس روح التضحية والشجاعة والتعاون في النفوس عن طريق القيام بالمناورات وتنفيذ المهمات.

د ـ تنمية صفات القيادة والانضباط لدى الشباب.

التربية الكشفية:

وتهدف الى:

أ ـ التعود على حياة الخلاء والقيام بالرحلات الاستطلاعية.

ب ـ تنمية قوة الملاحظة.

جـ ـ التعرف على الفنون الكشفية المختلفة.

التربية العلمية:

وتهدف الى:

أ ـ غرس روح البحث العلمي وأسسه من دقة ومثابرة وتحليل ومنطق.

ب ـ تنمية المواهب العلمية بالتطبيق العملي.

جـ ـ تطبيق العلم بالممارسة الحقيقية.

التربية الفنية:

وتهدف الى:

أ ـ تنمية الروح الفنية والتذوق الفني.

ب ـ صقل المواهب العقلية وإفساح المجال أمامها.

جـ ـ إحياء الفن الشعبي الفلسطيني والعمل على نشره.

د ـ تنمية الموسيقى والغناء الجماعي.

التربية المهنية:

وتهدف الى:

أ ـ مساعدة الأشبال والفتوة على تقرير مصيرهم المهني الذي يختارونه.

ب ـ تنمية المهارات اليدوية.

جـ ـ تنمية روح البناء العملي من خلال الممارسة الحقيقية للمهنة.

ولكي ننقل هذه الترتيبات من المجال النظري الى المجال التطبيقي، فإنه من الضروري تحديد نوع المشرفين والمربين القادرين على عملية رعاية الأشبال.

ان الصفة الأساسية للرواد في مجال رعاية الأشبال هي قدرتهم على العمل مع الأشبال وليس للأشبال. وكذلك قدرتهم على العمل مع الأشبال ليس كجماعات فحسب وإنما كأفراد. ورائد الأشبال يختلف عن القائد من الأشبال، فالأول متخصص لعمليات الريادة والثاني هو نتاج هذه الريادة، فالقيادة في هذا المجال جزء لا يتجزأ من ديناميكيتها، فهي الان لا بد أن تنبع منها على ان **يمارسها الأشبال انفسهم كل حسبما يتمتع به من قدرات ومهارات قيادية.**

د. أسعد عبد الرحمن وآخرون:

منظمة التحرير الفلسطينية

جذورها، تأسيسها، مساراتها

مقدمة:

لأسباب تتعلق بالمنهجية والموضوعية والكثافة، جرت العادة بتقسيم المؤلفات إلى قسمين: مؤلفات تمثل مراجع، ومؤلفات تمثل دراسات عامة.

والكتاب الذي نحن بصدده، ينتمي بكل المقاييس الى القسم الأول، ليس لأنه جاء طموحاً ـ يستحق الاعجاب ـ إلى التأريخ لحقبة زمنية تمتد من عام ١٩٤٨ الى عام ١٩٨٢، بكل ما انطوت عليه هذه الحقبة من مراحل سابقة لبروز المنظمة، ومراحل تالية عليها، وما انطوت عليه من تداخلات وتفاعلات، سياسية وايدلوجية معقدة، فلسطينية وعربية ودولية، وليس لأن التصدي لتنفيذ طموح من هذا النوع، لا بد وأن يصطدم بمعوقات موضوعية تتمثل في حداثة موضوع البحث، وكون بعض الرموز والأطر والانظمة التي شاركت في رسم هذه الحقبة ما زالت باقية، مما يلقي على كاهل الباحث المؤرخ عبئاً آخر يتمثل في التعامل مع الأحداث بدقة وحساسية بالغة.

.. ولكن لأن الكلام على تأريخ منظمة التحرير الفلسطينية هو كلام بنسب متفاوتة عن هذا الفصيل أو ذاك من فصائل المقاومة الفلسطينية، وبالتالي فإن الاضطلاع بمهمة التأريخ للمنظمة لا يخلو من اصطدام الباحث المؤرخ بحقيقة الاختلاف، وربما التناقض أحياناً، بين هذا التصور وذاك، لحقيقة الاحداث، هذا الاختلاف أو التناقض الناتج عن الاختلاف في المواقع.

وقريب من هذا ايضاً، تلك الصعوبات الناشئة عن العمل ضمن فريق بحث، لما ينطوي عليه ذلك من ضرورة توحيد ادوات البحث ولغته قدر الامكان، وقد اشار المشرف الى جملة من هذه الصعوبات في مقدمته لهذا الكتاب المرجع.

وعلى أية حال، نسجل لفريق الباحثين وللمحرر، هذه الجرأة في تجاوز كافة المخاوف

★ **منظمة التحرير الفلسطينية، جذورها، تأسيسها، مساراتها.** تأليف: د. أسعد عبد الرحمن (مشرفا ومراجعا ومحررا) والباحثون: عيسى الشعيبي، د. عبد المعطي عساف، د. احمد نوفل، د. محمد علوان، وليد الجعفري، د. باسم سرحان، د. عمر الخطيب. مركز الأبحاث ـ منظمة التحرير الفلسطينية، نيقوسيا، ١٩٨٧.

والمعوّقات، والتصدي لهذه المهمة النبيلة. وبطبيعة الحال فإن من نافلة القول أن طبيعة مادة هذا الكتاب المكثفة والحساسة تفرض علينا الاكتفاء بعرضه عرضاً يبرز هيكله العام فحسب، إذ ان عرضاً تحليلياً له هو ما يتجاوز طموحنا بكثير في هذه العجالة.

★★★

جاء الكتاب في ٤٠٥ صفحات من القطع الكبير، مشتملاً على مقدمة وتمهيد وخمسة أقسام تشتمل بدورها على فصول فرعية.

تناول الباحث عيسى الشعيبي في الفصلين الأول والثاني الآثار العامة لحرب العام ١٩٤٨ على الشعب العربي الفلسطيني، والفلسطينيين ودروب العمل السياسي.

وقد أبرز في الفصل الاول الآثار الاجتماعية من هجرة واسعة النطاق الى ما تبقى من الأرض المحتلة أو الى بلاد عربية وما رافق ذلك من خلخلة في البنية الديموغرافية والاقتصادية إضافة الى الآثار السياسية ومن أبرزها ضم ما تبقى من فلسطين الى شرق الأردن.

وأبرز في الفصل الثاني التطورات في دروب العمل السياسي الفلسطيني قبل قيام منظمة التحرير الفلسطينية، بدءاً بالرؤية القومية العروبية مروراً باكتشاف الذات الوطنية وانتهاء بالانخراط في أطر سياسية عربية بغية تفعيل الكفاح الوطني الفلسطيني.

وتناول الدكتور عبدالمعطي عساف في الفصل الثالث من القسم التمهيدي موضوع الفلسطينيين ودروب العمل الفدائي قبل قيام منظمة التحرير (١٩٤٨ ـ ١٩٦٤) مبرزا ضعف العمل السياسي على الصعيد الفلسطيني وما رافقه من ضعف مواز على الصعيد العربي، معللاً ضعف العمل السياسي الفلسطيني بظروف الهجرة التي أسهمت في تفتيت الرؤية وأسلوب العمل للفلسطينيين.

وقد عرض الدكتور عبدالمعطي بشكل مكثف لمظاهر ضعف وتشتت وارتهان العمل السياسي الفلسطيني من خلال تسليطه الضوء على البطولات الفردية والبدايات المصطنعة بتوجيه من بعض الانظمة الوطنية، مروراً بالاشارة الى بعض التنظيمات الفلسطينية الصغيرة التي وجدت في هذه الفترة وانتهاء ببروز حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) وجبهة التحرير الفلسطينية ومنظمة شباب الثأر.

وتناول الدكتور أحمد نوفل في الفصل الرابع والخامس والسادس من القسم الأول*، الموضوعات التالية:

- منظمة التحرير الفلسطينية في المرحلة التأسيسية (١٩٦٣ ـ ١٩٦٥).
- العمل في الساحة الفلسطينية (١٩٦٤ ـ ١٩٦٧).
- العمل في الساحة العربية (١٩٦٤ ـ ١٩٦٧).

أما في الفصل الرابع فقد عرض لتطور فكرة الكيان على الصعيد الفلسطيني مبرزاً أهم التيارات السياسية الفاعلة في الحركة الوطنية وما أدى اليه قيام منظمة التحرير الفلسطينية من ردود فعل رسمية وشعبية على الصعيد الفلسطيني والعربي. وأما في الفصل الخامس فقد عرض الدكتور أحمد نوفل بايجاز لنشاط

★ جاء تحت عنوان: منظمة التحرير الفلسطينية ـ المرحلة التأسيسية وعهد الشقيري (١٩٦٣ ـ ١٩٦٧)

المنظمة على الصعيد الفلسطيني خلال سنوات رئاسة الشقيري الأربع، مركزاً على بناء المؤسسات وعلى ردود الفعل الفلسطينية المعارضة، داخل منظمة التحرير، ولطريقة البناء والسياسة في هذه المرحلة التي انتهت باقصاء الشقيري في نهاية عام ١٩٦٧.

وقد رصد الدكتور نوفل في الفصل السادس نشاط منظمة التحرير في السنوات الأولى لقيامها (١٩٦٤ ـ ١٩٦٧) ملاحظاً أن معظم الجهود قد اقتصرت على معالجة علاقاتها مع الدول العربية بدلاً من مقارعة العدو الصهيوني، وان مواقف الدول العربية من المنظمة حتى عام ١٩٦٨ قد تراوحت بين تأييد كامل وخلاف مستمر.

وتناول الدكتور محمد علوان في الفصل السابع من القسم الأول موضوع العمل على الساحة الدولية منذ عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٦٧. وعلى الرغم من أن المنظمة لم تتمكن في مراحل انشائها الأولى ـ كما يلاحظ الدكتور علوان ـ من اكتساب التأييد العالمي، وذلك لسبب بسيط هو انصرافها اساساً الى تكريس نفسها للعمل على الصعيد الداخلي الفلسطيني من جهة، وعلى الصعيد العربي من جهة أخرى. الا أنها مارست نشاطاً سياسياً على الصعيد الدولي اصطدم بمواقف مجموعة الدول الغربية المؤيدة لاسرائيل، والتقى الى حد مع مواقف الاتحاد السوفياتي ودول اوروبا الشرقية، وبشكل عام فقد قامت هذه الدول مجتمعة بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل، باستثناء رومانيا، على أثر العدوان الاسرائيلي، مما أعطى لسياسة المنظمة على الصعيد الدولي ثقلاً هاماً، كما أن مواقف دول العالم الثالث في اسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية التي يفترض فيها أن تكون من اكثر المواقف تميزاً وتفهماً لحقوق الشعب الفلسطيني ولمنظمة التحرير الفلسطينية قد اعتراها الكثير من التذبذب وعدم الثبات. وقد تميزت الصين على وجه الخصوص بأنها كانت الدولة غير العربية الأولى التي تعترف بالمنظمة وتمدها بالعون والمساعدة. وكان رد فعل اسرائيل على هذا الموقف الاقتراع لأول مرة منذ عام ١٩٥٢ ضد قبول الصين عضواً في الأمم المتحدة.

وفي اطار القسم الثاني الذي خصص لبحث موضوع منظمة التحرير الفلسطينية والتمركز في الأردن في عهد العمل الفدائي (١٩٦٧ ـ ١٩٧٠) عرض وليد الجعفري في الفصل الثامن لظروف الانتقال من مرحلة الشقيري الى مرحلة العمل الفدائي المسلح (١٩٦٧ ـ ١٩٦٨) مبرزاً ظهور الميثاق الوطني الفلسطيني الذي أقر في ظل سيادة نهج الكفاح المسلح وجاء تعبيراً عنه، وانعكاساً لإمساك القوى الثورية بزمام قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، مما جعله برنامج القوى الفلسطينية الثورية الذي يصور بصدق متغيرات المرحلة برمتها.

أما في الفصل التاسع من القسم الثاني، فقد تناول وليد الجعفري صعود منظمات العمل الفدائي (١٩٦٧ ـ ١٩٦٩) خالصاً إلى أن جميع الفصائل الفلسطينية قد أجمعت من الناحية السياسية على رفض المشاريع السياسية للتسوية، وعلى رأسها قرار مجلس الأمن ٢٤٢. كما عارضت بالاجماع كافة المبادرات السياسية

التي اقتُرحت، مثل مبادرة يارينغ ومبادرة روجرز. في الوقت الذي مثلت فيه تجربة الكفاح المسلح المحاولة الوحيدة التي كتب لها النجاح.

وقد تابع وليد الجعفري رصده للعمل في الساحة الفلسطينية (١٩٦٨ ـ ١٩٧٠) في الفصل العاشر، خالصاً الى ان منظمة التحرير الفلسطينية خلال هذه الفترة قد قطعت شوطاً كبيراً باتجاه تصعيد النضال الفلسطيني بشكل عام، وانها قد أخذت بعد تسلم فصائل المقاومة لزمام القيادة، في محاولة تثبيت الصفة التمثيلية للمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني بأسره، من جهة، ونجحت في الانسجام مع تطلعات سكان الأراضي المحتلة من جهة ثانية، وحازت الكثير من ردود الفعل المتعاطفة تجاهها جراء أحداث أيلول، مما عزز مصداقيتها، من جهة ثالثة.

وفي عرضه للعمل في الساحة العربية (١٩٦٨ ـ ١٩٧٠) ضمن الفصل الحادي عشر، انتهى الباحث الى تسجيل السمات العامة لعلاقات منظمة التحرير مع الجهات العربية الأخرى على النحو التالي:

ـ على الصعيد الشعبي والحزبي وعلى صعيد الهيئات والاتحادات النقابية والمهنية العربية، حظيت منظمة التحرير بتأييد الجماهير العربية، وبتأييد الهيئات الشعبية والاتحادات النقابية والمهنية.

ـ على الصعيد الرسمي، أبدت جميع الحكومات العربية بدرجات متفاوتة تعاطفها مع منظمة التحرير. وبشكل عام يمكن القول أن أكثر المواقف العربية وضوحاً في تأييدها للثورة الفلسطينية خلال الفترة (١٩٦٨ ـ ١٩٧٠) جاءت من سوريا والجزائر وليبيا.

ـ طرأت خلال هذه الفترة، تطورات في علاقات المنظمة مع مصر وذلك إثر موافقة الأخيرة بتاريخ ٢٣/٧/١٩٧٠ على مبادرة وزير الخارجية الأميركي وليم روجرز التي ولّدت ردة فعل فلسطينية عنيفة نابعة من إحساس عميق بخيبة الأمل، خاصة وان الثورة الفلسطينية قد بنت آمالاً كبيرة على مصر التي كانت تمارس دورها وتخوض معارك الاستنزاف مشكلة الدعامة القوية للثورة الفلسطينية. واستكمل الباحث في الفصل الثاني عشر رصده لفعاليات المنظمة خلال الفترة نفسها، بعرضه لاتجاهات العمل في الساحة الدولية (١٩٦٨ ـ ١٩٧٠) فأشار الى استمرار الموقف الداعم لاسرائيل من معظم الدول الغربية خاصة أميركا، مع الأخذ بعين الاعتبار إتجاه موقف إنكلترا إلى الاهتمام بحقوق الشعب الفلسطيني من جهة، واتجاه موقف فرنسا المستقل عن دول حلف الأطلسي الى مواقع ايجابية تميل لصالح المنظمة.

وبالنسبة للاتحاد السوفياتي، ففي الوقت الذي يتعارض موقفه مع طروحات المنظمة فيما يتعلق بتحرير كامل التراب وازالة اسرائيل، فقد استمر في تأكيد الحقوق المشروعة لعرب فلسطين. وقد التزمت كافة دول الكتلة الشرقية بموقف الاتحاد السوفياتي باستثناء رومانيا.

وقد لاحظ الباحث ازدياد التأييد الرسمي والشعبي في دول العالم الثالث لمنظمة التحرير ولحقوق الشعب العربي الفلسطيني. وأخيراً، فقد توجت المنظمة نشاطها على الصعيد الدولي

باعتراف الجمعية العامة، لأول مرة، بحق الشعب الفلسطيني الثابت في تقرير المصير في دورته السنوية الخامسة والعشرين بموجب القرار رقم ٢٦٧٢ج (د ـ ٢٥) بتاريخ ٨ كانون الأول ١٩٧٠. واشتمل القسم الثالث المخصص لدراسة تمركز العمل الفدائي في لبنان والانطلاق عربياً (١٩٧٠ ـ ١٩٧٤) على ثلاثة فصول هي:

ـ العمل في الساحة الفلسطينية (١٩٧٠ ـ ١٩٧٤)
ـ العمل في الساحة العربية (١٩٧٠ ـ ١٩٧٤)
ـ العمل في الساحة الدولية (١٩٧٠ ـ ١٩٧٤)

فخلص الدكتور باسم سرحان في الفصل الثالث عشر الى أن عمل المنظمة خلال فترة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٤) كان شاقاً ومضنياً، وانه تم في ظل ظروف عربية رسمية معرقلة للعمل الفدائي والسياسي الفلسطيني بوجه عام، مشيراً الى فشل المنظمة خلال هذه الفترة في تحقيق الوحدة الوطنية لاسباب ذاتية وموضوعية، والى نجاحها النسبي في التوصل الى أرضية سياسية مشتركة والى برنامج سياسي موحد انجزته في الدورة الثانية عشرة للمجلس عام ١٩٧٤. كما نجحت في تطوير العمل الفلسطيني في الداخل من خلال تمكنها من بناء الجبهة الوطنية التي أعلن عن قيامها في آب ١٩٧٣. وتمكنت كذلك من عرقلة وافشال مخططات السلطات الاسرائيلية الهادفة إلى إنشاء قيادة فلسطينية بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية في الداخل.

وفي القسم الرابع المخصص للعمل الفدائي والانطلاق عربياً (١٩٧٤ ـ ١٩٨٢) خلص الباحث الدكتور محمد علوان في الفصل السادس عشر إلى أن المناطق العربية المحتلة، رغم كل الاجراءات القمعية الاسرائيلية كافة، كانت الساحة الاساسية المتماثلة مع منظمة التحرير، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وان الأرض المحتلة وقفت عقبة أساسية أمام تنفيذ المخططات الاسرائيلية بدءاً بمشروع الادارة المدنية في السبعينات، ومشروع الادارة الذاتية، والحكم المدني، ومشروع شارون في فترة لاحقة.

وخلص الباحث وليد الجعفري في الفصل السابع عشر المتعلق بالعمل في الساحة العربية (١٩٧٤ ـ ١٩٨٢) الى أن علاقات منظمة التحرير مع الدول العربية قد حكمتها خلال هذه الفترة مجموعة من التطورات الهامة والكبيرة ذات العلاقة الجوهرية بوجود منظمة التحرير الفلسطينية ودورها وبالقضية الفلسطينية نفسها وهي:

أولاً: وجود منظمة التحرير الفلسطينية القوي في لبنان. وتوظيف المنظمة لنتائج حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ بنجاح في رفع منزلتها العربية والدولية.

ثانياً: نهج التسوية السياسية للصراع العربي الاسرائيلي الذي ظهر في اعقاب حرب ١٩٧٣، وتحوله تدريجياً، إلى نهج تسوية جزئية سارت فيه مصر، بدءاً من اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء عام ١٩٧٥، مروراً بزيارة السادات للقدس المحتلة عام ١٩٧٧، وبتوقيع اتفاقات كامب ديفيد عام ١٩٧٨، وانتهاء بتوقيع معاهدة الصلح ـ المصرية الاسرائيلية ـ في العام ١٩٧٩.

وجاء القسم الخامس والأخير، عن حروب منظمة التحرير مع اسرائيل، وقد أوجز الباحث الدكتور عمر الخطيب نتائج حرب منظمة

التحرير مع اسرائيل سنة ١٩٧٨ بالنقاط التالية:

١ ـ لم تحقق هذه الحرب هدفها الرئيسي وهو تحطيم البنية العسكرية للثورة واجتثاثها من الجنوب اللبناني.

٢ ـ ان هذه الحرب لم تنجح في ردع الثورة أو في منعها من الاستمرار في النضال المسلح.

٣ ـ لم تنجح في مجال الردع غير المباشر، حيث لم تدفع سوريا الى تسوية تؤدي الى كبح نشاطات الثورة الفلسطينية.

٤ ـ أبرزت نتيجة الحرب صمود المقاتلين الفلسطينيين رغم تفوق العدو العددي والتقني.

٥ ـ ابرزت على الصعيد الشعبي تلاحم الثورة بالجماهير العربية وبجماهير الشعب الفلسطيني.

٦ ـ ابرزت على الصعيد الدولي الثورة الفلسطينية كحقيقة سياسية وعسكرية لا يمكن تجاهلها.

أما عن نتائج حرب ١٩٨١، فعلاوة على تطابقها مع معظم نتائج حرب ١٩٧٨، فقد أدت هذه الحرب الى شل الوضع الاقتصادي في المنطقة الشمالية من فلسطين بكاملها.

وفيما يتعلق بنتائج حرب عام ١٩٨٢، خلص الدكتور عمر الخطيب الى أن أهم نتائج هذه الحرب على الصعيد الفلسطيني هو افتقاد المنظمة لقاعدة اساسية من قواعد الصراع على خطوط التَّماس ضد القوات الاسرائيلية، وتشريد وقتل آلاف الفلسطينيين في المخيمات.

أما على الصعيد الدولي، فقد أبرزت هذه الحرب الانتصار السياسي والعسكري لمنظمة التحرير، خاصة إذا قارنا تلك الحرب بحجج الهجمة الاسرائيلية.

وأخيراً، وكما يقول الدكتور عمر الخطيب، فقد عمدت حرب ١٩٨٢ بالدم، بحق، مقولة «ان الرقم الفلسطيني هو الرقم الصعب الذي يستحيل شطبه في المعادلة السياسية على امتداد منطقة الشرق الاوسط».

خالد علام

تشريل روبنبرغ:

منظمة التحرير الفلسطينية: المؤسسات المدنية

«تقدم منظمة التحرير الفلسطينية خدمات صحية وطبية شاملة، وبنية اقتصادية وخدمات اجتماعية، كما تقدم البؤرة الثقافية والقاعدة التعليمية.. وهكذا فإنه لأمر صائب تماماً أن ننظر الى منظمة التحرير على انها دولة.. وبغض النظر عن التعريفات والتسميات، فإن منظمة التحرير الفلسطينية حققت انجازات رائعة، وهي انجازات إن دلت على شيء فإنما تدل على تصميم وقدرة هذا المجتمع على الانتقال بنفسه الى دولة قومية ذات قابلية للحياة..»

د. روبنبرغ

ضمن سلسلة دراسات «صامد الاقتصادي» الصادرة عن دار الكرمل ـ صامد للدراسات والنشر والتوزيع في عمان.. يأتي هذا الكتاب للباحثة الدكتورة تشريل روبنبرغ.. وتنبع أهمية هذا الكتاب ليس فحسب من كونه يعالج جانباً غير معروف جيداً ـ على النطاق العالمي ـ من جوانب انشطة منظمة التحرير الفلسطينية، بل لأنه يقدم لنا تجربة فريدة في حياة حركات التحرر الوطني.

وكما ذكر محمد الحلاج (رئيس مركز الدراسات العربية) في تقديمه للكتاب: «ان الدور الذي تقوم به منظمة التحرير الفلسطينية يتعدى الأدوار التي تقوم بها حركات التحرر الوطني عادة.. فهي لا تناضل من أجل نيل الحقوق السياسية الوطنية للشعب الفلسطيني، ولكن أيضاً من أجل إعادة بناء وتركيب مجتمع تناثرت اجزاؤه»، اذ أن وجود المؤسسات المدنية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والمدى الذي وصلت اليه نشاطاتها، اضافة الى المؤسسات السياسية وعمليات التفاعل في مزاولة السياسات الفلسطينية، يبرهن على صحة الحقيقة القائمة.. وهي أن منظمة التحرير الفلسطينية ليست منظمة عسكرية فقط، بل ان النشاطات العسكرية لهذه المنظمة ليست في حجم وأداء انجازاتها المدنية.

وكما تذكر الدكتوره روبنبرغ، فان الهدف

★ د. تشريل روبنبرغ «**منظمة التحرير الفلسطينية: المؤسسات المدنية**»، سلسلة دراسات «صامد الاقتصادي» رقم ٥ ـ دار الكرمل ودار صامد للدراسات والنشر ـ عمان ١٩٨٥.

من كتـابهـا هذا هو محـاولة وصف وتحليـل المؤسسات المدنية لمنظمة التحرير، وذلك بهدف تقـديم صورة اكثـر توازنـاً وشمـولاً لتـركيبة ووظائف هذه المنظمة.

وقد استهلت الباحثة دراستها هذه بلمحة عن تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية منذ تأسيسها عام ١٩٦٤، لتكون الكيان السياسي الذي يمثل المصالح الفلسطينية، الا ان الباحثة، في محاولتها للغوص في التجربة النضالية المميزة للمنظمة وشمولية هذه التجربة لكافة النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني، ابتعدت عن الواقع عندما قالت «ان المنظمة في الاصل لم تكن منظمة فدائية».. حيث تذكر الباحثة انه نتيجة لانتصار (اسرائيل) على الدول العربية وما نتج عن ذلك من احتلال للضفة الغربية وقطاع غزة فان المنظمة «وقعت تحت سيطرة المجموعات الفدائية وأصبحت تتولى مزيداً من المهام العسكرية..»!!

إن الباحثة، في محاولتها لايضاح دور المؤسسات المدنية في المنظمة، وقعت في خطأ محاولة القفز عن الدور العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية، هذا الدور الذي كان الهدف الرئيسي لانشاء المنظمة.. كقوة فلسطينية تعمل من اجل التحرير.

ثم تتحدث الباحثة عن المؤسسات السياسية المنبثقة عن منظمة التحرير الفلسطينية وتشكيلاتها المختلفة (المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية)، ثم عن المنظمات الفدائية المختلفة، مبينة أن هذه المنظمات تحتفظ باستقلالها عن الهيكل الرسمي لمنظمة التحرير، رغم اندماجها في هذا الهيكل.

وتتطرق الباحثة الى جيش التحرير الفلسطيني، المؤسسة العسكرية الرسمية للمنظمة، الذي تأسس عام ١٩٦٤ بموجب قرارات المجلس الوطني الاول.. هذه القرارات التي نصت على اقامة الصندوق القومي الفلسطيني الذي قرر المجلس الوطني الفلسطيني الاول انشاءه وعهد بادارته الى هيئة من المديرين أو (مجلس ادارة) تقوم اللجنة التنفيذية بتعيينهم، فيما يقوم المجلس الوطني بانتخاب رئيس مجلس ادارة الصندوق القومي، ويتولى هذا الصندوق تمويل منظمة التحرير طبقا لميزانية سنوية تعدها اللجنة التنفيذية ويصادق عليها المجلس الوطني.

وتتطرق الباحثة في لمحتها التاريخية الى النشاطات الدبلوماسية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تتولاها الدائرة السياسية.. ثم انشطة دائرة الاعلام التي تقوم بوظيفتي الاعلام والعلاقات العامة، كما تتطرق الى سياسة المنظمة واتجاهاتها الايديولوجية، فتذكر ان قيادة المنظمة عملت على تحويل الوطنية الفلسطينية الى ايديولوجية ضمن جهودها لبناء وتوسيع الحركة الوطنية الفلسطينية. لقد اتحدت ذكريات الماضي المشترك من فلسطين ما قبل عام ١٩٤٨، وذكريات الارتباط بالارض.. الحياة الاجتماعية.. الخ.. بالاضافة الى كارثة عام ١٩٤٨ المتمثلة بطرد الفلسطينيين من ارضهم وبيوتهم وقراهم وتمزيق حياتهم الاجتماعية.. وبدء الشتات الفلسطيني.. اتحدت هذه العوامل مع تجربة الحياة في المنفى، لينتج عن ذلك رؤيا خاصة تدور حول العودة الى فلسطين مرة اخرى واقامة وجود اجتماعي وقومي طبيعي هناك، وقد

توصلت الدكتورة روبنبرغ الى أن الجهود التي بذلتها المنظمة لبناء المؤسسات (او بناء الدولة) خدمت هدفا مزدوجا يتمثل في تحقيق فوائد عملية من ناحية وبناء الدولة من ناحية اخرى.. إذ أن الوطنية - كايديولوجية - اعطت الفلسطينيين اطاراً رمزياً يستطيعون من خلاله صياغة السياسات العامة والاستجابة للمشاكل السياسية التي تواجههم.

المؤسسات الاجتماعية الفلسطينية:

تشير الباحثة في سياق دراستها للمؤسسات الاجتماعية الفلسطينية الى مجموعة من الافكار الرئيسية التي توجه عمل هذه المؤسسات.. وهذه الافكار أو المبادىء الأساسية هي:

١ - الالتزام القومي بتلبية حاجات الشعب الفلسطيني الحياتية، مثل الرعاية الصحية والتأهيل والاستخدام وتوفير المواد الأساسية بأقل التكاليف، والرفاه الاجتماعي وغير ذلك.

٢ - بناء الشعب، أي تقوية وتعميق وترسيخ وتوحيد هوية الشعب الفلسطيني مع أهداف الحركة الوطنية الفلسطينية، وقد تعزز هذا الجهد (جهد بناء الدولة) الى حد بعيد من خلال الاهتمام العميق الذي أظهرته مؤسسات منظمة التحرير بقضية حفظ وتحديد ونقل الثقافة الفلسطينية، إذ أن الهوية لا يمكن ان تتشكل وتتحدد وتتأكد الا في سياق ثقافي.

٣ - الاهتمام والالتزام بسعادة جميع الاطفال الفلسطينيين، إذ طالما أن منظمة التحرير تستطيع توفير الامن والدعم لهؤلاء الاطفال فإنها تستطيع أن تضمن استمرار الشعب الفلسطيني والحركة الوطنية الفلسطينية.

٤ - التشديد والتأكيد على ضرورة وأهمية خلق أفراد منتجين يعتمدون على الذات.. واثقين من أنفسهم ولديهم شعور بالكرامة.. متحررين من «عقدة اللاجىء».

٥ - التأكيد على قيمة وأهمية التعليم بكافة مراحله وأشكاله بدءاً من رياض الاطفال ودور الحضانة وانتهاء بالتعليم الجامعي، تطبيقاً للقاعدة التي تقول بأنه كلما ازداد الناس تعليماً كلما اشتد التزامهم بأهداف الوطنية الفلسطينية.

٦ - السعي من أجل الحصول على الاعتراف والقبول الدوليين، إذ أن الاعتراف الدولي بالفلسطينيين من شأنه أن يقوي عزيمتهم ويرفع من معنوياتهم.

وتتطرق الدكتوره روبنبرغ في دراستها هذه الى اوجه نشاطات المؤسسات الاجتماعية الفلسطينية.. حيث تبدأ بجمعية الهلال الاحمر الفلسطيني، هذه المؤسسة التي لا تستمد وضعها القانوني من قبل المجلس الوطني الفلسطيني فقط. فالهلال الاحمر الفلسطيني عضو مراقب في اللجنة الدولية للصليب الأحمر، كما يمثله مندوب في اجتماعات منظمة الصحة العالمية، وهو عضو كامل في جمعيات الصليب الاحمر والهلال الاحمر العربية وفي الجمعيات المماثلة في فرنسا واسبانيا وايطاليا.

وتتولى جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني تقديم الرعاية الصحية والطبية لابناء الشعب الفلسطيني، حيث تمتلك الجمعية ثلاثة عشر مستشفى رئيسياً معظمها في لبنان.. كما تدير الجمعية مائة عيادة تستقبل من خمسة الى سبعة آلاف مريض يومياً. وللوقوف على حقيقة

الوضع من حيث الرعاية الصحية وتطورها، تستشهد الباحثة بشهادة للدكتور الامريكي مارتن روبنبرغ الاخصائي في الطب الباطني ودراسة الأورام وأمراض الدم، الذي رافق الباحثة في جولتها في مرافق الهلال الاحمر الفلسطيني في بيروت، حيث يقول هذا الطبيب «رأيي بشكل عام هو أن المرافق التي زرتها والعاملين الذين التقيت بهم والرعاية الطبية والجراحية المقدمة، والمعدات والعقاقير المتوفرة والخدمات الادارية، أقول أن رأيي هو أن ذلك كله يمكن مقارنته بجدارة مع المستشفيات في الولايات المتحدة وبريطانيا».

كما يتبع للهلال الأحمر الفلسطيني دوائر تقوم بمهمات ذات صفة شمولية، كالدائرة الاجتماعية التي تقوم بتوفير التدريب المهني للنساء اللواتي بلا عمل في المخيمات، حيث توفر هذه الدائرة مراكز لتعليم الخياطة والتطريز والطباعة واللغات، كما تقوم الدائرة الاجتماعية بمساعدة الأسر الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في تسويق منتجاتها من الصناعات اليدوية، كما تتلقى أسر المعتقلين في الاراضي العربية المحتلة مساعدات مالية واجتماعية من الهلال الاحمر الفلسطيني.

ثم تتحدث الباحثة عن مؤسسة صامد (جمعية معامل ابناء شهداء فلسطين) التي تأسست في الأردن سنة ١٩٧٠ من أجل توفير التدريب المهني لابناء الشهداء الفلسطينيين، وقد توسعت أهداف (صامد) بصورة كبيرة بعد انتقالها الى لبنان وخاصة بعد اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية، حيث اصبحت تخدم هدفاً مزدوجاً:

أ ـ تدريب الفلسطينيين وايجاد عمل لهم.

ب ـ توفير المواد الأساسية للتجمعات الفلسطينية بأسعار معقولة. وبالتالي أصبحت صامد نواة للحياة الاقتصادية الفلسطينية.

وتشير الباحثة الى خصوصية المؤسسة المتمثلة في كونها تجربة في مجال الملكية الجماعية، حيث ان مصانعها ومعداتها تعتبر ملكاً للشعب الفلسطيني، ولهذه المؤسسة اتصالاتها وعلاقاتها الدولية، حيث تم التوقيع على اتفاقية مع اليابان لتطوير صناعة الكترونية فلسطينية، وفي مجال التسويق وقعت صامد العديد من الاتفاقيات مع كل من العراق واليمن الجنوبي واليمن الشمالي وليبيا والجزائر.. وشاركت المؤسسة في العديد من المعارض الوطنية والدولية منها معارض اقيمت في ليبزج وبلوفديف وبودابست وبوخارست وبغداد والدار البيضاء ونيودلهي وكراتشي ونيروبي والجزائر وطرابلس وقبرص.. وغيرها..

وتشير الباحثة باهتمام الى نشاطات صامد ذات الطابع السياسي، كالتعاونيات الزراعية التي اقامتها المؤسسة في عدد من البلدان الافريقية، فالفلسطينيون «لا يملكون مالاً يقدمونه كمساعدة خارجية، لذا فإنهم ـ في معركتهم لكسب الحلفاء والاصدقاء ـ يستخدمون خبرتهم الفنية لتنمية علاقاتهم مع الشعوب الافريقية التي تؤيد القضية الفلسطينية، حيث يعتبر هذا الجهد موازياً للجهود الاسرائيلية في مجال تنمية الزراعة الافريقية.. ويعتبر مؤشراً على وجود تطور سياسي فلسطيني يمكن مقارنته بالتطور السياسي للدولة الحديثة..». وترتبط المؤسسة

بـ«اتفاقات عامة حول الشؤون الاقتصادية والفنية» مع غالبية الدول الاسلامية والاشتراكية وكثير من الدول الافريقية ومع كل من كوبا ونيكاراغوا.

وباختصار فإن الباحثة تصل الى نتيجة بأن صامد هي تجربة اقتصادية فلسطينية تهدف الى تزويد الشعب الفلسطيني بالقاعدة اللازمة لبناء دولته ـ وخاصة الكوادر البشرية ـ حالما يتم استعادة الارض.. وهي تجمع بين بناء مؤسسة عاملة، وبذل الجهود لبناء الشعب.. وتساهم ايضاً في كافة الشؤون السياسية والاجتماعية والثقافية.

الثقافة والفنون:

ثم تنتقل الدكتورة روبنبرغ الى فصل جديد في كتابها.. تبحث فيه النشاطات الثقافية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث تقول انه من الواضح ان النشاطات الثقافية للمنظمة تتسم بالتنوع والكثافة،وتكمن أهمية هذه النشاطات في تأكيد الهوية الفلسطينية من خلال تراث ثقافي فلسطيني متميز، ومن خلال تعريف المجتمع الدولي بهذا التراث.. وذلك في محاولة لاستعادة المكان الطبيعي الذي يجب ان يحتله الشعب الفلسطيني بين شعوب العالم.

وتشير الباحثة الى ان اهتمام منظمة التحرير الفلسطينية بالشؤون الثقافية، ازداد مع ازدياد أهمية الفن والثقافة كوسيلة لتنمية الوعي الوطني والهوية الفلسطينية، حيث أصبحت الثقافة تعتبر أداة رئيسية في النضال من اجل استرداد الوطن.. وقد أخذت النشاطات الثقافية للمنظمة صفة الشمول، اذ أن خلق الرموز الثقافية أو اختيار هذه الرموز هو جزء من عملية بناء الشعب، فقد اعطت دائرة الثقافة والاعلام أهمية خاصة للتراث الفلسطيني ممثلاً بالملابس والازياء الفلسطينية التقليدية.. والحفاظ على الاغاني الفلكلورية الفلسطينية والرقصات الشعبية، وكذلك الاهتمام بالمسرح الوطني الفلسطيني.. والفنون التشكيلية.. والرسوم التخطيطية، كبطاقات المعايدة وأغلفة الكتب والملصقات.. الخ.. وكذلك الاهتمام بالسينما الفلسطينية، حيث كانت بدايات مؤسسة السينما الفلسطينية عام ١٩٦٧ التي تهدف، بالتعاون مع غيرها من المؤسسات الفلسطينية، كمؤسسة صامد، الى تشجيع المنتجين الفلسطينيين على زيادة انتاجهم ونشاطاتهم في هذا المجال. وهناك مؤسسة مهمة أخرى تلعب دوراً بارزاً في الانشطة الثقافية لمنظمة التحرير، هي مركز الابحاث الفلسطيني.. الذي يعمل من اجل توثيق ودراسة القضية الفلسطينية». ومن هنا فلم يكن غريباً ان يكون من اول اهداف الغزو الصهيوني للبنان عام ١٩٨٢، اجتياح مركز الابحاث ونهب محتوياته.. حيث قامت قوات العدو الاسرائيلي خلال فترة الاسبوع التي ظلت تحتل فيها منطقة رأس بيروت (حيث يوجد مركز الابحاث الفلسطيني) بتجريد المركز من محتوياته التي لا تقدر بثمن ونقلها مباشرة الى فلسطين على متن الشاحنات الضخمة..!!.

كما اهتمت الباحثة بناحية اخرى من جهود منظمة التحرير الفلسطينية في الميدان الثقافي. وهو الجانب المتعلق بتعزيز التعبير الثقافي الذي ينطوي على مغزى بالنسبة للتجربة الفلسطينية.. كاعلان بعض الايام اعيادا وطنية

كالاول من كانون الثاني (ذكرى انطلاق الثورة الفلسطينية) و ٣٠ آذار (يوم الارض).. و٧ كانون الثاني (يوم الشهيد).. الخ.. كما ان المنظمة اتخذت نشيداً وطنياً ينشد في كل فرصة ممكنة، بالاضافة الى العلم الفلسطيني نفسه الذي أصبح رمزاً فلسطينيا بارزا يشاهد في كل مكان..!.

التنظيمات الشعبية الفلسطينية:

وأفردت الباحثة فصلاً لدراسة التنظيمات الشعبية (النقابات الفلسطينية)، والتي وصفتها الباحثة بأنها توفر البنية التحتية الديمقراطية لمنظمة التحرير الفلسطينية.. وهي قاعدة التنظيم السياسي/ الاجتماعي الديمقراطي للدولة الفلسطينية المستقبلية..

وقد تطرقت الباحثة في دراستها الى معظم الاتحادات والنقابات الفلسطينية، الا أنها ركزت في دراستها على ثلاثة من هذه الاتحادات هي:

١ ـ الاتحاد العام للعمال الفلسطينيين.
٢ ـ الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.
٣ ـ الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين.

فالاتحاد العام للعمال الفلسطينيين الذي يعتبر اكبر النقابات الفلسطينية على الاطلاق يعود في اصوله الى جمعية العمال العرب الفلسطينية، التي تأسست في حيفا عام ١٩٢٥، والتي ناضلت من اجل حصول العمال العرب على حقوق مساوية لتلك التي أعطيت للعمال اليهود.. الا ان الانطلاقة الحقيقية للاتحاد كانت في عام ١٩٦٥، حينما عقد المؤتمر الاول لاتحاد النقابات الفلسطينية في غزة وأسس الاتحاد القائم حاليا.. ويعمل الاتحاد على تحقيق هدف رئيسي هو الدفاع عن حقوق العمال الفلسطينيين وتأمين حصولهم على منافع طبية واجتماعية.. وتعمل قيادة الاتحاد العام للعمال الفلسطينيين بالتعاون مع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على دعم فروع الاتحاد في كل بلد من البلدان التي تتواجد فيها.

ولعل من اهم انجازات الاتحاد.. ما قام به في لبنان من انشاء تعاونيات للفلسطينيين الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين.. حيث جاء قرار انشاء هذه التعاونيات الاستهلاكية في اعقاب دراسة استقصائية حول الظروف الاقتصادية في المخيمات بينت ان التضخم وغيره من العوامل الاقتصادية الاخرى تركت تأثيرات مدمرة على الفلسطينيين في هذه المخيمات.

وتشير الباحثة باهتمام الى ان الاتحاد العام للعمال الفلسطينيين، ومع انه مؤسسة محظورة في الاراضي الفلسطينية المحتلة، الا انه ما زال يعمل على خدمة العمال الفلسطينيين هناك وتقديم المساعدة لهم.. حيث تمكن من خلال منظمة العمل الدولية من اعادة فتح مكاتب في الضفة الغربية وقطاع غزة تقوم بتشغيل مراكز للتدريب المهني بلغ عددها ثمانية عشر مركزاً.. وتشير الدكتورة روبنبرغ الى ان الاتحاد العام للعمال الفلسطينيين عضو في الاتحاد الدولي للنقابات، كما انه يقيم علاقات مع النقابات العمالية في معظم البلدان الاشتراكية وبعض بلدان اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية واوروبا الغربية.. كما يتمتع بوضع مراقب في منظمة العمل الدولية.

أما بالنسبة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.. النقابة الثانية من حيث الحجم بين النقابات الفلسطينية، فقد تأسس في القدس

عام ١٩٦٥.. وكان الهدف الاساسي لهذا الاتحاد «تنظيم النساء التقدميات ضمن اطار منظمة التحرير الفلسطينية» وذلك من اجل تمثيل المرأة الفلسطينية في كل اجهزة المنظمة وفي الحركة الوطنية الفلسطينية.. أما الهدف الاخر للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، فهو العمل على رفع مكانة النساء الفلسطينيات وتوعيتهن.

ويتبع للاتحاد احد عشر فرعا في البلدان المضيفة.. ويدير اكثر من تسعين مركزاً نسائياً في مخيمات اللاجئين.. حيث تتعلم النساء مهارات مهنية، مثل الطباعة والتطريز واللغات.. وغيرها..

وتشير الباحثة الى أن الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية يقوم ايضاً بنشاط في الاراضي المحتلة.. على الرغم من الحظر الذي تفرضه اسرائيل على مثل هذا النشاط.. فقد أثار هذا الاتحاد وما زال يثير الرأي العام العالمي حول مأساة السجينات الفلسطينيات في السجون الاسرائيلية، والاعتقالات الادارية، والمعاملة اللاانسانية التي تواجه الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي.

ويتمتع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية بتمثيل في المجلس الوطني والمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وفي دراستها للاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين. ثالث النقابات الفلسطينية من حيث الحجم.. اشارت الدكتورة تشريل روبنبرغ الى ان الاتحاد تأسس عام ١٩٦٩، ويتبع له خمسة عشر فرعاً، ويضم نحو ثلاثة وستين الف معلم يعملون في معظم دول العالم.. ويسعى الاتحاد «لتطوير روح التعاون والعمل الجماعي وتقوية الوعي المهني والسياسي لاعضائه».

وقد ساهم الاتحاد في معالجة قضايا المعلمين الفلسطينيين الملحة، وخاصة في لبنان.. حيث كان المعلمون الفلسطينيون يعاملون معاملة الاجانب.. وطوال سنوات طويلة كان يتعين على الفلسطيني الذي يرغب في العمل في مدرسة خاصة ان يحصل اولاً على تصريح من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.. وكان من الضروري تجديد هذا التصريح سنويا.. ولكن السلطات اللبنانية لم تكن تسمح بأن يعمل في مدرسة واحدة اكثر من اثنين من المعلمين (الاجانب).. لذلك اصبح من الصعب على كثير من المعلمين الفلسطينيين ان يجدوا عملاً.. مما دعا الاتحاد الى المبادرة لتشكيل لجنة لمعالجة مشاكل المعلمين الفلسطينيين في المدارس اللبنانية الخاصة.. وقد اسفر نشاط هذه اللجنة عن اسقاط شرط الحصول على تصريح عمل بالنسبة للفلسطينيين الذين يعيشون في لبنان منذ عام ١٩٤٨.

وبالنسبة للمعلمين الفلسطينيين العاملين في مدارس (الاونروا)، فهم يعملون تحت تهديد مستمر بطردهم من وظائفهم.. وكان للاتحاد دوره في معالجة وضع هؤلاء المعلمين. فقد كان اول جهد رئيسي له في هذا المجال هو الاضراب العام الذي دعا اليه في أواخر عام ١٩٦٩ والذي امتد الى كل مدارس الاونروا في لبنان وسوريا والاردن والضفة الغربية وقطاع غزة.. هذا الاضراب الذي دام شهرا واحدا وانتهى بالتوصل الى قانون عمل جماعي وتحديد رواتب المعلمين تبعاً لمؤهلاتهم.. كما تم وضع حد

لعمليات النقل التعسفية للمعلمين.. واستطاع الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين ان يحقق نجاحاً هاماً تمثل في جعل مادتي تاريخ فلسطين وجغرافيتها ضمن المواد التي يتم تدريسها في مدارس الاونروا.. وقد ظلت هناك مشاكل اخرى كثيرة دون حل.

وفي فصل مستقل في هذه الدراسة تحدثت الباحثة عن الشؤون الاجتماعية ممثلة بمؤسسة رعاية اسر الشهداء والمسجونين.. التي تتعامل مع المشاكل الانسانية للمجتمع الفلسطيني.. والتي تشتمل على عدد من الاقسام المتفرعة عنها، مثل المراكز الاجتماعية وجمعية المكفوفين.. بالاضافة الى نشاطات المؤسسة الاجتماعية الاخرى.. كادارة المخيمات وتقديم الخدمات لسكانها.

وفي فصل مستقل ايضاً، اهتمت الباحثة في دراستها هذه بشكل خاص بنظام التعليم الفلسطيني، حيث اشارت الى ان توفير التعليم الشامل والجيد للفلسطينيين يعتبر واحداً من الاهداف الثابتة للحركة الوطنية الفلسطينية.. مشيرة ايضاً الى ان المنظمة حاولت ان تعالج الانكار الثقافي والتغييب المتعمد للثقافة الفلسطينية والتاريخ الفلسطيني.. والنضال الذي خاضه ويخوضه الشعب الفلسطيني في سبيل تحرير وطنه والمحافظة على هويته المستقلة. وقد حاولت منظمة التحرير ان تعالج هذا الوضع من خلال الدائرة التعليمية ومركز التخطيط الخاص بها.. حيث قامت هذه الدائرة بوضع فلسفة التعليم الفلسطيني.. وتصميم مواد تعليمية للمعلمين الفلسطينيين لكافة المراحل التعليمية.

وتشير الباحثة باهتمام الى فكرة الجامعة الفلسطينية المفتوحة، التي تعمل على تطوير نظام تعليمي مرن يكون موجهاً نحو خدمة شعب موزع على العديد من البلدان.. حيث يتصور القائمون على هذا المشروع ان يكون المنهاج الدراسي مرناً ايضاً.. بحيث يكون بالامكان تقديم خدمة لهذا العدد الكبير من الطلاب الموزعين في كل مكان.. وسيتم تيسير الامر باستخدام المواد التعليمية والكتب بالاضافة الى الاشرطة المسجلة.. واشرطة الفيديو والبرامج الاذاعية.

وتنوه الباحثة في اطار دراستها لنظام التعليم الفلسطيني.. بجهد المنظمة في اقامة برنامج محو الأمية، حيث تم تشكيل لجنة مشتركة من دائرة التعليم في منظمة التحرير الفلسطينية والمركز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار بغرض تطوير برنامج عملي لمحو الأمية.. إذ أن وجود مستوى أعلى من التعليم سوف يعزز عملية خلق عمال اكثر انتاجاً وأشخاص اكثر اعتماداً على النفس، وأكثر شعوراً وايماناً بفلسطينيتهم والتزاماً بالحركة الوطنية الفلسطينية.

وفي نهاية دراستها القيمة هذه، تستنتج الباحثة ان منظمة التحرير الفلسطينية ليست منظمة عسكرية فقط.. بل ان النشاطات العسكرية لهذه المنظمة تعتبر بسيطة من حيث الحجم والاداء بالمقارنة مع انجازاتها المدنية.. وتصل الباحثة الى ان منظمة التحرير قادرة تماماً على تكييف نفسها مع طائفة واسعة من المتغيرات والمتطلبات.. وبالتالي فهي «..يجب ان

تؤخذ مأخذ الجد في سياق سياسات الشرق الاوسط والصراع العربي الاسرائيلي». إذ أن عدم الاطلاع على النشاطات الاجتماعية لمنظمة التحرير الفلسطينية وعلى مؤسساتها المدنية هو الذي سمح بوصف المنظمة بأنها منظمة «ارهابية».

وتأمل الباحثة ان تساعد دراستها هذه على تبديد هذه الصورة الخاطئة.. وأن تدفع باتجاه التعرف على الطبيعة الحقيقية لمنظمة التحرير الفلسطينية.. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني..

ليث جبران

ديفيد ماكدويل :

فلسطين وإسرائيل
الإنتفاضة وخلفيّاتها

مما لا شك فيه ان الانتفاضة قد ساعدت على ازاحة الستار عن المغالطة التي روجتها الصهيونية طويلاً، وكشفت عن حقيقة صورة اسرائيل المزيفة عن الديمقراطية. وقد بدأ الرأي العام الدولي يترقب احداث الانتفاضة بفزع، بعد أن أدركت معظم الدول، بأنها ستضطر اخيراً لادانة اسرائيل، وبأن الأوان قد حان لتأخذ اتجاهاً اكثر موضوعية.

ويأتي كتاب «فلسطين واسرائيل: الانتفاضة وخلفياتها» والذي اصدره الكاتب «ديفيد ماكدويل»، منسجماً مع الصدمة التي احدثتها الانتفاضة في الرأي العام العالمي. وهذا الكتاب يعتبر من احدث ما كتب بشأن الانتفاضة الفلسطينية في الغرب. فهو مؤيد لها، ومتعاطف مع الشعب الفلسطيني، الأمر الذي يتضح بدءاً من العنوان الذي وضع فيه كلمة «فلسطين» قبل كلمة «اسرائيل».

والكتاب ينقسم الى ثلاثة اجزاء:

١ ـ السياق الدولي: ويتناول فيه الكاتب الصدام الدولي، فلسطين، البعد الاردني والعودة، وقضية اللاجئين.

٢ ـ الفلسطينيون تحت الحكم الاسرائيلي: ويتعرض فيه للاراضي المحتلة، من السيطرة الى الثورة، رد فعل الفلسطينيين تجاه الدولة اليهودية، ومعضلة الدولة اليهودية.

٣ ـ مواجهة المستقبل: زيارة جديدة للماضي، الآفاق بالنسبة للأرض المحتلة والفلسطينيين والاسرائيليين والخيارات التي ينبغي القيام بها.

وفي هذه الاجزاء، يذهب الكاتب إلى انه منذ اليوم الأول للانتفاضة، كان واضحاً بأنها أهم عملية سياسية منذ (١٩٦٧)، وقد بدأ كل من الفلسطينيين والاسرائيليين يدركون انه لا عودة

★ الكتاب باللغة الانكليزية

David Mcdwull. Palestine and Israel
The Uprising and beyond
I.B. Tauris. 8 co. Ltd Publishers - London

للوضع الذي كان قائماً قبلها.

فالشباب الفلسطيني المحبط والغاضب، لأن احتمالات الحكم الاسرائيلي تبدو بلا نهاية، أخذ يتحدى قوة النيران العسكرية المصوبة. وقد جرى الاعتراف بأن الانتفاضة، التي اخذت الجميع تقريباً على حين غرّة، تختلف كلية وبكل المقاييس عن أشكال الاحتجاج السابقة. كما ادرك الفلسطينيون بالفطرة مدى اهميتها، فقد كانت هذه هي المرة الاولى التي سلك فيها فلسطينيو الاراضي المحتلة مسلكاً متلاحماً (كأمة) موحدة، وجرى صب الزيت على الوقود بالزيارة التي قام بها وزير الدولة البريطاني للأراضي المحتلة، والتي تواكبت صدفة مع الاحداث، حيث اعلن في غزة: «أتحدى أي انسان أن يأتي الى هنا ولا يصاب بصدمة. إن الظروف السائدة هنا هي اهانة للقيم الحضارية، فمن المخجل انه على بعد بضعة أميال من الشاطىء يسود الازدهار، في حين يسود هنا البؤس الذي يتحدى أي شيء في العالم..».

وأعلن شامير بدوره: «ان الارهابيين والسفاحين (!) الذين يهاجمون قوات الأمن، ليسوا أبطالاً، لكن هؤلاء المجرمين يعرفون أن الجيش يحاول الا يقتلهم أو يجرحهم، ولذلك يصبحون أشد طيشاً، ولا أحد يريد مذابح..».

ولم يكن صادقاً في ذلك، هذا ما أكده الكاتب، لأن اسرائيل قد نجحت في البدء في تهدئة الاحتجاج الفلسطيني المتكرر في الاراضي المحتلة بالعنف والاحتفاظ بقبضة حديدية، واستطاعت عن طريق التحكم في الموارد الاقتصادية، والتحكم في فرص العمل، أن تسيطر على الاوضاع، بحيث ظل التمرد عليها عملاً فردياً، وظلت هي بدورها، وبمساعدة الخطط التي وضعها «ديان» و«آلون» وغيرهما، تسعى لاضفاء سمة «الوضع الطبيعي» على الاراضي المحتلة، كما اعتقده الاسرائيليون، الذي يعني استمرار الاحتلال دون قيود وبلا حدود، مع حدوث انفجارات غاضبة احياناً.

لكن الانتفاضة جاءت لتدمر فكرة ما كان يبدو طبيعياً، وغدا العصيان المدني سمة اساسية للتمرد الفلسطيني.

لقد جرت الاضطرابات العامة المتكررة والمتواصلة في المدن الرئيسة للضفة الغربية وقطاع غزة، وانضمت القرى النائية الى المظاهرات، وأدى ذلك الى اتساع النطاق الجغرافي للانتفاضة. وقد كُثف حضور القوات الاسرائيلية وجُعل وجودها مرئياً ومحسوساً على نحو اكثر اثارة. كما ايقظ المناطق الريفية الأكثر بعداً، وجعل الشباب الفلسطيني اكثر تمرداً وقوة، وبدأت حرب استنزاف، وبات واضحاً على الجانب الاسرائيلي انه لن تكون هنالك نهاية سريعة للانتفاضة. فحاولت اسرائيل استعادة السيطرة بالتوسع في الاعتقال. وبحلول شهر مايو (١٩٨٨) كان هناك عشرة آلاف سجين، وعدد كبير منهم في سجن كيتزويت في النقب، حيث الظروف المروعة. وإلى جانب ذلك اعتمدت اسرائيل اطلاق النار والاعتقال الجماعي والطرد من الاراضي المحتلة، والترويع البدني والحصار الاقتصادي، واساليب اخرى ادينت عالمياً لعدم التزامها باحكام اتفاقية جنيف (١٩٤٩) الخاصة بحماية السكان المدنيين في ظل الاحتلال العسكري.

ومع مرور الأيام، انتشرت الانتفاضة بشكل اسرع، واتسعت رقعتها الجغرافية، وحققت نجاحاً اساسياً في القدس الشرقية بتحطيم صورة اسرائيل كبلد موحد. وبذلك يرى الكاتب أن الانتفاضة بدأت كعملية ستتجاوز انشاء دولة فلسطينية في غزة والضفة، واصبحت تطرح قضية العلاقة بين العرب واليهود في (اسرائيل) نفسها. وقد بدأ الصراع في الشرق الاوسط بالتحول مع الانتفاضة من صراع فيما بين الدول إلى صراع بين مجتمعين في دولة واحدة على النطاق الاقليمي والدولي. الأمر الذي ادى الى اثارة الكثير من ردود الفعل ضمن الاوساط العربية والاوساط الدولية وضمن الوسط الاسرائيلي نفسه، وقد اشار الكاتب الى بعض منها:

فعلى المستوى العربي يذكر المؤلف: «بأن الدول العربية قد قررت في اجتماع عقد في تونس في يناير عام ١٩٨٨ تقديم الدعم المالي لاستمرار الانتفاضة، لكنها شعرت انه لا بد من تقديم ما هو اكثر، وبدأت في تقديم صور التضامن الاخرى معها، من مظاهرات وغيرها، ومن ثم عقد مؤتمر قمة لبحث الانتفاضة، وقد أعاد هذا المؤتمر للمنظمة المكانة التي كانت تحتلها قبل محاولة اسرائيل تدميرها في عام (١٩٨٢) في بيروت».

اما على الصعيد الدولي: فقد اشار الكاتب إلى ابعاد القلق والفزع الذي اثارته الانتفاضة بين الدول الغربية، والتي رأت مؤخراً بأنه ليس هناك من مفر من ادانة اسرائيل، واصبحت الولايات المتحدة، التي حاولت تدبير أمور أزمة الشرق الاوسط دون تدخل من القوى الخارجية، اكثر توتراً، فقد كانت تستطيع أن تمارس ضغطاً على اسرائيل لتقبل نوعاً من المنتدى الدولي كأسلوب للتقدم، لكنها كانت تريد أن تضمن اولاً عدم إضرار هذه العملية باسرائيل باعتبارها حليفها الرئيس، ولذلك فقد أبدت في مجلس الأمن مواقف متعارضة عند مناقشة الانتفاضة.

أما حول ردود فعل الجانب الاسرائيلي، فقد اشار المؤلف إلى أن القادة السياسيين والعسكريين في اسرائيل قد اجمعوا على الحاجة لاستعادة السلطة والنظام في الاراضي المحتلة، بغض النظر عن الآثار الضمنية البعيدة المدى للانتفاضة، لكن تطورات الأحداث فاجأتهم دون أن يكونوا مستعدين.

ويضيف الكاتب بأنه لم يكن هناك توافق في الرأي السياسي في اسرائيل حول اسباب الانتفاضة، الأمر الذي تبدى في تناقض بيانات حكومة (الوحدة الوطنية) بشأنها. فشامير يقول: «ليس هناك جديد في هذا، وليس هناك ما نخشاه، لقد تغلبنا على مثل هذه الأمور في الماضي وسنتغلب عليها حاضراً ومستقبلاً»، وعرض تنفيذ اسرائيل لما تتصوره عن خطة «كامب ديفيد».

أما بيرين، فقد دعا الى حل سياسي يتواكب مع اعادة النظام وقال: «علينا أن نختار بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، إن الذين يرفضون الحوار مع الأردن يفتحون الطريق للمنظمة..».

ثم جاء الاعتراض على منهج الحكومة في مواجهة الانتفاضة من اقصى اليسار واقصى اليمين في اسرائيل، فقد اعترض اليسار على العنف ودعا الى التخلي عن الأراضي المحتلة

سريعاً عن طريق التفاوض، بينما طالب اليمين بمعاملة أكثر شدة للمتمردين وحماية المستوطنات اليهودية بقوة. وامتد الخلاف الى داخل الحزبين الرئيسيين (الليكود ـ والعمل) حول اسلوب مواجهة الانتفاضة. وقد عكس التداخل بين الليكود والعمل، بين المتشددين مثل شامير ورابين من ناحية وايبان من الناحية الأخرى، التداخل في المواقف بين انصار الحزبين، ولم يبد أي من الحزبين موقفاً موحداً متلاحماً من الانتفاضة، وتمثلت النتيجة المباشرة للانتفاضة، كما يقول المؤلف، في الميل الشعبي نحو اليمين، ومع ذلك، وعلى الرغم من ان المد في الرأي العام الاسرائيلي اتجه الى صالح اليمين السياسي، فإن حركة السلام الآن قد شهدت نهضة جديدة. هذه الحركة التي تمثل تحالفاً عريضاً ليسار مجموعات الوسط التي تريد وضع حد لمواجهة اسرائيل المستمرة مع جيرانها (ومواطنيها) العرب.

ومن هنا يرى الكاتب بأن الجهود الدولية والاقليمية التي اتجهت سابقاً لمنع زعزعة الاستقرار في المنطقة، واخضعت حل المشكلة الفلسطينية لهذا الهدف، وجعلته تالياً في الاهمية، بدأت، ومع الانتفاضة، أمام تحديات جديدة. وبدا واضحاً أن الاطار المطروح دولياً للحل سابقاً غير مجدٍ، مثل خطوط هدنة ١٩٤٩

ومن الأمور التي استوقفت الكاتب قرار الملك حسين بفك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة رسمياً، وذلك في ٣١ يوليو ١٩٨٨، أي بعد ٨ شهور من الاضطرابات في الاراضي المحتلة، فكانت هذه ضربة قاصمة لاسرائيل.

وبذلك فإن المؤلف يعتبر بأن الانتفاضة قد نسفت المغالطة التي روجت لها الولايات المتحدة طويلاً، بأن أي تسوية سياسية للضفة الغربية ينبغي أن تتم من خلال الأردن بدلاً من الشعب الفلسطيني.

واعتبر ايضاً أن اعلان الملك حسين بفك الارتباط شكل نصراً كبيراً للمنظمة وللشعب الفلسطيني، وشكل في الوقت نفسه لطمة كبيرة لحزب العمل الاسرائيلي، لأنه جاء قبل الانتخابات بثلاثة شهور فحسب، والتي كانت قضية الأراضي المحتلة جوهرية فيها.

فقد نادى حزب العمل منذ عام ١٩٦٧ بأن أية تسوية لا بد أن تتم من خلال الأردن، وبذلك نزع الملك حسين جزءاً أساسياً من برنامج حزب العمل.

ويستطرد المؤلف ايضاً: لقد خاب امل الولايات المتحدة لأنها كانت تأمل في أن ينتصر حزب العمل في الانتخابات وأن يتوصل في نهاية المطاف إلى تسوية مع الأردن، وحتى يونيو ١٩٨٨ كان وزير الخارجية (شولتز) يرفض أية فكرة عن الاستقلال الفلسطيني ويصر على أن التمثيل ينبغي أن يتم تحت رعاية الأردن فقط. لكن الاردن انتصر للارادة الفلسطينية.

وحتى بدء الانتفاضة كانت قيادة المنظمة نفسها مستعدة لقبول صيغة لوفد فلسطيني اردني مشترك. وكان من المفهوم ان العنصر الفلسطيني وإن لم يكن من زعماء المنظمة سيكون شريكاً ونداً للأردنيين.

وكان هذا موضع نقاش ساخن في الضفة الغربية وغزة، ففي ابريل ١٩٨٣ مثلاً، اوضح استطلاع للرأي العام أن ٣٢٪ كانوا يحبذون وفداً مشتركاً في حين كان ٤٣٪ يحبذون وفداً

فلسطينياً منفرداً، وقبل الانتفاضة بعام بيّن استطلاع آخر للرأي أن قيام اتحاد كونفدرالي بين دولتين لكل منهما سيادتها (الاردن وفلسطين) امراً مقبولاً.

ثم ينتقل الكاتب - من خلال استعراضه لبعض الارقام والاحصائيات - الى الوضع الداخلي الاسرائيلي المتمزق، ويعود بنا الى بدايات المشروع الصهيوني، طارحاً بعض المبادىء التي قام عليها ذلك المشروع، وأهمها فكرة خلق اغلبية يهودية في فلسطين، ذلك أن المجتمع اليهودي، كأقلية في فلسطين، سيفقد معناه وسيصبح مثل المجتمعات اليهودية في الشتات..!

فمنذ بدء المشروع كان تحقيق الاغلبية امراً ضرورياً من الناحية السياسية، أي، وكما قال «موشي شاريت» رفيق بن جوريون، تأسيس مجتمع يهودي كبير بما يكفي ليشعر العرب تجاهه بالاحترام. والواقع ان معظم الصهاينة رأوا أن الاغلبية اليهودية هي «شرط مسبق مطلق للصهيونية» بغض النظر عن الاختلافات حول كيفية التعامل مع الوجود العربي في ارض اسرائيل.

ولكن، وبالرغم من هذا التشديد والسعي، فإن تحقيق هذه الاغلبية معرض للخطر حاليا. إذ تبين الاحصاءات الديمغرافية انه بحلول عام ١٩٩٣، فان اليهود لن يتجاوزوا الـ ٦٠٪ من اجمالي سكان ارض فلسطين كلها، وانهم لن يزيدوا عن ٥٦٪ بحلول نهاية القرن، وبانهم لن يعودوا اغلبية بحلول عام «٢٠١٠» أو نحو ذلك.

وأثار الكاتب موضوع ارتفاع معدل المواليد في الوسط العربي، والذي ما زال موضع تعليق ومناقشة متكررة في الدوائر الصهيونية منذ ما يزيد عن نصف قرن، خاصة في فترات انخفاض الهجرة اليهودية إلى فلسطين. ففي فترة مبكرة ترجع الى عام (١٩٢٤)، اعترف حاييم وايزمان بضخامة التحدي الذي يطرحه ذلك، وكتب يقول «إن الزيادة الطبيعية للسكان العرب تبلغ نحو ١٥٠٠٠ سنوياً، وقد بلغ اليهود الذين جاءوا في العام الماضي ١٠٠٠ نسمة، فكيف يستطيع اناس ان يتحدثوا عن تكوين اغلبية..».. وعندما اقترب «مصير فلسطين من لحظة الازمة في عام ١٩٤٣، دعا بن جوريون الآباء إلى أن يقوموا «بواجبهم الديمغرافي» مؤكداً أن معدلاً قدره ٢.٢ طفلاً لكل اسرة ليس كافياً، وأن السكان اليهود في فلسطين في حالة انهيار ديمغرافي. لاسيما وأن هناك تصاعداً في الاعداد المهاجرة من اسرائيل. ويؤكد الكاتب بأن هذه الهجرة المضادة قضية حساسة، وأنه من اجل الحفاظ على النسبة بين اليهود والعرب في فلسطين، وفي ظل عدم ارتفاع معدل المواليد اليهود، فإن اسرائيل تحتاج الى هجرة صافية مقدارها ٦٠ الف يهودي سنويا ومع ذلك، فقد شهدت الثمانينات اسوأ مستويات الهجرة في تاريخ اسرائيل.

يضاف الى ذلك التحول الحاصل في نوع اليهود الذين يختارون الهجرة الى اسرائيل، ففيما بين ١٩٤٨ و ١٩٦٧، لم تكن غالبية المهاجرين الى اسرائيل مدفوعة باسباب دينية، ومع ذلك، فبحلول الثمانينات، كان ٨٠٪ من المهاجرين الى اسرائيل من اليهود الارثوذكس، ومن ناحية اخرى، فقد بدأ التغير النوعي في صفوف المهاجرين من اسرائيل يتزايد بشكل

واضح، ففي اوائل الخمسينات بلغت الهجرة المضادة ذروتها خلال فترة اشتداد الهجرة الى اسرائيل، وحدثت بصورة كلية تقريباً بين من كانوا قد وصلوا حديثاً إلى اسرائيل وتراجعوا عنها، واستقر المستوى لكنه بدأ يتزايد بعد عام ١٩٧٣، وأخذت الهجرة تتوضح بين صفوف الصابرا (الاسرائيليون اليهود المحليون)، مما يشير الى أن التضامن الصهيوني للدولة أخذ يضعف تحت العبء الاقتصادي والعسكري المتراكم عن النزاع العربي الاسرائيلي. وقد تراجع عملياً العمل على تخليص ارض فلسطين كلها. كما أن تجميع الشعب اليهودي قد كف عن أن يكونَ هدف اسرائيل الأول.

من جانب آخر، فانه من المرجح أن يثبط الفشل المستمر في تقرير مصير الأرض المحتلة، وقضية الحقوق السياسية والديمغرافية بين اليهود والعرب، من همة المهاجرين. ومثلما لاحظ بن جوريون من ستين سنة مضت، فإنه مع «الاحساس المستمر بأن اليهود يجلسون على بركان قد يقوض الحركة الصهيونية كلها، فان اليهود لن يروا في البلد ملاذاً وانما ساحة معركة. ». وحتى لو استبعدنا الانتفاضة، فإن عدم وجود حل لمشكلة الاراضي المحتلة سيشجع اعداداً متزايدة من اليهود الاسرائيليين على الهجرة من اسرائيل. وبالمحصلة، نجد أن القضية الديمغرافية هي من اخطر القضايا التي تهدد اسرائيل. ويقول المؤلف، انه، ومنذ قيام اسرائيل، هناك صعوبة في محاولات حكوماتها المتعاقبة تشتيت مركز الفلسطينيين بين المستوطنات اليهودية. إذ أن هذه السياسة لم تنجح، فنسبة الفلسطينيين في غرب الجليل ووسطه - المثلث الصغير - وشمال النقب، تتزايد باطراد كما أن وادي «عارا» الذي يلاصق الحافة الشمالية الغربية للضفة الغربية فلسطيني كلية (٩٨٪)، كما ان الغالبية كذلك في باقي المثلث.

وقد اصبحت المنطقة الشمالية (كل شمال الخط الممتد من الجانب الشمالي لحيفا حتى الضفة الغربية) تضم فلسطينيين يزيدون عن ٥٠٪ من السكان في نهاية عام (١٩٨٥). كما تتزايد اعداد الفلسطينيين في المناطق المختلطة، سواء بسبب الزيادة الطبيعية او الهجرة، ففي الجليل حدث تسلل فلسطيني للمستوطنات التي كانت يهودية كلية من قبل، وايضاً هناك توسع فلسطيني باتجاه الغرب مع تسلل إلى المدن الساحلية، وجنوب شرق تل ابيب، وقد حاولت الحكومات المتعاقبة اجهاض هذه التطورات.

ويضيف المؤلف مشيراً أن نمط حركة السكان اليهود في اسرائيل لا تختلف كثيراً عن حركتهم في البلدان الصناعية، والتي تتجه اساساً للمراكز الاقتصادية (السهل الساحلي الاوسط) وبعيداً عن الاطراف (الشمال والنقب) ونظراً لأن مدن التنمية في المنطقة الشمالية، عدا الكرمل، في حالة ركود اقتصادي ، فقد تنبأ احد الجغرافيين بقيام تسبل عربي ضخم للمدن اليهودية في الجليل، لدرجات تهدد استمرار وجودها اليهودي، وفي الجنوب ايضاً في منطقة بئر السبع - أراد - ديمونة، رحل ١٥٠٠ يهودي خلال عام ١٩٨٥ وحده.

وكما هو ملاحظ بأن امكانات النمو الديمغرافي الفلسطيني واضحة بالفعل. ويقول

المؤلف انه عندما تتجاوز نسبة الفلسطينيين عن ٣٠٪ فانه من المرجح ان تكف الاغلبية اليهودية عن الايمان بالدولة اليهودية كما هي مكونة حالياً لأنها ستصبح دولة عربية يهودية.

ونظراً لأن معظم الفلسطينيين شباب، فإن امكاناتهم الانتخابية ما تزال مخبوءة لحد كبير، ففي عام ١٩٨٥ كانوا يشكلون ما يزيد عن ١٧٪ من اجمالي سكان اسرائيل، لكنهم كانوا يشكلون ١٢٪ فقط من سكان اسرائيل الراشدين في سن الاقتراع، وستزيد نسبة المقترعين منهم في عام ٢٠٠٠ الى نحو ٢٠٪ وعلى الرغم من انه في عام ١٩٨٧ كان هناك ٦ فلسطينيين فقط اعضاء في الكنيست بسبب تفتت الاصوات، فقد يكون هناك ١٦ عضواً منهم أو اكثر بحلول عام ٢٠٠٠، ويؤكد المؤلف على انه ما لم يحدث تغير جذري في معاملة اسرائيل للاقلية الفلسطينية فيها، فمن المرجح ان تتدعم المقدرة التصويتية للفلسطينيين. نظراً لوعيهم بجدواها وامكان استخدامها في مواجهة السياسات التمييزية ضدهم. وربما يؤدي هذا الى تفاقم المواجهة السياسية بين العرب واليهود. ويزيد الاستقطاب بين الناخبين اليهود، ويرى المؤلف انه، وعلى الرغم من هذه المؤشرات الواضحة منذ اوائل الثمانينات، فقد فشلت الحكومات الاسرائيلية في تطوير سياسة متماسكة لمواجهة التطورات منذ عام ١٩٦٦. وتعكس هوية ومزاج الوزراء المكلفين بمسؤوليات خاصة عن الشؤون العربية ـ وايزمان. ايرينز ميلو ـ التناقض الموجود ضمنا في معاملة الدولة للاقلية. فقد كانت سياسة الدولة تقوم اما على «الدمج» أو على «القمع» وفي الحالتين تسعى لخلق آليات للسيطرة. وطالما أن الهدف واحد، فمن الصعب التمييز بين دعاة الادماج ودعاة القسر، فكلاهما يعترفان بالحاجة الى بعض الادماج وبعض القسر.

وينتهي الكاتب في نهاية الكتاب الى أن الانتفاضة قد فجّرت في اسرائيل مشكلة البنية الداخلية للدولة نفسها حيث اظهرت وبعنف أن المسألة قد تعدّت قضية صراع عام الى مسألة البنية الداخلية الاسرائيلية وامكانية الاستمرارية في المشروع الاسرائيلي ذاته.

رندا النحلاوي

أحمد يونس :

أهمّ التغيّرات الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ خلال الفترة "١٩٦٧ ـ ١٩٨٥"

يقدم المؤلف بالاشارة الى ان الاحتلال الاسرائيلي للضفة والقطاع أحدث تأثيراً كبيراً على مجمل التطورات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال فرض مجموعة من السياسات والاجراءات، التي أحدثت تشوهاً ملحوظاً في البنية الاقتصادية، سواء على صعيد التطور القطاعي، او على صعيد علاقة تلك القطاعات ببعضها. وتندرج تلك السياسات والاجراءات تحت ثلاثة عناوين رئيسية:

● مجموعة من السياسات الادارية والقانونية والاقتصادية.

● تحويل أسواق الضفة والقطاع إلى منطقة تجارة حرة للاقتصاد الصهيوني.

● وضع اقتصاد هاتين المنطقتين المحتلتين تحت الرقابة الصارمة، وخاصة ارتباطاته الخارجية. ناهيك عن الآثار الديموغرافية، حيث تشوه التركيب السكاني، وبالتالي التأثير السلبي على قوة العمل، وتركيبها، وتوزعها القطاعي.

★★★

ويخصص يونس الفصل الأول للحديث عن السكان والعمل، مبتدئاً بالحديث عن الضفة الغربية، التي نزح زهاء ثلث سكانها عن أراضيهم، نتيجة العدوان الصهيوني، صيف ١٩٦٧، حتى أن حجم السكان لم يعد الى ما كان عليه سنة ١٩٦٧، إلا في عام ١٩٨٥.

بينما نزح زهاء عُشر سكان قطاع غزة، بفعل عدوان ١٩٦٧، وبعد عام ١٩٦٨، بلغت نسبة النزوح ٠،٧٪ سنوياً. وفي حين بلغ معدل تزايد السكان في الضفة والقطاع، نحو ٣٤ بالألف للعام ١٩٧٣، تراجع الى ٣٠ بالألف في القطاع، والى ١٨ بالألف في الضفة، للعام ١٩٨٤.

ولاحظ الكاتب أن النزوح تركز في الفئات

★ احمد يونس، **اهم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥**، بحث لنيل دبلوم في التخطيط، جامعة دمشق، ١٩٨٨.

التي تزيد أعمارها عن ٣٠ سنة، وخاصة الذكور، والمتعلمين، والفنيين. ولاحقاً شمل النزوح أسراً بالكامل، وثمة الهجرة القسرية، بحجج أمنية، أو هجرة إرادية، بحثاً عن فرص عمل.

ويدرس المؤلف التركيب العُمري للسكان، ليصل إلى استنتاجات مؤداها أن مجتمع الضفة والقطاع هو مجتمع فتي، حيث الأطفال دون الخامسة عشرة، هم نحو ٤٥٪ من اجمالي سكان هاتين المنطقتين. بينما تبلغ نسبة الشيوخ (فوق ٦٥ سنة) ٣,٩٪ في الضفة، و٢,٦٪ في القطاع. ويشكل البالغون ـ وهم قوة العمل ـ أكثر قليلاً من ٥١٪. كما يلاحظ المؤلف انخفاضاً نسبياً في نسبة الأطفال هناك، مرده ارتفاع معدلات الوفيات بين الأطفال، نظراً لتدهور الوضع الصحي. وقد انخفضت الفئة من ٣٠ ـ ٤٤ سنة ـ العمود الفقري لقوة العمل ـ انخفاضاً ملحوظاً، من ١٣,٧٪، سنة ١٩٦٧، الى ١١,٦٪ في الضفة، عام ١٩٨٥، مقابل من ١٤,٤٪ الى ١٠,٣٪ في القطاع خلال نفس الفترة وقد هبطت فئة الطاعنين في السن (فوق ٦٥ سنة)، في الضفة، من ٦,٥٪، سنة ١٩٦٧، الى ٣,٩٪، سنة ١٩٨٥، مقابل من ٤,٧٪ الى ٢,٦٪ في القطاع.

وهذا كله ميَّز الهرم السكاني للضفة والقطاع بقاعدة عريضة ورأس مدببة.

ثم ينتقل أحمد يونس الى الحديث عن القوة البشرية، التي بلغت في الضفة عام ١٩٦٨، ٣٥٠,٧ ألف نسمة (٥٤٪ من مجموع السكان)، و ١٨٢,٦ ألف نسمة في القطاع (٥١,٣٪ من مجموع السكان). وتطورت هذه النسبة، سنة ١٩٨٥، إلى ٥٦,٢٪ و٥٣,١٪، على التوالي.

ورغم هبوط نسبة من هم خارج قوة العمل إلى ٦٦,٨٪ سنة ١٩٨٤، فإن معدل النشاط الاقتصادي (قوة العمل / السكان + ١٤)، ظل منخفضاً حيث لم يتجاوز، في أحسن حالاته، ٢٦٪، بينما تجاوز ٤٢٪ في الاردن، و٥٠٪ في الكيان الصهيوني. وأعاد المؤلف هذا الانخفاض إلى وجود نسبة عالية من الأطفال، وانخفاض مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، وأخيراً هجرة الأيدي العاملة، الذي يعني ارتفاع معدل الاعالة الواقع على كاهل العاملين.

وفي عام ١٩٦٨، بلغت نسبة المتعطلين من قوة العمل ١١,٧٪ في الضفة، و ١٧٪ في القطاع ثم هبطت عام ١٩٧٥ إلى ١,٢٪، و ٤٪، على التوالي، ووصل إلى ٠,١٪ و٠,٩٪، سنة ١٩٨٤.

وشهد توزع العمال على القطاعات الاقتصادية تطورات ملحوظة، خلال ٦٧ ـ ١٩٨٥. أهمها تقلص العاملين بالزراعة، لحساب قطاع البناء. وبدرجة أقل لحساب الصناعة. وعمل زهاء نصف العاملين في الضفة والقطاع، داخل الكيان الصهيوني، وكان هذا أهم مظاهر الدمج والالحاق بالاقتصاد الصهيوني.

★★★

وفي الفصل الثاني ـ الذي خصصه المؤلف للزراعة ـ عولج أمر «الأراضي». حيث تبلغ مساحة الضفة والقطاع حوالي ٦٢٢ ألف هكتار

(٢٣٪ من المساحة الكلية الفلسطينية)، تحتل الضفة ٩٤٪ والباقي للقطاع.

والضفة منطقة جبلية، ذات زراعة بعلية، ما عدا منطقة وادي الاردن، وبعض السهول في الشمال والشمال الغربي. وقسمت، طبوغرافياً، إلى أربع مناطق رئيسية:

● السهول الخصبة في جنين وطولكرم ـ (٥٩ ألف هكتار).
● السلسلة الجبلية، من جنين وحتى الخليل ـ (٣٢٠ ألف هكتار).
● المنحدرات الشرقية، المطلة على وادي الاردن ـ (١٤٥ ألف هكتار).
● منطقة وادي الاردن. ـ (٥٦ ألف هكتار)

أما قطاع غزة فاراضيه رملية منبسطة، تعتمد على الزراعة المروية، وأغلب زراعتها الحمضيات.

وقد سيطرت سلطات الاحتلال على حوالي ٤٥٪ من أراضي الضفة، و٣٢٪ من أراضي القطاع، وهي التي كانت ملكية حكومية، والأراضي غير محددة الملكية، أو المختلف على ملكيتها، ناهيك عن أراضي الغائبين. ومع بداية الثمانينات توسعت الحكومة الاسرائيلية في مصادرة الاراضي. وحتى منتصف ١٩٨٧، تحت مصادرة ٢,٨ مليون دونم من أراضي الضفة والقطاع، وتمت إشادة ١٨٨ مستوطنة، منها ٢٠ مستوطنة في قطاع غزة.

وينتقل أحمد يونس إلى الحديث عن القيود الادارية والسياسة المالية:

● وضع قيود على زراعة الأشجار المثمرة، وتحديد نظام الحصص، بحجة التخطيط الزراعي.
● منع تسويق المنتجات الزراعية الفلسطينية في الكيان الصهيوني، وذلك للحد من المنافسة، وبالمقابل، يجري اغراق أسواق الضفة والقطاع بالمنتجات الزراعية الصهيونية.
● منع المزارعين من تصدير منتجاتهم، إلا عن طريق شركة أكريسكو الصهيونية، بشروط تعجيزية وعمولة باهظة.
● محاربة أية محاولة لتطوير الزراعة.
● مقاومة نشاط الجمعيات التعاونية الزراعية.
● غياب فرص التحويل والاقتراض الزراعي.
● احتكار المؤسسات الصهيونية لمعظم مدخلات الانتاج الزراعي (آلات،وبذور، وأسمدة)، وبالتالي التحكم في تكاليف الانتاج.

وقد خرجت زهاء ٣٠٪ من الأراضي الزراعية للضفة من الانتاج الزراعي، مقابل نحو ٣,٥٪، فقط، في قطاع غزة.

ولم يكتف الاحتلال بالأراضي، بل ألحقها بالمياه. ويقدر مخزون المياه المحدد في الضفة بمائةمليون متر مكعب، سنوياً، منها ٤٧٥ مليون متصلة مع مخزون المياه في فلسطين المحتلة منذ ١٩٤٨، و ١٢٥ مليون متر مكعب غير متصلة مع هذا المخزون. وتستنزف الصهيونية نحو ٩٥,٥٪ من مياه الحوض المتصل. أما الحوض غير المتصل فيتوزع ما بين المستهلك العربي الفلسطيني (٨٠ مليون متر مكعب)، والمستوطن الصهيوني (٣٠ مليون)، و١٥ مليون متر مكعب محظور على الفلسطينيين استغلالها. وتستخدم الصهيونية أحدث الوسائل التكنولوجية لسرقة المياه العربية، من حفر الآبار للمستوطنات، بأعماق تفوق كثيراً الآبار العربية. وفي عام

١٩٨٥ كانت المستوطنات تمتلك في الضفة زهاء ٤٠٪ بئراً، بينما تناقص عدد الآبار العربية، وقلت إنتاجية المتبقي منها.

وقد فرض الاحتلال سيطرته على الموارد المائية، من خلال منع استثمار بعض المصادر، والحد من استثمار البعض الآخر، ووضع قيود على حفر آبار جديدة. وما حدث لآبار قرية العوجا - شمالي اريحا - يمكن أخذه كعيِّنه، حيث حفر الاحتلال ثلاث آبار عميقة، بقطر ٢٢ إنشاً، بالقرب من الينابيع والآبار الموجودة في القرية، فجفت ستة آبار وأحد عشر ينبوعاً.

وفي قطاع غزة، أدى إقامة المستوطنات الى تناقص كميات المياه المستهلكة هناك، مع اختلال التوازن بين الماء العذب والمالح، وأصبح بحوالي ٥٠٪ من آبار القطاع غير صالح للشرب والزراعة.

ومع هذا كله، فقد تطور الانتاج الزراعي في الضفة، بمعدل ١٢٦٪، خلال الفترة ٦٧/٦٨ - ٨٣/١٩٨٤. وارتفع الدخل هنا، بنسبة تفوق ١٠٠٪، عن المدة نفسها، في حين تراجعت الأرض المزروعة من ١,٦٨٣ إلى ١,٥٠٠ ألف.

وقد بلغ حجم المحاصيل الحقلية، في الضفة، لموسم ٦٧/٦٨، ٢٣,٥ ألف طن، على مساحة مقدارها ٧٥ ألف هكتار، بما يوازي ١٠,٤٪ من مجموع الانتاج النباتي - وقد تراجع انتاج المحاصيل الحقلية، في الموسم ٨٣/٨٤، إلى ٣,٢ ألف طن (٦,٣٪ من مجموع الانتاج النباتي)، وتقلصت المساحة المزروعة الى ٤١ ألف هكتار، سنة ٨٣/٨٤.

أما الخضروات، فقفز إنتاجها من ٦٠ ألف طن، للموسم ٦٧/٦٨ (٢٦,٦٪ من مجمل الانتاج النباتي) إلى ١٦٦,٢ ألف طن، لموسم ٨٣/٨٤ (٣٢,٦٪ من مجمل الانتاج النباتي). وارتفعت مساحة الارض المزروعة خضروات في الضفة، عن المدة نفسها، من ١١٣ ألف دونم الى ١٥٥ ألف دونم.

فيما قفز انتاج الزيتون من ٢٨ ألف طن، للموسم ٦٧/٦٨ (١٢٪ من مجمل الانتاج النباتي)، الى ٦٢ ألف طن، للموسم ٨٣/٨٤. واتسعت مساحة الاراضي المزروعة زيتوناً من ٦٠٠ ألف دونم الى ٧٠٠ ألف دونم.

وقفز حجم المنتج من الحمضيات في الضفة من ٢٠ ألف طن، للموسم ٦٧/٦٨ (١٣,٣٪ من مجمل الانتاج النباتي) الى ٧٤,٣ ألف طن، للموسم ٨٣/٨٤. وقفزت المساحة المزروعة بالحمضيات، عن المدة نفسها، من ٢٠ ألف دونم الى نحو ٢٥ ألف دونم.

وارتفعت معدلات إنتاج الفواكه من ٤٧,٩ ألف طن، للموسم ٦٧/٦٨ (٢١,٣٪ من حجم الانتاج الزراعي)، الى ٩٣,٧ ألف طن، للموسم ٨٣/٨٤ (١٨,٣٪ من حجم الانتاج الزراعي). وقفز دخل الفواكه من ٥٪ الى ١٤٪ من مجمل دخل الانتاج الزراعي.

وفي قطاع غزة قفز الانتاج الزراعي من ١٥٢ ألف طن، للموسم ٦٧/٦٨، الى ٢٦٤,٣ ألف طن، للموسم ٨٣/٨٤. وقد انحسرت مساحة الأرض المزروعة بالمحاصيل الحقلية من ٤٥,٩ ألف دونم، في الموسم ٦٧/٦٨، الى ٢٣ ألف دونم، فقط، في الموسم ٨٤/٨٥. بانتاج قدره ٣٣ ألف دينار أردني، فقط. بينما تطورت

المساحات المزروعة بالخضروات من ١١,٣ ألف، دونم، ٦٧/٦٨، الى ٣٩ دونم، والانتاج من ٣٠,٧ ألف طن، الى ٥٦ ألف طن.

وتطورت المساحة المزروعة فواكه وزيتون في القطاع، من ٢٧,٦ ألف دونم، في الموسم ٦٢/٦٣، منها ١,٤ دونم زيتون، الى ٣٧ ألف دونم، في الموسم ٨٤/٨٥، منها ١١ ألف دونم زيتون.

وكانت الحمضيات قد احتلت، عشية عدوان ١٩٦٧، زهاء ٨٠ ألف دونم، وتراجعت هذه المساحة الى ٦٦ ألف دونم، في عام ١٩٨٥، بسبب العقبات الكأداء التي وضعتها سلطات الاحتلال في وجه تصدير الحمضيات. فيما تراجعت كميات الانتاج من ٩١ ألف طن، في عام ٦٧/٦٨، الى ٥٩,٧ ألف طن في الموسم ٨٣/٨٤.

وفي مجال اللحوم، قفز انتاج قطاع غزة من ١,٩ ألف طن، لموسم ٦٧/٦٨، الى ٥,٩ ألف طن، لموسم ٨٣/٨٤، والحليب من ٩,٦ ألف طن الى ١١,٢ ألف طن. ووصل حجم البيض المنتج، لموسم ٨٣/٨٤، نحو ٤٤,٥ مليون بيضة. والاسماك الى ١,٠٠٠ طن، في سنة ١٩٨٤، بعد أن كانت ٢,٧ ألف طن، عام ١٩٦٨. ويعود هذا الهبوط، أساساً، الى المضايقات التي يتعرض لها الصيادون الغزيون.

وقد تراجعت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في مجمل الناتج المحلي، وبالتالي تراجعت أهميته النسبية. ففي الضفة بلغ ٣٦,٦٪، في عام ١٩٦٨، انخفض الى ٢٠٪، في عام ١٩٨٤، وفي قطاع غزة تراجع من ٢٨,١٪ حتى ١٢,٤٪.

★★★

ويخصص المؤلف الفصل الثالث من أطروحته للحديث عن الصناعة، التي تركزت في المجال الحرفي التقليدي العائلي. ففي الضفة ثمة الصابون، ومعاصر الزيتون، والمطاحن، والنسيج، والملبوسات، وصناعات سياحية تقليدية. وفي قطاع غزة المشروبات الروحية، والمطاحن، والنسيج. وساهمت الصناعة في ٦,٦٪ من اجمالي الناتج المحلي في الضفة، و ٣,٣٪ في القطاع. وقد عمدت سلطات الاحتلال الى اصدار الاوامر العسكرية، وتطبيق الاجراءات الادارية التي تحد من تطور هذه الصناعة، كما حدث في مصنع الكبريت في نابلس، وقد تركزت هذه الاوامر والاجراءات على الاساليب التالية:

- منع اقامة بعض الصناعات وتقييد تطور بعضها الآخر، بالأوامر التعسفية.
- عرقلة استيراد المواد الأولية، ومنع تصدير المنتجات.
- نقل بعض الصناعات الاسرائيلية التي تحتاج الى أيد عاملة كثيفة، الى الضفة والقطاع.
- المنافسة غير المتكافئة.
- الابقاء على تخلف البنية التحتية في الضفة والقطاع.
- منع قيام نظام وطني للتمويل المصرفي واساليب التمويل الاخرى.

وقد حدث تطور بسيط في عدد المشتغلين في الصناعة، خاصة أولئك الذين ظلوا يعملون في الضفة والقطاع، فكان عددهم في الضفة

١٥,٧٠٠، في عام ١٩٧٠، احتلوا ١٤,٦٪ من مجموع العاملين هناك، ووصل عددهم، في عام ١٩٨٤، الى ١٨,٥٠٠، بما نسبته ١٦,٢٪ من مجموع العاملين هناك. أما في قطاع غزة فكانوا ٦,٤٠٠، في عام ١٩٧٠، يشكلون ١٢,١٪ من مجموع العاملين هناك، ووصل عددهم. في عام ١٩٨٤، الى ٨,٠٠٠، مثلوا ١٧٪ من مجموع العاملين في القطاع.

فيما تطور عدد المشتغلين من أبناء الضفة والقطاع في الصناعة في اسرائيل، تطوراً أعلى، فارتفع عددهم، في المدة نفسها، من ٢,٢٠٠ في الضفة و٥,٠٠٠ في القطاع، بما نسبته ١٣,٢٪ و٨,٦٪، على التوالي، الى ٩,٧٠٠ في الضفة، ٧,٣٠٠ في القطاع، بما نسبته ١٧,٩ و١٨,٢٪، على التوالي.

أما الأجور فكانت منخفضة، نسبياً: دولارين، يومياً، في الضفة، سنة ١٩٧٠، و١,٤ دولار في القطاع. ثم قفزت الى ٧,٥ دولار في هاتين المنطقتين المحتلتين، على السواء.

وتراجع عدد أيام العمل في الشهر من ٢٤ يوماً، سنة ١٩٨١، الى ٢٣,٦ يوماً، سنة ١٩٨٤.

وقد زاد عدد المؤسسات الصناعية، بمعدل ٧,٨٪، في ما بين سنتي ٧٩ و١٩٨٤ وإن تراجع بمعدل ٤٠٪، عما كان عليه سنة ١٩٦٩.

ولعل جملة أُمور قد تحكمت في تطور الصناعات:

● ضعف منافستها للصناعات الصهيونية.

● تسخير مخرجاتها لخدمة الصناعات الصهيونية.

● ان تكون مدخلاتها منتجات صهيونية.

وقد تراجعت صناعة الألبسة بمعدل ٤٪، والجلود بمعدل ٨٪، والصناعات الأخرى بمعدل ٢١٪. فيما تطورت مصانع الأخشاب بمعدل ١٧٪، والمطاط والبلاستيك والمواد الكيماوية بمعدل ٣٣٪، والصناعات اللامعدنية ٤٢٪، والمعادن الفلزية بمعدل ٢٧٪.

تتوزع المنشآت، سنة ١٩٧٩، حسب عدد العمال، على النحو التالي: ٩٢٪ منها هي منشآت صغيرة، لا يتجاوز عدد العمال في كل منها سبعة عمال، وحوالي ٤٢٪ عدد عمالها يتراوح بين عاملَيْن وثلاثة. أما سنة ١٩٨٤، فكان حوالي ٤٢٪ من المنشآت ممن لا يتجاوز عدد عمالها السبعة، وحوالي ٤٠٪ يتراوح عدد عمالها ما بين عاملَيْن وثلاثة.

أما في قطاع غزة، فقد ازداد عدد المؤسسات الصناعية بمعدل ٤٥,٥٪، وعدد المشتغلين بها بمعدل ٨٪، في حين تراجعت مؤسسات صناعة الأطعمة والمشروبات والسجائر بمعدل ٤٥٪، وتطورت مؤسسات صناعة الأخشاب بمعدل ٧٣٪، ومؤسسات المنتجات الفلزية والأدوات الكهربائية، بمعدل ٣٧٪، وصناعة المنتجات الصناعية بمعدل ٥٢٪. وفي عام ١٩٧٩ كان ٨٨٪ من المنشآت الصناعية في القطاع من الحجم الصغير، ولا يتجاوز عدد عمال الواحدة منها السبعة عمال، و١٢٪ عدد عمالها أقل من ثلاثة عمال. وفي عام ١٩٨٤ قفزت الأولى الى ٩٥٪.

وقد اتسمت الصناعة في الضفة والقطاع بعدم الاستقرار، وبمؤسسات صغيرة، وبالتغير

الهيكلي للمؤسسات، وتغير أنواع الانتاج. مما أحدث خللاً ملموساً في ظروف التطور الطبيعي للاقتصاد الفلسطيني. وظلت الأهمية النسبية للصناعات في الضفة ٨,٣٪، في حين قفزت في القطاع من ٣,١٪، في عام ١٩٦٨، الى ١١,٦٪، في عام ١٩٨٤. فعلى الرغم من الارتفاع الملحوظ في قيمة الناتج الصناعي في الضفة، إلا أن الركود أدى الى عدم تحسن أهمية ومكانة القطاع الصناعي.

★★★

ويغطي الفصل الرابع من الأطروحة موضوع التجارة الخارجية للضفة والقطاع. ويلاحظ المؤلف، بحق، أن العجز هو صفة ملازمة للميزان التجاري هنا، وان هذا العجز يتطور، بوتيرة متصاعدة، نظراً لما تحتله التجارة مع اسرائيل، وهي التي بلغت عام ١٩٨٤، حوالي ٨٩٪ استيراداً و٥٤,١٪ و ٨٥٪ تصديراً، من الضفة والقطاع، على التوالي. بينما كان العجز، في عام ١٩٦٨، مجرد ٣٤,٤ مليون دولار، فانه قفز في عام ١٩٧٥، الى ٢١٤ مليون دولار، وفي عام ١٩٨٠ إلى ٣٢١,٧ مليون دولار، وفي عام ١٩٨٤ إلى ٣٧٧ مليون دولار. وذلك، أساساً، بسبب عدم التكافؤ مع الكيان الصهيوني وسياسته في تقييد الحركة عبر الجسور المفتوحة بالتصدير دون الاستيراد وفتح السوق المحلي أمام الانتاج الاسرائيلي، وتغذية الاقتصاد الاسرائيلي بمستلزمات الانتاج الرخيصة من السوق الفلسطيني، ووضع العراقيل امام التصدير.

إن نسبة كبيرة من صادرات الضفة والقطاع الى إسرائيل هي منتجات معامل ومنشآت صناعية في الضفة والقطاع، تقوم بالانتاج لحساب الشركات والمؤسسات الاسرائيلية، مقابل عمولة. وبذا يستفيد المنتج الاسرائيلي من الأيدي العاملة العربية الرخيصة، ويتهرب من الضرائب.

وبعد ان يستعرض المؤلف التركيب السلعي للتجارة مع إسرائيل، فإنه يحدد مشاكل التبادل التجاري معها، في ما يلي:

١ ـ عجز المنتجات الفلسطينية عن المنافسة.

٢ ـ الانخفاض المتواصل لسعر صرف الشيكل.

٣ ـ عدم توفر الطلب اللازم للمنتجات العربية في الأسواق الاسرائيلية، وذلك لاسباب عنصرية.

٤ ـ صعوبة التعامل مع التجار الاسرائيليين، وانعدام الثقة بهم.

وتمثل التجارة مع الاردن ٩,٩٪ من مجمل واردات الضفة، لسنة ١٩٦٨، و ٢٪، فقط، لسنة ١٩٨٤. فيما مثلت صادرات الضفة الى الاردن ٥٣,٥٪، من مجمل صادراتها، لسنة ١٩٦٨، و٤٥,٢٪، لسنة ١٩٨٤. أما قطاع غزة فقط استورد من الاردن، سنة ١٩٦٨ ٠,٥٪، تراجعت الى الصفر، سنة ١٩٨٤، فيما صدَّر للاردن ١٠٪ من مجمل صادرات ١٩٦٨، و١٣٪ من مجمل صادرات ١٩٨٤.

وقد مثلت الصادرات الزراعية نحو ٣٤٪ من مجمل الصادرات، والصناعية ٦٦٪ (سنة ١٩٨٣). وكان ٩٦,٥٪ من مجمل الواردات صناعية، والباقي زراعية.

وقد مثلت تجارة الضفة والقطاع مع بقية دول العالم ١٥,٩٪ بالنسبة للواردات، و١٢,٩٪

الصـادرات، لسنة ١٩٦٨، هبطت، في سنة ١٩٨٤، الى ٧٪ و١,٨٪، على التوالي.

وكانت الصادرات الى بقية دول العالم محصورة في المنتجات الزراعية، أما واردات الضفة فإن ٨٧٪ منها كانت صناعية، فيما بلغت نسبة الواردات الصناعية لقطاع غزة ٧٤٪.

★★★

ويختم المؤلف القسم الاقتصادي بالاشارة الى ان الاستعمار القديم قد عمد الى احتلال المستعمرات، كي تكون سوقاً لمنتجاته، ومصدراً للمواد الخام التي تحتاجها منتجاته. مما رهن المستعمرات بالكامل للعوامل الخارجية، الأمر الذي أتاح للدول الاستعمارية فرض نظام جائر لتقسيم العمل.

أما في ظاهرة الاستعمار الجديد، فقد لجأت الدول الاستعمارية إلى سلاح المساعدات المشروطة، لتُبقي على النظام الجائر لتقسيم العمل، ولكن بأساليب أُخرى.

وفي ظاهرة الاحتلال الاسرائيلي للضفة والقطاع، فإننا أمام نوع جديد من الاستعمار، يجمع بين أساليب الاستعمار القديم وصفوة الجديد، وإن أصناف الاحتلال الاسرائيلي أساليب أكثر بشاعة.

★★★

وفي القسم الاجتماعي، فإن المؤلف غطى مجالات التعليم، والصحة، والسكن والاسكان. فأشار الى انخفاض عدد المدارس الحكومية في الضفة، مقابل الارتفاع النسبي في عدد المدارس الأهلية. أما في قطاع غزة فقد ارتفع عدد المدارس الحكومية، وتضاعف عدد المدارس الأهلية، عشرات المرات. ومع ذلك فقد ظل معدل عدد الطلاب/ الصف يعتبر مكتظاً. وغطت الدراسة مجال جامعات الضفة والقطاع، من غير زاوية.

وأوضح المؤلف، بالأرقام، مدى التخريب الذي ألحقه الاحتلال بالمجال الصحي لشعبنا في الضفة والقطاع. كما دلل على مدى التأثير السلبي للاحتلال عن حجم واتجاهات الامتداد العمراني والاسكاني في الضفة والقطاع، عبر مجموعة جائرة وتعسفية من التشريعات والاجراءات.

★★★

وبعد،

فإن الكاتب بذل مجهوداً ملحوظاً في رصد التطورات الاقتصادية في كل من الضفة والقطاع، تحت الاحتلال الاسرائيلي. ونجح في ذلك، إلى حد بعيد. لكنه أسقط من التطورات الاجتماعية التحولات في البنية الطبقية الاجتماعية، داخل الضفة والقطاع. وهي التحولات المترتبة على التطورات الاقتصادية، أساساً، وذلك ان هذه التطورات أدت الى إضعاف القوى التقليدية في الضفة والقطاع،

وإلى تقوية الفئات الوسطى، وبخاصة الاكاديميين، فضلاً عن توسيع دائرة الطبقة العاملة، وتعزيز دورها الاجتماعي والسياسي، مع ملاحظة السلبيات التي علقت بالطبقة العاملة، بسبب عمل نحو نصف حجم هذه الطبقة في اسرائيل، في قطاعات متدنية، وضمن

تجمعات صغيرة، مع بقاء ارتباط النسبة الغالبة من هذه الطبقة بالريف. ثم هناك تحرر المرأة النسبي من نسبة غير ضئيلة من قيودها. وهي عوامل تركت بصماتها على الحركة الوطنية الفلسطينية هناك. وتعزز تأثيرها بفعل الوعي السياسي العالي في هاتين المنطقتين المحتلتين، منذ ما يزيد عن العشرين عاماً، الأمر الذي لا يصعب لمسه في الانتفاضة المجيدة الراهنة.

عبد القادر ياسين

يوسف سامي اليوسف:

فلسطين في التاريخ القديم

"نظرة موجزة"

«حين تدرس تاريخ كيان من الكيانات البشرية، فانك تحاول ان تعرف كيف عبر ذلك الكيان عن نفسه في الزمن التاريخي الراضخ لمبدأ القبل والبعد، أو للقانون الذي يشد السابق واللاحق في سلسلة مترابطة. ومن شأن مثل هذه الفكرة ان تجرك بالضرورة الى فكرة اخرى فحواها ان كل علم بالتاريخ هو العلم بالروابط التي تلحم الاجزاء في الكلية الواحدة والمجمل المتماسك. حقاً ان العلم بالواقع هو العلم بالمتعدد الذي لا يعرف الفصال إلا بقدر ما يعرف الوصال».

على أرضية هذه المصادرة، يخلص الباحث إلى حقيقة مؤداها (الغياب الكبير) للوحدة حين نحاول مقاربة التاريخ الفلسطيني القديم. وتحديدا الوقوف على حقيقة الصلات بين المدن الفلسطينية، منذ نشاتها في الألف الخامس وحتى وقت متأخر.

إن هذا الغياب يعني فيما يعني، انعدام القدرة حالياً على كتابة تاريخ متماسك ومتعاقب لفلسطين، على غرار تاريخ مصر، لسببين رئيسين:

● ندرة المعطيات التاريخية التي يمكن ان تتيحها التنقيبات الأثرية، وافتقادها إلى التعاقب والتلاحم العضوي.

● رزوح الأرض التي كان من المفروض على الفلسطيني ان يحفرها منقباً عن ذاكرته الجماعية او تاريخه الكلي، تحت وطأة الاحتلال الصهيوني.

إن ما هو أهم من الوعي على مأساوية السبب الثاني، الوعي على حقيقة أن المحتل وحده يتمتع بالشرط الأول لكتابة تاريخ فلسطين. لا بل حريته في تزييف هذا التاريخ بما يتفق مع مسلماته التاريخية والعقائدية.

من هنا تبرز ضرورة البدء بكتابة تاريخ

★ يوسف سامي اليوسف. فلسطين في التاريخ القديم ـ نظرة موجزة. سلسلة كراس منارات رقم ١، دار منارات، عمان، ط. ١٩٨٩

فلسطيني، ليس لاثبات اسبقية الكنعانيين على التوراتيين في فلسطين، إذ ان التوراة نفسها تقر بهذا الأمر، ولكن لأن الانسان ذاكرة تعنى بماضي الانسان. وحين يصار الى تدوين الأزمنة الفلسطينية واخبار اوقاتها المتباينة، فإن هذه البرهة الأولى تنطوي على دلالة مؤداها ان ثمة في الروح الفلسطيني حنيناً إلى الاستمرار في التاريخ، وتلمساً للطراز الخاص للشخصية الفلسطينية والهوية الفلسطينية.

فلسطين، الاسم والتاريخ:

أطلق على فلسطين الكثير من الاسماء على امتداد فترات تاريخية، وقد أورد الباحث في عرض مكثف مجموعة من هذه الأسماء:

● (خارو): وهو اسم يميل الباحث الى الاعتقاد بأنه أقدم اسم اطلق على فلسطين. وقد اطلقه الفراعنة منذ الألف الثالث قبل الميلاد.

● (رتنو): وهو اسم اطلقه المصريون ايضاً، إلا انه ليس من الثابت إن كان هذا الاسم يشمل كل فلسطين او انه كان خاصاً بالجليل وحده. ويرجح الباحث ان (رتنو) هذه كانت تمتد شمالاً حتى مشارف حماة في الداخل وقرب مدينة ارواد على الساحل.

● (ارض كنعان): وقد اطلق الفراعنة هذا الاسم على فلسطين، ومعناه (الارض المنخفضة). وفي مخلفات تل العمارنة التي تعود إلى أوائل القرن الرابع عشر قبل الميلاد ما يؤيد ذلك.

● (مِريام): وهي تسمية اطلقت على فلسطين، وردت في ملحمة شعرية تسمى (اللآلىء)، وضعت في النصف الاول او الثاني من القرن الرابع عشر قبل الميلاد. ولعل التسمية تعني بلاد البخور.

● (بالستين): وهو الاسم الذي صار فلسطين في اللسان العربي، جرياً على عادة العرب في ابدال الباء فاء. وقد أخذ من اسم الشعب الذي استوطن السهول الساحلية الممتدة من جبل الكرمل شمالاً وحتى غزة جنوباً. ومن المرجح ان اول اشارة تاريخية الى هذا الاسم قد جاءت في مدونات الملك الآشوري (أودنيراري الرابع) الذي سمى الساحل الفلسطيني باسم (بلستيا)، وقد دأبت التوراة على اطلاق اسم (البلشتيم) على الساحل الفلسطيني نفسه، اي على الارض الواقعة بين حيفا وغزة. وأورد المؤرخ المشهور (هيرودوتس) في تاريخه المكتوب حوالي سنة (٤٤٠ق.م) اسم (بلستين) عدة مرات، وعلى اثره سار المؤرخون اليونان والرومان، وظل اسم فلسطين ملتصقاً بأرض كنعان حتى يومنا هذا.

الهجرات الى فلسطين:

شهدت فلسطين مجموعة من الهجرات الوافدة اليها، ويمكن الاشارة الى أهمها كما يلي:

● الموجة الأمورية ـ الكنعانية، في حدود عام ٣٠٠٠ قبل الميلاد. ومن المؤرخين من يعود بتاريخ هذه الموجة الى حدود عام ٢٥٠٠ قبل الميلاد.

● الموجة اليبوسية، وهناك إجماع تقريباً على ان اليبوسيين قبيلة من القبائل الكنعانية وفدت الى فلسطين مع الموجة الأمورية ـ الكنعانية في الألف الثالث قبل الميلاد. وهم مؤسسو مدينة القدس.

لم تكن فلسطين خلواً من الحضارة قبل وفود هذه الموجات البشرية، فقد اثبتت الحفريات

ان مدناً مثل بيسان وأريحا قد كانت عام ٣٠٠٠ قبل الميلاد مأهولة بالسكان الذين تركوا آثاراً كنعانية، وقد عثر في عين سلوان قرب القدس على قبور وخزفيات تعود الى مطالع الألف الرابع قبل الميلاد.

وإجمالاً، فقد استوطن الاموريون مرتفعات فلسطين (الضفة الغربية والجليل) وامتدوا الى جبال لبنان والطرف الشمالي من سوريا الحالية على طول نهر العاصي تقريباً، وإلى الغرب من نهر الفرات. أما الكنعانيون فقد استوطنوا فلسطين وكامل سواحل الشام.

فلسطين ومصر قديماً:

إتسمت العلاقة بين فلسطين ومصر قديماً بسمة الصراع الدائم، فقد كان الاموريون الكنعانيون ينظرون الى مصر الفرعونية على انها المتنفس الوحيد الذي يمكن من خلاله تحقيق الامتداد البشري على ضفاف نهر النيل عندما كانت فلسطين تضيق بمن فيها من سكان. وكان الفراعنة ينظرون الى فلسطين على أنها عمقهم الاستراتيجي المهم دوماً لتأمين حدودهم الغربية من الموجات الغازية المتتالية.

وتعود اقدم حرب بين الطرفين الى اواسط القرن الخامس والعشرين قبل الميلاد، عندما شن الفرعون (ساموورع) من الاسرة الخامسة حرباً على الامورين. وقد أمدتنا السيرة التي كتبها احد الضباط المصريين الكبار ويدعى (ونا) على جدران مقبرته بمعلومات وافية عن مجموعة من الحروب التي قامت بين المصريين القدماء وسكان فلسطين من الاموريين والكنعانيين في زمن الفرعون (بيبي الأول) من الأسرة السادسة في حدود العقود الاولى من القرن الرابع والعشرين قبل الميلاد.

ونحس في السيرة التي كتبها هذا الضابط كثيراً من المبالغة في تصوير انتصاراته العسكرية التي احرزها على سكان فلسطين آنذاك. خاصة وان الفرعون احتاج علاوة على جيش مصر، إلى جنود ليبيا وبلاد النوبة، ومن المرجح أن (ونا) فشل في تحقيق انتصار عسكري حاسم لمدة عشرين سنة قامت خلالها اربعة حروب، لم يوفق خلالها في تحقيق نصر حاسم فاضطر إلى شن حرب خامسة على جبهة البر والبحر.

فلسطين قبيل وبعد عصر الهكسوس:

بانتهاء الحرب المصرية - الفلسطينية في اواسط القرن الرابع والعشرين قبل الميلاد، أو في أوائله، فإن تاريخ فلسطين يدخل في ثغرة طويلة لا يعرف المؤرخ كيف يردمها، وهي تمتد حتى اواسط القرن العشرين قبل الميلاد. إذ تصبح المعلومات منذ ذلك الزمن أوفر عن فلسطين.

وقد برز الهكسوس على ساحة التاريخ الفلسطيني منذ القرن العشرين قبل الميلاد، وهم خليط من شعوب سامية وآرية احتشدت في الشطر الشمالي من بلاد الشام، ولاسيما الجزيرة، ثم اخذت تهاجم بلاد (رتنو) وكان امرها قد استفحل فهيمنت على بلاد الشام كلها في حدود سنة ١٨٠٠ قبل الميلاد. وقد قامت مجموعات من قبائل الهكسوس بالاغارة على مصر عن طريق فلسطين، واجتاحت الدلتا عنوة والغت نفوذ الاسرة الثالثة عشرة من شمال مصر، ثم من اواسطها بعد ذلك.

مثل الهكسوس في التاريخ المصري

السلالتين الخامسة عشرة والسادسة عشرة. وكان الملك خيان اعظم ملوك السلالة الخامسة عشرة. وقد استطاع هذا الملك القوي ان يوحد مصر وبلاد الشام كلها في دولة واحدة لأول مرة في التاريخ. والأرجح ان ذلك قد حدث في اواسط القرن السابع عشر قبل الميلاد، اي زهاء عام ١٦٥٠ أو ١٦٦٠ق.م.

وقد توقف الباحث في معرض كلامه عن الهكسوس، عند ملاحظة مهمة، وهي أنه ليس لليهود ولا لنسل ابراهيم اية صلة بالهكسوس على الاطلاق. على عكس ما روجه اليهود وما تبناه بعض المؤرخين المحدثين. ويدعِّم الباحث نفيه لهذه المغالطة بوقائع تاريخية ثابتة، ذلك ان البلستو أو الفلسطينيين الذين تحالف ابراهيم مع ملكهم، كما جاء في أواخر الاصحاح الحادي والعشرين، لم يظهروا على مسرح التاريخ إلا في القرن الثاني عشر قبل الميلاد. على حين ان أمر الهكسوس كان قد انتهى قبل مجيء البلستو إلى فلسطين بثلاثة قرون أو أربعة!!

وقد بدأت مصر حربها التحريرية ضد الهكسوس حوالي عام ١٥٨٠ قبل الميلاد، بقيادة ملك مصري يدعى (سكنن رع) مؤيداً بجماهير الشعب المصري، في الوقت الذي تخلف فيه الاقطاعيون المصريون عن مساندته حفاظاً على امتيازاتهم التي كرسها الاحتلال الاجنبي. غير ان هذا الملك الشجاع قد قتل في ساحة القتال ضد الهكسوس فخلفه ابنه (كاموزه) في التصدي للهكسوس، وقد نجح هذا الابن في تحقيق انتصار على الهكسوس في الشمال، وعندما عاد الى الجنود مات في ظروف غامضة، فتولى العرش من بعده اخوه (أحْمس) المحرر الحقيقي لمصر من الهكسوس. إذ نجح في طردهم من الاراضي المصرية الى الأبد واستولى على عاصمتهم (أفاريس) حوالي عام ١٥٧٥ قبل الميلاد.

ولما كان جنوب فلسطين قد غدا القاعدة الخلفية للهكسوس التي راحوا يتجمعون فيها ولاسيما في تل الدوير حالياً جاعلين منها معقلاً يهدد مملكة الفراعنة، فقد شن الفرعون (أحمس) حرباً حاصر خلالها (تل الدوير) ثلاث سنوات متواصلة إلى ان اضطرهم للجلاء عنها شمالاً. ولم يكتف بهذا، بل راح يطاردهم في كل فلسطين. وعندما امتنعت عليه مدينة اريحا التي كانت واحداً من أكبر معاقل الهكسوس، قام بتدميرها تدميراً شاملاً.

وقد تابع ورثة أحمس سياسته في الزحف شمالاً على بلاد الشام، فكان أن اجتاح أولهم (تحتمس الاول) فلسطين كلها ثم زحف شمالاً حتى بلغ ما بين دجلة والفرات.

فلسطين في الامبراطورية المصرية:

لم تترسخ السيادة المصرية على بلاد الشام ومنها فلسطين إلا ابتداء من عصر تحتمس الثالث الذي حكم أكثر من نصف قرن. وقد قام بشن ست عشرة حملة على بلاد الشام، كانت الأولى منها هي الأهم. وفيها تجابه الفرعون عام ١٤٦٨ قبل الميلاد مع حلف يتألف من ٣٥٠ ملكاً من ملوك بلاد الشام يقودهم امير قادش على نهر العاصي. وقد تم الصدام في مدينة مجدو، قرب اللجون الحالية الى الشرق من مدينة حيفا.

وغنم الفرعون الكثير من الخيول والمركبات الحربية والاسلحة والمواشي والعبيد والاواني

الذهبية. ورضخ الامراء المهزومون للفرعون فاخذهم رهائن كي يضمن ولاءهم للسياسة المصرية. وبعد ما تثبت النفوذ المصري في بلاد الشام كلها، فإن الفراعنة راحوا يؤسسون المعسكرات على الاراضي الفلسطينية لتكون بمثابة دفاع مبكر عن مصر. وقد ظل الحال على ذلك النحو حتى تولى العرش المصري فرعون ضعيف هو أمنحوتب الثالث (١٤٠٥ - ١٣٧٢ق.م) الذي تحكمت به في اواخر عمره، زوجته الشابة الفاتنة تي. ومما زاد الطين بلة ان ابن امنحوتب الرابع (اخناتون) قد رشح نفسه لتاسيس دين جديد من شأنه ان يضمن الخلاص للبشرية، وفقاً لاعتقاد الملك. وهو دين لا يؤمن بالحرب، لأن الحرب لا تجر إلا إلى حرب جديدة. بل يؤمن بالاخاء البشري الذي يمكن ان يتحقق إذا ما عبد الناس جميعاً إلهاً واحداً هو آتون الذي يتجلى في الكون بواسطة قرص الشمس. والحقيقة ان اخناتون كان فناناً وشاعراً ولاهوتياً وعاشقاً أكثر مما كان ملكاً يصلح للسياسة والادارة.

وكان المصريون قد قسموا بلاد الشام الى ثلاثة اقسام سياسية، على النحو التالي:

أولاً: القسم الشمالي ويسمى آمورو، وكان مركز حاكمه المصري في سيميرا الواقعة الى جوار ارواد.

ثانياً: القسم الاوسط ومركزه في كومودي، التي هي كامد اللوز حاليا في البقاع الغربي. وهو يشمل مدينة دمشق، وكذلك الجليل.

ثالثاً: القسم الجنوبي وقد اسماه المصريون كنعان، ويشمل فلسطين من دون الجليل وقد كان مركز الحاكم المصري في غزة. ولقد ظل هذا القسم مواليا لمصر طوال تاريخ الدولة الحديثة او حتى مجيء قبائل البلستو الى الساحل الفلسطيني.

البلستو يغزون فلسطين:

في أوائل القرن الثاني عشر انقضت شعوب من جزائر النصف الشرقي للبحر المتوسط على الاناضول ودمرت العاصمة الحثية، خاتوشا، إلى الأبد. ثم تابعت هذه الشعوب زحفها متجهة صوب الجنوب لتجتاح كركميش (جرابلس) واوغاريت (رأس شمرا) وارواد. لتصل اخيرا الى الحدود المصرية بعدما هيمنت على الساحل الفلسطيني كله.

واصطدمت مصر، بقيادة رمسيس الثالث، بهذه الشعوب البحرية القادمة من الجزر الايجية وهزمتها في معركتين، أولاهما في البر وثانيتهما في البحر، وذلك زهاء عام ١١٩٠ق.م. الا ان الفرعون المنتصر قد سمح لبعض هذه الشعوب بالاقامة والاستيطان في الشطر الجنوبي من الساحل الفلسطيني. فتوطن شعب البلستو الذي جاء من جزيرة كريت على الشريط الساحلي بين يافا وغزة. وهكذا تشكل اقليم (فلستيا) على الساحل السهلي الممتد بين حيفا شمالا وغزة جنوبا، ثم راحت هذه اللفظة توسع مساحتها الجغرافية عبر الزمان لتشمل فلسطين كلها.

وقد توطن البلستو في خمس مدن فلسطينية هي غزة وعسقلان وعقرون واسدود وجت. بيد ان هذه المدن قد حافظت على اسمائها الكنعانية خلال ذلك العهد كله ونظم البلستو مدنهم

الجديدة على هيئة ممالك مستقلة في اداراتها وحكوماتها. إلا أن هذا الاستقلال لم يمنع المدن الخمس من أن تعرف ضرباً من ضروب الاتحاد، ربما كان مركزه في مدينة اسدود.

كان البلستو يتقنون صناعة المعادن ويستخدمون الاسلحة الحديدية على نحو استثنائي، بل لقد احتكروا صناعة الحديد لانفسهم، ولا أدلّ على حقيقة ذلك من انهم قد تركوا الكثير من البقايا المعدنية، ولاسيما المطارق والازاميل والادوات الزراعية. ولا شك في انهم استخدموا العربات الحديدية في القتال مما كان له أثر كبير على الانتصارات العسكرية التي احرزوها في فلسطين. والحقيقة ان أهم دور لعبه البلستو في حضارة حوض البحر المتوسط برمته هو تطوير استعمال الحديد ونشره على نطاق واسع. فلقد أدخل الفينيقيون الحديد في بنية سفنهم، فصارت السفينة الفينيقية اقدر على الملاحة من قبل. اما النشاط البحري للبلستو فقد اخذ يتلاشى بالتدريج بعد استقرارهم في سواحل فلسطين.

وسرعان ما اقتبس البلستو الديانة الكنعانية، فعبدوا داجون او دجن، بوصفه الها للحبوب في اسدود وإلها للسمك في غزة، أما عسقلان فقد جعلوا منها مركزاً لعبادة عشتار الكنعانية. ومع الزمن اخذ البلستو يذوبون في الثقافة الكنعانية ذوباناً تدريجياً، غير ان لغتهم الخاصة قد استمرت في الوجود حتى القرن الخامس قبل الميلاد. ولا يعرف المؤرخون متى زالت تلك اللغة على وجه الدقة.

ملاحظات:

فقد كان هذا عرض لأهم محتويات الكتاب، آثرنا أن نوردها بتصرف يسير، نظراً لأن كثيرا من القضايا التاريخية الواردة فيه من السعة بحيث قد يستغني عنها غير المتخصص، وفي هذا السياق أيضاً آثرنا التجاوز عن بعض المسائل الخلافية العويصة. وعلى أية حال فإن هذا الكتاب لا يعد مدخلاً الى تاريخ فلسطيني قديم يحتاج الى اعادة كتابة فحسب، ولكنه ايضا مدخل لدراسات انثروبولوجية وسوسيولوجية فلسطينية لم تتوفر للآن.

خلدون عبدالرحمن

صدر حديثاً

من سلسلة دراسات صامد الاقتصادي

- العلاقات الاسرائيلية الافريقية — عادل الجادر
- الاتجاهات العامة في تطور الاقتصاد الاسرائيلي — د. سمير عبدالله، د. سمير البرغوثي
- المياه في فلسطين ـ بؤرة الصراع الدائم — ترجمة محمود برهوم ومحمد خروب
- الانتفاضة والرأي العام الامريكي — تاليف فؤاد مغربي، ترجمة محمود برهوم

سلسلة كتاب "صامد"

- المباني الكنعانية في فلسطين — نمر سرحان
- اسرائيل ومصلحة امريكا القومية — تشريل ايه روبنبيرغ، ترجمة محمود برهوم وهنري مطر

تنويه

«صامد الاقتصادي» تفتح صفحاتها لموضوع الانتفاضة

ترحب مجلة «صامد الاقتصادي» بكافة المساهمات حول موضوع الانتفاضة الشعبية في الاراضي الفلسطينية المحتلة. مؤكدة ان دراسة هذا الموضوع، وبكافة جوانبه، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية يشكل واحداً من ابرز اهتماماتها.

وعليه، فان المجلة تعلن ان صفحات اعدادها القادمة ستظل مفتوحة لكافة الدراسات والابحاث والتقارير والمراجعات المتعلقة بهذا الموضوع. وهي تامل بمساهمة اكبر عدد من الباحثين في دراسة الانتفاضة الشعبية المجيدة بابعادها المختلفة.




ملف صامد

ودائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط

- قرارات عربية ودولية تضامناً مع الانتفاضة
- تعاون اقتصادي فلسطيني ـ الماني في بيساو
- فرع جديد للأسواق الحرة في تنزانيا
- معرض دائم للتراث الشعبي الفلسطيني في هلسنكي



مشاركة دولة فلسطين في عدد من المؤتمرات والاجتماعات العربية

● لجنة نواب الممثلين الدائمين لدى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

عقدت لجنة نواب الممثلين الدائمين لدى مجلس الوحدة الاقتصادية اجتماعاً لها للفترة من ١٢ـ١٣/١١/١٩٨٩ في مدينة عمان. وقد ناقشت اللجنة في اجتماعها هذا مشروع جدول اعمال الدورة الثانية والخمسين للمجلس والبنود المدرجة عليه واتخذت مجموعة من التوصيات التي رفعت الى الدورة الثانية والخمسين.

وقد مثل دولة فلسطين في اجتماعات هذه اللجنة وفد من دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط ضم الاخوة: د. جواد ناجي، د. يوسف عبد الحق ود. جمال نافع.

● اجتماع اللجنة الاقتصادية:

قبل ذلك كانت اللجنة الاقتصادية قد عقدت اجتماعها في عمان في الفترة من ٧ـ٩/١٠/١٩٨٩ بحضور ممثلي تسع من الدول الاعضاء ووفد الامانة العامة بالاضافة الى عدد من المراجعين يمثلون المنظمة العربية للتنمية الصناعية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والبنك الاسلامي للتنمية.

وقد مثل الدائرة الاقتصادية في هذا الاجتماع د. جمال نافع وبعد أن اطلعت اللجنة على الدراسات والاوراق التي قدمتها الامانة العامة، فقد سجلت شكرها وتقديرها للادارة العامة للتنسيق والتخطيط في الامانة العامة لانجازها المتميز في اعداد الدراسات وأوراق العمل. حيث قدمت هذه الادارة دراسة بعنوان «قضايا ومشاكل تنفيذ الخطط الانمائية القطرية في الدول العربية الاعضاء»، ودراسة اخرى حول عسكرة الاقتصاد الاسرائيلي، ودليل التجارب التخطيطية في الدول الاعضاء، بالاضافة الى دراسة حول توطين رؤوس الاموال العربية في الوطن العربي.

واتخذت اللجنة قراراً يقضي بتضمين دليل التجارب التخطيطية ما يتعلق بدولة فلسطين في مجال التخطيط، وكذلك اقرت اللجنة تضمين «اطار الدراسة حول اهداف وسياسات التنمية القطرية في الدول العربية وانعكاساتها على الانماء التعاملي العربي» ما يتعلق بالتنمية في الاراضي العربية الفلسطينية المحتلة.

ولدى مناقشة اللجنة لدراسة عسكرة الاقتصاد الاسرائيلي المعدة من قبل الاستاذ حكم عبادي، اكدت على أهمية استمرار الامانة العامة في تضمين الدراسات وأوراق العمل التي تعدها رصداً وكشفاً لكافة الانشطة والممارسات

العدوانية التي يقوم بها العدو الصهيوني.

● اللجنة الفرعية للاحصاء:

وفي اطار اجتماعات اللجان الفرعية لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، عقدت اللجنة الفرعية للاحصاء اجتماعها الخامس عشر في عمان خلال الفترة من ٣ـ٥/١٠/١٩٨٩ بحضور وفود تمثل تسع من الدول الاعضاء وممثلين عن العديد من الهيئات العربية والاقليمية والدولية. وقد ناقش المجتمعون انجازات المكتب المركزي العربي للاحصاء والتوثيق وموضوع «الكتاب السنوي للاحصاءات الصناعية والطاقة بالبلاد العربية»، وموضوع احصاءات النقل والمواصلات والاتصالات واحصاءات التوزيع والتشييد والبناء والعمل. والتنسيق الاحصائي.

وقد مثل دولة فلسطين في هذا الاجتماع وفد برئاسة الأخ محمد زهدي النشاشيبي ـ رئيس المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني وعضوية الاخوة يوسف ماضي ودلال المصري.

● اجتماعات الدورة الـ ٥٢ لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

عقد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية دورته العادية الثانية والخمسين في مدينة عمان بتاريخ ٦/١٢/١٩٨٩ برئاسة الدكتور فرحات شرننة أمين اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة الخارجية في الجماهيرية الليبية وبمشاركة رؤساء وأعضاء وفود الدول العربية الاعضاء والسيد حسن ابراهيم أمين عام المجلس ووفد الامانة العامة، كما حضر الاجتماع عدد من المراقبين يمثلون الاتحادات والمنظمات والشركات العربية بالاضافة الى وفد مجلس التعاون العربي.

وقد مثل دولة فلسطين في هذه الدورة وفد برئاسة الاخ عبد الرزاق اليحيى رئيس الدائرة الاقتصادية وعضوية كل من الاخوة: سليم شاهين، د. يوسف عبد الحق و د. جمال نافع.

افتتح أعمال الدورة الدكتور شرننة بكلمة أكد فيها على أهمية العمل الاقتصادي العربي المشترك وخاصة في ظل الظروف الدولية الراهنة التي تشهد ازدياداً في تشكيل التكتلات الاقتصادية. كما اشاد رئيس الدورة بالانتفاضة الباسلة للشعب الفلسطيني في ذكراها السنوية الثالثة، مؤكداً على أهمية تقديم كافة اشكال الدعم والمساندة للشعب الفلسطيني.

وقد القى الأخ عبد الرزاق اليحيى كلمة في جلسة الافتتاح حيّى فيها الانتفاضة الباسلة بمناسبة دخولها العام الثالث من النضال الدؤوب، مطالباً بتكثيف الدعم السياسي والاقتصادي للشعب الفلسطيني لتعزيز صموده في وجه المخططات المعادية التي يتعرض لها من قبل العدو الاسرائيلي، مطالباً بعدم مسايرة من يقف في صف هذا العدو.

وفي الجلسة المغلقة الثانية ناقش المجتمعون بنود جدول أعمال الدورة المتضمن تقرير الأمين العام وتقرير اللجنة الوزارية وتقرير اللجنة التحضيرية، حيث صادق المجلس على عدد من توصيات اللجنة التحضيرية وقرر تعديل نسب مساهمة الدول الاعضاء في موازنة المجلس، كما قبل المجلس دعوة مصر لاستضافة

الدورة الثالثة والخمسين المقرر عقدها بتاريخ ٦ـ٧/٦/١٩٩٠، وفي الوقت نفسه قرر تأجيل البت في موضوع نقل مقر المجلس من الاردن الى مصر، والذي تقدمت به مصر، لاتاحة المجال لمزيد من التشاور.

ولدى عرض التقرير الاقتصادي للأمين العام على المجلس، فقد لاقى هذا التقرير تقدير الاجتماع على الجهد العلمي الموضوعي المبذول في اعداده. ومن الجدير بالذكر، أن هذا التقرير قد تضمن فصلاً خاصاً عن الاوضاع الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، مبرزاً على وجه الخصوص المشاكل التي يعاني منها هذا الاقتصاد وأهمية دعمه وخاصة من خلال تقديم التسهيلات وتذليل العقبات التي تقف في وجه تسويق فائض المنتوجات الفلسطينية وفتح الأسواق العربية أمامها، مما يسهم في دعم نضال الشعب الفلسطيني ويعزز صموده.

وعلى هذا الصعيد، أصدر المجلس قراراً هاماً ومميزاً يقضي بمنح منتوجات الاراضي الفلسطينية المحتلة الافضلية التجارية في مجال التجارة الخارجية للدول العربية الاعضاء، وإعفاء هذه المنتوجات إعفاء تاماً من الرسوم الجمركية والقيود الادارية التي تعرقل تسويقها.

ويعتبر هذا القرار من القرارات الهامة والمتقدمة في مجال دعم الاقتصاد الفلسطيني، وخاصة في مجال التجارة الخارجية، الامر الذي يتطلب متابعة تنفيذه والالتزام به.

وبمناسبة الذكرى السنوية الثالثة للانتفاضة الباسلة وجه المجتمعون في ختام

برقية مجلس الوحدة الاقتصادية إلى الرئيس عرفات

سيادة الأخ ياسر عرفات

رئيس دولة فلسطين

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رؤساء واعضاء الوفود المشاركة، في الدورة العادية الثالثة والخمسين لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية المنعقدة في عمان يتوجهون لسيادتكم وللشعب العربي الفلسطيني بمشاعر الفخر والتقدير والاعتزاز بمناسبة دخول الانتفاضة الباسلة عامها الثالث ويقدرون عاليا البطولات التي يجترحها الشعب العربي الفلسطيني في نضاله العادل في سبيل حقوقه المشروعة والثابته في العودة واقامة دولته المستقلة على أرض وطنه.

وهم إذ يناشدون الامة العربية حكومات وشعبا لتكثيف كل أشكال الدعم والمساندة للانتفاضة الباسلة يؤكدون تمسكهم بالموقف الثابت من قضية العرب المركزية قضية فلسطين.

اعمال دورة المجلس برقية الى الاخ ياسر عرفات والشعب الفلسطيني أعربوا فيها عن تضامنهم ودعوتهم للأمة العربية شعوباً وحكومات لتكثيف كافة اشكال الدعم والمساندة للشعب الفلسطيني.

● اللجنة الجمركية:

وكانت اللجنة الجمركية وشؤون تخطيط وتنسيق التجارة المنبثقة عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قد عقدت اجتماعها في عمان خلال الفترة من ١ـ٥/١٠/١٩٨٩ بحضور ممثلين عن عشر دول اعضاء. وقد مثل الدائرة الاقتصادية في هذا الاجتماع د. جمال نافع.

وفي بداية الاجتماع ألقى الاستاذ حسن ابراهيم الأمين العام للمجلس كلمة اعرب فيها عن ثقته بأن موضوع منح الافضلية التجارية لمنتجات الاراضي الفلسطينية المحتلة المحال الى اللجنة من قبل المجلس سيحظى بعنايتها واهتمامها.

وقد ناقش المجتمعون بنود جدول الاعمال الذي تضمن انجاز الجانب السلعي من البرنامج المتكامل لتنمية التبادل التجاري وتوحيد بعض الجوانب الاجرائية في انظمة التجارة الخارجية العربية، واتخذ المجتمعون التوصيات الخاصة بذلك.

● ندوة الهيدرولوجيا الزراعية:

عقدت منظمة المؤتمرالاسلامي ندوة خاصة بالهيدرولوجيا الزراعية، وذلك خلال الفترة من ١٥ـ٢٨/١٠/١٩٨٩ في مدينة انقرة العاصمة

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

منح الأفضلية التجارية لمنتجات الأراضي الفلسطينية المحتلة

ان مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وبعد الاطلاع على قرار المجلس في دورته الحادية والخمسين وقرارات وتوصيات اللجنة الجمركية ولجنة نواب الممثلين الدائمين.

قرر:

منح المنتجات الفلسطينية الافضلية التجارية في التجارة الخارجية للدول الاعضاء (وبخاصة في البرنامج المتكامل لتنمية التبادل التجاري) واعفائها تماماً من جميع الرسوم والضرائب الجمركية وتحريرها كليا من كافة القيود الادارية واعتماد شهادة المنشأ الفلسطينية المنسجمة مع شهادة المنشأ العربية.

وتقوم الجهات المختصة في دولة فلسطين بالتعاون مع الامانة العامة وبالتنسيق مع الجهات المختصة في المملكة الاردنية الهاشمية بوضع الآلية المناسبة لتنفيذ هذا القرار.

التركية. وقد شارك في هذه الندوة عن الدائرة الاقتصادية الاخوة فضل كعوش ومحمود حسين، حيث قدم الوفد الفلسطيني ورقة عمل عن المياه والزراعة في الاراضي الفلسطينية المحتلة. تطرقت الورقة الى الممارسات الصهيونية ضد شعبنا في مجال سرقة المياه، ومصادرة الاراضي وحرمان الشعب الفلسطيني من حقه في استثمار أرضه. وقد لاقت هذه السياسة الاسرائيلية استنكار وشجب المشاركين في الندوة، خاصة في ظل الهجمة الشرسة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني من قبل سلطات الاحتلال.

وفي نهاية الندوة قام نائب المدير العام لمعاهد الابحاث الزراعية في تركيا بتقديم الشهادات التقديرية للوفد الفلسطيني. مشيراً في كلمته، بفخره واعتزازه أن يقدم الشهادات لابناء فلسطين... أبناء الاقصى.

● مؤتمر اتحادات غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية:

عقد في «أبو ظبي» في الفترة من ٤-٧/١١/١٩٨٩ مؤتمر اتحادات غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، وقد مثل الدائرة الاقتصادية لمنظمة التحرير في هذا المؤتمر الأخ صائب بامية.

كما شارك في المؤتمر وفد من اتحاد غرف التجارة في الاراضي الفلسطينية المحتلة، ضم رئيس مجلس الاتحاد وأمينه العام، حيث لاقى الوفد الفلسطيني ترحيباً خاصاً من المؤتمر. وقد صدر عن المؤتمر قرار يقضي بتقديم مساعدة فورية من قبل الغرف العربية لمجلس اتحاد غرف الاراضي المحتلة، بمبلغ قدره مائتان وخمسة وتسعون ألف دولار، قدمت من الغرف التالية:

غرف تجارة وصناعة الكويت	٥٠ الف دولار
اتحاد غرف التجارة السعودية	٥٠ ألف دولار
اتحاد غرف تجارة الامارات العربية	٥٠ ألف دولار
غرف تجارة وصناعة عُمان	٢٥ ألف دولار
غرف تجارة وصناعة قطر	٢٥ ألف دولار
اتحاد الغرف الليبية	٢٥ ألف دولار
اتحاد غرف الاردن	١٠ آلاف دولار
اتحاد غرف تونس	١٠ آلاف دولار
اتحاد غرف المغرب	١٠ آلاف دولار
اتحاد غرف سوريا	١٠ آلاف دولار
اتحاد غرف البحرين	١٠ آلاف دولار
اتحاد غرف الجزائر	١٠ آلاف دولار
اتحاد غرف السودان	٥ آلاف دولار
اتحاد غرف لبنان	٥ آلاف دولار
	٢٩٥ ألف دولار

كما طالب المؤتمر بضرورة فتح الأسواق العربية أمام المنتجات الفلسطينية وتقديم كافة التسهيلات التي تساعد على تسويق هذه المنتجات في البلاد العربية. وأكد على اعتماد شهادة المنشأ الفلسطينية الصادرة عن غرف التجارة في الاراضي الفلسطينية المحتلة. والمعتمدة من سفارات دولة فلسطين في الخارج والمطابقة لشهادة المنشأ العربية، وفقاً لمقتضيات اتفاقية لتيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

وتضمن البيان السياسي الصادر عن الاجتماع دعوة كافة الشعوب والدول العربية للاستمرار في تقديم كل اشكال الدعم والمساعدة

للشعب الفلسطيني. والانتفاضة المباركة. حتى تحقيق كامل اهدافه في الاستقلال واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أرض فلسطين وعاصمتها القدس. كما أكد على ضرورة ان يشمل الدعم فتح كافة الاسواق العربية أمام المنتجات الفلسطينية وتقديم كل التسهيلات اللازمة لها.

● الاجتماع الأول لمديري مراكز البحوث والدراسات السكانية العربية:

عقد في تونس خلال الفترة من ١٣-١٦/١١/١٩٨٩ الاجتماع الأول لمديري مراكز البحوث والدراسات السكانية العربية. وقد حضر الاجتماع مديرو ورؤساء المراكز والاقسام المعنية بالبحوث والدراسات السكانية في سبع دول عربية، بما فيها دولة فلسطين.

وقد اتخذ المجتمعون مجموعة من التوصيات نبرز منها هنا ما يتعلق بفلسطين:

١ - دعوة الدول العربية المضيفة للفلسطينيين بتوفير البيانات والمعلومات حول خصائصهم واوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وتقديمها للجهات الفلسطينية والعربية المختصة.

برقية للرئيس عرفات من اجتماع مديري مراكز البحوث والدراسات السكانية العربية

الرئيس ياسر عرفات - حفظه الله
رئيس دولة فلسطين

تحية عربية وبعد،،

فانه يسعد السادة المشاركون في الاجتماع الاول لمديري مراكز البحوث والدراسات السكانية العربية المجتمعين في تونس خلال الفترة من ١٣ - ١٦ نوفمبر ١٩٨٩، أن يتقدموا لكم بالتهنئة الحارة بالذكرى الاولى لاعلان دولة فلسطين المستقلة برئاستكم الحكيمة سائلين الله تعالى أن يسدد خطاكم لاحقاق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني غير القابلة للتصرف والمتمثلة في حق العودة وحق تقرير المصير وانشاء الدولة الفلسطينية فوق أرض فلسطين وعاصمتها القدس. كما يقدرون بالاعتزاز والتقدير الدور البطولي الذي يخوضه الشعب العربي الفلسطيني من خلال الانتفاضة الشعبية في الاراضي الفلسطينية المحتلة التي أنهت عامها الثاني وما زالت مستمرة في نضالها حتى إزالة الاحتلال وتحقيق الاستقلال واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فوق أرض فلسطين وعاصمتها القدس.

وفقكم الله وسدد خطاكم
والله ولي التوفيق

٢ ـ التأكيد على وكالات الامم المتحدة المختصة في مجال السكان بتوفير المساعدة الفنية والمادية لدعم وحدة البحوث والدراسات السكانية الفلسطينية ودعوة وحدة البحوث والدراسات السكانية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لتوفير المعونة والاستشارة الفنية حسب الامكانات المتاحة لتطوير عمل الوحدة السكانية الفلسطينية.

وفي ختام الاجتماع ارسل المجتمعون برقية تهنئة الى الأخ ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين بمناسبة دخول الانتفاضة عامها الثالث والذكرى الأولى لاعلان دولة فلسطين.

● الدورة الـ ٤٧ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي:

عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المنبثق عن جامعة الدول العربية، دورته العادية السابعة والاربعين في مدينة تونس في الفترة من ٢٣ـ٢٥/١٠/١٩٨٩.

وقد مثل دولة فلسطين الى هذه الدورة وفد من دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط برئاسة الاخ عبد الرزاق اليحيى رئيس الدائرة وعضوية كل من الاخوة: د. محمد النحال، د. عدنان ستيتية، د. عدنان سفاريني وأحمد الدروبي.

افتتح الاجتماع السيد علي والي رئيس الوفد العراقي بصفته رئيس الدورة السابقة، ومن ثم سلم رئاسة الدورة الى السيد علي بن محبوب رئيس الوفد العماني. ثم ألقى الاستاذ أسعد الاسعد الأمين العام المساعد للمجلس كلمة الامانة العامة.

وبعد أن ناقش المجتمعون بنود جدول الأعمال المتضمن التقرير التنفيذي للأمين العام، تقرير اللجنة الوزارية التساعية، موضوع الأمن العام الغذائي العربي، «التكامل العربي وتجربة أوروبا الموحدة» (حيث كان هذا الموضوع محور اجتماعات الدورة)، التقرير الاقتصادي الموحد، تقرير مجلس محافظي البنوك وتقارير اللجان، فقد اتخذ المجلس قراراً خاصاً بدعم القضية الفلسطينية هذا نصه:

● مؤتمر التنمية الصناعية للدول العربية:

عقدت المنظمة العربية للتنمية الصناعية، مؤتمر التنمية الصناعية السابع للدول العربية، والدورة العاشرة لمجلس المنظمة العربية للتنمية الصناعية، على مستوى وزراء الصناعة والخبراء العرب في تونس خلال الفترة ما بين ٢٠ـ٢٥/١١/١٩٨٩ تحت شعار «توفير مستلزمات نجاح المشروعات الصناعية العربية المشتركة». وقد مثل دولة فلسطين في هذا المؤتمر وفد من دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط بمنظمة التحرير الفلسطينية، ضم الاخوة: الأخ أبو علاء، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، مدير عام الدائرة رئيساً، وعضوية الاخوة د. نبهان عثمان، محمد قهوجي، جان قبنجي، هشام الفرا، وعماد الكردي.

افتتحت اعمال المؤتمر بكلمة ألقاها الأستاذ حاتم عبد الرشيد، مدير عام المنظمة العربية للتنمية الصناعية، اشاد فيها بالانجازات التي تحققت في مجال العمل العربي

المجلس الاقتصادي والإجتماعي

دعم الصمود والانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

أ ـ الاشادة بدور الدول العربية شعوباً وحكومات وخاصة تلك التي أوفت بالتزاماتها تجاه الشعب الفلسطيني وصموده وانتفاضته المباركة ودعوة الدول العربية الاخرى الى المبادرة بتنفيذ قرارات دعم الانتفاضة والصمود الصادرة عن قمة الانتفاضة المنعقدة في الجزائر عام ١٩٨٨.

ب ـ التوجه مجدداً بتحية الاكبار والتقدير والاعتزاز للشعب الفلسطيني البطل وانتفاضته المجيدة وصموده الشجاع في مواجهة الاحتلال الصهيوني واساليبه الفاشية.

جـ ـ دعوة الدول العربية للاستمرار في تقديم المساعدة العينية وضرورة مواصلة الدعم للشعب الفلسطيني الذي يعيش حالة من التجويع في ظل الاحتلال فيما يختص بالمواد التموينية والادوية وذلك من خلال الاونروا وباسمها او قنوات اخرى يتم التفاهم حولها مع منظمة التحرير الفلسطينية.

د ـ منح المنتوجات الفلسطينية الزراعية والصناعية معاملة المنتجات المماثلة لها في الدول العربية من حيث التبادل التجاري واحكامه.

هـ ـ تضع دولة فلسطين آلية مرور المنتجات الفلسطينية من الاراضي الفلسطينية المحتلة بالتنسيق والتشاور والتعاون مع الدول الشقيقة المجاورة سواء في التصدير الى الدول العربية الشقيقة او الدول الاجنبية الاخرى.

و ـ تقدم دولة فلسطين قائمة بالمنتجات الصناعية والزراعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة. المعدة للتصدير ويعاد النظر فيها سنويا وذلك لايداعها لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية بقصد توزيعها على الدول العربية الشقيقة.

ز ـ تشكيل لجنة عربية دائمة من الدول العربية الراغبة في الانضمام لها ومن الامانة العامة لجامعة الدول العربية والمكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل ودولة فلسطين وذلك لدراسة المشاكل الاقتصادية التي قد تنجم عن احكام المقاطعة ولكي لا تكون عقبة في طريق تسهيل تسويق منتجات الاراضي المحتلة في الاسواق العربية او العبور من خلالها الى الخارج.

ح ـ إحاطة المجلس علما بان شهادة المنشا الفلسطينية الصادرة عن غرف التجارة في الاراضي الفلسطينية المحتلة والمعتمدة من سفارات دولة فلسطين في الخارج مطابقة لشهادة المنشا العربية وفقا لمقتضيات اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

المشترك وخاصة في مجال الاعداد والترويج لاقامة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، والتي سبق وأن اختطها مؤتمر التنمية الصناعية السادس للدول العربية.

ثم اعقبه السيد/ المنصف بالعيد وزير الاقتصاد الوطني في الجمهورية التونسية، الذي رحب بدوره بالوفود المشاركة، وركز في كلمته على أهمية العمل العربي المشترك، وضرورة توظيف كل الامكانيات العربية لخدمة التنمية الصناعية في الوطن العربي، وصولاً الى تحقيق التكامل العربي في المجال الصناعي.

وأشاد الوزير التونسي بانتفاضة شعبنا العربي في فلسطين ضد الاحتلال الاسرائيلي، مطالباً بحقوقه القومية المشروعة، وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة، ودعا الحكومات العربية الى مضاعفة جهودها لدعم نضال الشعب الفلسطيني وكفاحه.

والقى الأخ ابو علاء رئيس وفد فلسطين في المؤتمر كلمة اشاد فيها إلى عملية التكامل الاقتصادي العربي، ومن ضمنها التكامل الصناعي، الذي لا يعتبر عملية فنية فحسب، بل قراراً سياسياً بالدرجة الأولى، وآلية معتمدة ومدعومة من الدول العربية، وذات صلاحية في اتخاذ القرار القادر على استغلال كافة الامكانات والقدرات البشرية والمادية في خدمة العمل العربي المشترك، وخاصة الصلاحيات التي تعتمد على هذه الآلية ومدى إلزامية القرارات التي تصدر عنها وحكمها القانوني داخل كل دولة من الدول العربية.

كما أكد على ضرورة انشاء هيئة عربية للتصنيع ومصرف عربي للتنمية الصناعية، كأحد مستلزمات نجاح المشروعات الصناعية العربية المشتركة. وكأداة من أدوات التكامل الصناعي العربي، لتدعيم وتوجيه برامج التكامل الصناعي، وللاستفادة من مصادر التمويل العربية، وتطوير دورها للمساهمة في التنمية الصناعية العربية مساهمة جادة وفعالة تتناسب مع اهداف التكامل الصناعي العربي.

وفي نهاية المؤتمر اتخذ المجتمعون قراراً يقضي بدعم الصناعة في الاراضي الفلسطينية المحتلة، جاء فيه:

«ادراكاً من المجلس لأهمية الصناعة في الاراضي الفلسطينية المحتلة في مجال دعم الصمود وإيجاد فرص عمل للعمال والخريجين الفلسطينيين، ونظراً لما يواجهه القطاع الصناعي في الاراضي الفلسطينية من صعوبات نتيجة لممارسات وسياسات سلطات الاحتلال الصهيوني، التي تستهدف ضرب هذا القطاع وانهاكه من خلال الضرائب الباهظة والقيود والاجراءات التعسفية، ولمساعدة هذا القطاع على النمو والتطور حتى يأخذ دوره في عملية دعم الصمود الفلسطيني المقاوم، يقرر:

١ ـ فتح الاسواق العربية امام سائر المنتوجات الصناعية الفلسطينية ومعاملتها كمثيلاتها من المنتوجات العربية.

٢ ـ الالتزام باحكام المقاطعة العربية، واعتماد شهادة المنشأ الفلسطيني الصادرة عن غرف التجارة والصناعة الفلسطينية في الاراضي المحتلة، والمصدقة من سفارات دولة فلسطين كشهادة منشأ نهائية وقاطعة.

٣ ـ معاملة هذه المنتوجات بالأفضلية التجارية.

٤ ـ احالة هذا القرار الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية للتعاون في مجال تنفيذه.

٥ ـ التوجه بالشكر «لليونيدو» على الندوة التي عقدتها في فينا. ويقضي بالعمل على تنفيذ هذه التوصيات الصادرة عن المؤتمر، بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية واليونيدو.

كما ضم برنامج عمل المنظمة لسنة ١٩٩٠ برنامجاً خاصاً لدعم الصناعة في الاراضي الفلسطينية المحتلة، بحيث يتم اعداد بنوده وتنفيذه من خلال المنظمة وبالتعاون مع دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية.

● مؤتمر وزراء الاسكان والتعمير العرب:

شاركت دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في مؤتمر وزراء الاسكان والتعمير العرب الذي عقد في تونس خلال الفترة من ٢٦ـ٢٧/٩/١٩٨٩. وقد ضم الوفد الفلسطيني المشارك في المؤتمر كل من الاخوة: ابو علاء (رئيساً)، وعضوية المهندس ضيف الله الاخرس والاخ/ جريس الاطرش.

وكان من أبرز المواضيع التي نوقشت من قبل لجنة الخبراء في المؤتمر والتي تخص دولة فلسطين:

١ ـ موضوع مركز القدس: وقد جاء في القرار أن مركز القدس يعتبر من أهم انجازات مجلس الوزراء الاسكان والتعمير العرب.

٢ ـ دراسة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في الاراضي العربية المحتلة: وحسب قرار المجلس فستكون هذه الدراسة جاهزة خلال عام ١٩٩٠، وستترجم الى اللغات الانكليزية والفرنسية والعبرية.

ومن المواضيع الاخرى التي ناقشها المؤتمر:

١ ـ جائزة مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب.
٢ ـ لجنة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية.
٣ ـ الندوات العلمية.
٤ ـ الكتاب الدوري عن الاسكان.
٥ـ يوم الاسكان العربي.
٦ ـ مجلة الاسكان والتعمير.
٧ ـ دراسة حصر الكفاءات والخبرات الهندسية.
٨ ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
٩ ـ التعاون مع اتحاد المقاولين العرب.
١٠ ـ اللجنة الفنية العلمية الاستشارية.

وقد تقرر انعقاد المؤتمر القادم في القاهرة.

● الاتحاد العربي للاتصالات السلكية واللاسلكية:

عقد في بغداد في الفترة من ١٠ـ١٢/٩/١٩٨٩ المؤتمر الاستثنائي للمندوبين المفوضين للاتحاد العربي للاتصالات السلكية واللاسلكية. وقد مثل دولة فلسطين في هذا المؤتمر وفد من الدائرة الاقتصادية ضم الاخوة: زهير اللحام، د. نبهان عثمان ومحمود

ديوان.

ولدى افتتاح المؤتمر، القى الأمين العام كلمة بين فيها أسباب الدعوة لعقد المؤتمر الاستثنائي المستندة الى قرار اللجنة الوزارية الثمانية القاضي بتصفية المنظمات والاتحادات العربية المشمولة بقرار الالغاء.

ولدى مناقشة قرار اللجنة الوزارية القاضي بحل الاتحاد العربي للاتصالات السلكية واللاسلكية، فقد وافق المؤتمرون بالاغلبية على قرار اللجنة الوزارية. هذا وقد ابدت وفود كل من

قرار دعم دولة فلسطين

المؤتمر الإستثنائي للاتحاد العربي للمواصلات

يحيي المؤتمر الاستثنائي للمندوبين المفوضين للاتحاد العربي للاتصالات السلكية واللاسلكية المنعقد في بغداد للفترة من ١٠ ـ ١٢/٩/١٩٨٩ نضال الشعب العربي الفلسطيني وانتفاضته الشعبية العظيمة ضد الاحتلال الصهيوني التي تدخل شهرها الواحد والعشرين والتي تعبر عن اصرار الشعب الفلسطيني على الاستمرار في نضاله حتى إحقاق حقوقه الوطنية المشروعة المتمثلة في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فوق ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

ومن أجل دعم دولة فلسطين قرر المؤتمر:

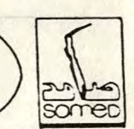
١ ـ يؤكد المؤتمر على وقوفه الى جانب الدولة الفلسطينية في نضالها ضد المؤامرات والمخططات التي تستهدف القضاء على انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني الباسلة ومنعه من ممارسة حقه في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني.

٢ ـ مناشدة جميع الادارات العربية لتقديم الدعم المادي والمعنوي في المحافل الدولية والاقليمية للقضية الفلسطينية من أجل ادانة الممارسات التعسفية الصهيونية في الاراضي الفلسطينية المحتلة ومن أجل توفير مستلزمات تطوير قطاع الاتصالات في الاراضي الفلسطينية المحتلة التي تعاني من الاثار السلبية للاجراءات التعسفية الاسرائيلية المتمثلة بوضع العقبات والعراقيل امام تطورها وبالقطع المستمر للاتصالات وعزل المدن والقرى الفلسطينية عن العالم الخارجي.

٣ ـ دعوة الادارات العربية تخصيص وزيادة عدد المنح المقدمة لابناء الشعب الفلسطيني في مراكزها ومعاهدها التدريبية الخاصة بالاتصالات وكذلك تقديم كافة المساعدات المادية الممكنة الى دولة فلسطين في تأمين التجهيزات في مجال الاتصالات والحاسبات.

دولة فلسطين، اليمن الديمقراطي، الجمهورية العربية اليمنية، السودان، وتونس، اعتراضها على هذا القرار طالبة التريث في اتخاذه، موضحة موقفها بأن هذا الاتحاد من أقدم الاتحادات العربية، حيث تأسس عام ١٩٥٢ ويملك احتياطي مالي كبير، وبالتالي فهو ليس بحاجة الى دعم مالي، مما يتنافى مع المبررات المطروحة للالغاء، كما أن هذا الاتحاد قدم خبرات ودورات تدريبية متخصصة في مجاله لكوادر الدول الاعضاء.

وعلى صعيد آخر، اصدر المؤتمر قراراً يعلن عن تأييده للدولة الفلسطينية ودعم الانتفاضة الباسلة للشعب الفلسطيني. كما ناشد المؤتمرون الادارات العربية تقديم الدعم المادي والمعنوي للقضية الفلسطينية، وتخصيص وزيادة المنح المقدمة لابناء الشعب الفلسطيني في مراكزها التدريبية الخاصة بالاتصالات.



ندوة في فيينا حول الأوضاع الصناعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

وحضور لدولة فلسطين في اجتماعات المنظمات الاقتصادية الدولية

● ندوة فينا حول اوضاع الصناعة في الاراضي الفلسطينية المحتلة:

عقدت في فينا في الفترة من ١١-١٣/١٠/١٩٨٩ ندوة حول اوضاع الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. حضر الندوة عدد كبير من الصناعيين والاقتصاديين من الضفة الغربية وقطاع غزة، اضافة الى عدد من الخبراء والاختصاصيين الاجانب. وقد قدمت في الندوة مجموعة من الاوراق القيمة تناولت مختلف أوجه النشاط الصناعي وشخصت أهم مشاكله وقدمت الاقتراحات الخاصة بتنمية القطاع الصناعي.

شاركت دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط بوفد موسع ترأسه الأخ احمد ابو علاء مدير عام الدائرة وضم في عضويته عدد من كوادر الدائرة. وقدم الاخ ابو علاء مداخلة في الندوة جاء فيها:

السيد الرئيس

باسم منظمة التحرير الفلسطينية، باسم دولة فلسطين أشكركم، ويسرني أن أتقدم بفائق الشكر والتقدير «لليونيدو» ومديرها العام، على الدعوة الكريمة لعقد هذه الندوة الهامة، والتحضير الممتاز لها... لتركيز الاضواء على جانب هام من جوانب حياة شعبنا الفلسطيني تحت الاحتلال، واستكشاف سبل تخفيف المعاناة عنهم من خلال دعم وتطوير وإقامة المشاريع الانتاجية التي تساهم في ايجاد فرص العمل للعمال والخريجين كما تساهم في انتاج احتياجات المواطنين على طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي حيث يكون ذلك ممكنا. وتلعب الصناعة دوراً هاماً في هذا المجال اذا توفر المناخ المناسب لها والامكانيات المادية والخبرات الادارية والفنية اللازمة والضرورية لتقدمها.

ان مجرد عقد هذه الندوة، ومشاركة هذا العدد من الكفاءات وذوي الخبرة، سيساهم في وضع اليد على الجرح النازف نتيجة الاحتلال، وسيساهم كذلك في كشف الممارسات والسياسات التعسفية الاسرائيلية التي تحول دون النهوض بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة وغير القابلة للتصرف في السيادة

والاستقلال الوطني وإقامة دولته المستقلة، كما أن عقد هذه الندوة في عاصمة النمسا الجميلة وفي رحاب شعبها وحكومتها الصديقة وفي رعاية منظمة هامة من منظمات الامم المتحدة، سيؤدي ومن خلال تفاعل الافكار الخلاقة والمبدعة الى استكشاف أفضل الطرق للنهوض بقطاع الصناعة وتقديم المقترحات العملية لذلك، ووضع سياسات الاستثمار والترويج والدعم لها لدى الشعوب والدول الصديقة.

السيد الرئيس:

ان قطاع الصناعة الذي هو موضع البحث في هذه الندوة كجزء من الاقتصاد الوطني الفلسطيني، يعاني من جملة الممارسات والسياسات الاسرائيلية التي ظلت تحول دون تطوره ونموه من خلال سياسات التتبيع والاحتواء وسن القوانين والاوامر العسكرية والتشريعات التي تهدف الى تهميشه وابتلاعه في بطن الاقتصاد الاسرائيلي الأكثر حداثه وتطوراً - خدمة لاهداف الاحتلال التوسيعية - والا فكيف نفسر مصادرة الاراضي، وبناء المستوطنات، والتحكم بمصادر المياه واستخدامها، ومصادر الطاقة والكهرباء، وعمليات الاستيراد والتصدير، والضرائب الباهظة التي تعددت أشكالها كالرسوم الجمركية، وضريبة القيمة المضافة وضريبة الدفاع، وضريبة الدخل والانتاج، وضريبة سلامة الجليل وأخيراً ضريبة الانتفاضة. وكيف نفسر كذلك الحيلولة دون إقامة مراكز التدريب المهني ورفض اعطاء التراخيص لاقامة المشاريع الانتاجية والحيوية الهامة والضرورية لمتطلبات شعبنا - كمعمل الاسمنت - الذي، ورغم القرارات المتعددة التي صدرت عن الجمعية العامة للامم المتحدة، فما زالت سلطات الاحتلال تحول دون اقامته بحجج واهية؟؟ كيف نفسر كذلك اغلاق المصارف الوطنية، وعدم السماح بانشاء بنوك للتنمية والتمويل ومؤسسات للاقراض الصناعي والزراعي؟؟ كيف نفسر اغراق اسواق الاراضي الفلسطينية المحتلة بالبضائع الاسرائيلية واغلاق الاسواق الاخرى أمام البضائع الفلسطينية؟؟ اسئلة وغيرها كثير وكثير حول الممارسات والسياسات الاسرائيلية التعسفية أدت الى تغييرات جذرية في هياكل الاقتصاد الوطني الفلسطيني وتشويه بنيته، كما أدت الى ضعف مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي، اذ لم تزد نسبة هذه المساهمة عن ٧٪ في الضفة الفلسطينية المحتلة وأقل من ١٢٪ في قطاع غزة، اضافة الى انخفاض عدد المؤسسات الصناعية وتقلص عدد العاملين في الصناعة نتيجة لجملة الممارسات والتشريعات والاوامر العسكرية وفقدان القدرة التنافسية مع الصناعة الاسرائيلية الاكثر حداثة وتطوراً ودعماً.

السيد الرئيس:

ان انطلاق خطط التنمية في الاراضي الفلسطينية المحتلة لابد لها من مراعاة الظروف القائمة والناتجة عن واقع الاحتلال الاسرائيلي وممارساته من جهة، ومتطلبات الشعب الفلسطيني وانتفاضته العظيمة من جهة أخرى. فمواجهة ممارسات الاحتلال الاسرائيلي وسياساته تتطلب جهداً دولياً ينضم الى الجهد

الفلسطيني الذي اطلق مبادرة السلام الفلسطينية في ١٥/ نوفمبر الماضي في الجزائر، وأعلن قيام دولة فلسطين على أساس قرار (١٨١) مدعوماً بكفاح شعبنا بكل فئاته داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها بقيادة م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. ونرى أن على المجتمع الدولي أن يقف بكل صلابة ووضوح لكشف الممارسات والسياسات الاسرائيلية في كل المجالات، ولربما تشكل هذه الندوة ومن خلال الحوارات الغنية التي دارت فيها، احدى الوسائل لكشف هذه الممارسات وفضحها.

أما متطلبات شعبنا وانتفاضته العظيمة في مرحلة الاحتلال فهي عريضة وواسعة وكبيرة لا سقف لها، تبدأ من رغيف الخبز، مروراً بالالة والمحراث، وصولاً الى الاستقلال الوطني وقيام دولة فلسطين على أرض فلسطين. وأي برنامج لا بد له من أن يندرج في إطار الأهداف الرئيسية التالية ويساهم في تحقيقها:

١ ـ خلق فرص العمل للعمال والخريجين الفلسطينيين.

٢ ـ رفع مستوى الكفاءات والمهارات الادارية والفنية والمهنية من خلال انشاء وإقامة مراكز التدريب المهني والتلمذة الصناعية.

٣ ـ العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي لتلبية احتياجات المواطنين الفلسطينيين في المأكل والملبس والمسكن. وتأمين صمود الشعب الفلسطيني فوق أرضه.

٤ ـ دعم إقامة المشاريع والمؤسسات الحيوية الهامة ـ كالميناء التجاري وميناء الصيد في غزة، ومعمل الاسمنت في الخليل، ومراكز التسويق المركزية، وبنوك التمويل ومؤسسات الاقراض الصناعي وغيرها من المؤسسات والمرافق الهامة.

السيد الرئيس

اذا كانت هذه هي أهداف برامج الدعم الاقتصادي للمرحلة التي يعيشها شعبنا تحت الاحتلال، فإنني اثق انكم تشاركوننا الرأي ان مرحلة قادمة (حتماً) لا بد من الاعداد الجيد لها واستشراف آفاقها، الا وهي مرحلة الاستقلال الوطني وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ولا شك أن «اليونيدو» وبما تمتلك من تراكم التجارب والخبرات لقادرة على المساهمة الفعالة في قطاع الصناعة بتقديم المقترحات والمشاريع

توصيات ندوة فينا
حول أوضاع الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

١ ـ تحضير برنامج لتنمية القطاع الصناعي في الاراضي الفلسطينية المحتلة، آخذا بعين الاعتبار المرحلة الانتقالية للوضع الحالي.

٢ ـ تشجيع اقامة غرف الصناعة في مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة.

٣ ـ تنفيذ المشروعات التنموية الصناعية بما فيها ميناء غزة، مصنع الاسمنت في الخليل ومصنع العصير المنوه عنهما في قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٣/ ٣٩ تاريخ ١٨/١٢/١٩٨٤.

٤ ـ اقامة مركز تسويق حديث.

٥ ـ اقامة مجلس تحكيمي يحل محل النظام القانوني القائم وغير الملائم.

٦ ـ العمل من أجل انشاء بنك للتنمية الصناعية.

٧ ـ تأسيس صندوق خاص لدعم الصناعة في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

٨ ـ الالتزام بالعمل لانهاء السيطرة الاسرائيلية على المعلومات الصناعية.

٩ ـ توسيع فرص التدريب التقني والاداري للقوى العاملة، الفلسطينية المطلوب توفرها لاحقا لدعم نمو القطاع الصناعي.

وزيادة الضغط العالمي على سلطات الاحتلال لتامين اعادة فتح الجامعات ومراكز التدريب المهني والتي اغلقت في السنتين الاخيرتين.

١٠ ـ تشجيع تنفيذ الاستثمارات المشتركة، المرغوب فيها وطنيا، مع الشركاء الأجانب.

١١ ـ اتخاذ الخطوات اللازمة لتسهيل تصدير البضائع الفلسطينية ولذلك يدعوا الى منح التسهيلات التجارية والخطوات التفضيلية المحددة على قاعدة شهادة المنشأ الفلسطينية والذي دعا له قرار الجمعية العامة رقم ١٧٨/ ٤٣ تاريخ ٢٠/١٢/١٩٨٨.

١٢ ـ الدعوة الى إزالة كافة العراقيل والمعوقات الاسرائيلية التي تحد من تنفيذ مشاريع المساعدة المقررة من هيئات ومنظمات الامم المتحدة والمؤسسات الدولية التي تقدم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني.

١٣ ـ الدعوة الى تاسيس مراكز تعنى بالابحاث الصناعية وتكون قادرة على انجاز ابحاث حول القوى العاملة، ودراسات الجدوى. والدعوة الى تنفيذ مشروع اقامة مركز تقييم المشاريع الصناعية الذي حضرته «UNCTAD».

١٤ ـ رفض التعديل المقترح على القانون الاسرائيلي المضاد للارهاب الذي سيعطي تأثيرا سلبيا على القطاع الصناعي ذلك انه يحدد تدفق الاموال من المصادر الخارجية الى الاراضي الفلسطينية المحتلة.

١٥ ـ الدعوة من خلال الـ «UNIDO» والمؤسسات التي لها علاقة لمتابعة كل بحسب اختصاصه، تنفيذ التوصيات المذكورة بالتعاون والتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية.

المدروسة في مجالات البنى المؤسسية الفعالة، والمشاريع المدروسة والمناسبة والمجدية لعمليات التنمية في المجال الصناعي في الاراضي الفلسطينية المحتلة، آخذين بالاعتبار أهمية هذا القطاع حيث سيشكل لبنة هامة في بناء الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

السيد الرئيس

ان الظروف الصعبة التي تعيشها الاراضي الفلسطينية المحتلة ومنذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية المجيدة وفك الارتباط الاداري والقانوني بين الاردن والضفة الفلسطينية المحتلة تتطلب جهوداً ودعماً بلا حدود تعزز نداءات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة بالتوقف عن دفع الضرائب ومقاطعة البضائع الاسرائيلية، ومضاعفة الانتاج الوطني، والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي، والتوجه نحو الاقتصاد المنزلي، والشروع في البناء المؤسسي وتطوير أعمال اللجان الشعبية بإتخاذ عصيان مدني شامل يؤدي الى دحر الاحتلال وإقامة السلطة الوطنية المستقلة. كل ذلك يستدعي اهتماماً ودعماً دولياً يضع في اعتباره صدق النوايا الفلسطينية باتجاه السلام العادل والتصميم الأكيد على تحقيق هذا السلام على أرض السلام.

● اجتماعات منظمة الاغذية والزراعة الدولية:

عقدت منظمة الاغذية والزراعة الدولية «F.A.O» اجتماعها الاقليمي في مدينة القاهرة خلال الفترة من ٨-١٠/١٠/١٩٨٩. وقد مثل دولة فلسطين الى هذا الاجتماع وفد من الدائرة الاقتصادية ضم الاخوة: د. موسى السمان، د. بركات الفرا والمهندس اسماعيل يوسف.

وقد ناقش المجتمعون ضرورة وأهمية تعريب نظامي اجريس وكاريس للمعلومات الزراعية نظراً لما يمثله ذلك من أهمية في تسهيل ربطه ببنوك المعلومات الزراعية في الوطن العربي.

وعلى الصعيد الفلسطيني أوصى الاجتماع بانشاء مركز محلي للمعلومات الزراعية يكون مقره في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، بحيث يرتبط هذا المركز بنظام أجريس العالمي للمعلومات الزراعية، ويسهم في تدريب كوادر فلسطينية على هذا النظام.

كما عقدت منظمة «الفاو» في المركز المصري الدولي للزراعة في مدينة القاهرة خلال الفترة من ١٥-١٩/١٠/١٩٨٩ ندوة تحت عنوان «سياسات الهيئة الاقليمية والاجتماعية للفاو في الشرق الادنى».

وعلى الصعيد الفلسطيني فقد تبنت الهيئة الاقليمية توصيتين تنصان على ما يلي:

١ - ادراج دولة فلسطين في الدراسات الاقليمية التي تعدها الفاو عن السياسات الاجتماعية والاقتصادية والزراعية، وعلى وجه الخصوص دراسة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، مع ايلاء أهمية خاصة للمناطق الريفية.

٢ - التحليل الاقتصادي والاجتماعي لاوضاع المزارعين في فلسطين وخاصة في برامج اعادة توطين وتأهيل العمالة المهاجرة من الريف للعمل في قراها.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

قرار بشأن تقديم المساعدة الفنية الى الشعب الفلسطيني

ان المؤتمر:

اذ يذكر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٩٨٩/٩٦ الصادر في ١٩٨٩/٧/٢٦.

واذ يدرك أن السياسات والممارسات التي تتبعها سلطات الاحتلال الاسرائيلي تحول دون توفر الشروط الأساسية لتنمية الاقتصاد في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القطاع الزراعي.

واذ يؤكد أهمية دعم القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

واذ يعرب عن معارضته لمصادرة اسرائيل للأراضي الفلسطينية والتحكم في موارد المياه الفلسطينية.

١ - يؤكد الحاجة الى تزويد الشعب الفلسطيني بالمساعدات اللازمة لتنمية اقتصاده بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية.

٢ - يطلب من المدير العام ايفاد بعثة لدراسة وتقييم الوضع في القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة مع مراعاة ظروف المزارعين في ضوء السياسات والممارسات المعمول بها في ظل الاحتلال، واعداد تقرير يشمل التدخلات الفنية التي يمكن أن تقوم بها المنظمة.

٣ - يطلب من المدير العام تنظيم ندوة دراسية عن القطاع الزراعي الفلسطيني.

٤ - يطلب من المدير العام أن يدرج الأراضي الفلسطينية المحتلة في برامج ونشاطات المنظمة في المستقبل على غرار التعاون والتنسيق القائمين بين منظمة التحرير الفلسطينية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

٥ - يدعو الى تمكين موظفي المنظمة وخبرائها من الوصول الى الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٦ - يطلب من المدير العام أن يقدم الى مجلس المنظمة في دورته القادمة ولمؤتمر المنظمة في دورته السادسة والعشرين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

● المؤتمر العام لمنظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة

عقد المؤتمر العام لمنظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة دورته الخامسة والعشرين في مدينة روما خلال الفترة من ١١-٣٠/١١/١٩٨٩.

مثل دولة فلسطين في هذه الدورة وفد من دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط ضم في عضويته الاخوة: د. محمد ابوكوش، د. موسى السمان، المهندس اسماعيل مطيره والمهندس محمود حسين.

وقد تقدمت المجموعة العربية الى المؤتمر بمشروع قرار ينص على تقديم الدعم والمساعدة الفنية للشعب الفلسطيني. حيث حظي هذا القرار بموافقة (٩٦) دولة عضو ومعارضة كل من الولايات المتحدة واسرائيل.

ومن الجدير بالذكر أن هذا القرار يعتبر الاول من نوعه الذي يصدر عن «الفاو»، ويمثل انتصاراً للقضية الفلسطينية بالرغم من حملة المعارضة الشديدة التي قادتها الولايات المتحدة ضد هذا القرار.

● اجتماع الهيئة الاقليمية لاستخدام الاراضي والمياه في الشرق الادنى

عقد في عمان خلال الفترة من ١٠-١٥/١٢/١٩٨٩ اجتماع الدورة العاشرة للهيئة الاقليمية لاستخدام الاراضي والمياه في الشرق الادنى التابعة لمنظمة الاغذية والزراعة الدولية «الفاو».

شارك في هذه الدورة وفود (٢٢) دولة تمثل اقليم الشرق الادنى، وبحضور وفود تمثل عدة هيئات ومنظمات عربية واقليمية ودولية.

مثل دولة فلسطين الى هذه الدورة وفد من دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط ضم الاخوين: المهندس اسماعيل مطيرة والمهندس محمود مهلوب.

وقد توصلت الدورة الى القرار التالي الخاص بتقديم المساعدات الفنية للشعب الفلسطيني:

تقديم المساعدات الفنية للشعب الفلسطيني.

«اثيرت اثناء مناقشات الهيئة مسألة الحاجة الملحة لتقديم المساعدة الفنية للشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة. فقد احيطت الهيئة علماً بالقرار رقم ٤٤ / LIM / ٨٩ C الذي اصدره المؤتمر العام للمنظمة في الدورة ٢٥ التي عقدت في روما في الفترة من ١١-٣٠ نوفمبر تشرين ثاني ١٩٨٩. وفي حين ترحب الهيئة بهذا القرار فإنها تأمل أن يكون تنفيذ هذا القرار بداية لمرحلة جديدة في جهود الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لمساعدة الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة. وحثت الهيئة أنه في حدود صلاحياتها ومجالات اختصاصها تطلب الى المنظمة ادراج الاراضي الفلسطينية المحتلة ضمن دراساتها المستقبلية التي تجريها في الاقليم كي تكون هذه الدراسات أكثر شمولية وتعطي صورة حقيقية للاوضاع الفعلية بالاقليم وذلك بالتعاون والتنسيق مع دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية».

● اجتماع مجلس الاونكتاد:

عقد مجلس «الاونكتاد» دورته السادسة والثلاثون في جنيف خلال الفترة من ٢-٤/١٠/١٩٨٩. وقد مثل دولة فلسطين في هذا الاجتماع وفد من دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط ضم الاخوة: نبيل رملاوي، د. محمد ابو توش، د. محمد النحال، جريس الاطرش، جان قبنجي وعمر حمدان.

وفي اطار اجتماعات هذه الدورة قدم السيد الكاظمي، رئيس الوحدة الخاصة بفلسطين التابعة للاونكتاد، عرضاً عن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة موضحاً ما يعانيه ابناء الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال من اضطهاد وتعسف تصاعدت حدته أبان الانتفاضة، مشيراً الى ما تمثله سياسة سلطات الاحتلال القائمة على مصادرة الاراضي وحرمان الشعب الفلسطيني من حقه في استثمار ثروته المائية وموارده الطبيعية من عقبات في تطور اوضاعه الاقتصادية والاجتماعية.

● المؤتمر العام لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ـ اليونيدو

عقدت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) مؤتمرها العام في فينا للفترة من ٢٠-٢٤/١١/١٩٨٩. وقد صدر عن المؤتمر قرار خاص بفلسطين، باغلبية ٩٥ صوتاً مقابل صوتي الولايات المتحدة والكيان الصهيوني وامتناع كوستريكا عن التصويت. واشار المؤتمر في قراره الى ما يلي:

١ - يؤكد أن الاحتلال الاسرائيلي يحول دون توفر الشروط الاساسية لتنمية اقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك قطاع الصناعة.

٢ - يرجو من اليونيدو أن تنفذ مشاريع انمائية صناعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة آخذة بعين الاعتبار دراسات الفرص الاستثمارية التي أعدتها وتحديداً المشاريع ذات الاولوية في القطاع الصناعي.

٣ - يرجو من اليونيدو أيضاً أن تساهم في انشاء مركز للمعلومات والاحصاءات على هيئة مصرف للبيانات الصناعية.

٤ - يرجو من اليونيدو أن تعزز برنامجها الخاص بالتدريب التقني والاداري للرجال والنساء على السواء. وذلك من أجل تلبية احتياجات القطاع الصناعي في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

٥ - يدعو سلطات الاحتلال الاسرائيلي الى اعادة فتح مؤسسات التدريب المهني في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

٦ - يدعو سلطات الاحتلال الاسرائيلي الى ازالة جميع العقبات التي تعيق تدفق الاموال الخارجية الى القطاع الصناعي.

٧ - يدعو سلطات الاحتلال الاسرائيلي الى السماح بدخول موظفي اليونيدو وخبرائها الى الاراضي الفلسطينية المحتلة وان تضمن تنفيذ المشاريع.

٨ - يرجو من اليونيدو إن تواصل وتعزز مساعدتها التقنية المقدمة الى الشعب الفلسطيني بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية.



مشاريع جديدة

فرع جديد للأسواق الحرّة في تنزانيا

انطلاقاً من سياستها الهادفة الى تطوير أنشطتها، قامت مؤسسة «صامد» بتاريخ ١٩٨٩/٨/٢٧ بافتتاح فرع للاسواق الحرة بمدينة لاروشا، الى جانب فرعها الرئيسي القائم في مدينة دار السلام ـ العاصمة التنزانية.

ويمتاز الفرع الجديد بموقعه الخاص في أهم المناطق السياحية التنزانية وعلى حدودها مع كينيا، حيث تعد هذه المنطقة مركزاً هاماً للمؤتمرات والاجتماعات على مستوى القارة الافريقية. وقد شارك في افتتاح الفرع سكرتير عام الحزب لمنطقة لاروشا. وعضو اللجنة التنفيذية للحزب شيري تاكي ومدير عام الجمارك ومدراء البنوك الرئيسية والشركات الكبرى العاملة في تنزانيا.

في حفل الافتتاح ألقى الأخ عبد الهادي ايوب مدير عام الاسواق الحرة بالمؤسسة كلمة ترحيبية بالزائرين، عبر فيها عن رغبة المؤسسة الصادقة في تطوير وتمتين اواصر التعاون بين منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة بمؤسسة «صامد»، والحكومة التنزانية، ممثلة بمؤسسة «B.C.S» ، لما فيه خير الشعبين الصديقين، كما نقل تحيات الاخ ابو علاء ـ مدير عام مؤسسة صامد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ـ للجانب التنزاني.

وفي هذا المجال، يذكر بأن مؤسسة صامد قد انتهت من اعداد دراسة لفتح فرع آخر للأسواق الحرة بميناء دار السلام في العاصمة التنزانية، لخدمة البواخر والسفن. وتكمن أهمية هذه السوق في كونها تخدم مجموعة من الدول الواقعة شرق القارة الافريقية مثل زامبيا، موزامبيق، أوغندا، وغيرها.

كما انهت المؤسسة أيضاً من إعداد دراسة مماثلة لانشاء اسواق عدة في العاصمة الصومالية مقديشو، وسيقوم وفد فني من المؤسسة في القريب العاجل بزيارة لمقاديشو لوضع الترتيبات والاجراءات القانونية الخاصة بإنشاء هذه الاسواق.



ـ الفرع الجديد للأسواق الحرة في لاروشا..



ـ تطوير أواصر التعاون بين دولة فلسطين وتنزانيا

تعاون اقتصادي فلسطيني ـ الماني في بيساو

اتفقت مؤسسة «صامد» وشركة «زود اولد بورغ» الالمانية الغربية على التعاون المشترك لاقامة معمل في غينيا بيساو لقشر وتعبئة ثمرة الكاجو. وقد لفت هذا التعاون أنظار الصحافة الالمانية.

وقد وصف الاخ ابو علاء مدير عام مؤسسة صامد هذا المشروع بأنه خبرة جديدة تقوم المؤسسة بنقلها الى افريقيا، تعمل على تدريب العديد من الكوادر الافريقية وتخدم الاقتصاد المحلي للدول الافريقية الصديقة.

ومما يذكر أن لمؤسسة صامد العديد من المشاريع الانتاجية الزراعية في الدول الافريقية. وهي ثمرة من ثمرات المساعدات التقنية التي تقدمها الثورة الفلسطينية وتديرها مؤسسة صامد في افريقيا. وهي عنوان للصداقة بين تلك الشعوب والشعب العربي بوجه عام والشعب الفلسطيني بشكل خاص.

اضافة الى ذلك، فقد اعدت مؤسسة صامد، بالاشتراك مع المؤسسة الالمانية الغربية سالفة الذكر، ملفات للعديد من المشاريع الانتاجية التي ستقوم بانجازها في الدول الافريقية الصديقة.

معرض "صامد" الدائم للتراث الشعبي الفلسطيني في هلسنكي

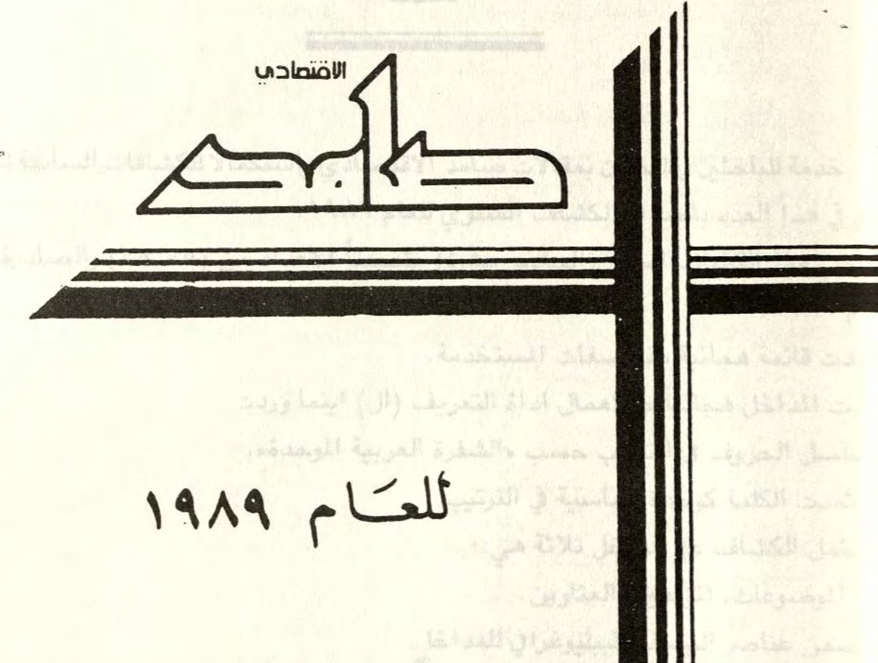


ـ حضور دائم للتراث الفلسطيني في هلسنكي

افتتح في العاصمة الفنلندية ـ هلسنكي بتاريخ ٢/١١/١٩٨٩، معرض «صامد» الدائم للتراث الشعبي الفلسطيني، وقد اقيم حفل افتتاح للمعرض، حضره حشد من الدبلوماسيين العرب والاجانب، وممثلون عن الاحزاب وجمعيات الصداقة، وعدد من ابناء الجالية الفلسطينية والعربية والاجنبية بالاضافة الى عدد من المواطنين. وقد عبر المشاهدون عن اعجابهم الشديد بالمنتوجات الفلسطينية الصدفية والخشبية والمطرزات وغيرها من المعروضات.

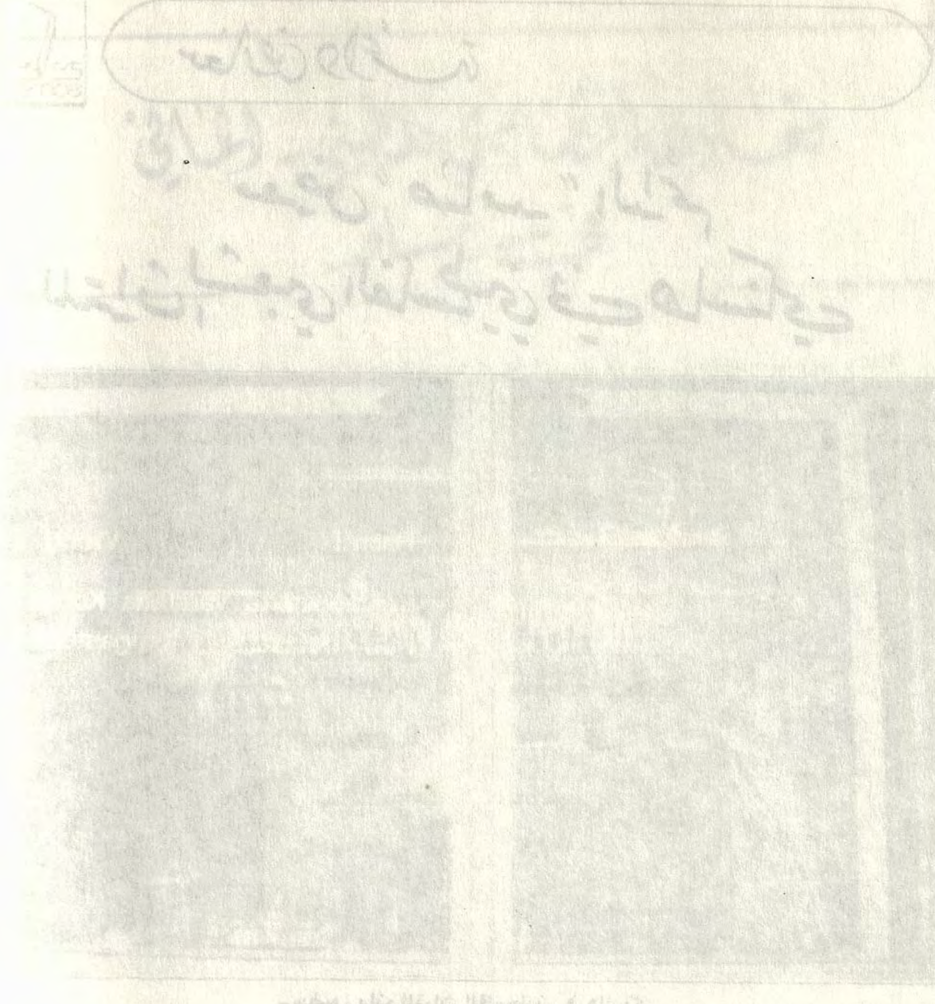
ومما يذكر بأنه قد تأسست في فنلندا جمعية خيرية تحمل اسم جمعية صامد، حيث قامت هذه الجمعية بانشاء شركة مساهمة باسم «صامد المساهمة». تعنى بتسويق منتوجات الاراضي الفلسطينية المحتلة. من أشغال يدوية وغيرها.

الكشاف السنوي لمجلة



للعام ١٩٨٩

إعداد: أمل عبد القادر شحاده



مقدمة

خدمة للباحثين والمهتمين بمقالات صامد الاقتصادي واستكمالاً للكشافات السابقة للمجلة* نقوم في هذا العدد باصدار الكشاف السنوي للعام ١٩٨٩.

- يغطي هذا الكشاف السنة (الحادية عشرة) متضمناً الاعداد من (٧٥-٧٨) والصادرة خلال العام ١٩٨٩.
- اعدت قائمة هجائية بالواصفات المستخدمة.
- رتبت المداخل هجائياً مع اهمال اداة التعريف (ال) اينما وردت.
- تسلسل الحروف في الترتيب حسب «الشفرة العربية الموحدة».
- اعتمدت الكلمة كوحدة اساسية في الترتيب.
- اشتمل الكشاف على مداخل ثلاثة هي:
  الموضوعات، المؤلفين، العناوين.
- تتضمن عناصر الوصف الببليوغرافي للمداخل:
  - مؤلف او مراجع المقال بصيغة الاسم الاول عدا اسماء الشهرة.
  - عنوان المقال بلغة النص.
  - رقم العدد ورمز إليه بالرمز (ع).
  - الاشهر التي صدر العدد فيها.
  - الصفحات من بدء المقال وتكون مسبوقة بالرمز (ص)
- استخدمت الاحالات في الكشاف.

★ راجع الاعداد (٥٣، ٥٤، ٥٩، ٦٥، ٧١، ٧٥) من مجلة «صامد الاقتصادي».

قائمة الواصفات

(أ)

ابو جهاد (خليل الوزير)
ابو علاء، احمد ـ مقابلات
ابو عمار ـ خطب
أحوال إجتماعية ـ فلسطين
أحوال إقتصادية ـ فلسطين
أراضي ـ فلسطين
اطفال ـ تغذية
أمن غذائي ـ فلسطين
الاتحاد الدولي للاتصالات
الاستقلال
استيطان
اقتصاد ـ فلسطين
اقتصاد ـ الكيان الصهيوني
إنتاج زراعي ـ تسويق
انتاج زراعي ـ فلسطين
الانتفاضة
الانتفاضة ـ ببليوغرافيا

(ب)

البدو

(ت)

تبادل تجاري
التبعية التجارية
تجارة ـ فلسطين
تجارة ـ الكيان الصهيوني
تجارة خارجية
تحويلات مالية
تدريب زراعي
تدريب فني
تدريب مهني
تعاونيات زراعية
تغذية
تغذية الاطفال
x انظر
اطفال ـ تغذية
تقرير المصير للشعوب
تنمية ريفية ـ فلسطين

(ث)

ثروة حيوانية ـ فلسطين
ثقافة ـ فلسطين

(جـ)

جامعة الدول العربية

(حـ)

حركة التحرير الوطني الفلسطيني
x انظر
فتح
حق تقرير المصير
x انظر
تقرير المصير للشعوب
حقوق الانسان
حمضيات ـ فلسطين

(د)

دعم الصمود ـ فلسطين
دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٤٦ (١٩٨٩: الرباط)

(ر)

راسمالية

(ز)

زراعة ـ فلسطين
زيت الزيتون

(س)

السوق الاوروبية المشتركة

(ص)

صامد الاقتصادي ـ كشافات
الصحافة الالمانية
الصحافة الاسرائيلية
الصحافة السوفياتية
صناعة ـ فلسطين

(ض)

ضرائب ـ فلسطين
ضرائب ـ الكيان الصهيوني
ضريبة الدخل
الضفة الغربية

(ط)

الطائفية ـ الكيان الصهيوني

(ع)

عربسات
x انظر
القمر الصناعي العربي
عرض كتب
عمالة ـ فلسطين
عمل وعمال ـ فلسطين
عمل وعمال ـ قوانين وتفريعات ـ فلسطين
عمل وعمال ـ هجرة

(غ)

غناء

(ق)

قطاع زراعي
قطاع غزة
القمر الصناعي العربي
قوى عاملة ـ فلسطين
قوى عاملة ـ هجرة

(م)

مؤتمر فتح ٥ (١٩٨٩: تونس)
مؤسسة صامد
مؤسسة صامد ـ زيارات
مؤسسة صامد ـ عمال
مؤسسة صامد ـ مشاريع
مؤسسة صامد ـ معارض
المجتمع اليهودي
المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي
المرأة العاملة ـ فلسطين
المرأة العربية
المرأة الفلسطينية
مساعدة مالية
مقاومة الاحتلال
ممارسات تعسفية ـ الكيان الصهيوني
المناطق العربية المحتلة
منتجات زراعية
منظمات دولية
منظمات عربية متخصصة
منظمة التحرير الفلسطينية
منظمة التحرير الفلسطينية ـ علاقات ـ السويد
منظمة التحرير الفلسطينية ـ علاقات ـ كندا
منظمة التحرير الفلسطينية ـ علاقات ـ كوبا
منظمة التحرير الفلسطينية ـ علاقات ـ هولندا
منظمة التحرير الفلسطينية ـ معارض
المنظمة العربية للتنمية الصناعية
منظمة العمل الدولية
موارد اقتصادية ـ فلسطين
موسيقى
مياه ـ فلسطين

(ن)

النزاع العربي ـ الاسرائيلي
نقابات عمالية
نقابات عمالية ـ فلسطين

(هـ)

الهستدروت

مدخل الموضوعات

موسى السمان

الانتاج الزراعي والثروة الحيوانية في الاراضي الفلسطينية المحتلة. ـ ع ٧٦ (٠٤ ـ ٠٦). ـ ص ١١ ـ ٣٥

ثقافة ـ فلسطين

خليل السواحري

اثر الانتفاضة في الثقافة الفلسطينية. ـ ع ٧٨ (١٠ ـ ١٢). ـ ص ١٨١ ـ ١٩٣

وليد سيف

تأملات حول القيم الثقافية والحضارية في ضوء الانتفاضة. ـ ع ٧٦ (٠٤ ـ ٠٦). ـ ص ١٨٧ ـ ١٩٩

(ج)

جامعة الدول العربية

مذكرة دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط الى جامعة الدول العربية بشأن تسويق زيت الزيتون الفلسطيني. ـ ع ٧٨ (١٠ ـ ١٢). ـ ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤

(ح)

حركة التحرير الوطني الفلسطيني

x انظر

فتح

حق تقرير المصير

x انظر

تقرير المصير للشعوب

حقوق الانسان

عادل كامل الجادر

انتهاك اسرائيل لحقوق الانسان العربي في فلسطين المحتلة. ـ ع ٧٧ (٠٧ ـ ٠٩). ـ ص ٢٠٧ ـ ٢٢٦

حمضيات ـ فلسطين

حمضيات فلسطين في السوق الاوروبية. ـ ع ٧٦ (٠٤ ـ ٠٦). ـ ص ٢٨٦

(د)

دعم الصمود ـ فلسطين

إطار برنامج لدعم الصمود المقاوم وتعزيز الاعتماد على التراث في الاراضي الفلسطينية المحتلة. ـ ع ٧٧ (٠٧ ـ ٠٩). ـ ص ٣١ ـ ٥٧

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة بدعم الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة ١٩٨٨/٨٠. ـ ع ٧٧ (٠٧ ـ ٠٩). ـ ص ٢٨٠ ـ ٢٨٥

دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٤٦ (١٩٨٩: الرباط)

تقرير وتوصيات الدورة السادسة والاربعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة. ـ ع ٧٧ (٠٧ ـ ٠٩). ـ ص ٢٧٥ ـ ٢٧٩

(ر)

رأسمالية

غوجانسكي، تمار

تطور الرأسمالية في فلسطين/ تمار غوجانسكي، مراجعة سناء الاسمر. ـ ع ٧٨ (١٠ ـ ١٢). ـ ص ٢٣٨ ـ ٢٤٥

(ز)

زراعة ـ فلسطين

أبو علاء أحمد

الافتتاحية. ـ ع ٧٦ (٠٤ ـ ٠٦). ـ ص ٤ ـ ١٠

القطاع الزراعي في الاراضي الفلسطينية المحتلة. ـ ع ٧٦ (٠٤ ـ ٠٦). ـ ص ٤ ـ ٢٨٠. ـ «محور خاص».

زيت الزيتون

مذكرة دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط الى جامعة الدول العربية بشأن تسويق زيت الزيتون الفلسطيني. ـ ع ٧٨ (١٠ ـ ١٢). ـ ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤

(س)

السوق الاوروبية المشتركة

اسرائيل تفرض القيود على مساعدات السوق الاوروبية. ـ ع ٧٧ (٠٧ ـ ٠٩). ـ ص ٣٠٠ ـ ٣٠١

اعلان السوق الاوروبية المشتركة بخصوص معاملة

المنتوجات الزراعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة. ـ ع ٧٨ (١٠ ـ ١٢). ـ ص ٢٥١ ـ ٢٥٢

حمضيات فلسطين في السوق الاوروبية. ـ ع ٧٦ (٠٤ ـ ٠٦). ـ ص ٢٨٦

عمران ابو صبيح

العلاقات التجارية البينية لاسرائيل والاراضي الفلسطينية المحتلة مع السوق الاوروبية المشتركة. ـ ع ٧٨ (١٠ ـ ١٢). ـ ص ١١٨ ـ ١٣٣

(ص)

صامد الاقتصادي ـ كشافات

امل عبد القادر شحاده

الكشاف السنوي لمجلة «صامد الاقتصادي» للعام ١٩٨٨. ـ ع ٧٥ (٠١ ـ ٠٣). ـ ص ٢٨١ ـ ٣٠٢

الصحافة الالمانية

خالد سرحان

الانتفاضة في الصحافة ـ الالمانية. ـ ع ٧٥ (٠١ ـ ٠٣). ـ ص ٢٠٢ ـ ٢١١

الصحافة الاسرائيلية

نواف الزرو

الانتفاضة في الصحافة الاسرائيلية. ـ ع ٧٦ (٠٤ ـ ٠٦). ـ ص ٢٣٢ ـ ٢٤٠

الصحافة السوفيتية

جودت ابو عون

الصحافة السوفيتية والانتفاضة. ـ ع ٧٦ (٠٤ ـ ٠٦). ـ ص ٢٢٤ ـ ٢٣١

صناعة ـ فلسطين

اجتماع مشترك بين الدائرة الاقتصادية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية من أجل دعم الصناعة في الاراضي الفلسطينية المحتلة. ـ ع ٧٨ (١٠ ـ ١٢). ـ ص ٢٩٠ ـ ٢٩١

(ض)

ضرائب ـ فلسطين

ندوة الضرائب والسياسات الضريبية في الوطن المحتل. ـ ع ٧٥ (٠١ ـ ٠٣). ـ ص ٢٢٨ ـ ٢٣١

ضرائب ـ الكيان الصهيوني

عاطف علاونه

الادارة الضريبية في الضفة الغربية: دورها في تحقيق الاهداف الضريبية الاسرائيلية. ـ ع ٧٨ (١٠ ـ ١٢). ـ ص ١٤٨ ـ ١٧٠

عرض موجز لدراسة: سياسة اسرائيل الضريبية واثرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي المحتلة. ـ ع ٧٥ (٠١ ـ ٠٣). ـ ص ٢٣٢ ـ ٢٤٥

يوسف عبد الحق

التمرد المالي والانتفاضة: مداخلة في ندوة الضرائب والسياسات الضريبية. ـ ع٧٥ (٠١ـ٠٣). ـ ص٢٤٦ ـ ٢٥٠

ضريبة الدخل

عاطف علاونه

الادارة الضريبية في الضفة الغربية: دورها في تحقيق الاهداف الضريبية الاسرائيلية. ـ ع ٧٨ (١٠ ـ ١٢). ـ ص ١٤٨ ـ ١٧٠

الضفة الغربية

الاعداد المهني الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة. ـ ع ٧٦ (٠٤ ـ ٠٦). ـ ص ١٦٦ ـ ١٨٦

تصدير المنتوجات الزراعية من الضفة الغربية وقطاع غزة الصعوبات والفرص المتاحة (تقرير البعثة الزراعية الهولندية). ـ ع ٧٨ (١٠ ـ ١٢). ـ ص ٢٠٩ ـ ٢٣١

زينب الغنيمي

مشاركة المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، في العمل المنتج، ودورها في عملية التنمية. ـ ع ٧٥ (٠١ ـ ٠٣). ـ ص ٨٨ ـ ١٠٠

عادل سماره

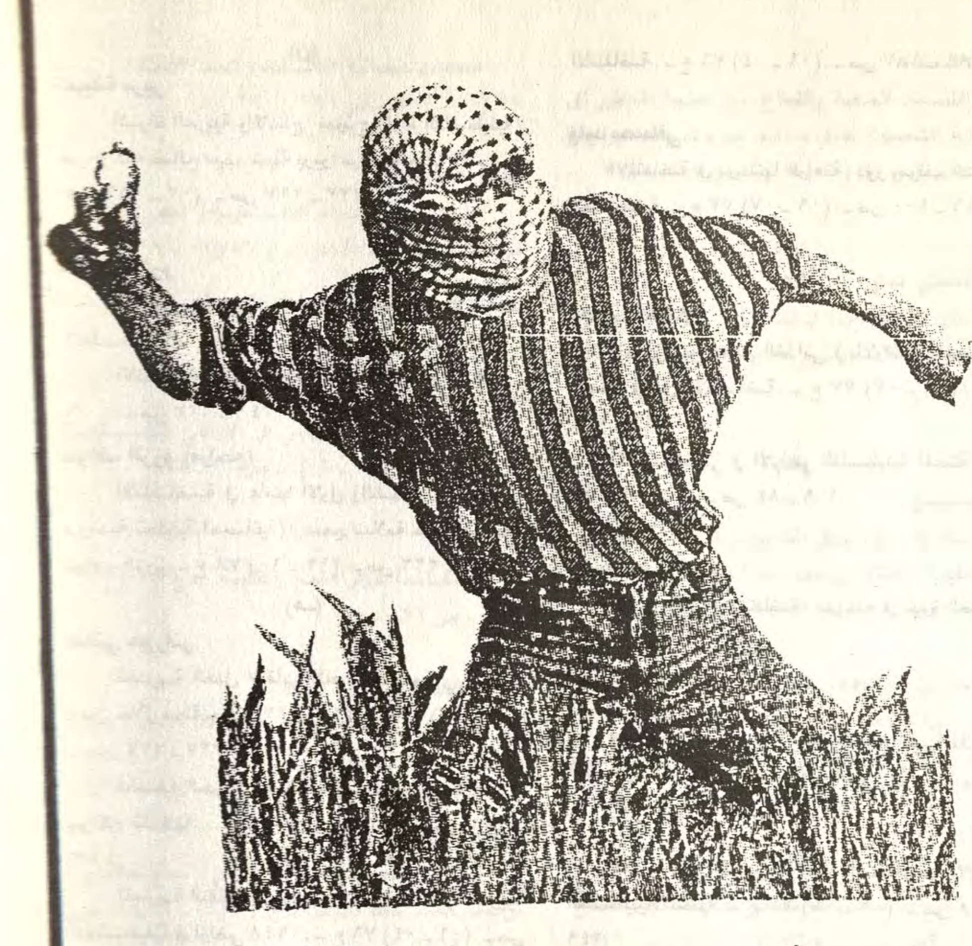
اقتصاد الضفة والقطاع: من احتجاز التطور الى الحماية الشعبية/ عادل سماره، عوده شحاده، مراجعة خالد علام. ـ ع ٧٧ (٠٧ ـ ٠٩). ـ ص ٢٦٩ ـ ٢٧٤

عاطف علاونه

مدخل العناوين

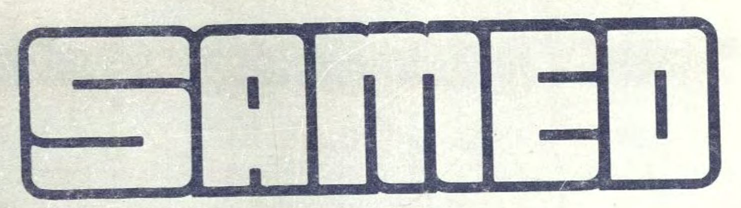
(أ)

مدخل المؤلفين




دعماً للإنتفاضة
إشتروا الزيت الفلسطيني
صامد
SAMED
توزيع : معامل أبناء شهداء فلسطين - صامد
أبوظبي - ت : ٧٧٣٢٥١ - ٧٧٣٢٥٢
الشارقة - ت : ٥٤٦١١٩ - ٣٧٣١٧٦

al_iktisadi



(SAMED ECONOMIST)

Vol. 12, No. 79, January - February - March 1990

Economic. Social & Labour Affairs.
Published quarterly by:
Palastine Martyrs Works Society.

"SAMED"

83 AVENUE YOUGHOURTA
MUTUELL - VLLE
TUNIS